جامعه النجاح الوطنية
كلية الدراسات العليا

التجارة الخارجية الفلسطينية وأثرها في إنتشار البطالة والفقر في الضفة الغربية

إعداد
غادة عبد الفتاح حسن ملحم

إشراف
د. وائل عناب

قدمت هذه الأطروحة إستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في الجغرافيا بكلية الدراسات العليا في جامعة النجاح الوطنية في نابلس، فلسطين.

2016م

التجارة الخارجية الفلسطينية وأثرها في إنتشار البطالة والفقر في الضفة الغربية

إعداد

غادة عبد الفتاح حسن ملحم

نوقشت هذه الأطروحة بتاريخ 2016/10/09م، وأجيزت.

أعضاء لجنة المناقشة	التوقيع
1. د. وائل عناب / مشرفاً ورئيساً	.....
2. د. وليد مصطفى / ممتحناً خارجياً	.....
3. د. أحمد رأفت غضية / ممتحناً داخلياً	.....

الإهداء

إلى من علمني النجاح والصبر ... إلى من افتقده في مواجهة الصعاب

ولم يمهله القدر على مشاركتي فرحتي.. أبي

إلى من علمتني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر

إلى ينبوع الصبر والتفاؤل والأمل.... أمي

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله ... إلى من كانوا يضيئون لي الطريق

ويساندوني ... أخوتي وأخواتي

إلى أساتذتي الكرام ولا سيما الدكتور الفاضل وائل عناب

إلى من تذوقت معهم أجمل اللحظات ... إلى من كانوا معي على درب النجاح والخير

إلى من سأفتقدهم..... صديقاتي

وإلى ..... طلاب قسم الجغرافيا

وإلى الذين بذلوا كل جهدٍ وعطاء لكي أصل إلى هذه اللحظة

إليكم جميعاً أهدي هذا العمل.

غادة

الشكر والتقدير

قال تعالى: "قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون". إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك.. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك.. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك.. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك لا إله إلا أنت سبحانك. وقال عمر بن عبد العزيز: " كن عالماً.. فإن لم تستطع فكن متعلماً، فإن لم تستطع فأحب العلماء، فإن لم تستطع فلا تبغضهم"

الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا لإنجاز هذا العمل.

في البداية أتوجه بجزيل الشكر والإمتنان إلى كل من ساعدني لإنجاز هذا العمل وفي تذليل ما واجهته من صعوبات، ويسرني بأن أخص بالشكر والعرفان بالجميل الأستاذ المشرف الدكتور الفاضل وائل رفعت عناب أدامه الله وحفظه، الذي لم يبخل علينا بتوجيهاته ونصائحه القيمة التي كانت عونا لي في إتمام هذا الأطروحة، فله مني كل الحب والتقدير والثناء .

كما أتقدم بأسمى آيات الشكر والإمتنان والتقدير والمحبة إلى لجنة المناقشة المكونة من الأساتذة الأفاضل الدكتور وائل عناب، والدكتور أحمد رأفت غضيه، والدكتور وليد مصطفى الذين حملوا أقدس رسالة في الحياة..... ومهدوا لنا طريق العلم والمعرفة

والشكر والإمتنان موصول بعد الله سبحانه وتعالى، إلى جميع أساتذتنا الأفاضل في قسم الجغرافيا لما قدموه لي من نصائح وتوجيهات لإخراج هذه الأطروحة على هذا النحو، فجزاهم الله كل خير.

وبكل إخلاص وتقدير أتقدم بالشكر إلى الأستاذ الفاضل أحمد السيد في جامعة القدس المفتوحة الذي ساعدني في التحليل الاحصائي للأطروحة فله مني جزيل الشكر وعظيم الإمتنان. ولا يفوتني أن أتقدم بالشكر لأفراد عائلتي صغاراً و كباراً على تشجيعهم ومساعداتهم الدائمة لي، حفظكم الله. والشكر كل الشكر إلي كل من مد لي يد العون والمساعدة حتى أصل لما أنا عليه من نجاح ورضى عن النفس.

وختاماً أسال الله تعالى أن يكون هذا العمل خالصاً لوجه الكريم، وأن يجعله علماً نافعاً.

حقا سعيتم وكان السعي مشكورا.

الإقرار

أنا الموقعة أدناه، مقدمة الرسالة التي تحمل العنوان:

التجارة الخارجية الفلسطينية وأثرها في إنتشار البطالة والفقر في الضفة الغربية

أقر بأن ما اشتملت عليه هذه الرسالة إنما هو نتاج جهدي الخاص، باستثناء مـــا تمـــت الإشارة إليه حيث ما أن هذه الرسالة كاملة، أو أي جزء منها لم يقدم من قبل لنيل أي درجة أو لقب علمي أو بحث لدى أي مؤسسة تعليمية أو بحثية أخرى.

Declaration

The work provided in this thesis, unless otherwise referenced, is the researcher's own work, and has not been submitted elsewhere for any other degree or qualification.

Student's name: اسم الطالبة: عادة عبد الفتاح حسن ماضي

Signature: التوقيع: عادة ماضي

Date: التاريخ: ٩/١٠/2016

فهرس المحتويات

الرقم	الموضوع	الصفحة
	الإهداء	ج
	الشكر والتقدير	د
	الإقرار	هـ
	فهرس المحتويات	و
	فهرس الجداول	ك
	فهرس الأشكال	س
	فهرس الخرائط	ع
	الملخص	ف
	الفصل الأول: الإطار النظري للدراسة	**1**
1.1	مقدمة الدراسة	2
2.1	منطقة الدراسة	4
3.1	مشكلة الدراسة	4
4.1	أهداف الدراسة	5
5.1	أهمية الدراسة	6
6.1	مبررات الدراسة	7
7.1	فرضيات الدراسة	7
8.1	أسئلة الدراسة	8
9.1	منهجية الدراسة	8
10.1	متغيرات الدراسة	9
11.1	مصادر البيانات (طرق جمع البيانات)	9
12.1	الإطار الزمني للدراسة	10
13.1	هيكلية الدراسة	11
14.1	الدراسات السابقة	13
15.1	أوجه الشبه والاختلاف مع الدراسات السابقة	26
	الفصل الثاني: الخصائص العامة للضفة الغربية	**29**
1.2	الخصائص الطبيعية	29

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.2	الموقع	30
3.2	مظاهر السطح	33
1.3.2	المرتفعات	33
2.3.2	السهول الساحلية	34
3.3.2	غور الأردن	35
4.2	التركيب الجيولوجي	37
5.2	المناخ	40
1.5.2	درجة الحرارة	41
2.5.2	الضغط الجوي والكتل الهوائية	42
3.5.2	الأمطار	44
6.2	التربة	45
1.6.2	ترب المناطق الرطبة وشبه الرطبة	45
2.6.2	ترب المناطق الجافة وشبه الجافة	47
7.2	المياه	49
8.2	الخصائص البشرية	52
1.8.2	تطور أعداد السكان	53
2.8.2	الزيادة الطبيعية	58
3.8.2	التركيب العمري والنوعي	60
4.8.2	الهجرة	62
5.8.2	الوضع التعليمي	64
	الفصل الثالث: واقع الاقتصاد الفلسطيني	**68**
1.3	تمهيد	69
2.3	الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1967 -1993	70
3.3	الممارسات الإسرائيلية الاقتصادية خلال 1967-1993	70
1.3.3	تقليص سيطرة الفلسطينيين على الموارد الطبيعية	71
2.3.3	السيطرة على الحدود والمعابر	73
3.3.3	عرقلة النشاط الاقتصادي	74
4.3.3	السيطرة على التجارة الخارجية	75

الرقم	الموضوع	الصفحة
5.3.3	تخريب البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وإهمال المرافق والخدمات العامة	76
4.3	سياسة الجسور المفتوحة	78
5.3	أداء القطاعات الاقتصادية للفترة 1967-1993	80
1.5.3	القطاع الزراعي	81
2.5.3	القطاع الصناعي	82
3.5.3	قطاع الخدمات	84
4.5.3	قطاع البناء والإنشاءات	86
6.3	الخصائص العامة للاقتصاد الفلسطيني	88
1.6.3	إختلال البنية الهيكلية الاقتصادية	88
2.6.3	التبعية الاقتصادية	90
3.6.3	ضعف النمو الاقتصادي	92
7.3	إقتصاد الضفة الغربية في فترة الحكم الذاتي	93
1.7.3	الإقتصاد الفلسطيني في المرحلة الأولى (1994-1999)	94
1.1.7.3	الفترة 1994-1995	94
2.1.7.3	الفترة 1996-1999	95
2.7.3	الإقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (2000-2014)	98
1.2.7.3	الفترة 2000-2003	98
2.2.7.3	الفترة 2004-2007	100
3.2.7.3	الفترة 2008-2010	100
4.2.7.3	الفترة 2011-2014	101
8.3	أداء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية في فترة الحكم الذاتي (1994 - 2014)	102
1.8.3	القطاع الزراعي	103
2.8.3	القطاع الصناعي	105
3.8.3	قطاع الإنشاءات	108
4.8.3	قطاع الخدمات	110
	الفصل الرابع: تطور التجارة الخارجية الفلسطينية	**114**

الرقم	الموضوع	الصفحة
1.4	تمهيد	115
2.4	التجارة الخارجية خلال فترة الاحتلال من 1967- 1993	116
3.4	التركيب السلعي للواردات الفلسطينية واتجاهاتها	117
4.4	التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية واتجاهاتها	121
5.4	التجارة الخارجية خلال فترة السلطة الفلسطينية 1994- 2014	125
6.4	الواردات الفلسطينية: تركيبها السلعي واتجاهاتها	129
7.4	الصادرات الفلسطينية: تركيبها السلعي واتجاهاتها	135
8.4	معوقات التجارة الخارجية الفلسطينية	141
9.4	الإتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية	145
1.9.4	إتفاقية باريس	146
2.9.4	الإتفاقيات التجارية مع الدول العربية	150
1.2.9.4	الإتفاقية التجارية مع الأردن	150
2.2.9.4	الإتفاقية التجارية مع مصر	152
3.9.4	الاتفاقيات الدولية	154
1.3.9.4	إتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطة للتجارة والتعاون بين منظمة التحرير الفلسطينية والمفوضية الأوروبية عام 1997	154
2.3.9.4	الإتفاقية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية	155
10.4	إستراتيجيات وإجراءات النهوض بالتجارة الخارجية الفلسطينية	157
	الفصل الخامس: البطالة والفقر في الضفة الغربية	**161**
1.5	المقدمة	162
2.5	سوق العمل الفلسطيني	163
1.2.5	سوق العمل الفلسطيني خلال الفترة (1994-1999)	164
2.2.5	سوق العمل الفلسطيني خلال الفترة (2000-2005)	165
3.2.5	سوق العمل الفلسطيني خلال الفترة (2006- 2010)	167
4.2.5	سوق العمل الفلسطيني خلال الفترة (2011- 2014)	168
3.5	سوق العمل في إسرائيل	170
1.3.5	تطور حجم القوة العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي	171
1.1.3.5	خلال الفترة 1993- 2005	171

الرقم	الموضوع	الصفحة
2.1.3.5	خلال الفترة (2006-2014)	173
4.5	البطالة	178
5.5	عبء البطالة	180
1.5.5	حسب المستوى التعليمي	181
2.5.5	حسب العمر	182
3.5.5	حسب المحافظة	184
4.5.5	حسب النشاط الاقتصادي	186
6.5	الفقر	187
7.5	مفهوم الفقر	188
8.5	جذور الفقر في الضفة الغربية	189
9.5	معدلات الفقر في الضفة الغربيةخلال الفترة (1994-1999)	190
10.5	معدلات الفقر في الضفة الغربية خلال الفترة2000-2005	192
11.5	معدلات الفقر في الضفة الغربية خلال الفترة (2006-2013)	193
12.5	أسباب انتشار ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية	195
13.5	العلاقة بين حجم البطالة والفقر والتجارة الخارجية	197
1.13.5	التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة	199
14.5	آثار وتداعيات البطالة والفقر على المجتمع الفلسطيني	217
1.14.5	الآثار الاقتصادية	217
2.14.5	الآثار الاجتماعية	219
3.14.5	الآثار السياسية	220
15.5	سياسات وإجراءات السلطة الفلسطينية للحد من الفقر والبطالة	221
	الفصل السادس: النتائج والتوصيات	**228**
1.6	النتائج	229
2.6	التوصيات	234
	قائمة المصادر والمراجع	**237**
	الملاحق	**256**
	Abstract	**b**

فهرس الجداول

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (1:2)	المعدل العام لدرجة حرارة الهواء الصغرى والعظمى في الضفة الغربية	42
جدول (2:2)	كميات الأمطار في محافظات الضفة الغربية لعام 2011 (ملم)	45
جدول (3:2)	تطور أعداد السكان الفلسطينيين واليهود في الاراضي المحتلة ما بين عامي 1948-2014	55
جدول (4:2)	عدد المهاجرين اليهود القادمين الى فلسطين منذ قيام الكيان الصهيوني	56
جدول (5:2)	عدد السكان في الضفة الغربية لسنوات مختلفة	57
جدول (6:2)	التوزيع النسبي للسكان في الاراضي الفلسطينية حسب العمر والمنطقة والجنس نهاية عام 2014	61
جدول (7:2)	صافي الهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة	63
جدول (8:2)	مجموع عدد الطلبة في مدارس وجامعات الضفة الغربية حسب المرحلة للاعوام (2008-2013)	65
جدول (1:3)	صادرات وواردات الضفة الغربية وقطاع غزة من والى "إسرائيل" لسنوات مختارة بملايين الدولارات	76
جدول (2:3)	عدد العاملين في الزراعة في الضفة الغربية (1967-1974)	82
جدول (3:3)	توزيع المنشات الصناعية في الأراضي الفلسطينية حسب عدد العاملين فيها عام 1987	84
جدول (4:3)	مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية (بالنسبة المئوية).	86
جدول (5:3)	نسبة العاملين في قطاع الإنشاءات في الضفة وقطاع غزة من اجمالي العاملين لسنوات مختارة	87
جدول (6:3)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في "إسرائيل" والضفة الغربية وقطاع غزة (بأسعار الدولار لعام 1991).	89
جدول (7:3)	عدد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في "إسرائيل"في الاعوام (1970-1984)	91

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (8:3)	عدد العاملين في السلطة الفلسطينية وتوزيعهم في القطاعين المدني والعسكري (ألف عامل)	98
جدول (9:3)	الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي للسنوات مابين (2000–2014) بالمليون دولار	101
جدول(10:3)	مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وعدد العاملين في القطاع الزراعي في الضفة الغربية	104
جدول (11:3)	مساهمة الأنشطة الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية لعام 2010	107
جدول (12:3)	مساهمة قطاع الإنشاءات في إجمالي الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة	109
جدول (13:3)	التوزيع النسبي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب قطاع الاستخدام للفترة 2008–2014	111
جدول (1:4)	قيمة الواردات الزراعية والصناعية (بالمليون دولار) في الفترة 1971– 1990.	118
جدول (2:4)	الواردات الفلسطينية حسب المصدر لاعوام مختلفة (مليون دولار)	120
جدول (3:4)	الصادرات الزراعية والصناعية من الضفة الغربية (مليون دولار)	122
جدول (4:4)	التجارة الدولية للضفة والقطاع عام 1985 (ملايين الدولارات).	124
جدول (5:4)	تطور التجارة الخارجية الفلسطينية للفترة 1994–2014(ألف دولار)	128
جدول (6:4)	التركيب السلعي للواردات الفلسطينية للفترة 2007- 2014 بالالف دولار	132
جدول (7:4)	الواردات الفلسطينية حسب المصدر للفترة 1995– 2014 (بالألف دولار)	134
جدول (8:4)	التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية للفترة 2007-2014 الف دولار	138

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول (9:4)	الصادرات الفلسطينية خلال الفترة 2009-2014- بالألف دولار	139
جدول (10:4)	قائمة أهم الاتفاقيات التجارية الدولية المبرمة مع السلطة الفلسطينية.	156
جدول (1:5)	توزيع العاملين الفلسطينيين في الأنشطةالإنتاجية والخدمية في القطاعين الخاص والعام (بالألف).	166
جدول (2:5)	تطور حجم العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي (بالألف)	172
جدول (3:5)	توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ومكان العمل للفترة 2000-2014 (%)	174
جدول (4:5)	التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الضفة الغربيةحسب العمر لسنوات مختلفة.	183
جدول (5:5)	نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة بين عامي1996-1998	191
جدول (6:5)	نسب معدلات الفقر في الاراضي الفلسطينية لسنوات مختلفة.	193
جدول (7:5)	نسبة الفقر في الاراضي الفلسطينية حسب المنطقة،2006-2012.	194
جدول (8:5)	تأثير الواردات على تفشي البطالة في الضفة الغربية بإستخدام تحليل الإنحدار الخطي المتعدد.	202
جدول (9:5)	تحليل الإنحدار البسيط يبين أثر استيراد المنتجات النباتية على تفشي البطالة في الضفة الغربية	205
جدول (10:5)	تحليل الإنحدار البسيط يبين أثر استيراد الأحذية على تفشي البطالة في الضفة الغربية	207
جدول (11:5)	تحليل الانحدار البسيط يبين اثر استيراد الاخشاب على تفشي البطالة في الضفة الغربية	208
جدول (12:5)	تحليل الإنحدار البسيط يبين أثر النسيج ومصنوعاته على تفشي البطالة في الضفة الغربية	211

الرقم	الجدول	الصفحة
جدول(13:5)	تحليل الإنحدار البسيط يبين أثر استيراد الحديد والصلب علـــى تفشي البطالة في الضفة الغربية	213
جدول (14:5)	عدد المنشات حسب المحافظة والحالة العملية في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2012	215

فهرس الأشكال

الرقم	الشكل	الصفحة
شكل (1:2)	معدلات المواليد والوفيات الخام في مناطق السلطة الفلسطينية،1997-2015	59
شكل (1:3)	مساهمة الأنشطة الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية لعام 2010	106
شكل (1:5)	نسبة القوى العاملة المشاركة في الاراضي الفلسطينية حسب المنطقة للفترة 2007-2010	168
شكل (2:5)	توزيع العاملين حسب الانشطة الاقتصادية لعام 2014	169
شكل (3:5)	التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب عدد سنوات الدراسة والجنس لعام 2014.	181
شكل (4:5)	معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة حسب المحافظة والجنس لعام 2014.	185

فهرس الخرائط

الرقم	الخريطة	الصفحة
خريطة (1:2)	التقسيم الاداري للضفة الغربية	32
خريطة (2:2)	طبوغرافية الضفة الغربية	37
خريطة (3:2)	جيولوجية الضفة الغربية	39
خريطة (4:2)	توزع الترب في الضفة الغربية	48
خريطة (5:2)	الأحواض المائية في الضفة الغربية	52
خريطة (1:3)	مسار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ما بين عامي 1946 – 2010	72

التجارة الخارجية الفلسطينية وأثرها في إنتشار البطالة والفقر في الضفة الغربية

إعداد

غادة عبد الفتاح حسن ملحم

إشراف

د. وائل عناب

الملخص

يعد ارتفاع معدلات البطالة والفقر وانخفاض مستوى المعيشة الناتج عن تراجع الأداء الاقتصادي، وسيطرة "إسرائيل" على المعابر وحركة الأفراد والبضائع وربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وعزله عن العالم الخارجي بالإضافة إلى فرض القيود على حركة التجارة الفلسطينية، من أهم المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، وبالتالي شكلت لدي دافعا للقيام بهذه الدراسة وتقديم بعض المقترحات والتوصيات.

حيث تناولت هذه الدراسة واقع التجارة الخارجية الفلسطينية، ودورها في انتشار البطالة والفقر في الضفة الغربية، وخاصة إن التجارة الخارجية الفلسطينية خضعت للاجراءات والسياسات الإسرائيلية حيث قامت "إسرائيل" بعد حرب حزيران عام 1967، بإحكام سيطرتها على التجارة الخارجية استيراداً وتصديراً، والاستيلاء على الموارد الاقتصادية المحلية، والتي أدت بالتالي إلى إضعاف الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني.

وإستعرضت الدراسة أيضاً التوزيع الجغرافي والتركيب السلعي للواردات والصادرات الفلسطينية، حيث تبين أن الصادرات الفلسطينية تعتمد على السوق الإسرائيلي بالدرجة الأولى، كما أصبحت "إسرائيل" المصدر الرئيسي لمستوردات الضفة الغربية، حيث كان أكثر من 95% من وارداتها تأتي من "إسرائيل" وعبرها، ونحو 94% من إجمالي الصادرات الفلسطينية يتجه للسوق الإسرائيلية.

وهدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع الاقتصاد الفلسطيني، وما يواجهه من تحديات داخلية وخارجية والتي تحد من القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية، وتقديم المقترحات

والتوصيات التي من شأنها المساعدة في التغلب على المعوقات والمشاكل التي تواجه التجارة الخارجية الفلسطينية.

وفي هذه الدراسة تم استخدام المنهج الحرفي الذي يهتم بدراسة أوجه النشاط الإقتصادي لمنطقة ما، من أجل معرفة طريقة الأداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية، بالإضافة إلى المنهج الأصولي لتوضيح الأسس والعوامل الأساسية التي تؤثر على التجارة الخارجية الفلسطينية وحجم الإنتاج، كما تم إستخدام معادلة خط الإنحدار المتعدد (Linear Regression Multiple)، ومعادلة خط الإنحدار البسيط (Simple Linear Regression) لبحث تأثيرها على تفشي البطالة في الضفة الغربية، وذلك من خلال إختيار مجموعه من السلع المستوردة ، وهي (المنتجات النباتية، الأحذية، الخشب، النسيج ومصنوعاته، الحديد والصلب) بالإعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

وأظهرت الدراسة أن هناك ارتفاعا ملحوظا في نسبة العجز في الميزان التجاري إلى الناتج المحلي، الذي كان وما زال يغطى من المساعدات والتحويلات والمنح والقروض.

كما أظهرت الدراسة أن اتفاقية باريس الاقتصادية المجحفة، ساعدت الاحتلال في الاستيلاء على الحقوق الأصلية الفلسطينية وسهلت عمليات نهب خيرات وموارد الشعب الفلسطيني.

كما بينت الدراسة أن ازدياد السلع المستوردة في السوق الفلسطيني، أدى إلى تدهور في الصناعات المحلية والتسبب في إغلاق العديد من المحلات التجارية.

وأوصت الدراسة بضرورة إصلاح وتوسيع القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية ودعمها، والعمل على تنوع الإنتاج لتوفير السلع التي يحتاجها السوق المحلي للحد من السلع المستوردة.

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

الفصل الأول

الإطار النظري للدراسة

1.1 مقدمة الدراسة

يحظى قطاع التجارة الخارجية بأهمية بالغة بالنسبة لاقتصاديات الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، حيث يعد من أهم وسائل استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وتوفير مستلزمات التشغيل اللازمة لإنتاج السلع وتصريفها للأسواق المحلية والخارجية، فمن الحقائق المسلم بها أن أي دولة في العالم مهما بلغت مستويات من التقدم لا تستطيع إتباع سياسة الاكتفاء الذاتي بصورة كاملة ولفترة طويلة من الزمن، وان وجدت دولة ترغب بالاستغناء عن الآخرين فان ظروفها الاقتصادية والجغرافية لا تمكنها من ذلك، ومهما كان ميل أي دولة إلى تحقيق هذه الاكتفائية، فإنها لا تستطيع أن تعيش في عزلة عن الدول الأخرى، كما أن قطاع التجارة الخارجية يعكس إلى حد كبير، البنية الإنتاجية للاقتصاد الوطني ودرجة التوازن والاختلال فيه ومستوى الدخل[1].

ويحتل قطاع التجارة الخارجية أهمية كبيرة في الاقتصاد الفلسطيني، لتأثير هذا القطاع على الفروع الاقتصادية الإنتاجية وسوق العمل وميزان المدفوعات، وتوفير احتياجات السوق المحلية من مستلزمات الإنتاج والسلع الاستهلاكية وتسويق المنتجات الفلسطينية، إلا أن القطاع التجاري الفلسطيني تأثر بالظروف السياسية والهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني، التي أثرت على طبيعة التبادل التجاري بين فلسطين وباقي دول العالم، فما زال القطاع التجاري الفلسطيني يعاني من تشوهات هيكلية، من خلال العجز المزمن في الميزان التجاري الناتج عن محدودية قدرة الصادرات على تغطية الواردات، والتي لم تزيد نسبتها عن 18.9% عام 2014، و19.4 لعام 2013[2] مما أسهم في تعميق درجة التبعية،كما ارتبطت نسبة 76%من حركة التبادل التجاري بالاقتصاد الإسرائيلي، نتيجة الممارسات الإسرائيلية التي جعلت من القطاعات

([1]) عبد العزيز، عبدوس، ***سياسة الانفتاح التجاري وحماية البيئة***، **مجلة الباحث**، ط8، الجزائر 2010، ص152.

([2]) سلطة النقد الفلسطينية، **التقرير السنوي**، 2014، ص47.

الإنتاجية المولدة للسلع والبضائع تابعة وهشة وغير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية، أما من ناحية الواردات شكلت فلسطين سوقاً واسعةً لتصريف المنتجات الإسرائيلية، حيث بلغت نسبة الواردات الفلسطينية من "إسرائيل" حوالي 71.0% لعام 2014[1] والتي تشكل 10%من مجموع الصادرات الإسرائيلية، وتحتل بذلك الموقع الرابع بعد الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي والدول الأسيوية، فيما لم تتجاوز نسبة وارداتنا من مصر والأردن1% لكل منهما، فيما شكلت الصادرات الفلسطينية للسوق الإسرائيلي92%من مجموع الصادرات الفلسطينية[2].

كما أدت عملية دمج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، والقيود الإسرائيلية المفروضة على الإنتاج والاستيراد والتصدير والمنافسة الإسرائيلية الحادة، إلى تدمير قطاعات الإنتاج المادي (الإنتاج الزراعي، الصناعي، التجاري)، مما أثر على أداء الاقتصاد الفلسطيني الذي أصبح في تراجع مستمر، صاحب ذلك زيادة في معدلات البطالة والتضخم.[3]

ومن الجدير بالذكر أن الاقتصاد الفلسطيني يتسم بخصوصية تميزه عن باقي اقتصاديات البلدان العربية، فمنذ نكبة 1948 وفقدانه لقاعدته الإنتاجية، تعرض ما بقي منه لأوضاع سياسية جديدة في الضفة الغربية عبر إلحاقه بالنظام الأردني، وفي قطاع غزة عبر الوصاية المصرية عليه، وعلى إثر الاحتلال الصهيوني للضفة والقطاع في حزيران1967، تعرض الاقتصاد الفلسطيني لأوضاع قسرية أفقدته القدرة على النمو والتطور، بعيدا عن شروط الاحتلال وتحكمه في كافة الموارد الاقتصادية والقطاعات الإنتاجية وغير الإنتاجية[4]، حيث شهدت الأراضي الفلسطينية زيادة في معدلات الفقر والبطالة، نتيجة فقدان الأراضي وموارد الإنتاج، وتفاقم

([1]) سلطة النقد الفلسطينية، **التقرير السنوي**، 2014، ص 48.

([2]) نصر الله، عبد الفتاح، **التجارة الخارجية الفلسطينية تحليل ورؤية نقدية**، ط7، رام الله، فلسطين، 2003، ص3

([3]) الجعفري، محمود، **التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية واقعها وآفاقها المستقبلية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين، 2000، ص9

([4]) الصوراني، غازي، **الاقتصاد الفلسطيني تحليل ورؤية ومهمات مستقبلية**، غزة، فلسطين، 2004، ص4

الأزمة المالية الفلسطينية بسبب تراجع مستوى المعونة واحتجاز "إسرائيل" للعائدات الفلسطينية، مما يشكل خطرا على الاقتصاد برمته.[1]

2.1 منطقة الدراسة

تقع الضفة الغربية في الجزء الغربي من فلسطين، تضيق أرضها في الشمال والجنوب، بينما تتسع في الوسط بحيث تقترب من ساحل البحر المتوسط، وبذلك فهي تتأثر بالبحر من حيث درجات الحرارة التي تبتعد عن القارية والتطرف، وتمتد أراضيها من الشرق إلى الغرب بعرض متوسط يصل حوالي 43كم، بينما يصل امتداد أراضيها من الشمال إلى الجنوب – وذلك في الجزء الأوسط من المرتفعات – حوالي 135كم.

وتبلغ مساحتها الإجمالية 5878كم2 أو ما يعادل 21.7% من مجموع مساحة فلسطين منها حوالي 318كم2 المساحة المائية الخاصة بالبحر الميت. وتمتد شمالاً حتى تلامس خط العرض الجغرافي الشمالي َ32ْ.38 وجنوباً حتى تصل خط العرض الجغرافي الشماليَ31ْ.20، كما أنها محصورة بين خطي طول َ34ْ.53– َ35ْ.31 شرقي خط طول غرينتش(2).

3.1 مشكلة الدراسة

إن الاعتماد الفلسطيني الكبير على الرسوم الجمركية المفروضة على الواردات كمصدر لتمويل الإنفاق العام، وعدم انتهاج سياسة فلسطينية لضبط وتقييد الاستيراد، أدى إلى تدفق المستوردات السلعية من "إسرائيل"أو عبرها بأسعار منخفضة إلى الأسواق الفلسطينية، بالإضافة إلى السياسات الإسرائيلية التي تسمح بنفاذ المنتجات الإسرائيلية بحرية كاملة إلى السوق الفلسطيني، فيما يحظر على المنتجات الفلسطينية النفاذ إلى الأسواق الخارجية، حيث بلغت كمية

([1]) تقرير عن المساعدة المقدمة من الاونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: **التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية**، ط60، جنيف، 2013، ص1

([2]) عناب، وائل رفعت، **الجغرافية الاقتصادية للضفة الغربية لنهر الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، 1979، ص 3.

الواردات لعام 2011من "إسرائيل" حوالي (69.6%)من إجمالي السلع المستوردة[1]، الأمر الذي أدى إلى تدهور القطاعات الاقتصادية المختلفة في الضفة الغربية وقطاع غزة وإغلاق الكثير منها، وتحول أصحابها من منتجين إلى مستوردين لعدم قدرتهم على منافسة البضائع المستوردة وخاصة القادمة من الصين ودول جنوب شرق آسيا، وانتقال بعض المنشآت الصناعية إلى بلدان مجاورة وهجرة رؤوس الأموال وأصحاب الكفاءات، مما أثر على نمو الناتج المحلي والخلل في الميزان التجاري لصالح الاستيراد، وضيق قاعدة الصادرات ومحدودية تنوعها وضالتها مقارنة بالواردات، وبالتالي أدى إلى انخفاض الدخل وانخفاض الطلب على العمالة، وعدم القدرة على خلق فرص العمل وزيادة في معدلات البطالة والفقر وتراجع مستوى المعيشة، بفعل التضخم وارتفاع الأسعار حيث بلغ معدل الفقر في الضفة الغربية (17.8%) وشكل الفقر المدقع في الضفة الغربية أيضا(7.8%) لعام 2011[2]، ويعود ذلك إلى تحكم "إسرائيل" بالمعابر والمنافذ الحدودية، والاغلاقات المتكررة مما أدى إلى إلحاق الخسائر بالصادرات الفلسطينية إلى الخارج، بالإضافة إلى انعدام الاستقرار السياسي والاقتصادي وضعف الاستثمار.

4.1 أهداف الدراسة

1- إلقاء الضوء على واقع الاقتصاد الفلسطيني،وما يواجهه من تحديات داخلية وخارجية والتي تحد من القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية.

2- دراسة وتحليل الأداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية ومدى مساهمتها في الاقتصاد.

3- التعرف على السياسات الاقتصادية والأمنية الإسرائيلية، ورصد انعكاساتها على التبادل التجاري والاقتصاد الفلسطيني.

4- الوقوف على واقع وحجم أزمة البطالة والفقر ومدى تأثيرهما على المجتمع الفلسطيني.

5- معرفة السياسات والبرامج المستخدمة في مكافحة مشكلتي البطالة والفقر ومدى نجاحها.

([1]) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أداء الاقتصاد الفلسطيني**، 2012، رام الله، فلسطين، ص 29

([2]) المرجع السابق، ص 26

6- تقديم المقترحات والتوصيات التي من شأنها المساعدة في التغلب على المعوقات والمشاكل التي تواجه التجارة الخارجية الفلسطينية.

5.1 أهمية الدراسة

1- يلعب قطاع التجارة الخارجية دوراً محورياً في الاقتصاد الفلسطيني، سواء من حيث حجمه وتأثيره التنموي كما تعد التجارة الخارجية، من أهم لبنات بناء الاقتصاد الوطني والمحرك الرئيسي لعجلة أي تطور.

2- تعاني التجارة الخارجية الفلسطينية من تشوهات هيكلية عميقة، ناجمة عن سياسات الاحتلال أهمها ضيق قاعدة الصادرات وضالتها مقارنة بالواردات، مما أدى إلى تكريس تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي الأمر الذي انعكس على الأداء العام للاقتصاد الفلسطيني.

3- لتحقيق وتعزيز فرص النمو والتنمية، والحد من البطالة والفقر واحتكار "إسرائيل" للتجارة الخارجية الفلسطينية، يجب زيادة حجم التبادل التجاري والاستفادة من الفرص المتاحة للاندماج في المحوطة العربية(البلدان العربية)

4- تحديد مدى مساهمة التجارة الخارجية في الناتج المحلي الإجمالي.

5- إبراز أهمية توفر الاستقرار السياسي والأمني والتحرر من التبعية الفلسطينية للاقتصاد الإسرائيلي.

6- ظهور البطالة ونموها بنسب عالية ومتصاعدة، دليل على وجود خلل كبير في السياسات الاقتصادية للمجتمع، الأمر الذي يتطلب سرعة التدارك وتصحيح المسار نحو التنمية الاقتصادية الشاملة، وخاصة أن البطالة تعد من اكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، وما يترتب عليها من آثار سلبية اقتصادية واجتماعية وسياسية، إذ أنها تزيد من معدلات الفقر وتحد من الاستثمار الوطني و الاستثمارات الأجنبية.

7- الوقوف على حجم ونوع المعيقات والعراقيل التي تواجه التجارة الخارجية، ووضع توصيات وأفاق مستقبلية للتجارة الخارجية الفلسطينية.

6.1 مبررات الدراسة

1- الظروف التي مر ويمر بها الاقتصاد الفلسطيني، وارتفاع معدلات البطالة والفقر وانخفاض مستوى المعيشة الناتج عن تراجع الأداء الاقتصادي، بسبب سيطرة "إسرائيل" على المعابر وحركة الأفراد والبضائع وربط الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد الإسرائيلي، وعزله عن العالم الخارجي بالإضافة إلى فرض القيود على حركة التجارة الفلسطينية.

2- اتساع الفجوة بين الإنتاج والاستهلاك، وبين الوارد والصادر وما نجم عنه من تقلص القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، وتراجع قطاعات الإنتاج السلعي "الزراعة والصناعة" وهي القطاعات القادرة على خلق دخل متجدد، واتجاه مضطرد للتحول نحو قطاع الخدمات غير الإنتاجية، حيث كان لذلك تأثير بالغ الأهمية لجهة تعميق وزيادة التشوه في تركيبة الاقتصاد الفلسطيني وتهميشه.

3- ضعف الاقتصاد الفلسطيني وعدم قدرته الاستيعابية على امتصاص كامل القوى العاملة، مما نجم عنه فائض كبير من الأيدي العاملة، وخاصة بعد قيام "إسرائيل" باستخدام سياسة الطوق الأمني، وما رافقها من عمليات استبدال العمالة الفلسطينية بعمالة أجنبية، نتج عنها خسارة آلاف الفلسطينيين لأماكن عملهم،الأمر الذي أدى إلى استفحال مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية.

7.1 فرضيات الدراسة

1- الفرضية الرئيسية،لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لأبعاد الواردات (المنتجات النباتية، الأحذية، الخشب، النسيج ومصنوعاته، الحديد والصلب) على تفشي البطالة في الضفة الغربية.

2- هناك علاقة قوية بين حجم التجارة الخارجية والاغلاقات الإسرائيلية والإجراءات المطبقة على المعابر.

3- هناك علاقة قوية بين حجم التجارة الخارجية ومستوى المعيشة في الأراضي الفلسطينية.

4- تعد المستوردات الفلسطينية في معظمها مستوردات استهلاكية لا تشارك في العملية الإنتاجية.

5- لم تؤد التجارة الخارجية إلى خلق فرص عمل والحد من ظاهرتي البطالة والفقر.

6- تعد السياسات الإسرائيلية، من خلال فرض القيود المشددة على التنقل وسياسات الإغلاق من الأسباب الرئيسية لحالة الفقر والبطالة في الأراضي الفلسطينية.

8.1 أسئلة الدراسة

1- ما أثر اتفاقية باريس الاقتصادية التي وقعت في عام 1994على التجارة الخارجية؟

2- ما أثر الاستيراد على المنتجات الفلسطينية وخاصة على قطاعي الزراعة والصناعة؟

3- ما العلاقة بين التجارة الخارجية وانتشار البطالة والفقر؟

4- ما السبل الكفيلة لتفعيل دور التجارة الخارجية في ظل السياسات و التبعية الإسرائيلية؟

5- ما الأسباب الحقيقية الكامنة وراء مشكلة الفقر والبطالة في الأراضي الفلسطينية؟

9.1 منهجية الدراسة

تم استخدام:

1- المنهج الأصولي لتوضيح الأسس والعوامل الأساسية، التي تؤثر على التجارة الخارجية الفلسطينية وحجم الإنتاج و يمكن على أساسها التخطيط السليم، ووضع الأولويات في الاستغلال تبعا لإمكانات الإنتاج والتوزيع والاستهلاك.

2- المنهج الحرفي الذي يهتم بدراسة أوجه النشاط الاقتصادي لمنطقة ما، من أجل معرفة طريقة الأداء العام لحرفة معينة، سواء كانت تجارية أو صناعية أو زراعية وأسباب ازدهارها وضمورها، وصور الاستغلال والاستخدام للموارد، بالإضافة إلى إيضاح المشاكل الاقتصادية والعقبات التي تواجه التجارة الخارجية في منطقة الدراسة واقتراح الحلول المناسبة لها.

3- تم استخدام معادلة خط الانحدار المتعدد (Linear RegressionMultiple)، لبحث تأثير التجارة الخارجية على تفشي البطالة في الضفة الغربية،حيثتم استخدام طريقة التحليل (نوع الاختبار) (Stepwise) الذي يبين المتغيرات القوية التي تؤثر على المتغير التابع فيما يستبعد دخول المتغيرات الضعيفة على المتغير التابع. كما تم استخدام معادلة خط الانحدار البسيط (Linear RegressionSimple) لكل متغير مستقل على حده وأثره على المتغير التابع. وذلك من خلال اختيار مجموعه من السلع المستوردة لمعرفة مدى تأثيرها على انتشار البطالة والفقر في منطقة الدراسة، بالاعتماد على بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. وقد حال عدم توفر بيانات كافية من استخدام الاستبيان لجمع البيانات في الدراسة، وخاصة أن هناك عدد لا بأس به من المنشآت أغلقت ولم تعد موجودة، وبالتالي يصعب العثور على مالكيها للحصول على البيانات اللازمة.

10.1 متغيرات الدراسة

المتغيرات التابعة: البطالة والفقر.

المتغيرات المستقلة: المنتجات النباتية،الأحذية، الخشب، النسيج ومصنوعاته، الحديد والصلب.

11.1 مصادر البيانات (طرق جمع المعلومات)

تم الاعتماد على عدد من المصادر للحصول على المعلومات التي سترتكز عليها الدراسة ومن أهمها:

1- المصادر المكتبية (LITERATURE SURVEY) :وتشتمل على المراجع والكتب والدوريات والدراسات الأدبية المتعلقة بموضوع الدراسة.

2- المصادر الرسمية (OFFICIAL SURVEY): وتشتمل على التقارير والنشرات والإحصائيات الصادرة عن الجهات والدوائر الرسمية مثل جهاز الإحصاء المركزي الفلسطيني، وزارة الاقتصاد و مركز التجارة الفلسطيني (Pal Trad)، والراصد الاقتصادي غيرها من المؤسسات ذات العلاقة.

3- المصادر غير الرسمية: وذلك من خلال المقالات والنشرات الصادرة من مراكز الأبحاث المختلفة وخاصة معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، مركز أريج للأبحاث التطبيقية وغيرها من المراكز ذات الصلة.

4- المصادر الشخصية: من خلال إجراء المقابلات مع المسؤولين وذوي الاختصاص إذا دعت الحاجة.

12.1 الإطار الزمني للدراسة

حددت الفترة الزمنية من عام1967 أي من بداية الاحتلال الإسرائيلي لما تبقى من الأراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، حيث قامت"إسرائيل" بالسيطرة والاستيلاء على الثروات الطبيعية والأراضي الزراعية الخصبة وإقامة المستعمرات بهدف إجراء تغييرات سكانية وقانونية وجغرافية واقتصادية، مما عرض الاقتصاد الفلسطيني لأوضاع قسرية أفقدته القدرة على النمو والتطور، وحتى عام 2014 وما تخلل هذه الفترة العديد من الأحداث في مقدمتها الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، واتفاقية أوسلو عام 1994، وانتفاضة الأقصى عام 2000وغيرها من الأحداث الهامة، وذلك بهدف عرض أهم العوائق التي واجهت الاقتصاد الفلسطيني.

13.1 هيكلية الدراسة

تضمنت الدراسة عدة فصول مرتبة على النحو التالي:

الفصل الأول

ويشتمل على الإطار النظري للدراسة من المقدمة، منطقة الدراسة، المشكلة، الأهداف، الأهمية، المبررات، الفرضيات، الأسئلة، المنهجية، مصادر البيانات، الإطار الزمني، هيكلية الدراسة، بالإضافة إلى الدراسات السابقة ذات الصلة بموضوع الدراسة، ومصطلحات الدراسة.

الفصل الثاني

ويشتمل على منطقة الدراسة وما يتعلق بها من، الخصائص الطبيعية والتي تتمثل في التركيب الجيولوجي، مظاهر السطح(جيومورفولوجيا)، عناصر المناخ والأقاليم المناخية، التربة، الموارد المائية، الخصائص البشرية (السكان، الكثافة السكانية وغيرها).

الفصل الثالث

يشتمل على الملامح العامة للاقتصاد الفلسطيني واهم قطاعاته (الصناعة، الزراعة، الخدمات، الإنشاءات، والمشاكل التي تواجه هذه القطاعات ومدي مساهمتها في الاقتصاد الفلسطيني والناتج المحلي، الخسائر الاقتصادية) بالإضافة إلى الوضع الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية خلال الفترات التالية:

1- 1967-1993 (الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي، سياسة الجسور المفتوحة، الأهداف العربية والإسرائيلية من سياسة الجسور المفتوحة).

2- 1994-2014 (الاقتصاد الفلسطيني بعد قيام السلطة الفلسطينية، وخلال انتفاضة الأقصى 2000). وأثر الاحتلال الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني من خلال (الأساليب المتبعة لتدمير الاقتصاد الفلسطيني وتأثير السياسات الاقتصادية الإسرائيلية وأهداف إسرائيل الاقتصادية من الأراضي المحتلة).

الفصل الرابع

ويتضمن الأداء العام للتجارة الخارجية الفلسطينية (في ظل الاحـــتلال 1967-1993) (وفي ظل السلطة الفلسطينية 1994-2014)، والتركيب الهيكلي والجغرافي للتجارة الخارجيـــة الفلسطينية (صادرات + واردات، الميزان التجاري الفلسطيني)، معيقات التجارة الخارجية مـــن حيث(الاستيراد + التصدير،آثار الحصار الإسرائيلي علـــى التجـــارة الخارجيـــة)، الاتفاقيـــات الاقتصادية والتجارية مع الدول العربية والدولية (اتفاقية باريس الاقتصادية، آثار اتفاقية باريس الاقتصادية على الاقتصاد الفلسطيني، الاتفاقية مع الأردن ومصر وباقي الدول العربية والدولية)، بالإضافة إلى إجراءات واستراتيجيات النهوض بالاقتصاد الفلسطيني والتجارة الخارجية.

الفصل الخامس

يشتمل على مفهوم وأشكال البطالة وأسبابها في الضفة الغربية، التطور التاريخي لمشكلة البطالة ومؤشراتها الحالية، عبء البطالة في الضفة الغربية حسب (المستوى التعليمي، العمـــر، التجمع السكاني، الحالة الاجتماعية، المحافظة)، سوق العمل والقوى العاملة (خصـــائص ســـوق العمل الفلسطيني، حجم العمالة الفلسطينية في سوق العمل الفلسطيني، و حجم العمالة في ســـوق العمل الإسرائيلي والتوزيع المهني للعمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، وأهمية العمالة الفلسطينية بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، والاقتصاد الإسرائيلي. كما يشتمل على تحليل لمتغيرات الدراسة، بالإضافة إلى تشخيص وتحليل ظاهرة الفقر في الضفة الغربية (مفهوم الفقر وأنواعـــه ومؤشرات الفقر واهم الأسباب الكامنة وراء تفشي ظاهرة الفقر في الضفة الغربية، اثر الاحتلال الإسرائيلي على تزايد معضلة البطالة والفقر في الضفة الغربية)، العلاقة بين حجم البطالة والفقر والتجارة الخارجية، آثار وتداعيات البطالة والفقـــر علـــى المجتمـــع الفلســـطيني، السياســـات والإجراءات التي قات بها السلطة الفلسطينية للحد من مشكلة البطالة والفقر.

الفصل السادس

تناول الفصل النتائج والتوصيات التي سوف يتم التوصل إليها من خلال الدراسة.

14.1 الدراسات السابقة

دراسة الجعفري، محمود، مسف، جميل بعنوان"التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية واقعها وآفاقها المستقبلية"2000، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)

تناولت الدراسة واقع التجارة الخارجية الفلسطينية مع مصر خلال الفترة 1995-1998 وتحديد المعوقات التي تحول دون تطور التبادل التجاري الفلسطيني المصري،كما بينت الدراسة مدى اعتماد اقتصاديات الضفة الغربية والقطاع على "إسرائيل" والارتفاع الحاد في نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي إلى أكثر من 60% خلال الفترة 1995-1998 وهذا يدل على ضعف المقدرة الإنتاجية المحلية، بينما كانت معدلات النمو في الصادرات السلعية تتذبذب من سنة إلى أخرى، ويعزى ذلك إلى القيود التي فرضتها "إسرائيل" على تدفق السلع من الضفة والقطاع إلى أسواق التصدير، كما أوضحت الدراسة محدودية التبادل التجاري بين البلدين، حيث وصلت الصادرات الفلسطينية إلى أعلى مستوى لها في عام 1997 والتي بلغت نحو 15 ألف دولار.وبالمقابل تراوحت قيمة الواردات الفلسطينية من مصر بين (10-30 مليون دولار)، وهذا يعني إن التصدير إلى مصر يكاد يكون معدوما بسبب القيود والعوائق غير الجمركية، وضعف القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية في السوق المصرية وارتفاع تكاليف النقل وغيرها، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة على الرغم من أن إمكانية التصدير إلى مصر محدودة جدا والتي لا تزيد عن 1%، إلا أن هناك إمكانية أفضل لزيادة حجم التبادل التجاري في حال إزالة كافة القيود والعوائق الجمركية وغير جمركية، وأوصت الدراسة بضرورة تحرير التجارة على نطاق أوسع وتسهيل إجراءات الاستيراد والتصدير، وكسر احتكار "إسرائيل" للتجارة الخارجية الفلسطينية وإنشاء مشاريع مشتركة للمنتجات التي تتوفر لها المواد الخام.

دراسة المصري، ماهر و عسيلي، خالد، بعنوان"مستقبل التجارة الخارجية في فلسطين،1997 مركز البحوث والدراسات الفلسطينية،الدائرة الاقتصادية.

وهي عبارة عن ندوة عقدت في مركز البحوث والدراسات الفلسطينية بنابلس، بهدف تحديد المشاكل التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، ودعم القطاع الخاص وتحسين المناخ

الاستثماري، حيث تطرقت الندوة إلى إتفاقية باريس الاقتصادية التي تحكم الوضع الاقتصادي والتجاري في الأراضي الفلسطينية، والآثار السلبية لهذه الاتفاقية على الاقتصاد الفلسطيني، كما تناولت الاتفاقيات الدولية التي عقدها الجانب الفلسطيني مع العالم الخارجي، بالإضافة إلى العقبات والمشاكل التي تواجه عملية استيراد وتصدير البضائع لفلسطينية إلى الخارج، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة إن اتفاقية باريس أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية بشكل لم يسبق له مثيل، وان "إسرائيل" هي المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية، وأوصى المشاركون في الندوة وعلى رأسهم هشام عورتاني مدير الدائرة الاقتصادية في المركز، بضرورة دعم الشركات الفلسطينية للحصول على وكالات تجارية مباشرة من الشركات الأجنبية بدون الوسيط الإسرائيلي، بالإضافة إلى العمل على تأسيس مراكز فحص الجودة، لتمكين المنتجات الفلسطينية من المنافسة في الأسواق العالمية، وإنشاء مناطق صناعية حرة لجذب الاستثمار.

دراسة نصر الله، عبد الفتاح، بعنوان"التجارة الخارجية الفلسطينية- تحليل ورؤية نقدية 2003"، إدارة الدراسات والتخطيط،العدد 7.

تناولت الدراسة تطور التجارة الخارجية منذ عام 1967- 2002، والتي تتمثل بخضوع الاقتصاد الفلسطيني للسياسات الإسرائيلية الأمنية والاقتصادية، من خلال الضرائب الباهظة التي فرضت على المنشآت الاقتصادية، واستغلال العمالة الفلسطينية رخيصة الأجر، للعمل في القطاعات الاقتصادية كثيفة العمل في "إسرائيل" مثل الزراعة والمقاولات، وأوضحت الدراسة إن حركة التجارة مع العالم الخارجي كانت محدودة جداً، متأثرة بنظام التجارة المفروض (إتحاد جمركي من طرف واحد) منذ عام 1967 حيث شكلت الواردات الاستهلاكية 55% خلال الفترة 1967-1993 إلا أنها انخفضت إلى 42.8%خلال الفترة 1988-1994على أثر الانتفاضة، وما نتج عنها مقاطعة البضائع الإسرائيلية، مما يؤكد على قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التأقلم ضمن اقتصاد الصمود، أما عام 1995- 2000 أزداد اعتماد الاقتصاد الفلسطيني على الخارج عامة و"إسرائيل" خاصة منذ تنفيذ اتفاقية باريس وتولي السلطة المسؤوليات، أما بالنسبة

للصادرات السلعية بقيت متدنية بحيث لم تتجاوز 13.3% بعد ما كانت تزيد عن 25% خلال السبعينات والثمانينات، كما تم استعراض أهم الاتفاقيات التجارية التي أبرمتها السلطة مع العديد من الدول العربية والأجنبية، وأوصت الدراسة بضرورة تعديل أو إلغاء بروتوكول باريس، ودعم وتأهيل الصناعات الفلسطينية من خلال إحلال الواردات وخاصة السلع الاستهلاكية، و الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية ومنظمة التجارة العالمية، لدعم الاقتصاد الفلسطيني والحد من الاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي.

دراسة الصوراني،غازي، بعنوان" الاقتصاد الفلسطيني الواقع والآفاق،2006

تحدثت الدراسة عن تفاقم مظاهر الخلل والفساد وتراجع النمو الاقتصادي، والذي لا يرجع لأسباب خارجية(إسرائيل وغيرها) فحسب، ولكن كنتيجة لسياسات داخلية أهمها عدم توظيف واستغلال الإمكانات والتوجهات الإيجابية للقطاعين العام والخاص لرأس المال الفلسطيني،أدى إلى ارتفاع نسبة الفقراء، حيث أظهر مؤشر الفقر إن 67.6% من الأسر عانت من الفقر عام 2003، كما تناولت موضوع التنمية الاقتصادية في فلسطين في ظل الإمكانات الضعيفة والمحدودة والمعوقات الداخلية والخارجية، أهمها الاحتلال وعدم وجود إستراتيجية سياسية تضمن السيطرة على الموارد والثروات الطبيعية، وقالت حتى تتحقق تنمية فعالة لابد من كسر نظام التبعية الراهن صوب الاستقلال الفعلي السياسي والاقتصادي، وتخفيف درجة الاعتماد على الخارج، بالإضافة إلى المشاكل والعقبات التي تواجه تنمية القطاعات الإنتاجية في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي تتمثل في مصادرة الأراضي، وغياب دور الاستثمارات الحكومية، والافتقار إلى البنية التحتية اللازمة والمتطورة. وأوصت الدراسة العمل على وقف التضخم في حجم الواردات، وتوسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية وخاصة في الزراعة والصناعة، وتنويع الشركاء التجاريين لفلسطين وتقليص التجارة الخارجية مع "إسرائيل"، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية.

دراسة أيهم،عماد بعنوان" اثر العوامل الاقتصادية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية"، جامعة تشرين، رسالة ماجستير غير منشورة،2007.

تكمن أهمية الدراسة في تشخيص الاقتصاد الإسرائيلي، ومدى تأثيره على السياسة الخارجية التي تنتهجها "إسرائيل" اتجاه الدول الأخرى، وتهدف إلى إعطاء نظرة على تركيب وواقع الاقتصاد الإسرائيلي ومراحل تطوره،ومصادر دعم هذا الاقتصاد الذي يعتمد بالدرجة الأولى على المساعدات الأمريكية والأوروبية، وإجراء مقارنة بين الاقتصاد الإسرائيلي والاقتصاديات العربية.

اشتملت الدراسة على ثلاث فصول، يحلل الفصل الأول الاقتصاد الإسرائيلي والقواعد التي يرتكز عليها والقطاعات الاقتصادية وخاصة الصناعات العسكرية، وتناول الفصل الثاني مقومات الاقتصاد الإسرائيلي والتجارة الخارجية التي تشكل دوراً محورياً في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث وصلت الصادرات الإسرائيلية عام 2000(28.3مليارردولار)، وتذهب الصادرات بالدرجة الأولى إلى الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا الغربية،إذ أن حجم هذه الصادرات لا يقل عن 65%، وتناول الفصل الثالث المحددات الاقتصادية في صنع القرار الإسرائيلي، وكان على رأسها الهولوكست (المحرقة) والابتزاز الإسرائيلي العالمي للحصول على الأموال، بالإضافة إلى المقارنة بين الاقتصاد الإسرائيلي و الاقتصاديات العربية حيث أظهرت الدراسة بأن الدول العربية تتفوق على "إسرائيل" بحوالي (46 مرة) في عدد السكان و (700مرة) في المساحة، بينما "إسرائيل" تتفوق على الدول العربية بحوالي مرة ونصف في القراءة والكتابة، و(29 مرة) في الصادرات التقنية العالية، و(1000 مرة) في براءات الاختراع، كما تميز الاقتصاد العربي بأنه ذو خصائص تقليدية، في حين الاقتصاد الإسرائيلي دخل مرحلة جديدة من الثورة العلمية والتكنولوجية، حيث تشير الإحصائيات أن الصادرات التقنية تشكل (29%) من إجمالي صادرات السلع، أما في الدول العربية فكانت (1%) من إجمالي صادرات السلع وذلك في عام 1999، وأن الصادرات العربية تعاني من التركيز السلعي وخاصة النفط ولا زالت تعاني من التخلف التكنولوجي، ومن النتائج التي توصلت إليها الدراسة اعتماد

الاقتصاد الإسرائيلي على المساعدات الخارجية وخاصة الأمريكية والتي بلغت 3.1 مليار سنويا، وأن نشأة الاقتصاد الإسرائيلي هي نشأة غير طبيعية كنشأة الدولة الصهيونية نفسها، وأوصت بأهمية تفعيل المقاطعة العربية "لإسرائيل" والتعاون العربي، وتشجيع نشر التكنولوجيا بكل أنواعها.

تقرير صادر من الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني بعنوان"الفقر في الأراضي الفلسطينية "، تقرير النتائج الرئيسية للأعوام (2009-2010).

تناول التقرير ملامح الفقر في الأراضي الفلسطينية،وأشار التقرير إن نسبة الفقر بين الأفراد خلال العام 2010 بلغ (25.7%) بواقع 18.3 % في الضفة الغربية و38.0% في قطاع غزة، كما تبين إن 14.1% من الأفراد يعانون من الفقر الشديد (المدقع) بواقع 8.8 % في الضفة الغربية، و23.8 % في قطاع غزة، وتزيد نسبة الفقر بين الأفراد الذين يقيمون في المخيمات حيث بلغت 32.4 %، تليها المناطق الحضرية بنسبة 25.8 %، وفي الريف بنسبة 21.9 %، وترتفع أيضاً معدلات الفقر بين الأسر المكونة من(10 أفراد فأكثر) حيث بلغت 45.1%، وأن الأسرة التي ترأسها أنثى أكثر عرضة للفقر حيث بلغت 29.8 % مقابل 25.5% للأسرة التي يرأسها ذكور، وتراوحت أعلى معدلات الفقر بين الأسر التي تعتمد على الزراعة فكانت 32.0%، تليهم الأسر التي تعتمد على التحويلات والمساعدات والتي بلغت 30.4%، وبينت الدراسة أن المساعدات ساهمت بتخفيض معدلات الفقر بنسبة 16.8%، (21.2 % في قطاع غزة، 10.7 % في الضفة الغربية)، ويمكن القول أن العديد من الأسر لجأت إلى الاستدانة، أو الحصول على القروض أو استخدام المدخرات لتغطية تكاليف المعيشة والحفاظ على مستوى معين من الاستهلاك.

تقرير صادر عن معهد ماس للأبحاث الاقتصادية بعنوان "البطالة في الأراضي الفلسطينية واقعها وخيارات مواجهتها "،2006.

تم إعداد هذا التقرير استجابة لأولويات الواقع الفلسطيني، حيث باتت مشكلة البطالة مشكلة مزمنة الناجمة عن العدوان الإسرائيلي الشامل والمتواصل، والذي أدى إلى إحباط المناخ

الاستثماري وتعطيل النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإغلاق السوق الإسرائيلية أمام العاملين الفلسطينيين وإحلال عمال أجانب في أماكن عملهم، بالإضافة إلى انخفاض الاستثمارات وتراجع الصادرات، وعدم وجود قاعدة إنتاجية فلسطينية قادرة على استيعاب العمال الذين فقدوا عملهم في "إسرائيل"، حيث وصلت نسبة البطالة في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى 19.1% و 36.3% على التوالي من عام 2006، وهي الأعلى من مثيلاتها في الدول المجاورة والتي تصل في الأردن 12.5% وفي "إسرائيل" اقل من 10%، واحتلت الخليل النسبة الأعلى للبطالة 24.2% تليها سلفيت 22.6%، وتختلف البطالة باختلاف التجمع السكاني حيث بلغت في المدن 27.6% وفي الريف 28.6% وفي المخيمات كانت الأعلى 37.6%، كما تناول التقرير الآثار الناجمة عن البطالة خاصة ارتفاع معدلات الفقر وسوء توزيع الدخول بين الأفراد، لتصبح السمة الغالبة على المجتمعات وجود فئتين هما: الفئة الغنية والفئة الفقيرة وتلاشي الفئة الوسطى، بالإضافة إلى هجرة العقول بسبب عدم توفر فرص العمل، كما ركزت الدراسة على العمالة الفلسطينية في الاقتصاد الإسرائيلي، على الرغم أنها اتجهت إلى الانخفاض وخاصة بعد الانتفاضة الثانية، والتي بلغت 146 ألف عامل أي بنسبة 22.1%، ومعظم هذه العمالة تعمل في قطاعات البناء والتشييد، وتطرقت الدراسة إلى أهمية القطاع الخاص في الاقتصاد الفلسطيني وخاصة بعد 1995، ويرجع السبب إلى تراجع أعداد العاملين الفلسطينيين في "إسرائيل"، حيث شكل عدد العاملين في القطاعات المحلية حوالي 90% من حجم القوى العاملة، ومن المتوقع أن يتم حل مشكلة البطالة من خلال إتباع برنامج شامل للتنمية لخلق فرص عمل جديدة في الاقتصاد الفلسطيني، ودعم المشاريع الصغيرة.

دراسة عبد الرازق،عمر، مكحول، باسم بعنوان" السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين" 1994- 1999.

أوضح التقرير أن التنمية يصاحبها زيادة في مستويات الفقر وارتفاع في معدلات البطالة، واتساع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، تكون التقرير من خمسة فصول تناول الفصل الأول دور القطاع العام والخاص في التنمية، والأبعاد الاقتصادية للتنمية في فلسطين، ويشير

الباحث أن النمو الاقتصادي في الأراضي الفلسطينية كان غير جيد لأنه اقترن بتراجع الإنتاجية والأجور، وانخفاض مستوى المعيشة و لم تكن كافية لمعالجة مشكلة البطالة، والاعتماد على الاقتصاد الإسرائيلي، وانخفاض الاستثمار للقطاع العام والخاص بحوالي 20% لأسباب خارجية أهمها الإجراءات الإسرائيلية، وأسباب داخلية على رأسها المحسوبية وتدخل الأجهزة الأمنية في النشاط الاقتصادي، وبالمقابل يشير الباحث إلى الأداء الإيجابي للسلطة الفلسطينية في بعض المجالات، والتي تتمثل في بناء عدد من المؤسسات مثل المؤسسات المالية العامة، ومؤسسة المواصفات والمقاييس وغيرها. وتناول الفصل الثاني من التقرير النمو والتوظيف من منظور التنمية البشرية في فلسطين، بهدف التعرف إلى النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، وركز الفصل الثالث على الاستثمار الفلسطيني، حيث استخدمت "إسرائيل" كافة الأساليب والحجج المعتادة لإعاقة الاستثمار الخاص المحلي ومنع الاستثمار الأجنبي، فقد قامت "إسرائيل" بإغلاق كافة البنوك ولم تسمح بإعادة فتحها حتى عام 1981، عندما سمحت بإعادة فتح بنك القاهرة عمان، كما تم استعراض تطور الاستثمار في الاقتصاد الفلسطيني قبل اتفاقية أوسلو وبعدها، فقد تبين أن البيئة السائدة في الاقتصاد الفلسطيني ليست بيئة مواتية لتحفيز الاستثمار المحلي أو الأجنبي، وتناول الفصل الرابع السياسات الاقتصادية الكلية والتنمية البشرية في فلسطين، حيث أشارت الدراسة إن قدرة الاقتصاد الفلسطيني على وضع سياسة اقتصادية فلسطينية مستقلة،هي قدرة محدودة بحكم الاتفاقيات السياسية و الاقتصادية الموقعة بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، وتطرق الفصل الخامس إلى دور القطاعين العام والخاص والعلاقة بينهما في فلسطين، حيث تم استعراض القطاع العام والذي يتسم بتضخم القطاع الحكومي في الضفة الغربية وقطاع غزة، وارتفاع عدد العاملين في أجهزة السلطة ووزاراتها، كما إن القطاع الخاص يلعب دوراً رئيسياً في التوظيف إذ انه وظف 281.45 ألف عامل خلال عام 1998، وأوصى الباحثين في توفير الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية، لتنشيط القطاع الخاص والاستثمار في الضفة الغربية والقطاع.

تقرير عبد العزيز، عبدوس، بعنوان" الانفتاح التجاري بين محاربة الفقر وحماية البيئة –الوجه الآخر "،2010، مجلة الباحث، الجزائر

يسلط التقرير الضوء على مدى تحقيق اثنين من أهم الغايات الإنمائية، وهي القضاء على الفقر المدقع والجوع، وضمان الاستدامة البيئية، ويشير الباحث إلى أن الازدياد المستمر في معدلات الفقر واللامساواة في توزيع الدخل وتدهور البيئة، يعد المشكلة الرئيسية في السياسات التجارية، حيث أدى الانفتاح التجاري إلى حدوث خلل في توزيع الدخل في المجتمع، من خلال ازدياد دخل فئة محدودة بمعدلات خيالية، وفي نفس الوقت انتشر الفقر لجزء اكبر في المجتمع، فأكثر من مليار من سكان العالم يعيشون في حالة فقر، فمن المفروض نظرياً أن تساهم عملية الانفتاح في زيادة النمو وتحسين أوضاع الفقراء، وهذا لم تنجح به عمليا، فتزايدت حدة عدم المساواة في الأجور والبطالة، كما أن الانفتاح يكون من مصلحة الدول المتقدمة بالدرجة الأولى، وتناول التقرير أيضا عمالة الأطفال متسائلا الباحث لماذا يفضل تشغيل الأطفال؟ وتقدر منظمة العمل الدولية عدد الأطفال العاملين والذين تتراوح أعمارهم بين الخامسة والرابعة عشرة بحوالي 250 مليوناً في البلدان النامية، كما أظهر التقرير إلى وجود مؤيدين ومعارضين للإنفتاح التجاري، أما بالنسبة للمؤيدين فهم يرون أن حرية التجارة تتيح للدول فرصاً اكبر للتصدير، والحصول على المواد الضرورية اللازمة لعملية التنمية الاقتصادية ورفع مستوى المعيشة والحصول على التكنولوجيا، بينما يرى المعارضون إن الانفتاح التجاري سوف تكون له نتائج وخيمة منها التلوث الصناعي، كما أن الحصول على التكنولوجيا يؤدي إلى تكاليف إضافية في الإنتاج، كما تسبب الصناعات الافتقار إلى المياه النظيفة واقتلاع الغابات ومن النتائج التي توصل إليها التقرير يؤدي الانفتاح إلى تزايد الفجوة بين الأغنياء والفقراء وتفاوت الدخول، وأوصى الباحث على الحكومة اللجوء إلى زيادة الإنفاق العام، وتخفيض الضرائب، وضرورة تطبيق سياسات وطنية في تحديد معايير توزيع الدخل.

دراسة أبوعيده، عمر محمود بعنوان " أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي"، مجلة جامعة الأزهر، المجلد 15، العدد 1، 2013

هدف البحث إلى دراسة أداء الصادرات الفلسطينية على النمو الاقتصادي، من خلال اختبار العلاقة بين الصادرات والنمو الاقتصادي، استخدم الباحث النموذج القياسي لتحديد هذه العلاقة، حيث بينت النتائج أن هناك أثر إيجابي لنمو الصادرات الفلسطينية على نمو الناتج المحلي الإجمالي (Gross Domestic Product)، وما يترتب على ذلك من فتح آفاق للاستثمار ودفع مسيرة التنمية الاقتصادية، كما تناول البحث الصادرات في الفكر الاقتصادي التجاري الذي أكد أن الوسيلة الفعالة للثروة هي التجارة الخارجية، وأشار البحث إلى أن حجم الصادرات الفلسطينية يغلب عليها طابع التذبذب من سنة إلى أخرى، حيث نمت الصادرات خلال الفترة (1994–2000) من 412.0 مليون دولار عام 1994 إلى 698.2 مليون دولار عام 2000، كما تضاعف حجم الصادرات الفلسطينية إلى 1.139.5 مليون دولار عام 2011، ويرجع ذلك للظروف السياسية والاقتصادية السائدة،وبلغت مساهمة الصادرات في الناتج المحلي 18% عام 2000. ومن النتائج التي توصلت لها الدراسة، أن هناك أثر إيجابي لنمو الصادرات الفلسطينية على نمو الناتج المحلي الإجمالي، حيث يؤدي نمو الصادرات بمعدل (1%) إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي بمقدار (0.40%)، وأوصت الدراسة بضرورة تبني سياسة تشجيع الصادرات، وذلك من خلال توجيه الموارد الاقتصادية لإقامة الصناعات الإنتاجية القادرة على الدخول إلى الأسواق الخارجية، وتحسين مواصفات السلع والخدمات الفلسطينية لضمان نجاحها في الأسواق الخارجية.

دراسة صادرة عن مركز التجارة الفلسطيني (Pal Trad) بعنوان "تنظيم الاستيراد بما يحقق مصالح المنتج والمستهلك الفلسطيني "، مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي الثالث،2008.

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على حجم الواردات الفلسطينية من الدول المختلفة، وأنواع ومواصفات هذه المنتجات ومدى تأثيرها على كل المنتج والمستهلك الفلسطيني، وقد أظهرت الدراسة إلى وجود نسبة من السلع المستوردة رخيصة الثمن يترتب عليها مشاكل صحية

للمستهلك، بالإضافة إلى منافستها للسلع المحلية وبشكل خاص الأحذية والملابس، مما ترتب على هذا الاستيراد العشوائي مشاكل عديدة منها إغلاق بعض المصانع وتوجه أصحابها إلى الاستيراد الخارجي، كما تطرقت الدراسة التعرف إلى المواصفات والأنظمة الفنية والصحية، المتبعة في الجانب الفلسطيني والإسرائيلي والوثائق المطلوبة للاستيراد، وأوضحت الدراسة المعيقات التي تواجه عملية الاستيراد، وكان من أهمها عدم اعتراف "إسرائيل" باتفاقية الشراكة الفلسطينية الأوروبية، كما تناول التقرير آليات التخمين المتبعة في كل من دوائر الجمارك الإسرائيلية والأردنية والفلسطينية للبضائع المستوردة. وتوصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج أهمها، أن حجم الواردات من "إسرائيل" يحتل المرتبة الأولى من الواردات الفلسطينية، وأن الجمارك الإسرائيلية تتعامل بطريقة مختلفة مع المستورد الفلسطيني عن المستورد الإسرائيلي، ومن توصيات الدراسة ضرورة قيام وزارة الاقتصاد الوطني بالرقابة والتفتيش على السلع الإسرائيلية والمستوردة، والتأكد من تاريخ الصلاحية وملاءمتها للاستهلاك، وتنسيق الجهود مع الشركاء الأوروبيين للوصول إلى اعتراف "إسرائيل" بالاتفاقيات الاقتصادية الموقعة معهم.

دراسة شعبان، عبد الحميد بعنوان "فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني "، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين،2013.

يهدف هذا البحث إلى التعرف على أدوات السياسة الاقتصادية الفلسطينية (المالية، والنقدية)، ومدى فعاليتها في مواجهة المشكلات الاقتصادية في المجتمع مثل البطالة والتضخم، تدور مشكلة البحث في ضعف فاعلية السياسات الإقتصادية للحكومات الفلسطينية، في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني أمام المنتجات المستوردة، والتي تتمثل في ضعف الجودة وارتفاع تكاليف العمالة والمواد الخام ومصادر الطاقة وكذلك بسبب الأوضاع السياسية والسياسات والإجراءات الإسرائيلية تجاه الصناعة الفلسطينية، وتطرق البحث إلى الديون المتراكمة على السلطة، حيث إرتفع إجمالي الدين العام ليبلغ في مطلع العام 2010 (1813 مليون دولار)، وفي الربع الثاني من العام 2011 وصل إلى (2170.6 مليون دولار)، وذلك بسبب إعتماد الجزء

الأكبر من الإيرادات على مصدرين: وهما تحويلات المقاصة من "إسرائيل" والمساعدات الدولية، كما تناول أهم المعيقات التنافسية للمنتجات الفلسطينية،وما يجب فعله لتحقيق التنافسية لدي المنتج الفلسطيني ومنها حرية دخول رأس المال وخروجه من والى البلاد، وتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة. ومن نتائج الدراسة إرتفاع عدد العاملين في القطاع العام الفلسطيني و إرتفاع فاتورة رواتبهم، مما يشكل عبئاً مالياً على الموازنة، وعدم وجود رؤية لدى الحكومات الفلسطينية واضحة للنهوض بالمنتج الفلسطيني محلياً وعالمياً، وأوصت الدراسة إقامة تكامل اقتصادي مع بعض الدول العربية خاصة مصر والأردن، بالإضافة إلى رفع فاعلية السياسات الإقتصادية المالية والنقدية الفلسطينية، لمواكبة التطورات العالمية والإقليمية لدعم المنتج الوطني.

دراسة صبري، سلوى بعنوان " سياسة إحلال الواردات الفلسطينية – مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير "، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين،2012.

يتناول البحث قدرة القطاع الصناعي الفلسطيني على إحلال الواردات، والتعرف الى الصعوبات التي تواجه هذا القطاع وآفاق تطوره، وقدرته على إحلال الواردات من "إسرائيل" والخارج بمنتجات محلية، بهدف الإعتماد على الذات، وتحقيق المصلحة الوطنية، وحماية الصناعة المحلية من المنافسة غير العادلة التي تمارسها "إسرائيل" والدول المتقدمة، وتطرقت الدراسة إلى المشاكل التي تواجه إسترتيجية إحلال الواردات، منها التوسع والتنوع الأفقي في الصناعات الإستهلاكية على حساب الصناعات الوسيطة والإنتاجية، وبالتالي تكون الصادرات مقتصرة على المواد الأولية الزراعية وذات عائد متدني، في حين تكون الواردات باهظة التكلفة، وتناولت الدراسة أيضا تجارب بعض الدول في مجال التصنيع أهمها تجربة الهند ومصر، حيث أخذت الهند بسياسة إحلال الواردات في مجال تصنيع المعدات الثقيلة، وخاصة المعدات الزراعية مما أدى إلى وصول الهند إلى مرحلة الوفرة الصناعية والتنوع التكنولوجي، أما التجربة المصرية فقد أخفقت، بسبب إعتمادها في سياسة إحلال الواردات في مجال الصناعات الهندسية، ذات الطبيعة المعمرة والمحتوى العالمي من الواردات، وبالتالي إزدياد إعتمادها على

الخارج، وخلصت الدراسة إن تطبيق سياسة إحلال فلسطينية ناجحة يجب تطوير مشاريع التصنيع الزراعي، لتعزيز التشابك بين القطاع الزراعي والصناعي وتوفير الدعم للمنتجات المحلية لتشجيع الطلب عليها، والتنسيق مع الدول العربية لفتح أسواقها أمام المنتج الفلسطيني، والإستفادة من تجارب الدول التي نجحت في هذا المجال.

مقالة سماره، عادل بعنوان "إسقاط حماس أم تصفية حق العودة بالاقتصاد"،العدد 677،رام الله، فلسطين،2006.

يبدأ الباحث مقالته بتساؤل، هل يمكن للجهاز الوظائفي الضخم أن يقوم ويصمد دون بنية إنتاجية، و تناول ربط وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع بالاقتصاد الإسرائيلي، حيث أصبحت سلة غذاء فلسطين عبارة عن طوابير تقف وراء الخط الأخضر بحثاً عن العمل عدا عن مصادرة الأراضي، وإنتقد الباحث إعتماد منظمة التحرير على المعونات والمساعدات الخارجية، وبالتالي لم يكن لديها خطة تنموية مستقبلية، وان اتفاق أوسلو ما هو إلا للقضاء على نضال الجماهير وحق العودة، ولكن من خلال الإقتصاد وليس السلاح،وذلك على النحو التالي 1- أن تقوم "إسرائيل" بتقليص عدد العمال الفلسطينيين لديها دون إنهاء الظاهرة كورقة ضغط 2- ربط المساعدات بالموافقة الأمريكية 3- تقوم الدول الرأسمالية بتقديم مساعدات للسلطة مقابل اعترافها "بإسرائيل".وبالتالي أصبح الاقتصاد الفلسطيني هو الاقتصاد السياسي للفساد، وترتب على هذا توظيف جهاز هائل مدني وأمني، والتي تحتاج إلى مبالغ ضخمة بدلاً من توظيفها في خلق فرص عمل، أي توظيف سريع دون موارد محلية وتمويل سريع من أطراف أجنبية، بالمقابل على السلطة العمل حسب تعليمات الممولين، وخلص الباحث بالقول أن هذه هي التبعية ببساطة.

مقاله عبد الكريم،نصر،بعنوان"قراءة في معضلة البطالة في مناطق السلطة الفلسطينية،*مقالة مقدمة لمركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية*، العدد 255,2013.

تعد مشكلة البطالة من الأهم التحديات التي تواجه معظم الدول في العالم، إلا أن للبطالة أهمية خاصة في المجتمع الفلسطيني،لما لها من مدلولات اقتصادية وسياسية، أهمها هجرة

الشباب إلى الخارج بحثاً عن الرزق وبالتالي تفريغ الفلسطينيين من وطنهم، وهذا يعد هدفاً للسياسات الإسرائيلية، وتطرق الباحث إلى أسباب البطالة في الأراضي الفلسطينية، أهمها الاحتلال الإسرائيلي التي أدت إلى تشوهات هيكلية في البنية الاقتصادية الفلسطينية منذ 1967، والتي أدت إلى إضعاف فرص الاقتصاد الفلسطيني بالنمو وتطوير قواعده الإنتاجية، وعدم قدرة السلطة الفلسطينية منذ تأسيسها عام 1994، على صياغة وتنفيذ رؤية للتخلص من هذا الواقع، بسبب فقدانها السيطرة على أدوات الموارد الطبيعية وأدوات السياسات الاقتصادية، وضيق هامش السياسة الإقتصادية المتاح للسلطة بموجب نصوص بروتوكول باريس 1994،الذي أبقى على السياسات الاقتصادية والموارد الطبيعية في أيدي الإحتلال، ومنذ تأسيس السلطة تحكم بالإقتصاد الفلسطيني عدة عوامل أهمها الاتفاقيات الموقعة مع "إسرائيل"، والمساعدات الدولية،سيطرة "إسرائيل" على الأرض، والمنهج والسياسات التي إتبعتها الحكومات المتعاقبة في إدارة الاقتصاد الوطني، كما تعد سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية هو المؤثر على إرتفاع معدلات البطالة والتشغيل، حيث بلغت نسبة البطالة بين الشباب لعام 2013(35%) مما أدى بالتالي إلى ارتفاع الفقر.

دراسة صبحيه عبد القادر دخل الله، بعنوان"التباين المكاني لتوزع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحته"، رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة النجاح الوطنية، 2012.

تناولت الدراسة ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وتبايناته المكانية في أحياء المدينة، هدفت الدراسة إلى التعرف على مستويات الفقر وأنواعه في المدينة، استخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي بأسلوب العينة الطبقية، واستخدام البرنامج الإحصائي (spss) لتحليل البيانات التي تم الحصول عليها من خلال الدراسة الميدانية. تكونت الدراسة من سبعة فصول، تناول الفصل الأول والثاني خطة الدراسة واشتملت على مفاهيم ومؤشرات الفقر،وتناول الفصل الثالث معدلات ونسب الفقر في الضفة الغربية وقطا غزة،أما الفصل الخامس والسادس فقد تناولا تحليل استمارة الدراسة وسبل مكافحة الفقر، حيث أظهرت الدراسة أن الاحتلال الإسرائيلي السبب الرئيسي في انتشار الفقر في المدينة، كما أظهرت الدراسة أن نسبة الفقر في المدينة حسب

الإنفاق بلغت 47.9 %، أما حسب الدخل فقط بلغت نسبة الفقر 42.6%.وأوصت الدراسة بضرورة إقامة مشاريع إنتاجية في المدينة، ووضع حد أدنى للأجور للحفظ على حقوق العاملين، كما أوصت الباحثة بضرورة الحفاظ على المساعدات التي تقدمها الانروا للاجئين. والاهتمام بالتعليم التقني التي تؤهل الشباب من الدخول إلى سوق العمل.

15.1 أوجه الشبه والاختلاف مع الدراسات السابقة

تطرقت معظم الدراسات السابقة إلى واقع التجارة الخارجية الفلسطينية،المعوقات التي تحول دون تطور التبادل التجاري الفلسطيني،والقيود التي فرضتها إسرائيل على تدفق السلع من الضفة والقطاع إلى أسواق التصدير. واتفقت الدراسة مع الدراسات السابقة على مدى اعتماد اقتصاديات الضفة الغربية والقطاع على إسرائيل والارتفاع الحاد في نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي،كما اتفقت إن اتفاقية باريس أدت إلى تدهور الأوضاع الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وان إسرائيل هي المستفيد الأكبر من هذه الاتفاقية، بالاضافه إلى ضعف فاعلية السياسات الاقتصادية للحكومات الفلسطينية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني. كما أوصت الدراسات والدراسة الحالية بضرورة وقف التضخم في حجم الواردات، وتوسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية وخاصة في الزراعة والصناعة، وتقليص التجارة الخارجية مع إسرائيل، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية والعربية.

كما اتفقت مع الدراسات السابقة، إن البطالة مشكلة مزمنة وناجمة عن العدوان الإسرائيلي، الذي أدى إلى إحباط المناخ الاستثماري وتعطيل النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة، والتي أدت إلى ارتفاع معدلات الفقر التي كانت أعلاها في المخيمات ثم المدن والريف.

ومن أوجه الاختلاف مع الدراسات السابقة استخدام معادلة خط الانحدار المتعدد (Linear RegressionMultiple)، ومعادلة خط الانحدار البسيط (Linear RegressionSimple)، وذلك من خلال اختيار مجموعه من السلع المستوردة لمعرفة مدى

تأثيرها على انتشار البطالة والفقر في منطقة الدراسة، بالاعتماد على بيانات الجهاز المركـــزي للإحصاء الفلسطيني. بينما اعتمدت الدراسات السابقة على التحليل الوصفي وأسلوب المقارنـــة بالاعتماد على البيانات الصادرة من المؤسسات الرسمية، بالاضافه إلى استخدام الاستبانه فـــي جمع البيانات.

الفصل الثاني

الخصائص العامة للضفة الغربية

الفصل الثاني

الخصائص العامة للضفة الغربية

1.2 الخصائص الطبيعية

أطلق الأردن مصطلح الضفة الغربية،**على الجزء المتبقي من إقليم المرتفعات الفلسطينية بعد حرب العام1948، والذي ضم للضفة الشرقية من الأردن في مؤتمر أريحا عام 1950، لتشكل الضفتان المملكة الإردنية الهاشمية.**

وقبل حرب 1948 كانت المنطقة جزءاً من الإنتداب البريطاني، حيث خضعت فلسطين للإنتداب البريطاني لما يزيد عن عقدين ونصف ابتداءاً من 1922، سبقتها خمس سنوات تقريبا من الاحتلال البريطاني أثر سقوط الدولة العثمانية في الحرب العالمية الاولى.

وتشكل الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية مع قطاع غزة، الأراضي الفلسطينية المتبقية بعد قيام "إسرائيل" على الجزء الأكبر من فلسطين عام 1948، وعرف الحد الفاصل بين الضفة الغربية والأراضي التي أقيمت عليها دولة "اسرائيل" بخط الهدنة، و بقيت أراضي الضفة الغربية في أيدي الجيش الأردني بعد التوقيع على إتفاقيات الهدنه (اتفاقيات رودس)التي أنهت حرب 1948، ثم إحتلتها إسرائيل خلال حرب1967 وهو ما يعرف بالنكسة، وظلت الأردن تعتبرها قانونيا أراضي أردنية محتلة حتى العام 1988، حيث تم فك الارتباط بين ضفتي المملكة بناءاً على طلب منظمة التحرير الفلسطينية. وقد أصدرت الأمم المتحدة قراري 242 و338 التي تقضي بانسحاب "اسرئيل" من المناطق التي احتلتها عام 1967[1].

وتشتمل الضفة من شمالها إلى جنوبها على إحدى عشرة محافظة، وتتكون من أربعة مناطق جغرافية وهي:1- سلسلة الجبال الوسطى التي تمتد من الشمال الى الجنوب على طول الضفة الغربية، فلا يقطعها الا بعض السهول الداخلية 2- المنحدرات الشرقية (البرية) 3- غور الاردن 4- المنطقة شبه الساحلية، أي الهوامش الشرقية للسهل الساحلي وتشمل أجزاء من جنين

([1]) طباعة – الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net/ ، تاريخ الزيارة 28-1-2016.

وطولكرم وقلقيلية، وكل منها يتميز بمجموعة من الخصائص والصفات التي تميزه عن غيره من الاقاليم [1].

2.2 الموقع

تقع الضفة الغربية في الجزء الغربي الأوسط من فلسطين، تضيق أرضها في الشمال والجنوب، بينما تتسع في الوسط بحيث تقترب من ساحل البحر المتوسط، وبذلك فهي تتأثر بالبحر من حيث درجات الحرارة التي تبتعد عن القارية والتطرف، وتمتد أراضيها من الشرق إلى الغرب بعرض متوسط يصل حوالي 43كم، بينما يصل امتداد أراضيها من الشمال إلى الجنوب – وذلك في الجزء الأوسط من المرتفعات – حوالي 135كم وتبلغ مساحتها الإجمالية 5878كم^2 أو ما يعادل 21.7% من مجموع مساحة فلسطين، منها حوالي 318كم2 المساحة المائية الخاصة بالبحر الميت وتمتد شمالاً حتى تلامس دائرة العرض الجغرافي الشمالي ´32˚38، وجنوباً حتى تصل دائرة العرض الجغرافي الشمالي ´31˚20، كما أنها محصورة بين خطي طول ´34˚53– ´35˚31 شرقي غرينتش[2]، وبالتالي تعد الضفة الغربية منطقة جبلية تمتد من مرج بن عامر في الشمال حتى مشارف النقب في الجنوب، فهي بذلك تقع ضمن مناخ إقليم البحر المتوسط [3].

ويتميز سطحها بالهضبي في مناطق واسعة منها، ويكون شديد الانحدار جهة الشرق تعلوه عدد من التلال الجبلية والهضبية التي يربو إرتفاع بعضها عن 1000 متر[4]. يحدها من الشرق مجرى نهر الأردن والشاطيء الشمالي الغربي والغربي من البحر الميت بطول حوالي

([1]) اشتية، ضرغام عبد اللطيف، **واقع مكبات النفايات في الضفة الغربية وتخطيطها باستخدام gis** ، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012، ص6.

([2]) عناب، وائل رفعت، **الجغرافية الاقتصادية للضفة الغربية لنهر الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، 1979، ص 3.

([3]) ابو الليل، محمد محمد زكريا، **التحليل الجغرافي لدرجات الحرارة في الضفة الغربية، درسة تطبيقية باستخدام GIS**، رسالة ماجستير غير منشورة، اجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2012، ص14.

([4]) مشتهي، عبد العظيم قدوره، ***ارتكازية المراكز العمرانية والسكان بالنسبة لارتكازية المكان في الضفة الغربية***، **مجلة جامعة الأزهر**، مجلد 9، العدد 1، غزة، فلسطين، 2007، ص41.

110كم[1]، ومن الغرب السهل الساحلي الفلسطيني، كما يحدها من الشمال الجزء الجنوبي الشرقي من سهل مرج بن عامر، أما من الجنوب فيحدها الجزء الشمالي من صحراء النقب[2]، ويقدر طول خط الهدنة الذي يحيط بها بنحو 404 كم، من بينها 307كم مع الأراضي المحتلة عام 1948[3]، وحوالي 148 كم مع الأردن[4]، وتساوي اراضي الضفة الغربية 21.7% من أرض فلسطين الإنتدابية[5]. وبعد إتفاقيات أوسلو قسمت الضفة الغربية إلى ثلاث مناطق:

1- منطقة (أ) وتشكل 18%من مساحة الضفة وتخضع هذه المنطقة لسيطرة السلطة الفلسطينية أمنياً وإدارياً.

2- منطقة (ب) وتشكل 21% من مساحة الضفة الغربية وتخضع لسيطرة ادارية فلسطينية وأمنية إسرائيلية.

3-المنطقة (ج) وتشكل 61% من مساحة الضفة الغربية، وتقع تحت السيطرة الإسرائيلية الكاملة أمنياً وإدارياً [6].

([1]) الغنيمات، اسماء اسماعيل عبد الرحمن، **التحليل المكاني للتقسيمات الادارية لاراضي الضفة الغربية منذ العهد العثماني وحتى عام 2009**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012، ص18.

([2]) اشتية، ضرغام عبد اللطيف، **مرجع سابق**، 2012، ص6.

([3]) ابو الليل، محمد محمد زكريا، **مرجع سابق**، ص14.

([4]) ابوصالحه، ماهر، محاضر في جامعة النجاح الوطنية، 2016.

([5]) ابراهيم، بلال محمد صالح، **الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية واثره على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010، ص17.

([6]) إسحاق، جاد، **الموارد الطبيعية في منطقة الأغوار القيود والإمكانيات**، معهد الأبحاث التطبيقية –أريج، القدس، 2006.

خريطة (1:2) التقسيم الاداري للضفة الغربية

المصدر: بلدية طولكرم (بتصرف).

3.2 مظاهر السطح

يمتاز سطح الضفة الغربية ببيئة طبيعية ذات خصائص متنوعة على الصعيد الأيكولوجي، وتتميز البيئة الطبيعية في محافظات الضفة الغربية عموما بالتنوع، فعند الإنتقال من الشمال إلى الجنوب يزداد منسوب الارتفاع،حيث توجد مناطق جبلية يزيد ارتفاعها عن 900 متر عن سطح البحر، كما في رام الله والبيرة وبيت لحم وبعض المناطق في محافظة نابلس، بينما يشكل جبل حلحول الواقع الى الشمال من مدينة الخليل أعلى منطقة جبلية حيث يبلغ ارتفاعها 1020متر عن سطح البحر[1]، و يبلغ أعلى ارتفاع في محافظة جنين 712متر في سلسلة جبال ميثلون[2]، وما هي إلا بضع كيلو مترات إلى الشرق حتى تهبط الأرض إلى منطقة غور الأردن التي تقع على إرتفاع 405متر تحت سطح البحر[3]. وتعتبر مظاهر السطح من أكثر العوامل تأثيراً على التباين المناخي والحيوي، وما يرتبط به من انشطة اقتصادية، وتقسم مظاهر السطح في الضفة الغربية على النحو التالي:

1.3.2 المرتفعات

تعد المرتفعات الصفة المميزة لمظاهر السطح في الضفة الغربية، حيث تسود بصورة عامة في معظم أرجاء منطقة الدراسة، حيث تبلغ مساحة هذا الاقليم حوالي 4817 كم 2 اوما يعادل 86.6% من مجموع مساحة الضفة الغربية[4].

وتقطع هذه المرتفعات مجموعة من المقعرات الطبوغرافية، تتمثل في مقعر القدس ومقعر نابلس إضافة إلى العديد من الأحواض التكتونية، وتظهر فوارق كبيرة في الارتفاعات بينها وبين هذه الكتل الجبلية التي تحيط بها. وبينما تكون الانحدارات على الجانب الغربي لمرتفعات الضفة الغربية، متدرجة في شدة انحدارها لتصل الهامش الداخلي للسهل الساحلي

([1]) **تقييم البيئة الطبيعية في محافظات الضفة الغربية**، وزارة التخطيط والتعاون الدولي، رام الله، 1999، ص42.

([2]) ارتفاعات المناطق الفلسطينيه عن سطح البحر، ramallah-weather.hpage.co، تاريخ الزيارة 8-2-2016.

([3]) ابو صفط، محمد، **اثر التطور الجيومورفولوجي ونشاط الانسان على التصحر في الغور، فلسطين**، ورقة مقدمة لمؤتمر مكافحة لتصحر المزمع عقده في جامعة قابوس، 2004، ص2.

([4]) عناب، وائل رفعت، **مرجع سابق**، ص23.

الفلسطيني بشكل لطيف، تكون انحداراتها في الجانب الشرقي شديدة جدا، وتصل في بعض حالاتها الى الجروف القائمة على أرض الغور، ولعل السبب في ذلك هو شدة تأثر هذا الجانب بالصدوع المرافقة لأخدودالأردن، أكثر من الجانب الغربي، اضافة الى انها تشكل الحافة الشرقية لصفيحة افريقيا التكتونية [1].

وتحتل سلسلة جبال وسط الضفة الغربية موقعاً متوسطاً، بين مجموعة جبال الجليل في الشمال ومرتفعات النقب في الجنوب، وبين الغور والبحر الميت في الشرق والسهل الساحلي الفلسطيني في الغرب. وتتألف هذه السلسلة من ثلاث كتل جبلية أساسية وهي، جبال الخليل وجبال القدس وجبال نابلس، وتقع جبال القدس في وسط هذه الكتل، ويتبع جبال القدس مرتفعات رام الله التي تعد صلة الوصل بينها وبين جبال نابلس. هذا، ويعلو قمم هذه المرتفعات خط تقسيم المياه بين غور الأردن والبحر الميت ووادي عربة من جهة، والبحر المتوسط من جهة أخرى. كما تضم جبال القدس ممراً طبوغرافياً يسمح بالمرور والإتصال بين البحر والغور، وبالتالي بين الأردن وما وراء الغور شرقا.[2]

وتظهر أهمية إمتداد مرتفعات الضفة الغربية باتجاه الشمال والجنوب، في تعامدها مع الرياح الرطبة القادمة من البحر المتوسط، مما جعل سفوحها الغربية تستقبل معظم مياه الأمطار، بينما تقع السفوح الشرقية في ظل المطر[3].

2.3.2 السهول الساحلية

يتكون السهل الساحلي من أراض منبسطة قريبة من مستوى سطح البحر، ورغم استواء سطح السهل وانبساطه فإنه يتميز بكثبانه الرملية وتلاله وجروفه الساحلية، حيث تتفاوت مستويات الأرض داخل السهل الساحلي ما بين مستويات قريبة من مستوى سطح البحر،

([1]) عناب، وائل رفعت، **مرجع سابق**، ص 42.

([2]) جغرافية فلسطين، http://www.palestinapedia.net/ تاريخ الزيارة 11-10-2015

([3]) اللوح، منصور نصر، ***تقييم الواقع المناخي في الضفة الغربية وقطاع غزة*** ، **مجلة الازهر**، المجلد 13، العدد 2, 2011، ص207.

ومستويات ترتفع أكثر من 200متر عن سطح البحر، وتراوح مستويات مساحات واسعة من السهل الساحلي ما بين 25 و100م عن سطح البحر، و الانحدار العام لأرض السهل يتجه من الشرق إلى الغرب[1].

ويبلغ طولها حوالي 60كم ويتراوح عرضها بين 3- 12كم ومساحتها حوالي 400الف دونم. والتي تعتبر جزء من السهل الساحلي الاوسط[2]. وتحتوي الضفة الغربية على جزء من السهل الساحلي الفلسطيني كما هو الحال في منطقتي طولكرم وقلقيلية، وجزء من السهول الداخلية المتمثلة في أجزاء من سهل مرج ابن عامر وسهل عرابة وسهل صانور وذلك في محافظة جنين[3].

ويتمتع السهل الساحلي الفلسطيني بأهمية إقليمية فريدة في فلسطين، فهو إقليم جغرافي يجمع بين أهمية الموقع الجغرافي عبر العصور التاريخية وغنى الموضع بالموارد. ويدين السهل الساحلي في تكوينه للأنهار والمسيلات المائية، التي كانت تلقي حمولتها في قاع البحر المتوسط وعند أقدام جبال فلسطين، وهذه الإرسابات شكلت تربة السهل الساحلي والتي تجمع بين التربة الطينية الرملية وأخرى طفالية خفيفة، وهي في مجموعها تنتمي إلى تربة البحر المتوسط الحمراء (التيراروزا) التي تتصف بصلاحيتها للزراعة[4].

3.3.2 غور الأردن

تعني كلمة الغور الأرض الهابطة، ويطلق عليه غور الأردن لهبوط أراضيه دون مستوى سطح البحر، وهو وادي إنكساري تشرف عليه المرتفعات من الغرب والشرق بانحدار شديد، ويمتد على طول الجزء الشرقي من فلسطين ممتداً من أقدام جبل الشيخ في الشمال حتى

([1]) جغرافية فلسطين، http://www.palestinapedia.net تاريخ الزيارة 12-10-2015، **مرجع سابق** .

([2]) اشتية، ضرغام عبد اللطيف، **مرجع سابق**، ص 23.

([3]) يوسف، حسين احمد، غضية احمد رافت، ***التوزيع الجغرافي في شمالي الضفة الغربية***، **مجلة جامعة النجاح للابحاث**، المجلد 16، العدد1، 2002، ص312.

([4]) **جغرافية فلسطين**، جامعة القدس المفتوحة، 1999، ص(27-29)

خليج العقبة في الجنوب مسافة 420كم[1]، إذ يتراوح انخفاض هذه الأراضي405 م دون مستوى سطح البحر[2]، وبين خط الكنتور صفر عند أقدام السفوح الشرقية للمرتفعات في الغرب[3].

والغور هو قسم من الانخفاض العظيم الذي يبدأ من جبال طوروس في آسيا الصغرى، ويستمر جنوباً ماراً بسوريا ويشمل وادي نهر العاصي ووادي نهر الليطاني ووادي عربة الى خليج العقبة، وينتهي في بحيرة فيكتوريا بأواسط إفريقيا وليس هذا الانخفاض ناتجا عن تآكل الأرض بفعل المياه، وإنما نتيجة حركة فجائية لقشرة الأرض[4]، ففي أواخر الحقبة الجيولوجية الثالثة في عصر البليوستينِ الأعلى، إنتابت المنطقة حركات تكتونية أدت إلى حدوث صدوع وانكسارات في القشرة الأرضية، ونشأ على أثرها وادي الأردن الانهدامي[5]. وقد ترتب على النشأة التكتونية أن تجمعت المياه في اخفض نقاطه مكونة البحر الميت بنظامه المائي، الذي تنتهي إليها الأودية بحمولتها المائية والرسوبية من كافة منطقة تغذيته [6]، وتشغل أرض الغور نسبة قليلة من أراضي الضفة الغربية حيث لا تتعدى مساحتها 743 كم2، أو ما يعادل حوالي 13.4% من مجموع مساحة الضفة الغربية[7].

ويغلب على الغور المناخ الاستوائي، حيث تصل معدلات الحرارة الدنيا في فصل الشتاء بين 4.5- 13 درجة مئوية، أما العظمى فتتراوح بين 17- 32 درجة مئوية، بينما ترتفع درجات الحرارة في الصيف حيث تتراوح الدرجات الدنيا بين 36- 40 درجة مئوية، وتصل العظمى ما بين 43-48 درجة مئوية.

([1]) الكتري، بحري احمد، **جغرافية فلسطين دراسة طبيعية جيومورفولوجية بشرية اقتصادية سياسية**، د ار الصفاء للنشر والتوزيع، ط 1، عمان، 2014، ص51.

([2]) ابو صفط، محمد، **مرجع سابق**، ص2.

([3]) عناب، وائل رفعت، **مرجع سابق**، ص 28.

([4]) الدباغ، مصطفى مراد، **بلادنا فلسطين**، الجزء الأول، دار الطليعة، بيروت، ص61.

([5]) **جغرافية فلسطين**، جامعة القدس المفتوحة، مرجع سابق، ص38.

([6]) أبو صفط، محمد، **مرجع سابق**، ص(4-5).

([7]) عناب، وائل رفعت، **مرجع سابق**، ص28.

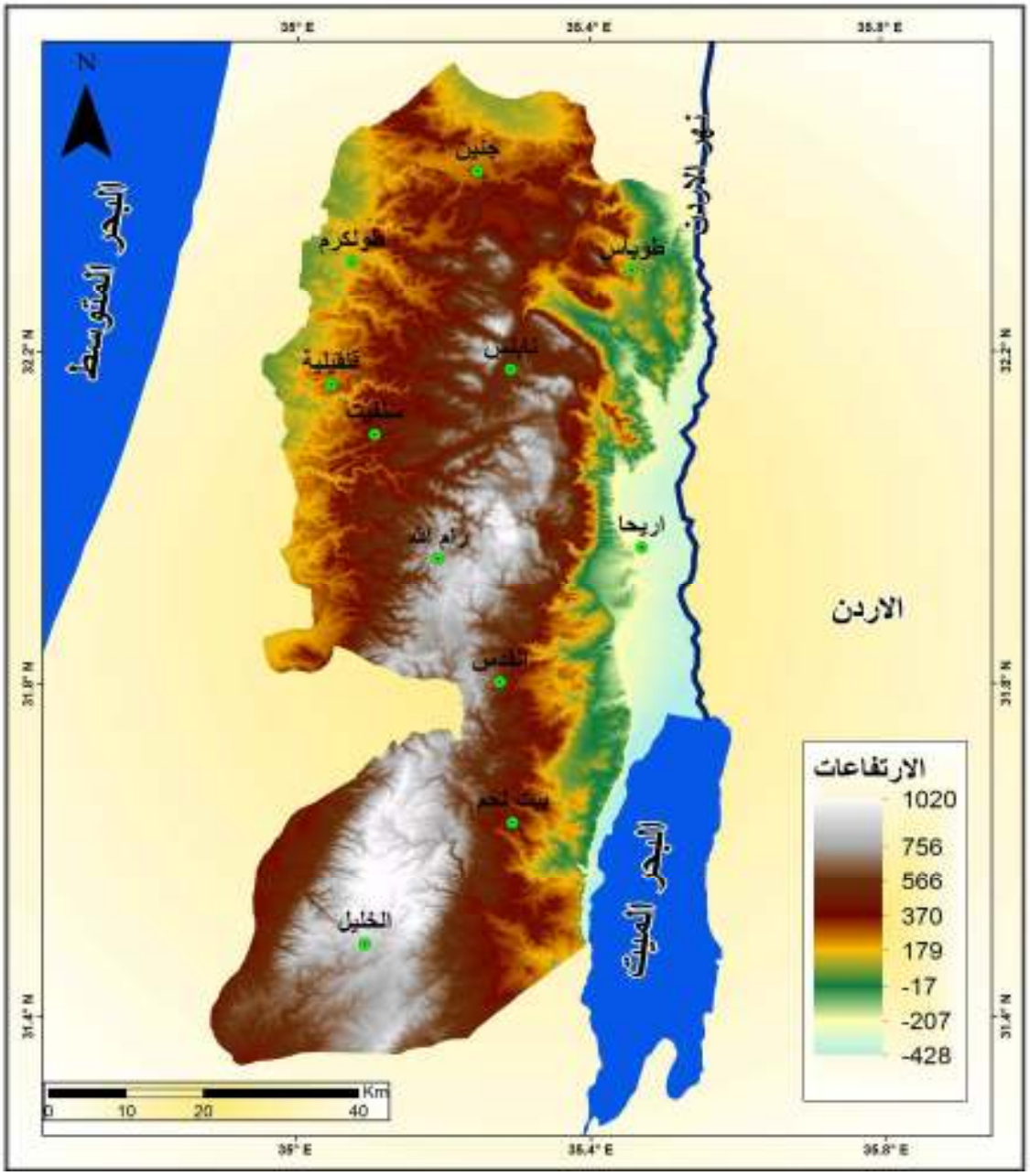

خريطة(2:2) طبوغرافية الضفة الغربية

المصدر: مؤسسة معالم للمقاولات والاستشارات الهندسية (بتصرف).

4.2 التركيب الجيولوجي

تعتبر أراضي الضفة الغربية متجانسة في تركيبها وبنائها الجيولوجي مع باقي الأراضي الفلسطينية، وهي عبارة عن إتصال لما يحيط بها من الشمال والغرب والجنوب، بينما هناك إختلافات واضحة عن أراضي الأردن في الشرق، حيث يسود الحجر الجيري والدولميت العائد للسينوماني والتوروني في الأجزاء العليا من مرتفعات الخليل ونابلس واستمرارها الشمالي في

مرتفعات الجليل، وعادة ما تتوسط طبقات هذه المرتفعات طبقة المارل الطباشيري، أما في الأجزاء المنخفضة من مناطق المرتفعات أقدام جبال الخليل ونابلس التي تستمر عبر خطوط الهدنة الأردنية – الإسرائيلية في الشمال والغرب والجنوب، كذلك في الجوانب الغربية لجبال الجليل، بالإضافة إلى صحراء الخليل، فتوجد الصخور الطباشيرية الطرية العائدة للسينوماني والايوسين وأحيانا الى الاوليجوسين والميوسين، بينما توجد البروزات الصخرية للبازلت العائد للكريتاسي في جبال نابلس وفي جبل الكرمل[1].

تعتبر تكوينات الجوراسي من أقدمِ الصخور المتكشفة ِفي الضفة ِالغربية ِ، وتتألف تكويناته من طبقات سميكة من صخورِ الجير البنية المتماسكة ِوتظهر في تكوينِ المالح السفلى والعلوي، الذي يتألف من الصخورِ الجيريةِ ذات اللون البني الفاتح والسطح المكشوف. أي لا يتكشف في الضفة الغربية صخور أقدم من صخور العصر الجوراسي، وتتكون صخوره من المارل والحجر الطباشيري، وُتعتبر هذه الصخور من الناحية الهيدرولوجية ذات صفات جيدة لتخزينِ الماء[2]، بالاضافة الى تكوينات الكريتاسي الأوسط التي تعود لفترتي السينومانيان والتورونيان، وتكوينات السينونيان التي تنتشر في المنطقة الواقعة غرب وشمال غرب نابلس، و تكوينات الايوسين الواقعة إلى الشمال من نابلس، و تكوينات الزمن الرابع حيث توجد في السهل الساحلي وفي قيعان الأودية وفي أرض الغور، وتتكشف الصخور البركانية العائدة للزمن الجيولوجي الثاني، في منطقة وادي المالح على بعد تسعة كيلومترات شرقي طوباس[3].

وتندر الانبثاقات البازلتية في الضفة الغربية بسبب ضآلة النشاط البركاني فيها، ويمثل تدفق الحمم على مساحة كيلو متر واحد شرقي جنين، بحوالي تسعة كيلو مترات فوق الحجر الجيري العائد للأيوسين أكبر طفح بازلتي في الضفة الغربية، وهناك طفوح صغيرة مثل، طفح عانين شمال غرب جنين، ورافات جنوب غرب نابلس[4].

([1]) عناب، وائل رفعت، **مرجع سابق**، ص 14.

([2]) **جغرافية فلسطين**، جامعة القدس المفتوحة، مرجع سابق، ص20.

([3]) أبو صفط، محمد، ***التصنيف الجيوكيميائي لترب شمال الضفة الغربية***، **مجلة النجاح للأبحاث**، المجلد 17، العدد 1، 2003، ص(131-132)

([4]) الغنيمات، أسماء إسماعيل عبد الرحمن، **مرجع سابق**، ص 35.

ويعود ذلك الى الحركات الارضية الرافعة والطي، التي عملت على زيادة شد القشـــرة الأرضية وأدت الى التصدع والتي أدت بدورها الى فصل الكتل الصخرية، التي هبط بعضـــها كاخأديد أو أغوار بينما بقيت الأخرى مرفوعة كنجود[1].

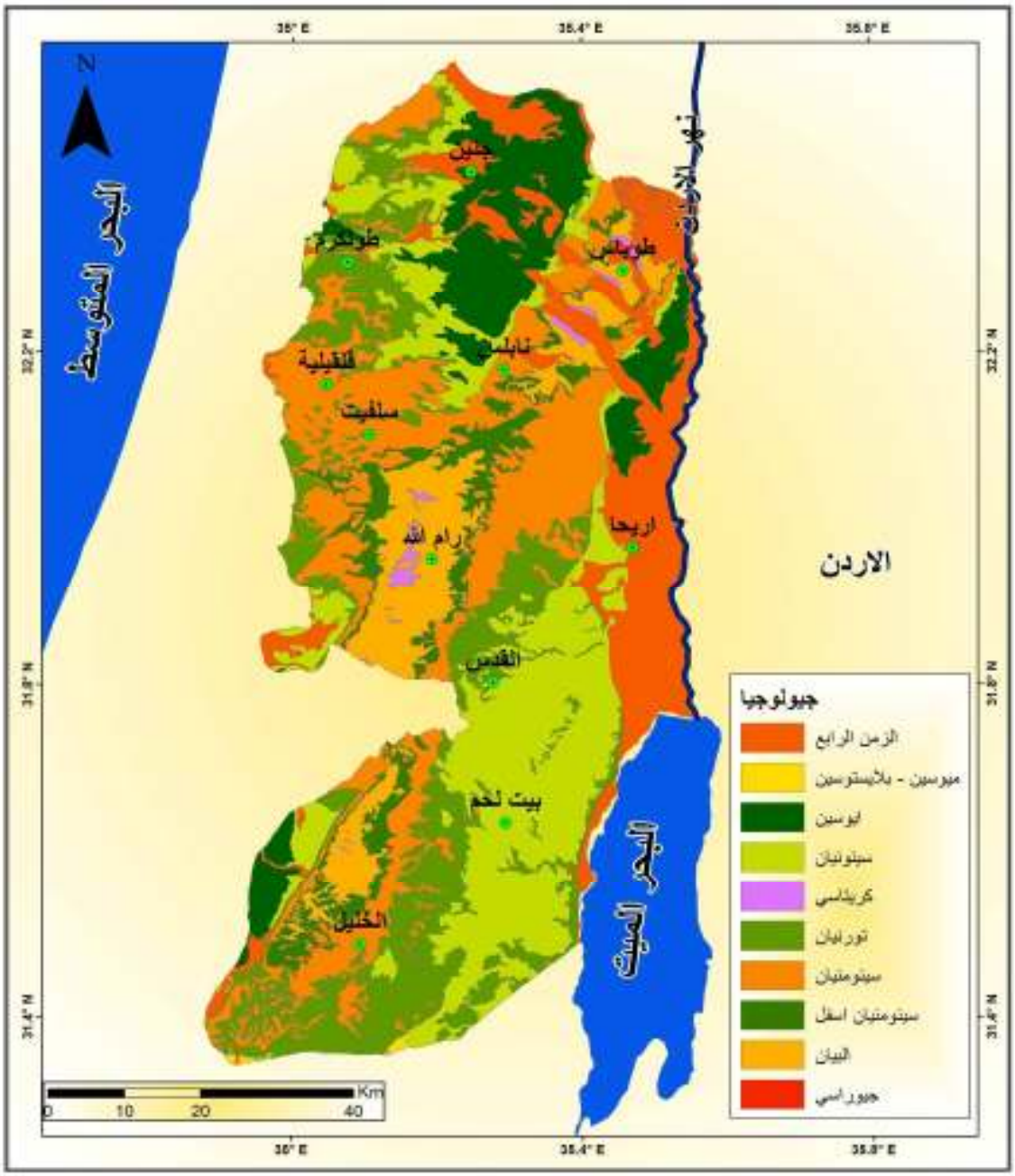

خريطة (3:2) جيولوجية الضفة الغربية

المصدر: عابد، عبد القادر، الوشاحي، صايل خضر، جيولوجية فلسطين والضفة الغربيـــة وقطـــاع غـــزة، مجموعـــة الهيدرولوجين الفلسطينين.ط1، عمان،1999، ص43 (بتصرف)

[1]– – عناب، وائل رفعت، **مرجع سابق**، ص 32.

5.2 المناخ

يعتبر المناخ محصلة عامة لمجموعة من العوامل والمتغيرات، التي تؤثر عليه مما يؤدي إلى إختلافه من منطقة إلى أخرى.

وتعتبر الأراضي الفلسطينية مناخياً من المناطق الانتقالية، ما بين مناخ البحر الأبيض المتوسط في الغرب وبين المناخ الصحراوي في الشرق، وبالتالي تتميز بمناخ دافئ وجاف صيفا وبارد ورطب خلال فصل الشتاء، وفترة إنتقالية قصيرة مابين الفصلين الرئيسيين. وتتميز الفصول الإنتقالية عادة بعبور منخفضات خماسينية مترافقة برياح جنوبية شرقية إلى جنوبية ساخنة وجافة.

وبشكل عام تقع فلسطين صيفاً ضمن نطاق الضغط الحراري المرتفع، مما يؤدي إلى جفاف وهدوء الرياح وقلة الغيوم وارتفاع درجة الحرارة، في حين تقع المنطقة شتاءاً ضمن نطاق الرياح الغربية، وتتعرض المنطقة لمجموعة من المنخفضات الجوية، المتشكلة في الحوض الأوسط للبحر المتوسط والتي تتحرك باتجاه الشرق والشمال الشرق [1].

وقد تم تقسيم الضفة الغربية إلى ثلاثة أقاليم مناخية نظراً لصغر مساحة البلاد، وذلك حسب تصنيف كوبن إلى ما يلي:

1- إقليم مناخ البحر المتوسط، يغطي معظم الضفة الغربية ويدخل ضمن مجموعة المناخات الرطبة ذات الصيف الحار الذي يبلغ فيه المتوسط السنوي لدرجة الحرارة 20مْ، وتتلقى المناطق الواقعة ضمن هذا الإقليم أمطاراً تتجاوز 400-500ملم سنويا[2]. ويسود هذا الإقليم في شمال فلسطين ووسطها في خط يمتد في الغرب إلى جنوب الخليل[3].

([1]) عابد، عبد القادر، الوشاحي، صايل خضر، **مرجع سابق**، ص 358.

([2]) أبو الليل، محمد"محمد زكريا"، **مرجع سابق**، ص24.

([3]) الكتري، بحري احمد، **مرجع سابق**، ص88.

2- الإقليم شبه الجاف والحار (السهبي او الاستبس)، يظهر بوضوح عند مشارف وادي الأردن من الغرب، وعند أقدام المرتفعات الشرقية في الجانب الغربي من الغور، وتمتد ظروف الجفاف شرقا لتشمل الجزء الشمالي من الغور، ويزيد المتوسط السنوي لدرجة الحرارة على18 مْ، وتتراوح فيه الأمطار السنوية ما بين 200-400ملم.

3- الإقليم الصحراوي الجاف والحار، يتميز هذا الإقليم بأنه ذو مناخ قاري متطرف، يرتفع فيه المدى الحراري بصورة ملحوظة، ويصل فيه المتوسط السنوي لدرجة الحرارة إلى أكثر من20مْ، كما تنخفض فيه كمية الأمطار السنوية إلى اقل من 200ملم، يسود في الأجزاء الجنوبية من وادي الأردن الأدنى[1].

ويتألف المناخ من مجموعة من العناصر الرئيسية وهي: درجة الحرارة والضغط الجوي والرياح والأمطار والرطوبة والإشعاع الشمسي، وفيما يلي توضيح لهذه العناصر:

1.5.2 درجة الحرارة

ترتفع درجات الحرارة نسبيا في فلسطين، لكنها تختلف من مكان إلى آخر تبعا للموقع الجغرافي ودرجة العرض ومقدار التعرض للمؤثرات الصحراوية أو البحرية، ويؤكد ذلك مقدار درجات الحرارة المتراكمة والتي تتراوح بين 3500 مْ 4000 مْ /يوم فوق المناطق الساحلية، وبين2300مْ و2500مْ3000مْ و4400مْ /يوم في الأغوار الشمالية، وبين 4400مْ و5000مْ/يوم في الأغوار الوسطى والجنوبية، ويبلغ المتوسط السنوي لدرجات الحرارة في وادي الأردن23ْم، وهو أعلى متوسط في فلسطين،أما المرتفعات الجبلية فيبلغ المتوسط السنوي لدرجات الحرارة فيها حوالي16مْ وهو أدنى متوسط في فلسطين، ويبلغ المتوسط السنوي لدرجات الحرارة في السهل الساحلي لفلسطين حوالي 20مْ وهو المتوسط العام لدرجات الحرارة في فلسطين[2].

([1]) أبو الليل، محمد"محمد زكريا"، **مرجع سابق**، ص(24-25).

([2]) جغرافية فلسطين، جامعة القدس المفتوحة، **مرجع سابق**، ص 68.

ويتفاوت المدى الحراري السنوي من مكان إلى آخر، فينخفض في الأماكن الساحلية ويرتفع في الأماكن الداخلية والجهات الصحراوية، ويتزايد معدل الحرارة السنوي من الغرب باتجاه الشرق، لذا تكون التغيرات بين الصيف والشتاء في الشريط الساحلي 20مْ–22مْ، وهي أقل من المدى الحراري السنوي في المرتفعات الجبلية 24مْ–26مْ، أما في وادي الأردن تصل ما بين 28ْ–30ْم [1].

وبصورة عامة تؤثر العوامل الطبيعية على درجات الحرارة في فلسطين، مما يظهر تبايناً واضحاً في درجات الحرارة في مختلف أجزاء البلاد، وكقاعدة عامة تهبط درجات الحرارة في جميع أجزاء فلسطين، ابتداءاً من شهر تشرين الثاني وتأخذ درجات الحرارة بالارتفاع ابتداءاً من شهر آذار، حتى إذا ما حل شهر آب شهدت فلسطين أكثر أيام السنة حرارة.

جدول (1:2) المعدل العام لدرجة حرارة الهواء الصغرى والعظمى في الضفة الغربية

المحطة	جنين	طولكرم	نابلس	رام الله	أريحا	الخليل
درجة الحرارة العظمى	26.3	26.1	23.7	21.4	31.0	21.2
درجة الحرارة الصغرى	16.1	17.4	14.4	13.9	17.9	12.8

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،الأحوال المناخية في الأراضي الفلسطينية، التقرير السنوي، 2009، 2008، ص44.

2.5.2 الضغط الجوي والكتل الهوائية

يتأثر الضغط الجوي بعدد من العوامل أهمها التغير في درجات الحرارة، وعامل الارتفاع، كما تعد المنخفضات الجوية من أكثر العوامل تأثيراً على منطقة الدراسة شتاءاً، حيث تخضع فلسطين صيفا لتأثير مركز الضغط الجوي المرتفع في شمالي الأطلسي (مرتفع أزور)، الأمر الذي يسد الطريق أمام المؤثرات المحيطية البحرية القادمة من الغرب، فيسود الجفاف مع هبوب رياح شمالية وشمالية شرقية قارية.

[1]– الكتري، بحري احمد، **مرجع سابق**، ص75.

ويبلغ الضغط الجوي في فصل الصيف بين 1006– 1007 مليبار، وفي الشتاء يتراجع مركز ضغط أزور نحو الجنوب، فينفتح الطريق أمام المنخفضات والضغوط الجوية القادمة من الغرب، وتصل إلى حوض البحر المتوسط وفلسطين حاملة معها الرطوبة وبالتالي الأمطار[1]. وتتأثر منطقة الدراسة ببعض الكتل الهوائية مختلفة المصادر، الأمر الذي يسبب عدم الاستقرار في الأوضاع المناخية منها، الكتل الهوائية الشمالية القطبية، وهي ذات منشأ قاري قطبي، والكتل الهوائية الشمالية الغربية الرطبة ذات المنشأ البحري تسبب سقوط الأمطار، والكتل الهوائية القارية الجنوبية، بعضها رطبة وبعضها الآخر جاف، تسبب حالة عدم الاستقرار اضطراب الأوضاع المناخية[2].

وتعد المنخفضات الجوية القادمة من البحر المتوسط، من أهم العناصر المؤثرة في مناخ فلسطين في فصل الشتاء والربيع والخريف، إلا أن المنخفضات المتكونة في فصل الشتاء تؤدي إلى تدفق كتلة هوائية باردة من الشمال، بينما في الربيع تتدفق كتلة هوائية حارة من الجنوب تعرف "برياح الخماسين"، حيث تؤدي إلى ارتفاع درجات الحرارة وهبوب الغبار[3]. ويزداد الانخفاض مع تزايد الارتفاع عن سطح البحر حيث يصل معدل الضغط الجوي سنويا مقدار 901.6 مليبار في الخليل، ويرتفع إلى922.3 مليبار في القدس الأقل ارتفاعا من الخليل ويصل إلى949.4 مليبار في نابلس المنخفضة من المنطقتين السابقتين[4]. من ناحية أخرى سجلت أكبر قيمة للضغط الجوي في أريحا عام 2007 تراوحت 1042 مليبار، كما سجلت أقل قيمة له 902 مليبار في مدينة الخليل لنفس العام[5].

([1]) الكتري، بحري احمد، **مرجع سابق**، ص 76.

([2]) اللوح، منصور نصر، **مرجع سابق**، ص 321.

([3]) الكتري، بحري احمد، **مرجع سابق**، ص77.

([4]) أبو عياش، عادل محمد، وآخرون، **مسح وتصنيف أشجار الغابات في فلسطين مقدم للمنظمة العربية للتنمية الزراعية**، 2007، ص(10–13).

([5]) اللوح، منصور نصر، **مرجع سابق**، ص 321.

3.5.2 الأمطار

تعد الأمطار من أهم مصادر المياه الجوفية والسطحية، ويعتمد عليها قطاع الزراعة بشكل كبير، ويبدأ هطول الأمطار تدريجياً في شهر تشرين الأول، ويصل إلى الذروة في شهري كانون الثاني وشباط، ثم تأخذ بالتناقص التدريجي حتى شهر أيار، وتتركز معظم الأمطار في ثلاثة شهور وهي:كانون الأول وكانون الثاني وشباط وتبلغ 72% من مجموع الأمطار السنوية، ومعظم الأمطار التي تهطل على فلسطين تنجم عن المنخفضات الجوية، وتتراوح معدلات الأمطار اقل من 500 ملم في الجهات السهلية الساحلية، وترتفع إلى أكثر من 700 ملم فوق قمم المرتفعات، وتهبط إلى اقل من 100ملم في منطقة البحر الميت، ويعزى التناقص في كمية الأمطار من الشمال إلى الجنوب، إلى أن الأجزاء الشمالية أكثر إرتفاعاً من الأجزاء الجنوبية، كما إن الأجزاء الشمالية أكثر تعرضاً لمرور المنخفضات الجوية، يضاف إلى ذلك أن الرياح تكون عمودية على الأجزاء الشمالية وشبة موازية على الأجزاء الجنوبية[1].

حيث بلغ متوسط سقوط الأمطار السنوي في مدينة الخليل 595.9 ملم/سنة، وكانت أعلى كمية أمطار في شهر شباط، وبلغ متوسط الأمطار السنوي في مدينة القدس 624.3 ملم/سنة وكان أعلى هطول شهري بمقدار 393.1ملم في شهر كانون الأول، ووصل متوسط سقوط الأمطار في مدينة نابلس 660.1ملم /سنة وكان أعلى سقوط شهري في كانون الأول بمقدار 472 ملم. كما إن معدل سقوط الأمطار في المنطقة الرطبة القريبة من السهل الساحلي يتعدى 600ملم /سنة إذ يبلغ في طولكرم (602.4 ملم / سنة)، ويصل إلى (651.5ملم / سنة) في أقصى الشمال الغربي في مدينة يعبد، وتتراوح معدلات سقوط الأمطار في المنطقة شبه الجافة بين 200-400ملم سنويا[2]

([1]) الكتري، بحري احمد، **مرجع سابق**، ص(81-85).

([2]) أبو عياش، عادل محمد، وآخرون، **مرجع سابق**، ص (9-14).

جدول (2:2) كميات الأمطار في محافظات الضفة الغربية لعام 2011 (ملم)

المحطة	كميات الأمطار (ملم)	المعدل السنوي	النسبة المئوية
رام الله	526.1	615	85.5
نابلس	608.3	660	92.2
جنين	459.3	468	98.1
أريحا	99.0	166	59.6
الخليل	357.5	596	60.0
طولكرم *	459.3	623	73.7

المصدر:1- الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،الاحوال المناخية في الاراضي الفلسطينية، التقرير السنوي، 2012، ص1. *2- عابد، عبد القادر،الوشاحي، صايل خضر، مرجع سابق،ص366

6.2 التربة

تشكل التربة الطبقة الهشة، التي تغطي صخور القشرة الأرضية بسمك يتراوح ما بين بضع سنتمترات إلى عدة أمتار، وهي مزيج من المواد المعدنية والعضوية والهواء والماء.

وعلى الرغم من صغر مساحة الضفة الغربية، إلا أنها تتميز بتنوع أقاليمها المناخية والنباتية ولذا فمن الطبيعي أن تتنوع تربتها، وتندرج الترب في الضفة الغربية في مجموعتين هما ترب المناطق الرطبة وشبه الرطبة ذات المناخ الرطب أو مناخ البحر المتوسط، وترب المناطق الجافة وشبه الجافة ذات المناخ الصحراوي وشبه الصحراوي. على النحو التالي:

1.6.2 ترب المناطق الرطبة وشبه الرطبة

1- **تربة البحر المتوسط الحمراء:** وتسمى بالتيراروسا، وتعني التربة الوردية أو القرمزية وهي تربة ذات لون أحمر – بني، تغطي معظم أراضي الضفة الغربية، توجد على المرتفعات الجبلية في شمال ووسط الضفة الغربية مثل جبال الخليل ونابلس والقدس، ويتراوح سمكها بين سنتيمترات إلى(1م) تقريبا على المنحدرات وفي المناطق المنبسطة من

قمم الجبال، و تتميز هذه التربة بأرتفاع نسبة الرطوبة والمواد المعدنية فيها وانخفاض المواد العضوية [1].

2- **تربة الرندزينا (الرمادية):** يغلب عليها اللون البني إلى البني الفاتح، تنشأ في مناطق التربة الحمراء، إلا أنها أكثر سمكاً من التربة الحمراء وأكثر غنى بالمادة العضوية الدبال، وتحتوي على نسبة عالية من الجير تتراوح بين 30- 80%، تكثر في جبال الخليل والسهول المجاورة، كما أنها موجودة على الهضاب وقمم الجبال التي تقطعها الأودية.

3- **التربة البازلتية:** لونها بني غامق، لا يتجاوز سمكها المتر الواحد، نشأت من صخور البازلت السوداء وهي صخور بركانية قاسية نشأت بفعل البراكين، تنتشر في أماكن إنتشار البازلت أي في شمال وشرق شرق الضفة الغربية لذلك فهي غنية بالمواد المعدنية[2].

4- **التربة الرملية البنية الحمراء:** وهي امتزاج الكثبان الرملية مع الترسبات الطمية وتعرف بأسم التربة النزازة، وهي مناسبة لزراعة الحمضيات، ترتفع فيها نسبة الرمل إلى90% وتصل نسبة المواد الجيرية فيها إلى10%، وتتميز بالنفاذية العالية وهي صالحة للزراعة إذا توفرت مياه الري[3].

5- **التربة الطمية الركامية (النهرية):** تتكون من مواد منقولة بالوديان أو الأنهار وعادة ما تكون جيرية أو غرينية أو طينية، وتعرف بخصوبتها لأرتفاع نسبة المواد المعدنية والعضوية فيها، تنتشر في مجاري الأودية والمنخفضات والسهول، وخاصة في الأجزاء الشرقية من السهول الساحلية والداخلية مثل سهل مرج بن عامر وسهل البطوف[4].

([1]) أبو صفط، محمد، **مرجع سابق**، ص 132.

([2]) عابد، عبد القادر، الوشاحي، صايل خضر، **مرجع سابق**، ص (327-334).

([3]) **جغرافية فلسطين**، جامعة القدس المفتوحة، مرجع سابق، ص(104-105).

([4]) عابد، عبد القادر، الوشاحي، صايل خضر، **مرجع سابق**، ص 240.

2.6.2 ترب المناطق الجافة وشبه الجافة

1- **تربة الكتار:**توجد هذه التربة في الأجزاء التي تطل على سهل نهر الأردن الفيضي، وتمتد من أقصى شمال الغور حتى البحر الميت، وتتميز هذه التربة بتفككها من رسوبات اللسان (سلف البحر الميت) وتعتبر هذه التربة من الترب الفقيرة في غطائها النباتي [1]، وأدت ظروف الجفاف إلى سهولة تشققها وسريعة التأثر بالحت المائي والريحي، وأصبحت مكاشفها مقرونة بالتصحر[2].

2- **التربة الصحراوية الرمادية:**تنتشر هذه التربة في المناطق ذات التهطال الذي يتراوح 150ملم سنويا، وتكون كالحة نادراً ما تحتوي على المواد العضوية بسبب ندرة نمو النباتات فوقها وتسود على المنحدرات الشرقية لجبال الخليل، [3].

3- **تربة اللوس:**تنشأ هذه التربة من الترسبات المنقولة بفعل الرياح والسيول، وتتألف هذه الترسبات من الكوارتز وقليل من الجير، وتفتقر الى المواد العضوية وهي ذات لون أصفر أو أصفر بني باهت، وتصبح قابلة للزراعة اذا توفرت مياه الري[4]. وتتراوح نسبة الأحماض في اللوس الصرف بين 20 و30%، ونسبة المواد العضوية بين 0.3 و 1.2%، في حين تصبح نسبة الأحماض 1 – 6%، والمواد العضوية 0.1 – 0.3% في اللويس المختلط بالرمال. وتصلح هذه التربة لبعض الزراعات المروية، ولا سيما الشعير[5].

4- **التربة الرملية:** تختلف هذه التربة عن التربة الرملية المنتشرة في المناطق الرطبة وشبه الرطبة بمحاذاة شاطيء البحر المتوسط، تنعدم فيها المواد العضوية تقريباً، لونها أصفر

([1]) أبو صفط، محمد، **مرجع سابق**، ص 134.

([2]) **المرجع السابق**، ص4.

([3]) عناب، وائل رفعت، **مرجع سابق**، ص82.

([4]) **جغرافية فلسطين**، جامعة القدس المفتوحة، مرجع سابق، ص106.

([5]) جغرافية فلسطين، ww.palestinapedia.net تاريخ الزيارة 31-1-2016.

ضارب للحمرة نتيجة أكاسيد الحديد، وهي منفذة للمياه تندر أو تنعدم فيها الأملاح، لذا فإن تسرب الماء فيها كبير، وتفتقر هذه التربة إلى المواد الضرورية للزراعة[1].

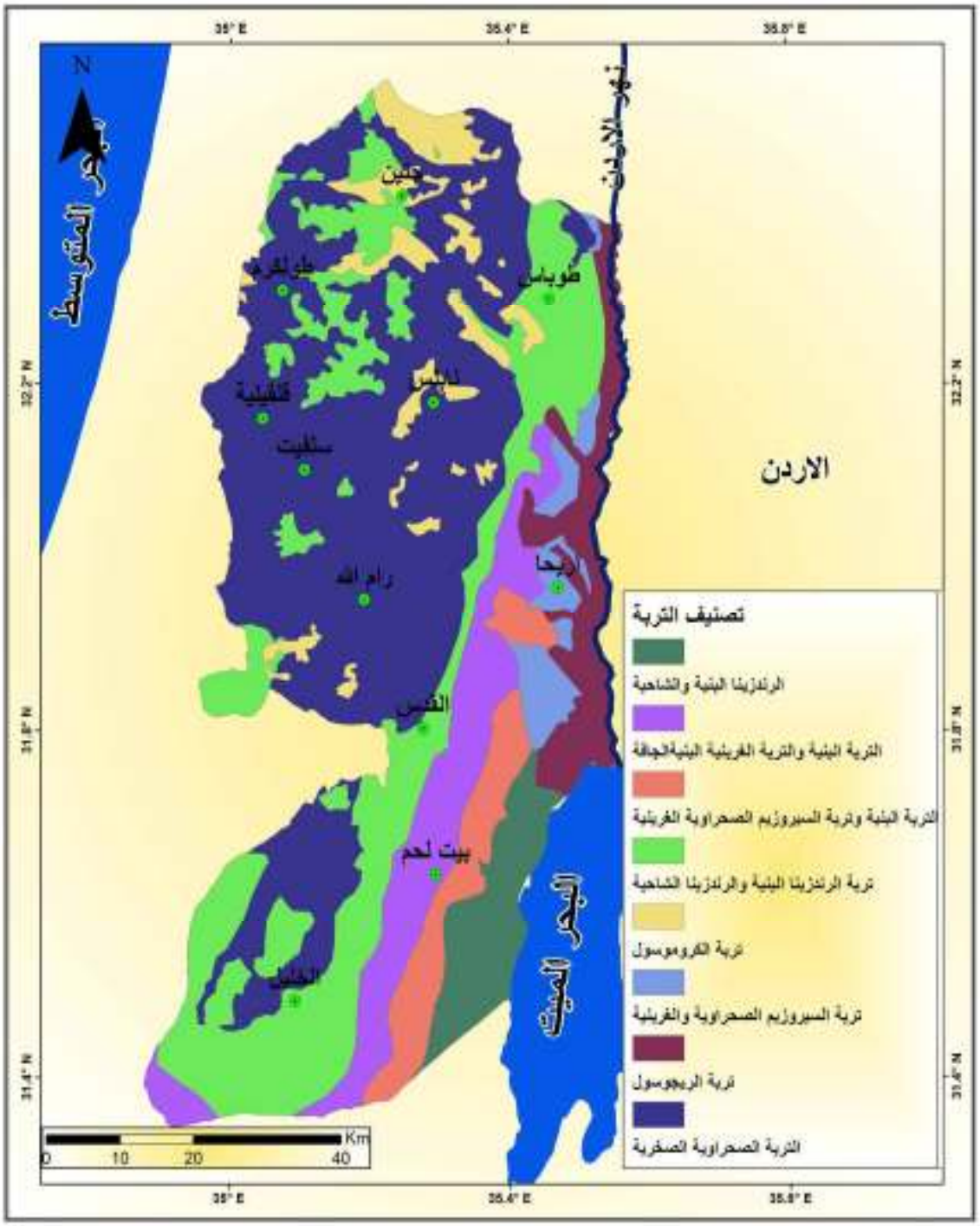

خريطة (4:2) توزع الترب في الضفة الغربية

المصدر: وزارة الحكم المحلي، نابلس (بتصرف)

[1] – جغرافية فلسطين، ww.palestinapedia.net، **مرجع سابق** .

7.2 المياه

تنحصر مصادر المياه في الضفة الغربية في مصدرين رئيسيين الأول: المياه الجوفية المتمثلة بالمياه التي يتم ضخها من الآبار والمستغلة من الينابيع والعيون، والثاني: المياه المشتراه من شركة المياه الإسرائيلية "مكوروت"، وقد بلغ مجموع المياه التي تم توفيرها من هذين المصدرين (335. مليون م3) سنة 2007، وتعد آبار المياه الجوفية أكبر مصدر للمياه حيث تم ضخ حوالي 241.2مليون م3 من المياه، أي ما نسبته 71.9%، يليها المياه المشتراه من شركة المياه الإسرائيلية "مكوروت" حيث بلغت كميتها 49.4 مليون م3 أي بنسبة 14.7%، وبلغ تصريف الينابيع السنوي حوالي 44.8 مليون م3، وشكلت ما نسبته 13.4% من مصادر المياه وذلك عام 2007[1].

وتتوزع المياه الجوفية في الضفة الغربية في ثلاث أحواض رئيسية على النحو التالي[2]:

1- الحوض الشرقي للضفة الغربية وتبلغ إمكانيته المائية من 105-125 مليون م3 سنويا، وحركة المياه فيه بأتجاه غور الأردن والبحر الميت.

2- الحوض الغربي للضفة الغربية وتبلغ إمكانيته المائية نحو 362 مليون م3، وحركة المياه فيه بأتجاه الساحل، وهو يغذي طبقات المياه الجوفية في "إسرائيل"[3].

3- الحوض الشمالي للضفة الغربية وتبلغ إمكانيته المائية نحو 140 مليون م3، وحركة المياه فيه بأتجاه الشمال إلى غور بيسان.

كما يوجد في الضفة الغربية 300 ينبوع 700 بئر تتفاوت فيما بينها كمية المياه ونسبة العذوبة، وتقع الينابيع الصالحة للأستعمال في السفوح الشرقية، تم إغلاق أكثر من نصفها، وتناقصت إلى 314 بئراً، و36 بئراً للمستوطنين.

([1]) **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، ط1، بيروت، 2008، ص 7.

([2]) **المياه والإصحاح في الضفة الغربية وقطاع غزة**، اللجنة المنظمة لليوم الدراسي الثاني، 1990، ص8.

([3]) سلطة المياه الفلسطينية، رام الله .

ويعد نهر الأردن أهم مصدر مائي سطحي في المنطقة، الذي ينبع من سوريا ولبنان وتغذيه مياه تصل إليه من سوريا ولبنان والأردن، ولهذه الدول الحق في استخدام مياهه، حيث تراوح معدل مجموع التصريف السنوي الطبيعي للنهر ما بين 1200–1600 مليون م3. ويقدر الأستخدام الإسرائيلي الحالي للنهر بأكثر من 55%، أي أكثر من 700مليونم3[1]. حيث تذهب بعض التقديرات إلى استهلاك "إسرائيل" حوالي 870 م.م3، أوما نسبته 66% من مجموع مياه نهر الأردن[2]. في الوقت الذي حرم فيه الفلسطينيون من حق استخدام مياه النهر منذ سنة 1967، بحيث لا تصل إلا كمية صغيرة ملوثة إلى الضفة الغربية، والتي تقدر حسب الدراسات 1% من معدل التصريف السنوي للنهر[3].

وقد أدت سيطرة الإسرائيليين على مصادر المياه إلى نشوء ضائقة مائية كبيرة لدى الفلسطينيين، بحيث تشكل عقبة كبيرة أمام تطور وتنمية القطاع الزراعي والقطاعات الانتاجية الأخرى، اذ أن الاحتياجات المائية التي يحتاجها الفلسطينيون لجميع الأغراض تصل الى حوالي 740 م.م3 سنوياً، لا يتوفر منها سوى 35% فقط او 257 م.م3، أي أن العجز المائي الحالي في الضفة والقطاع 438 م.م3[4]. هذا الأمر انعكس في التفاوت في الحصول على المياه بين الإسرائيليين والفلسطينيين؛ حيث يبلغ استهلاك الفرد الفلسطيني للمياه نحو 72 لتراً للفرد في اليوم، (يقل كثيراً عن المستوى الذي توصي به منظمة الصحة العالمية وهو 100 لتر للفرد يومياً)، فيما بلغ مقدار استهلاك الفرد الإسرائيلي للمياه نحو 300 لتر يومياً؛ أي يزيد بنحو أربعة أضعاف، بل إن الفلسطينيين يعيشون في بعض التجمعات القروية على أقل من 72 لتراً للفرد في اليوم، ولا يكاد يزيد عن 20لتراً يومياً[5].

([1]) **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، مرجع سابق، ص (9–12).

([2]) عناب، وائل رفعت، **محاضرات في جغرافية فلسطين**، نابلس، 2005، ص (23–24)

([3]) **الموارد المائية في الاراضي الفلسطينية المحتلة**، الامم المتحدة، نيويورك، 1993، ص13.

([4]) الصوراني، غازي، **المسألة الزراعية والمياه والثروة الحيوانية والصيد في الضفة الغربية وقطاع غزة**، 2006، ص13.

([5]) واقع قطاع المياه في فلسطين، http://www.wafainfo.ps/ تاريخ الزيارة 24–4–2016.

ويمكن القول أن الضفة الغربية بظروفها الطبيعة المناخية والطبوغرافية والجيولوجية وموقعها الجغرافي، تعتبر ذات أهمية كبرى في مسألة الموارد المائية. لهذا عملت "إسرائيل" منذ احتلال الأراضي الفلسطينية عام 1967م على حرمان الشعب الفلسطيني من حقوقه في المياه، وذلك عن طريق إقامة العديد من المستوطنات فوق أماكن غنية بالمياه، وإصدار العديد من الأوامر العسكرية التي تحض في مجملها على تصرف "إسرائيل" المطلق في المياه الفلسطينية، واتخاذ العديد من الإجراءات لفرض ادعائاتها بملكية تلك المياه ومنها:

1- مصادرة الآبار الفلسطينية لصالح المستعمرات الأسرائيلية، ومنع حفر آبار جديدة لأغراض الزراعة ووضع قيود عليها، وتحديد عمق الآبار، إذ حظرت على الفلسطينيين حفر آبار يزيد عمقها عن120-140 متراً، بينما يزيد عمق الآبار الأسرائيلية على 500م، مما أثر على منسوب المياه في الآبار العربية[1].

2- بناء المستوطنات في الضفة الغربية على حوض الخزان الشرقي، والقيام ببناء السدود لحجز مياه الأمطار المارة عبر الأودية فقد تم بناء 32 سداً وحاجزاً في الضفة الغربية، والعمل على نقل المياه من المناطق الفلسطينية إلى المدن داخل "إسرائيل"، كما تستخدم "إسرائيل" 85% من المياه في الخزان الجوفي في الضفة الغربية[(2)].

3- اقامة الجدار الفاصل للسيطرة على ما تبقى من المياه الفلسطينية، وضمان سيطرة "اسرائيل" الكاملة على حوض المياه الغربي الذي ينتج 362م.م3 من المياه سنوياً.

---

[1]- واقع قطاع المياه في فلسطين، http://www.wafainfo.ps/تاريخ الزيارة 24-4-2016، **مرجع سابق.**

[2]- ازمة مياه الشرب في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، سلسلة تقارير خاصة، 2004، ص(12-15)

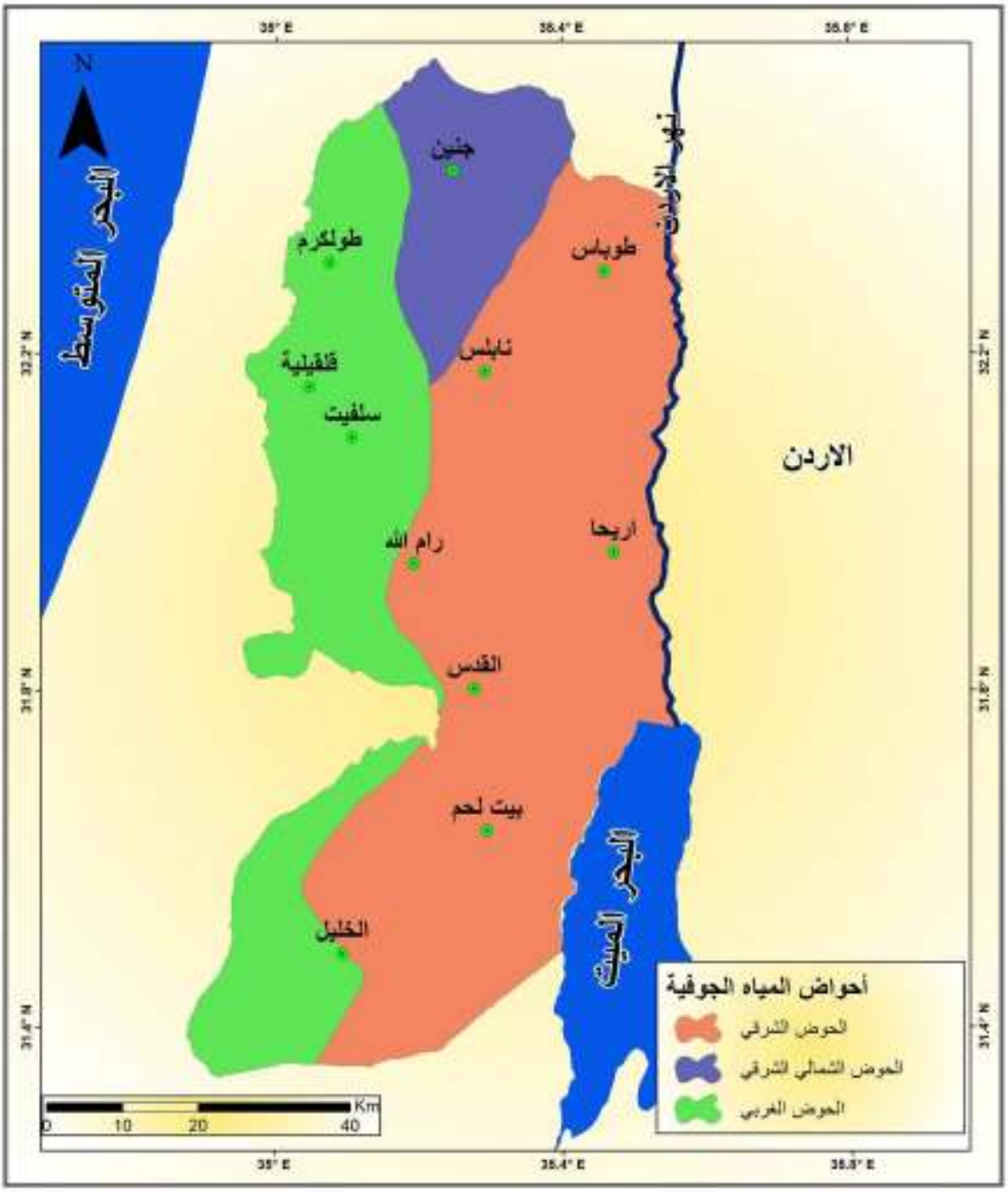

خريطة(5:2) الأحواض المائية في الضفة الغربية

المصدر: وزارة الحكم المحلي، نابلس (بتصرف).

8.2 ثانيا: الخصائص البشرية

تعد الخصائص البشرية لأي مجتمع انعكاس للأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تسود ذلك المجتمع وتؤثر فيه. بحيث تؤثر على مستويات الخصوبة والوفيات والهجرة في المجتمع، وما يترتب على ذلك من تنوع في أنماط التراكيب السكانية المختلفة مثل

التركيب النوعي والعمري والتعليمي وغيرها، بالأضافة الى أثرها على عمليات التوزيع الجغرافي للسكان داخل الدولة نتيجة لعمليات الهجرة الداخلية أو الهجرة الخارجية.

1.8.2 تطور أعداد السكان

أخذ الصراع العربي– الصهيوني منذ بدايته طابعاً فريداً لا نظير له، سوى في المناطق حديثة العهد بالإستعمار كما في الولايات المتحدة وكندا واستراليا، فقد كان وما يزال الهدف الأساس للحركة الصهيونية، هو الإستيلاء على أكبر مساحة ممكنة من أرض فلسطين، وإستعمارها بأكبر عدد ممكن من المستوطنين اليهود القادمين في موجات متلاحقة من المهاجرين، بل إن المقياس الأهم لمدى نجاح الصهيونية في مشروعها الاستعماري في فلسطين، يتلخص في نسبة الأراضي التي استولت عليها منذ بداية نشاطها، ومدى قدرتها على اجتذاب المهاجرين اليهود ونجاحها في إستيعابهم وتوطينهم في فلسطين. ومن هنا بدأ الصراع يظهر على الأرض وأخذ في نهايته شكل الصراع الجغرافي التاريخي والديموغرافي. فقد إنفردت الحركة الصهيونية بأدعائها حول "الحق التاريخي" في أرض فلسطين، وهو ما لم تستند إليه حركات الإستعمار الجديد في المناطق المذكورة أعلاه.

ويعتبر المجتمع الفلسطيني من أكثر المجتمعات، التي تعرضت الى تقلبات ديموغرافية كبيرة بسبب الأوضاع السياسية التي حدثت في فلسطين والمنطقة. حيث أدت حرب 1948 وإستيلاء الصهاينه على 78% من أراضي فلسطين التاريخية، الى طرد أعداد كبيرة من أبناء الشعب الفلسطيني الى مناطق مختلفة من العالم، حيث أجبر أكثر من 800 ألف عربي فلسطيني على مغادرة ديارهم، فأقام بعضهم في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما أقام البعض الآخر خارج فلسطين في الدول العربية المجاورة، وبقي 150 ألف عربي في ديارهم خاضعين للإحتلال الصهيوني[1] مما أدى الى اختلال التوزيع الجغرافي للسكان في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة نتيجة لتشريد الالاف من الفلسطينين بسبب نكبة 1948، حيث بلغت الكثافة السكانية في الضفة الغربية عام 1961 نحو 193.8نسمة /كم2، وإنخفضت عام 1967الى 169.8

([1]) صالح، حسن عبد القادر، **سكان فلسطين ديموغرافيا وجغرافيا**، ط1، دار الشروق، الاردن، 1985، ص149

نسمة/كم2، نتيجة حرب 1967 وما نتج عنها من هجرة الاف الفلسطينين من الضفه الغربية وقطاع غزة الى منطقة الخليج العربي بسبب توفر فرص العمل والاجور المرتفعه[1]. وعلى الرغم من ذلك تبقى الكثافة السكانية في الاراضي الفلسطينية(الضفه الغربية وقطاع غزة) مرتفعة بشكل عام، إذ بلغت الكثافة السكانية لعام 2014 نحو 756 فرداً /كم2 في الاراضي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة)، بواقع 493 فرداً /كم2 في الضفة الغربية مقابل 4822 فرداً /كم2 في قطاع غزة[2].

وبالمقابل طرأ تغير على نسبة السكان العرب في مناطق 48، بسبب طردهم من ديارهم وإحلال المهاجرين الصهاينة مكانهم. ففي حين كانت نسبة العرب عام 1947 نحو 69% من مجموع سكان المنطقة التي أصبحت تحت سيطرة "اسرائيل"، هبطت في عام 1951 إلى 11%، نتيجة العنف والإرهاب والمجازر والتي شكلت إحدى الأسباب الرئيسية لهجرة عرب فلسطين قراهم ومدنهم.ثم عادت وإرتفعت في عام 1978 إلى 17.5%. بسبب الزيادة الطبيعية للسكان العرب[3]. والجدول التالي يوضح تطور أعداد اليهود والفلسطيين في مناطق 1948 لسنوات مختلفة.

([1]) **جغرافية فلسطين**، جامعة القدس المفتوحه، مرجع سابق، ص 150 .

([2]) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الاحصائي السنوي**، 2014، ص25.

([3]) السكان، الموسوعة الفلسطينية، http://www.palestinapedia.net تاريخ الزيارة 4-2-2016.

جدول (3:2) تطور أعداد السكان الفلسطينيين واليهود في الاراضي المحتلة ما بين عامي 1948-2014

السنة	السكان الفلسطينيين		السكان اليهود	
	أعداد (بالأف)	نسبة مئوية %	أعداد (بالأف)	نسبة مئوية %
1948	156.000	17.9	716.700	%82.1
1950	167.100	12.3	1.203.000	87.8
1960	239.100	11.1	1.911.300	88.9
1970	440.100	14.6	2.582.000	85.4
1982	690.400	17	3.373.200	83
1990	875.000	18.1	3.946.700	81.9
2008	1.488.000	20	5.952.000	80
2012	1.623.000	20.6	6.255.641	79.4
2014	1.720.300	21.7	6.219.200	78.3

المصدر: Statistical Abstract of Israel.various Nos

يتضح من الجدول أعلاه، الواقع الديموغرافي الفلسطيني ومدى التحول الذي أصاب المجموعات السكانية العربيه إثر حرب 1948، حيث اخذت نسبتهم بالتناقص عشية إعلان قيام "اسرائيل" على الأرض الفلسطينية بالمقابل ارتفع نسبة اليهود، والتي ترجع إلى موجات الهجرة التي تركزت في السنوات التي سبقت إعلان قيام "اسرائيل" على أرض فلسطين حيث فتحت الأبواب على مصراعيه أمام الهجرة اليهودية، فصدر عام 1950 مايسمى قانون العودة ومنح كل يهودي حق العودة الى "اسرائيل" حيث وصلوا في إطار الهجرات الجماعية من معسكرات اليهود المشردين في أوروبا وقبرص، ويهود أوروبا الشرقية، ويهود البلدان العربية ولا سيما العراق واليمن والمغرب. وإستمرت الهجرات الجماعية بأعداد متفاوته، وبلغت الهجرة اليهودية ذروتها خلال الفترة 1961 و1965 حيث وصل مجموع المهاجرين إلى قرابة 260,000 مهاجر[1]. والذي يظهر من خلال الجدول التالي:

([1]) **الموسوعة الفلسطينية**، 1984، المجلد الرابع، ط1، ص(520-521).

جدول (4:2) عدد المهاجرين اليهود القادمين الى فلسطين منذ قيام الكيان الصهيوني

الفترة الزمنية	مجموع المهاجرين اليهود (بالالف)	المتوسط السنوي للهجرة اليهودية(بالاف)
1948-1951	687624	200
1954-1952	54676	18228
1957-1955	166492	55497
1960-1958	75970	25323
1964-1961	228793	57198
1968-1765	82244	20561
1971-1969	116791	38933
1974-1972	142755	47585
1979-1975	124827	24965
1984−1980	83637	16727
1989−1985	70196	14039
2000−1990	996511	90592

المصدر: الشرقاوي، فواز حامد، السكان اليهود في فلسطين(دراسة في الصراع السكاني خلال النصف الثاني من ق.20، مجلة الجامعة الاسلامية، م 15،ع2، غزة، فلسطين، 2007، ص(643−649)

يتضح من الجدول (4:2) إزدياد الهجرة اليهودية الى فلسطين وخاصة في السنوات الأولى من قيام الكيان الصهيوني عام 1948، إذ بلغ مجموع المهاجرين اليهود خلال الفترة (1948− 1951) نحو 687 ألف مهاجر، حيث أطلق على حركة الهجرة خلال هذه الفترة إسم (فوج الهجرة الكبرى) لضخامة عدد المهاجرين، إلا أن الهجرة اليهودية تناقصت خلال الفترة (1952−1954) إلى نحو 54الف مهاجر، ويعود ذلك إلى تصفية الكثير من التجمعات اليهودية التي نقلت بكاملها الى فلسطين، بالإضافة الى القيود التي فرضت على الهجرة اليهودية في بعض الدول وخاصة الدول الإشتراكية، كما أن انتشار مخيمات المهاجرين اليهود وإرتفاع نسبة البطالة بينهم، جعلت حكومة الكيان الصهيوني أن تحد من الهجرة بصورة مؤقتة، وبعد تحسن الوضع الاقتصادي عادت حركة الهجرة تزدهر بقدوم المهاجرين اليهود وخاصة من دول البلقان وإفريقيا والإتحاد السوفياتي. وكانت ترافق ذلك عمليات طرد السكان الفلسطينين ومصادرة أراضيهم، وزجهم في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والدول العربية المجاورة.

ولم يكتف الكيان الصهيوني بأن تبقى رقعة دولتهم على أراضي 1948، وإنما قاموا بالعدوان على أراضي الضفة الغربية و قطاع غزة في الخامس من حزيران عام 1967وإحتلالها، و بذلك أصبحت فلسطين جميعها تحت سيطرة الحركة الصهيونية، وعلى أثر هذا العدوان الجديد نزح العديد من سكان الضفة الغربية و قطاع غزة، إلى مناطق مختلفة من العالم وخاصة الضفة الشرقية، مما أثر على البنية الديموغرافية والإجتماعية والإقتصادية للمجتمع الفلسطيني، حيث قدر عدد سكان الضفة الغربية عام 1966 بنحو 830.000 نسمة، وأصبح 598.637 نسمة عام 1967، كما قدر عدد سكان قطاع غزة عام 1966حوالي 454.960 نسمة، وإنخفض الى 354.000 نسمة عام 1967. ويعود ذلك إلى نزوح عدد كبير من السكان أثر حرب حزيران 1967 إلى الضفة الشرقية والدول المجاورة [1].

جدول (5:2) عدد السكان في الضفة الغربية لسنوات مختلفة

السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان	السنة	عدد السكان	السنه	عدد السكان
1950	400.000	**1968**	650.000	**1981**	833.000	**2010**	2.513.283
1952	667.000	**1969**	666.000	**1997**	1.787.562	**2011**	2.580.167
1961	730.000	**1970**	677.000	**2007**	2.323.469	**2012**	2.649.020
1966	830.000	**1975**	758.000	**2008**	2.385.180	**2013**	2.754.722
1967	659.000	**1980**	818.000	**2009**	2.448.433	**2014**	2.000.079

المصدر:1- (1950-1981): صالح،حسن عبد القادر،مرجع سابق، ص(50-52).

2- (1997-2014) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني لسنوات مختلفة

يتضح من جدول (5:2) إن معدلات النمو السنوي للسكان في الضفة الغربية، إتسمت بالتناقص و التذبذب في منتصف الستينات عما كانت عليه في فترة الخمسينات، أثر حرب حزيران 1967 ونزوح عدد من الفلسطينين إلى الضفة الشرقية والأقطار المجاورة، خاصة إن النزوح كان جماعياً أو شبه جماعي وأخذ بعد ذلك طابعاً فردياً أو عائلياً كما قامت سلطات الإحتلال إلى إبعاد بعض الأفراد عن الضفة الغربية لأسباب أمنية، أو ممارسة الإحتلال للضغوط المختلفة على المواطنين العرب لإجبارهم على الرحيل خارج الضفة الغربية، بالإضافة

([1]) السكان، الموسوعه الفلسطينية، http://www.palestinapedia.net تاريخ الزيارة 25-4-2016.، **مرجع سابق** .

إلى أن السلطات الاسرائيلية سارعت بعد حرب حزيران إلى تفريغ مناطق بأكملها من سكانها بشكل قسري وجماعي تحت ستار الدواعي الأمنية. وسرعان ما تحولت هذه المناطق إلى مستعمرات التي أخذت تتوسع تدريجياً على حساب الأرض العربية، حيث بلغ عدد المستعمرات التي أقيمت حتى نهاية 1981 في الضفة الغربية والقدس 121 مستعمرة، وذلك بهدف تجنب الكثافة السكانية العربية تطبيقاً لمبدأ " أكبر مساحة من الأرض وأقل عدد من السكان[1] ".

وأخذ النمو السكاني للفلسطينين بالإرتفاع في فترة السبعينات والثمانينات بالإعتماد على الزيادة الطبيعية. وخلال فترة التسعينات سجل عدد السكان في الضفة الغربية إرتفاعاً ملحوظاً، نتيجة حرب الخليج عام 1991، ومجيء السلطة الفلسطينية وما ترتب عليهما من عودة العديد من المغتربين الفلسطينين.

2.8.2 الزيادة الطبيعية

تعرف نسبة الزيادة الطبيعية في عدد السكان على أنها الفرق بين عدد المواليد وبين عدد الوفيات، وتسمى أيضاً بمعدل النمو الطبيعي.

وتعود الزيادة الطبيعية إلى نجاح الإنسان في التغلب على كثير من أسباب الموت والهلاك، مع بقاء معدلات الخصوبة على إرتفاعها فقلت الوفيات وطال أمد الحياة نسبياً، وذلك متصل أساساً بالتقدم الطبي والاقتصادي وقلة خطر المجاعات وتحسن طرق المواصلات.

وقد أدت حرب حزيران 1967 إلى نزوح أعداد كبيرة من الفلسطينين، إلى الضفة الشرقية وأقطار الخليج العربي وغيرها من الأقطار، وبالتالي أصبحت معدلات النمو السكاني أقل بكثير من معدلات النمو في الدول المجاوره وخاصة الأردن. إلا أن الزيادة الطبيعية ظلت تساهم في تعويض هذا التناقص السكاني الناجم عن الهجرة طوال فترة السبعينات، وكانت معدل الزيادة الطبيعية للفترة 1968-1974 (23.7 في الألف)، وإرتفع هذا المعدل للفترة 1975-1981 الى (29 في الالف) حيث تراوح معدل المواليد الأحياء لهذه الفترة ما بين (43-45 في

([1]) **الموسوعة الفلسطينية**، المجلد الاول، ط1، 1984، ص224.

الالف)، بينما تراوحت معدلات الوفيات للفترة نفسها ما بين(13– 24 في الألف)، حيث ساعد تناقص معدل الوفيات مع إرتفاع معدل المواليد، على رفع معدل الزيادة الطبيعية، ويعزى ذلك إلى إرتفاع معدلات الخصوبة، وتحسن الأوضاع الصحية والوعي الصحي، حيث بلغ معدل ما تنجبه المرأة في الضفة الغربية في تلك الفترة نحو (6 اطفال)[1].

وخلال التسعينات تم توفير الخدمات الصحية وتطويرها وتسهيل وصولها لمختلف القطاعات الشعبية، حيث حققت وزارة الصحة نجاحًا كبيراً في السيطرة على العديد من الأمراض. مما أدى إلى إنخفاض معدلات الوفيات الخام في مناطق السلطة الفلسطينية من (27.7 وفاة لكل الف) من السكان في الضفة الغربية، و(19.6) في قطاع غزة عام 1968، الى 4.0و 3.8 لكل ألف من السكان في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي لعام 2012، مما يشير إلى تحسن نوعية الحياة وفرص الحصول على الخدمات الطبية وتحسن الوعي الصحي وتطور الخدمات الطبية[2].

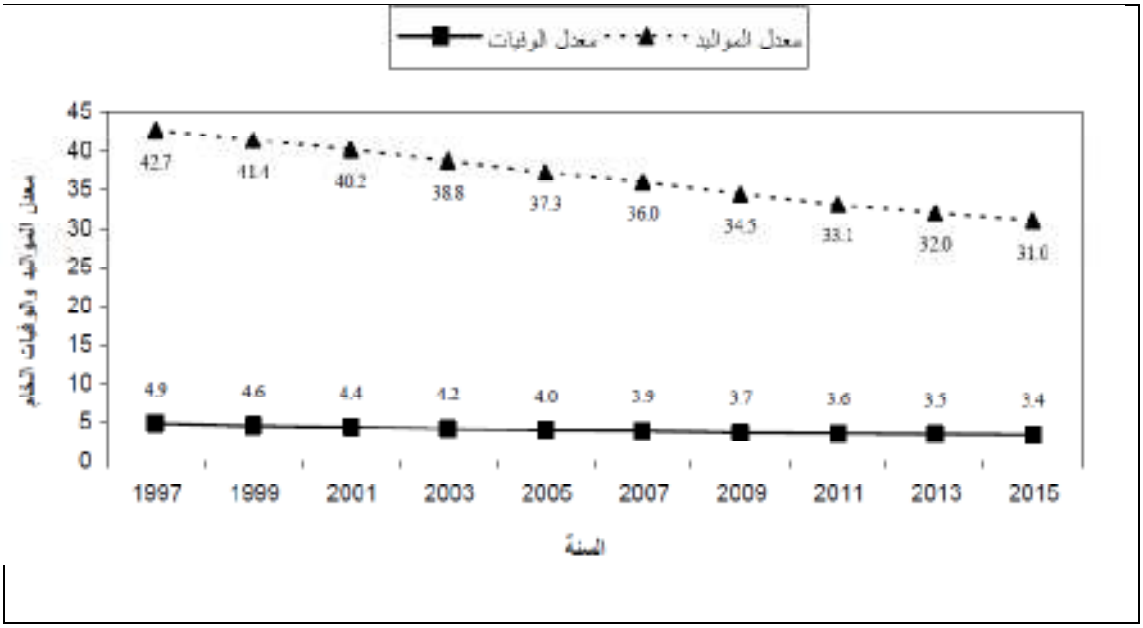

شكل (1:2) معدلات المواليد والوفيات الخام في مناطق السلطة الفلسطينية،1997–2015

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،اطفال فلسطين –قضيا واحصاءات،التقرير السنوي، 2009،ص24

([1]) صالح، حسن عبد القادر، **مرجع سابق**، ص 159.

([2]) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **اطفال فلسطين – قضيا واحصاءات، التقرير السنوي**،2013،ص28

يتضح من الشكل أعلاه ارتفاع معدلات المواليد وخاصة في عام 1997، حيث قدر معدل المواليد الخام 42.7 حالة ولادة لكل ألف من السكان في عام 1997، حيث تتأثر معدلات المواليد بالعديد من المؤثرت وأهمها مستويات الخصوبة والإنجاب، والإرتقاء بالخدمات الصحية، ودور جمعيات ومؤسسات رعاية الأمومة والطفولة، وخفض معدلات الوفيات، إلا أن معدلات المواليد إنخفضت الى 32.7 حالة ولادة في العام 2012، ويعود ذلك إلى إنخفاض مستويات الخصوبة، وتطبيق برامج الصحة الإنجابية في مجال تنظيم الاسرة، بالإضافة الى سوء الأحوال المعيشية التي تحول دون إنجاب المزيد من الأطفال، بالاضافه الى الوعي وارتفاع مستوى التعليم عند المرأه وخروجها للعمل مما ادى الى ارتفاع سن الزواج. ويلاحظ من الشكل إنخفاض معدلات الوفيات ويعود ذلك إلى تحسن الخدمات الطبية كما ذكرنا سابقاً.

3.8.2 التركيب العمري والنوعي

يعرف التركيب العمري للسكان على أنه عملية توزيع السكان حسب فئات الأعمار المختلفة، وهو يعد العامل الأساسي في تحديد العديد من المتغيرات الديموغرافية والإجتماعية وكذلك الإقتصادية.

أما التركيب النوعي، فهو يقسم السكان حسب الجنس إلى ذكور وإناث، حيث يتم حساب عدد الذكور لكل 100 أنثى، والمعروف أن التركيب العمري والنوعي هو محصلة لمتغيرات ثلاث: وهي الولادات والوفيات والهجرة بأنواعها وإتجاهاتها. وعند النظر إلى التركيب السكاني للمجتمع الفلسطيني، يتضح أنه مجتمع فتي مقارنة بغيره من المجتمعات، حيث بلغت نسبة الأطفال دون 15 سنة 37.4% في الضفة الغربية مقابل 43.1% في قطاع غزة نهاية عام 2014، وبلغ عدد الذكور في الضفه الغربية 1.44 مليون ذكر مقابل 1.39 مليون انثى بنسبة مقدارها 103.3 في نهاية عام 2014 لكل 100 من الإناث، وعلى الرغم من إزدياد عدد السكان إلا أن أعداد الذكور لا تزال تفوق أعداد الإناث[1].

([1]) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2014**، ص 24.

ويترتب على ارتفاع نسبة صغار السن في المجتمع الفلسطيني الى ارتفاع أعباء الاعالة، حيث يشير عبء الاعالة الى عدد الافراد الذين يعيلهم كل شخص من العاملين(المعيلين)، أي تساوي عدد السكان الذين لم يبلغوا بعد سن العمل مضافا اليه عدد السكان الذين بلغوا سن المعاش لنحصل على اعداد الاشخاص المعالين، ويتم حسابه بقسمة عدد السكان الى عدد العاملين الكلي، حيث بلغت نسبة الاعاله في الاراضي الفلسطينية 74.6%بواقع 69.3% في الضفة الغربية و 83.8 % في قطاع غزة لعام 2014[1]. وكلما زادت نسبة الاعالة يعني أن هناك عدد أكبر من السكان يجب أن يعالوا، والعكس كلما قلت نسبة الاعالة كلما انخفض عبء الاعالة الواقع على كل شخص في سن العمل (المعيلين).

جدول(6:2) التوزيع النسبي للسكان في الاراضي الفلسطينية حسب العمر والمنطقة والجنس نهاية عام 2014

العمر	الاراضي الفلسطينية			الضفة الغربية			قطاع غزة		
	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	إناث	المجموع	ذكور	اناث
4-0	15.0	15.1	14.9	13.8	13.8	13.7	16.3	17.0	16.7
9-5	12.8	12.9	12.8	12.1	12.2	12.1	13.9	13.9	13.8
14-10	11.8	11.9	11.8	11.5	11.5	11.4	12.4	12.4	12.3
19-15	11.3	11.4	11.3	11.2	11.3	11.2	11.5	11.5	11.5
24-20	10.3	10.4	10.3	10.4	10.5	10.3	10.2	10.2	10.2
29-25	8.4	8.4	8.3	8.5	8.5	8.4	8.2	8.2	8.2
34-30	6.5	6.5	6.4	6.6	6.7	6.6	6.3	6.3	6.2
39-35	5.5	5.5	5.5	5.8	5.8	5.8	5.0	5.0	5.0
40-44	4.6	4.6	4.6	5.0	5.0	5.1	4.0	4.0	4.0
45-49	3.9	3.9	3.8	4.2	4.3	4.2	3.3	3.4	3.3
54-50	3.2	3.2	3.1	3.5	3.5	3.4	2.7	2.8	2.6
59-55	2.3	2.3	2.3	2.5	2.5	2.5	2.0	2.0	2.0
64-60	1.5	1.5	1.6	1.7	1.6	1.7	1.3	1.3	1.4
69-65	1.1	1.0	1.2	1.2	1.1	1.3	1.0	0.9	1.1
74-70	0.8	0.6	0.9	0.9	0.7	1.0	0.6	0.5	0.7
79-75	0.5	0.4	0.6	0.6	0.5	0.7	0.4	0.3	0.5
80+	0.5	0.4	0.6	0.5	0.5	0.6	0.4	0.3	0.5

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الفلسطينيون في نهاية عام 2014، مرجع سابق، ص38.

([1]) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2014**، مرجع سابق، ص(42-43).

يتضح من الجدول أعلاه، إرتفاع نسبة صغار السن وخاصة في الفئة العمرية الأقل من 15 سنة، ويرجع ذلك لإرتفاع معدلات المواليد وإنخفاض معدلات الوفيات، بسبب تحسن الأوضاع الصحية، ويعود أيضاً إلى إرتفاع مستويات الخصوبة و الزواج المبكر وخاصة للإناث، والرغبة في الإنجاب، بالإضافة إلى العادات والتقاليد السائدة في المجتمع الفلسطيني بصفة عامة، التي تشجيع على إنجاب المزيد من الأطفال. كما أن المجتمع الفلسطيني بقي فترة طويلة يعتمد على الزيادة الطبيعية، لتعويض النقص السكاني الناجم عن الهجرة وخاصه خلال السبعينات والثمانينات، أو نتيجة الوفاة الناجمة عن الإعتداءات الإسرائيلية وخاصة في الانتفاضة الأولى عام 1989. كما ترتفع نسبة الشباب في الفئه العمرية 20–24 ، ويعود ذلك إلى القيود التي وضعتها السلطات الإسرائيلية أمام سفر الشباب ضمن هذه الفئة العمرية، بالإضافة إلى فتح العديد من المعاهد والجامعات في الضفة الغربية وقطاع غزة، مما إدى الى إستيعاب أعداد كبيرة من الطلاب، وتقليل عدد الأشخاص المهاجرين الباحثين عن التعليم في الخارج. كما إن قدوم السلطة الفلسطينية أدى ألى إزدياد عدد السكان وماترتب على ذلك من إزدياد عدد المواليد.

4.8.2 الهجرة

تعتبر الهجرة بكافة أشكالها الطوعية والقسرية من أهم الظواهر الديموغرافية، التي يتميز بها الشعب الفلسطيني. وتعود ظاهرة الهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة الى نهاية الأربعينات وبداية الخمسينات. ففي الفترة التي تمتد من 1948– 1967، بلغ عدد المهاجرين من الضفة الغربية حوالي 400 ألف شخص، هاجر معظمهم إلى الضفة الشرقية للأردن، أو إلى البلدان العربية النفطية وخاصة الكويت.

وفي أعقاب حرب حزيران 1967 مباشرة نزح عن الضفة الغربية، خلال الفترة الواقعة بين شهر حزيران وشهر أيلول من العام نفسه ما يقارب مائتي ألف شخص، ولم تتوقف الهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الخارج، بل إستمرت خلال فترة السبعينات والثمانينات على أثر حرب 1973، حيث بلغت خلال الفترة 1967–1985 إلى 500.162 ألف شخص، وهذا يعني أن الضفة الغربية فقدت خلال الفترة من حزيران 1967– 1985 حوالي 30.8% من عدد

سكانها[1]. ويعود السبب في زيادة عدد المهاجرين من الضفة الغربية أن غالبية سكان الضفة الغربية يحملون الجنسية الأردنية، التي سهلت لهم عملية الإنتقال إلى بقية دول العالم، أما السبب الرئيسي فيعود إلى سياسة التهجير التي تتبعها "إسرائيل"، وإلى إرتفاع الطلب على الأيدي العاملة في الدول النفطية، بالإضافة إلى إلتحاق الكثير من الأسر التي كانت تقيم في الضفة الغربية بأربابها الذين يعملون في الخارج.

جدول (7:2) صافي الهجرة من الضفة الغربية وقطاع غزة

السنة	العدد	النسبة	السنة	العدد	النسبة	السنة	المهاجرون للخارج	النسبة
1967	13.000	22.2	**1975**	15.100	22.4	**2005**	5.841	17.7
1968	15.800	27.1	**1976**	14.400	21.1	**2006**	5.205	15.8
1969	1.300	2.2	**1977**	10.400	14.7	**2007**	7.290	22.1
1970	5.000	8.2	**1981**	15.700	21.5	**2008**	7.390	22.4
1971	2.500	4.0	**1982**	7.900	10.5	**2009**	7.122	21.6
1972	7.300	11.5	**1983**	2.700	3.5	-	-	
1973	0.300	0.5	**1984**	5.800	7.3	-	-	
1974	2.800	4.2	**1985**	5.000	6.1	-	-	

المصدر:1- (1967-1985)ابو الشكر،عبد الفتاح،الهجرة الخارجية من الضفة الغربية وقطاع غزة واثارها الاقتصادية والاجتماعية،1990،ص52.

2- (2005-2009): الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،مسح الهجرة في الاراضي الفلسطينية،2010،ص58.

يتضح من الجدول (7:2) أن أكبر هجرة من سكان الضفة الغربية عام 1968، وذلك نتيجة فترة عدم الإستقرار التي تلت حرب 1967، ويلاحظ أن الهجرة إنخفضت بشكل كبير خلال الفترة 1969-1974، ويعود ذلك إلى إرتفاع الطلب على الأيدي العاملة من الأراضي المحتلة في سوق العمل الاسرائيلي، بعد السماح للعمال العرب العمل داخل "إسرائيل". إلا أن معدلات الهجرة من الضفة الغربية عادت وإرتفعت خلال الفترة 1975-1981، وذلك بسبب التطور الاقتصادي في دول الخليج العربي ومارافق ذلك من زيادة الطلب على الأيدي العاملة، بالإضافة إلى إرتفاع معدلات البطالة ووجود الفائض من عرض الأيدي لعاملة في الضفة

([1]) ابو الشكر،عبد الفتاح، **الاوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في اسرائيل**، نابلس، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر، 1987، ص(47-55) .

الغربية، والأجور المرتفعه في البلدان المستقبلة للعمالة المهاجرة. وعدم توفر الأمن والإستقرار في المنطقة بعد حرب 1973.

أما في فترة التسعينات لم تتوفر بيانات عن حجم الهجرة من الضفة الغربية، إلا أن هذه الفترة شهدت العديد من الأحداث والتي تتمثل بحرب الخليج، وإتفاقيات السلام وقيام السلطة الفلسطينية وما ترتب عليها عودة عدد كبير من الفلسطينين من الخارج. وخلال الفترة 2007-2009 إرتفعت معدلات الهجرة حيث بلغ عدد من هاجروا للإقامة في الخارج 22 ألف شخص لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وهذا لا يشمل الأسر التي هاجرت بالكامل، كما أظهرت نتائج مسح الهجرة لعام 2010 في الأراضي الفلسطينية، أن 51.1% من المهاجرين للخارج هاجروا قبل عام 2005، في حين هاجر 28.4% من المهاجرين بعد عام 2005. وكان 33.0% من المهاجرين من ضمن الفئة العمرية (15-29سنة)، وذلك إما لتحسين الظروف المعيشية وعدم توفر فرص العمل في مناطق السلطة الفلسطينية أو بهدف التعليم والدراسة [1].

5.8.2 الوضع التعليمي

تولي الحكومات اهتماماً كبيراً لقطاع التعليم حيث يمثل أهم القطاعات في المجتمع، خاصة أن المستوى التعليمي للسكان يعكس التقدم الحاصل في المجتمع على الصعيدين الإجتماعي والإقتصادي، ويعطي صورة واضحة حول نوعية القوى العاملة. و للتعليم في الضفة الغربية خصوصية حيث كان للإحتلال الإسرائيلي الأثر والإنعكاس السلبي على قطاع التعليم.

على الرغم من إحتلال الضفة الغربية إستمر النظام التعليمي فيها يتبع النظام التعليمي الأردني، حيث تم تطبيق المناهج الأردنية في الضفة الغربية بعد أن أصبحت جزءاً من المملكة الأردنية الهاشمية عام 1950. حتى فك الإرتباط بين الضفتين الغربية والشرقية في عام 1988. وقد شكلت نسبة التعليم في الضفة الغربية وقطاع غزة من أعلى النسب في الوطن العربي.إلا أن سياسة الإحتلال الإسرائيلي المتمثلة بعرقلة المسيرة التعليمية من خلال إصدار السياسات التي

([1]) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **مسح الهجرة في الاراضي الفلسطينية، التقرير السنوي**، 2010، ص (29-30).

تحد من حرية التعليم في الجامعات والمعاهد، وإغلاق المؤسسات التعليمية، أدت إلى تراجع التعليم وإزدياد معدلات التسرب.

وبعد إنشاء السلطة الفلسطينية عام 1993، تسلمت السلطة بنية تعليمية مهدمة إذ لم يعن الإحتلال بالتعليم ومؤسساته، ولذلك قامت بجهود لتحسين من نوعية التعليم كبناء المدارس الجديدة، وترميم المدارس القديمة، وتطوير المناهج والإهتمام بالتقنيات التربوية وغيرها، وإصدار شهادات الثانوية العامة الفلسطينية، ولذلك عادت الحياة التعليمية في مناطق السلطة الفلسطينية إلى أفضل مما كانت عليه، وجعل التعليم في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة فلسطينياً لأول مرة في تاريخ الشعب الفلسطيني. مما كان له الاثر والانعكاس الايجابي الكبير على قطاع التعليم وإرتفاع معدلات الإلتحاق بالتعليم بكافة مراحله.

هذا، وبلغت عدد المدارس في مناطق السلطة الفلسطينية في العام الدراسي 2013/2012، حوالي 2753 مدرسة، بواقع 2059 مدرسة في الضفة الغربية و694 مدرسة في قطاع غزة[1].

جدول(8:2) مجموع عدد الطلبة في مدارس وجامعات الضفة الغربية حسب المرحلة للاعوام (2008-2013)

العام الدراسي	المرحلة		
	اساسية	ثانوية	مجموع
2008-2009	571.848	85.209	657.057
2009-2010	571.603	88.962	660.565
2010-2011	576.575	90.162	666.737
2011-2012	580.703	88.051	668.754
2012-2013	586.347	86.825	673.172
الجامعات			
العام الدراسي	ذكور	اناث	المجموع
2009-2010	79.047	105.964	185.011
2010-2011	84.501	116.888	201.389

المصدر:1- الجهاز المركزي للحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الاحصائي السنوي،2012،ص(85- 89).

([1]) الجهاز المركزي للحصاء الفلسطيني،كتاب فلسطين الاحصائي السنوي،2012،ص85 .

يتضح من الجدول (8:2) إرتفاع نسبة التعليم لكافة المراحل التعليمية الأساسية والثانوية والجامعية، وذلك يعكس بوضوح أهمية التعليم بالنسبة للفلسطينيين، فبسبب لجوء الفلسطينيين بعد حربي 1967-1948، ونزوحهم عن أراضيهم وفقدانهم للكثير من أملاكهم، أصبح التعليم حاجة ماسة بسبب فقدان مصادر الرزق. كما إن إغلاق سوق العمل الاسرائيلي أمام الفلسطينين وخاصة فئة الشباب، وتحديداً بعد مجيء السلطة الوطنية والقيام بإنشاء وزارة التربية والتعليم، وفتح المدارس بفروعها المهنية والتجارية وغيرها، شجع الطلاب لمواصلة التعليم. وساعد إنشاء جامعة القدس المفتوحة التي تتبنى نظام يرتكز على الإنتساب والدراسة المنزلية، لإعطاء الفرص للراغبين في إستكمال الدراسة الجامعية، بدون الشروط الأكاديمية المعروفة والمطبقة في الجامعات الأخرى إلى إرتفاع نسبة الطلاب الملتحقين بالجامعات. وشجع إزدياد الطلب على الأيدي العاملة في الدول النفطية الكثير من الطلبة لمواصلة التعليم، حتى يتمكنوا من الحصول على فرصة للعمل في تلك الدول، حيث كان العديد من الطلاب ينقطع عن الدراسة والتفرغ للعمل في "اسرائيل" من أجل الإنفاق على أسرهم.

في ضوء ما ذكر يتبين أن المنطقة شهدت تغيرات سكانية وإجتماعية كبيرة خلال القرن العشرين، حيث كان العامل السياسي على رأس العوامل، التي أدت إلى حدوث العديد من الثغرات والتحولات الديموغرافية والجغرافية، والتي إستهدفت محو عروبة فلسطين بالعمل على تهويدها، من خلال مصادرة الأراضي وإستعمارها من قبل المستوطنين وطرد سكانها بكل السبل.

ولذلك يجب على الفلسطينين والعرب إستنهاض قوى حركات التحرر العربية وخروجها من أزماتها، صوب إستعادة دورها في النضال السياسي والكفاحي والديمقراطي، من أجل توفير كل أسس الصمود والمقاومة في فلسطين ومن أجل تجاوز أنظمة الإستبداد والتبعية، وتوفير عناصر ومقومات القوة الإقتصادية والعسكرية القادرة على هزيمة "إسرائيل "

فعلى الرغم من كل محطات التراجع، إلا أن قضية الأرض وعودة أصحابها من اللاجئين الفلسطينيين إليها، تشكل جوهر القضية الفلسطينية، لذلك فإن المهمة العاجلة أمام

الحركة الوطنية الفلسطينية، أن تعيد النظر في الرؤية الإستراتيجية التحررية الوطنيـــة/القوميـــة ببعديها السياسي والمجتمعي، إنطلاقاً من إعادة إحياء وتجدد الوعي بطبيعة الدولة الصـــهيونية، ودورها ووظيفتها كمشروع إمبريالي لا يستهدف فلسطين فحسب، بل يستهدف ضمان السيطرة على مقدرات الوطن العربي وإحتجازه. وهنا نشير إلى أن القضية الفلسطينية هي قضية عربية، وأن الوجود الصهيوني مؤسس لكي يكون معنياً بالوضع العربي.

الفصل الثالث

واقع الاقتصاد الفلسطيني

الفصل الثالث

واقع الاقتصاد الفلسطيني

1.3 تمهيد

منذ اللحظة الأولى للإحتلال إنصب جل اهتمام الكولونيالية – الإستيطانية الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية،على استغلال كافة الموارد الاقتصادية الفلسطينية وتسخيرها لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، وتحقيق غاياتها بضم الجزء المتبقي من الأراضي الفلسطينية ومحو الهوية الفلسطينية، وإقامة" دولة إسرائيل الكبرى".

فمن خلال استخدام وسائل العنف الإسرائيلية ضد أولئك الذين لجأوا عام 1948، إلى الضفة الغربية من نهر الأردن وقطاع غزة، تم الدفع بهم قسرا إلى حياة التشرد ثانية عام 1967، وقد تم "لإسرائيل" طرد 399.248 شخصا من الضفة الغربية وقطاع غزة حتى 30-5-1968،من بينهم عدد كبير من اللاجئين الذين سبق لهم أن طردوا من ديارهم في سنة 1948، وبالتالي تعرضت أحياء كاملة للهدم بشكل لم تعد تصلح للسكن أو البقاء أو العيش فيها[1]. وكان الاقتصادأحد أكثر المجالات تأثرا بالاحتلال الإسرائيلي، فقد إستخدمت السلطات الإسرائيلية العديد من الإجراءات والسياسات،التي استهدفت الإستيلاء على أكبر قدر من الموارد الإقتصادية المحلية، وإستغلال الأيدي العاملة ذات الكلفة المتدنية نسبياً للعمل في المشاريع الإسرائيلية لخدمة الإقتصاد الإسرائيلي، وربط الأراضي الفلسطينية في الضفة والقطاع بعجلة الإقتصاد الإسرائيلي، وتحولها لأسواق إستهلاكية للبضائع الإسرائيلية، ولتحقيق أهدافها إستخدمت الكولونيالية الإسرائيلية مختلفالأساليب والوسائل، للتأثير بشكل مباشر وغير مباشر على المتغيرات الإقتصادية بما يخدم مصالح وأهداف الاقتصاد الإسرائيلي[2].

([1]) مظلوم، جمال، **الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)**، ب ت، ص(74 –75).

([2]) صبيح، ماجد حسني، **قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التشغيل (العقبات ومداخل التنمية)**، مركز الدراسات العمالية، ط 1، رام الله، فلسطين، 1992، ص 9.

2.3 الإقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 1967 -1993

تمتد هذه الفترة من بداية الإحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عـــام 1967، وتنتهي بتوقيع إتفاق المبادئ الفلسطيني الإسرائيلي في سبتمبر 1993،وخلال هذه الفترة وضعت الكثير من المعوقات أمام محاولات التنمية في الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1967 نتيجـــة السياسات الإسرائيلية، والتي أدت إلى تقليص مصادر النمو الاقتصادي والاستيلاء على جـــزء كبير من المياه والأراضي الزراعية، والسيطرة شبه الكاملة على عناصر الإنتاج الرئيسية.

ففي عام 1967أعاد الاحتلال الارتباط بين المنطقتين،وقام بوضـــعهما تحـــت الحكـــم العسكري وفرض عليهما إتحاداً جمركياً ونقدياً مع الاقتصادالإسرائيلي[1].وتبعاً لذلك فقد تغيرت إتجاهات المبادلات التجارية للأراضي الفلسطينية(الضفة الغربية وقطاع غزة) بما يخدمالمصالح الاقتصادية الإسرائيلية. وأصبح ازدياد إعتماد الإقتصاد الفلسطيني على الإقتصاد الإسرائيلي أداة ضغط فاعلة في أيدي سلطات الاحتلال، إذ تلجأ السلطات الإسرائيلية إلى فرض إجراءات أمنية وعقوبات إقتصادية تصل إلى حد الإغلاق والحصار، وتدمير المصانع والمنشآت الاقتصـــادية، مما إلحق أضراراً بالغة بالإقتصاد الفلسطيني ساهمت في تدهوره وتكبده خسائر فادحة[2].

3.3 الممارسات الإسرائيلية الاقتصادية خلال 1967-1993

منذ أن أحتلت "إسرائيل" الضفة الغربية وقطاع غزة في حزيران 1967، وهي تستخدم الإقتصاد لتحقيق أهداف سياسية حيث دأبت على تحقيق هدفين أساسيين: الأول خلـــق ظـــروف إقتصادية في الأراضي المحتلة تعملعلى توطيد أوضاع إقتصادية، تجعل إنسلاخ الضفة والقطاع عن الإقتصاد الإسرائيلي وتكوين إقتصاد مستقل لدولة مستقلة أمراً مستحيلاً، وعلى هذا الأساس قامت "إسرائيل" بتشجيع اليد العاملة الفلسطينية على العمل داخل "إسرائيل" في القطاعات التـــي تحتاج إلى يد عاملة غير فنية كالزراعة والبناء وبعض الخدمات،أما الهدف الآخر يتمثـــل فـــي تغيير بنية الاقتصاد الفلسطيني ليصبح تابعاً للإقتصاد الإسرائيلي وغير قابل للتطور، من خلال

([1]) عبدا لله، سمير، **إعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي**، رام الله، فلسطين، 2004، ص2.

([2]) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، العدد 13, 2012، ص 275

الاقتصار على منح تراخيص للمشاريع التي تنتج سلعاً تعمل على"تلبيـــة إحتياجـــات الإقتصـــاد الإسرائيلي. وشملت سياسات وممارسات الإحتلال الإقتصادية،بهدف إضـــعافوتدمير الإقتصـــاد الفلسطيني وجعله تابعاً للإقتصاد الإسرائيلي في جميع أوجه النشاط الاقتصادي ومن أهمها:

1.3.3 تقليص سيطرة الفلسطينيين على الموارد الطبيعية

بعد حرب 1967 مباشرة، سيطرت "إسرائيل" على جميـــع مصـــادرالمياه الفلســـطينية، وعملت على حرمان الفلسطينييينمن استغلال الجزء الأكبر منها، وتم توظيـــف مـــوارد الضـــفة الغربية لخدمة المستعمرات الإسرائيلية[1]،حيث باشرت" إسرائيل"منذ عـــام 1967، بإســـتغلال فائض المياه وحرمان السكان من إستعمال مياههم الخاصة، وتشير الإحصائيات إن مســـتوطنات وادي الأردن استهلكت ما مقداره 17 مليون م^3 من المياه خلال عام 1977، ومنع العرب مـــن حفر آبار جديدة، بينما حفرت آبار إسرائيلية بعمق 300م بجانب آبار عربية عمقها 100م فقـــط مما أدى إلى جفافها[2]، واستولت على كافة الأراضي العامة في الضفة و القطاع بعد إحتلالهما وصادرت أملاك الغائبين، ونشرت المستعمرات الإستيطانية في أهم المراكز الإستراتيجية وبين التجمعات السكانية الفلسطينية[3]، ومع إنتهاء العام 1977 أي بعد عشرة أعوام مـــن الاحـــتلال، كان هناك نحو(6000 مستعمر) في الضفة الغربية وقطاع غزة، يعيشـــون فـــي 28 مســـتعمرة زراعية[4].وتجمع التقديرات على أنه مع حلول سنة 1994، كانت "إسرائيل" قد سيطرت علـــى 68%من أراضي الضفة الغربية و40%من أراضي قطاع غزة[5].

([1]) النقيب، فضل، **الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع**، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت، 1997، ص 21

([2]) الساكت، بسام، وآخرون، **الاقتصاد الأسير، آثار الاحتلال الإسرائيلي وإستراتيجية الدعم**، الجمعية العلميـــة الملكيـــة، عمان، ب ت، ص 151.

([3]) السهلي، نبيل محمود، **الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية**، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان – منظمة التحرير الفلسطينية ، 2000 .

([4]) كنفاني، نعمان، غيث، زياد، **الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية**، مركز أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2012، ص6

([5]) النقيب، فضل، **مرجع سابق**، ص21.

خريطة (1:3) مسار الاحتلال الإسرائيلي لفلسطين ما بين عامي1946-2010

المصدر:خريطة فلسطين، خريطة فلسطين http://www.ssamir.com/ تاريخ الزيارة 11-4-2015

يتضح من الشكل(1:3) انه في عام 1946سيطر اليهود الصهاينة، على أقل من6% من مساحة فلسطين الانتدابية، وتم إلغاء قانون حظر نقل ملكية الأراضي للصهاينة التي سهلت انتقال الاراضي العربية الى اليهود، وطرد سكانها الأصليين ومصادرة بيوتهم وأراضيهم، وتهويد المدن العربية وإحلال المهاجرين اليهود الذين تم جلبهم من كافة أنحاء العالم مكانهم.

ولحل النزاع العربي/اليهودي- الصهيوني على أرض فلسطين،أصدرت الأمم المتحدة قراراً في عام 1947لتقسيم فلسطين،إلى دولتين للعرب وتشكل 43% وأخرى لليهود وتشكل 56% وتدويل القدس.غير أنه تم رفض القرار من قبل العرب وعمت المظاهرات والإضرابات، معظم المدن الفلسطينية وسائر الأقطار العربية. كما تظهر الخريطة سيطرة "إسرائيل" على المزيد من الأراضي الفلسطينية من خلال إقامة المستعمرات. وفي عام 1948 تم إعلان قيام "دولة إسرائيل" على78% من أرض فلسطين التاريخية والإستيلاء على أراضي المزارعين، وطرد سكانها والزج بهم في مخيمات اللاجئين في الضفة الغربية وقطاع غزة والدول المجاورة، وهو ما عرف بالنكبة حيث إستولت "إسرائيل" على الجزء الأكبر من فلسطين، وقامت بإرتكاب المجازر في بعض القرى والمدن العربية.

ولم يكتف الصهاينة بطرد الآلاف من العرب من ديارهم عام 1948، بل إنهم إحتلوا كامل الأرض الفلسطينية في حرب 1967م، إثر إستيلائهم على الضفة الغربية – بما فيها القدس – وقطاع غزة، وإستمرت "إسرائيل" منذ ذلك الحين بسن القوانين، وفرض الوقائع على الأرض عن طريق بناء المستعمرات الإسرائيلية.

وبعد توقيع اتفاقية أوسلو عام 1993تم تقسيم الضفة إلى مناطق A و BوC، واستمرت "إسرائيل" بمصادرة الأراضي وإقامة المستعمرات إلىأن سيطرت على معظم الأراضي الفلسطينية، خاصة إن الإستراتيجية الإسرائيلية تقوم على مبدأ "الإحاطة ثم التغلغل"، بهدف منع التواصل الفلسطيني داخل الضفة الغربية ومع الدول المحيطة.وبالتالي أصبحت المناطق الفلسطينية تفتقر للتواصل الجغرافي، بحيث لا يستطيع الفلسطينيون التنقل من مناطق (أ) و(ب) دون المرور بمناطق (ج) الواقعة تحت السيطرة الإسرائيلية.عدا عن بناء الجدار العازل الذي يعيق التطور العمراني والمكاني، وعزل التجمعات الفلسطينية عن بعضها البعض، وإعاقة الأنشطة الاقتصادية فيها.

أي أن السيادة الفلسطينية على الأرض والموارد مفقودة، وترتب على هذا الوضع غياب وحدة السوق الذي إنقسم إلى عدة أسواق منفصلة ومنعزلة، وبالتالي لا تستطيع عناصر الإنتاج والاستثمارات (العمل ورأس المال) الإنتقال والحركة ما بين المناطق الجغرافية المختلفة.

2.3.3 السيطرة على الحدود والمعابر

سعت"إسرائيل" إلى خنق الاقتصاد الفلسطيني، من خلال فرض حصار اقتصادي وإغلاق شامل للمناطق الفلسطينية، ورسم الحدود وفقا لرغبة "إسرائيل"، وإغلاق كافة المعابر والمنافذ سواء الدولية منها أو الموجودة بين المدن والقرى الفلسطينية بشكل متكرر ولفترات طويلة، وفرض قيود مشدده على حركة الأفراد، والتحكم بالتجارة الخارجية الفلسطينية،إذ عمدت سلطات الإحتلال إلى تطبيق سياسة اقتصادية،يقصد منها إحداث تغييرات جذرية في حجم ونوعية وإتجاه التبادل التجاري للأراضي المحتلة، بما يتناسب مع حاجة ومتطلبات الإقتصاد الإسرائيلي فاستخدمت سياسة الجسور المفتوحة،وعملت على تقطيع الروابط الإقتصادية بين فلسطين والدول

العربية، وتحويل المناطق الفلسطينية إلى كانتونات منعزلة، وتعطيل قوى الإنتاج في الإقتصـــاد الفلسطيني، وقد ترتب على هذا الحصار الإقتصادي منع وصول المواد الخام ومستلزمات الإنتاج اللازمة للصناعات المحلية، ومنع العمالة الفلسطينية من الوصول إلى أمـــاكن عملهـــا، وعـــدم السماح بتصدير المواد المصنعة، مما أدى إلى انخفاض الطلب الخارجي على السلع الفلســـطينية بسبب عدم المحافظة على مواعيد التسليم، وإرتفاع نسبة التالف من البضائع المصـــدرة نتيجـــة الإغلاق المتكرر للمعابر والحدود الدولية، بالإضافة إلى حجز البضائع والمواد الخام المستوردة عبر الموانئ الإسرائيلية[1].

3.3.3 عرقلة النشاط الاقتصادي

على أثر الاحتلال، سيطرت الحكومة الإسرائيلية على جميع مرافق النشاط الاقتصـــادي عن طريق الإدارة العسكرية للأراضي المحتلة، وأصبح لزاما على كل من يريد إقامـــة منشـــأة إقتصادية أو توسيع منشأة قديمة، أن يحصل على رخصة من الإدارة العسكرية، التـــي كانـــت ترفض منح الرخص وتقبل أحيانا أخرى لكن بعد عدة أشهر أو أعوام، وخاصة رفـــض مـــنح تراخيص للمشروعات الإستثمارية الفلسطينية، التي يمكن أن تسهم في دعم القاعدة الإنتاجية أو البنية التحتية الوطنية، والاقتصار على منح تراخيص للمشروعات التي تنتج سلعاً لما تحتاجـــه المؤسسات الرئيسية في "إسرائيل". كما أضافت في منتصف السبعينات ضريبة القيمة المضافة، والتي تعمل على إحداث خسارة تتراوح ما بين (8% –12%)من إنتاج الشركات الفلسطينية[2]، حيث تقوم المنشأة بدفع الضرائب على البضائع التي يســـتوردها الفلســـطينيون مـــن أو عبـــر "إسرائيل"، بالإضافة إلى ضريبة الدخل وضرائب الضمان الاجتماعي المفروضة على العمـــال الفلسطينيين، الذين يعملون في "إسرائيل" وذلك بهدف نهب الموارد المالية، ويتم تحويل معظـــم هذه الموارد إلى الخزينة الإسرائيلية بدلاً من إنفاقها على المرافق والخدمات العامة الفلسطينية[3].

---

[1] الجرف، محمد سعدو، ***الاقتصاد الفلسطيني بين الممارسات الإسرائيلية والقانون الدولي الإنساني*** **مجلة مركز صـــالح عبد الله للاقتصاد الإسلامي**، ط 19، ب ت، ص(251–252).

[2] النقيب، فضل، **مرجع سابق**، ص24.

[3] نصر، محمد، **تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلســـطيني (مـــاس)، ط2، القدس، 2003، ص 16.

وقد قادت سياسة تقييد النشاط الإقتصادي إلى إضعاف الاستثمار في الإقتصاد الفلسطيني، وقلة توفر الأموال اللازمة لتمويل الإستثمارات، فقد سارعت الحكومة الإسرائيلية بعد الإحتلال مباشرة إلى إغلاق جميع المصارف العربية والأجنبية التي كانت تعمل في الضفة والقطاع، ولم تسمح بالعمل إلا لفروع المصارف الإسرائيلية التي انحصر عملها في تسهيل عمليات التجارة بين الضفة والقطاع من ناحية "وإسرائيل" من ناحية أخرى، ولم تقم بأي نشاط مالي في الحقول الإنتاجية أو تمويل الاستثمارات، وأصبح تمويل الاستثمار يتم فقط عن طريق التمويل الذاتي أو من خلال الإستدانة المباشرة من سوق غير رسمية، مما أدى إلى تراجع إمكانات الإستثمار في القطاعات المختلفة، واستمر ذلك حتى عام 1981حيث سمحت السلطات الإسرائيلية بإعادة فتح بنك فلسطين في قطاع غزة، ثم إفتتاح فروع لبنك القاهرة –عمان في عام 1986[1].

4.3.3 السيطرة على التجارة الخارجية

أدت سيطرة "إسرائيل" على المعابر والحدود وتحكمها بحركة الأشخاص والسلع الفلسطينية، إلى إستخدام قناة التجارة الخارجية لإستكمال إلحاق الإقتصاد الفلسطيني بالسوق الإسرائيلية، فقد تم ضم السوق الفلسطينية فعليا للسوق الإسرائيلي عام 1967، وأصبحت السلع الإسرائيلية تنساب بحرية للسوق الفلسطينية، وفرض ذلك منافسة غير متكافئة على السلع الفلسطينية المماثلة،مما أدى إلى إضمحلال العديد من المنتجات الزراعية والصناعية الفلسطينية[2]، كما فرضت "إسرائيل" على الأراضي المحتلة إتحاداً جمركياً أحادي الجانب، وكان على المستورد الفلسطيني أن يقوم باستيراد بضائع إسرائيلية، بتكلفة تبلغ أضعاف ما هي عليه في البلاد المجاورة، وهو ما جعل الأسواق الفلسطينية أسيرة الإقتصاد الإسرائيلي، فقد أصبحت"إسرائيل" المصدر الرئيسي لمستوردات الضفة الغربية. ولا يخفى ما يترتب على ذلك من تبعية الهيكل الإنتاجي الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، نظراً لإقتصاره على تلبية إحتياجات

([1]) النقيب، فضل، **مرجع سابق**، ص (25–26).

([2]) النقيب، فضل، عطياني، نصر، **واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية–الإسرائيلية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، القدس، 2003، ص 6.

الإقتصاد الإسرائيلي،وكانت النتيجة عجزاً في تجارة الضفة مع "إسرائيل" يقدر بحوالي 143مليون دولار[1].

جدول (1:3) صادرات وواردات الضفة الغربية وقطاع غزة من والى "إسرائيل" لسنوات مختارة بملايين الدولارات:

الضفة الغربية		قطاع غزة	
السنة	**الصادرات**	**الواردات**	**الصادرات**	**الواردات**
1969	12.3	51.3	2.7	21.5
1972	25.6	81.2	15.2	57.1
1978	77.9	217.1	79.9	186.7
1983	134.0	406.9	151.1	305.7
1986	156.0	436.8	133.1	443.5

المصدر: سماره، عادل،الرأسمالية الفلسطينية من النشوء التابع إلى مأزق الاستقلال،1991،ط1،مركز الزهراء، القدس،ص 276.

يبن الجدول (1:3)، الإعتماد الكبير لكل من الضفة وقطاع غزة على الإقتصاد الإسرائيلي،في الصادرات والواردات حيث إن قرب السوق الإسرائيلية وإرتفاع تكاليف الإستيراد من الخارج،شجع التجار على إستيراد البضائع والسلع من"إسرائيل"،مما أدى إلى إرتفاع في نسبة الواردات والتي في معظمها مواد إستهلاكية.كما إن تحكم "إسرائيل" وسيطرتها على المعابر ومنع إستيراد المواد الأولية اللازمة للصناعة والزراعة، وإغراق الأسواق الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية ووضع العراقيل أمام الصادرات، والسماح بتصدير بعض المنتجات وخاصة الزراعية،أدى إلى تراجع نسبة الصادرات الوطنية إلى الخارج، والتي أثرت بالتالي على قدرة الصادرات الفلسطينية على المنافسة في الأسواق العالمية

5.3.3 تخريب البنية التحتية للاقتصاد الفلسطيني وإهمال المرافق والخدمات العامة

أدى تحويل معظم الموارد المالية إلى الخزينة الإسرائيلية، بدلا من إنفاقها على المرافق والخدمات العامة الفلسطينية إلى إهمال كامل لهذه المرافق والخدمات، وجعل البنى التحتية في الضفة والقطاع في وضع سيئ ومتدن مقارنة بأوضاع البنى التحتية في الدول العربية المجاورة.

([1]) الساكت، بسام، وآخرون، **مرجع سابق**، ص 147.

فقد تدهورت حالة الطرق العامة نتيجة إهمالها وعدم صيانتها، وأهملت شبكات الكهرباء والصرف الصحي والاتصالات، مما أدى إلى تراجع مستوى الجودة والكفاءة وإزدياد الإعتماد على "إسرائيل" في الحصول على تلك الخدمات، كما ظلت المؤسسات التعليمية تعاني من الإهمال وعدم تخصيص الموارد اللازمة لها، الذي إنعكس على سوء أوضاع المباني المدرسية، فالمدارس مكتظة بالطلاب وتتبع نظام الدوامين، مع عدم توفر المستلزمات والتجهيزات التعليمية من مختبرات وكتب. وكذلك الأمر بالنسبة للقطاع الصحي الذي ظل يعاني من عدم قدرته على توفير الخدمات الطبية المناسبة للمواطنين،نظراً لعدم قدرة المستشفيات والمراكز الصحية على استقطاب الكفاءات والمهارات، بسبب صغر حجمها وعدم توفر الموارد المالية الكافية لها[1]. ففي الضفة الغربية إنخفض حجم المصروفات الحكومية، من 15% سنة 1968إلى8% سنة 1990، وإنخفض في القطاع من 14%عام 1968إلى10% عام 1990،أما خدمات المياه والكهرباء فإن المزود الرئيسي لها هو شركات ميكروت والكهرباء الإسرائيلية التي تتحكم بها، من خلال حرمان بعض المدن والقرى والبلدات الفلسطينية منها أو عبر الانقطاع المتكرر بشكل متعمد أو غير متعمد[2].

في ضوء ما ذكر، يتضح حجم الضرر الذي لحق بالإقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة،جراء السياسات والممارسات الإسرائيلية، التي تمكنت خلال فترة زمنية من فرض سيطرتها ودمج الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي، فقد وضعت سلطات الاحتلال الإسرائيلية يدها على أخصب الأراضي الزراعية، وتعاملت الدولة العبرية مع الأراضي المحتلة في العام1967م، بوصفها سوقاً لتصريف منتجاتها ومصدراً للأيدي العاملة.

وتحكم الإحتلال بحركة التجارة الخارجية الفلسطينية، مما أدى إلى إحداث إضطرابات حادة في بعض القطاعات وحرمان قطاعات أخرى من فرص الإستمرار والمنافسة،خاصة وأن اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة يتسم بكونه هشاويفتقر إلى الكثير من الموارد الطبيعية،

([1]) نصر، محمد، **مرجع سابق**، ص 22.

([2]) النقيب، فضل، **مرجع سابق**، ص (29– 30) .

ولذلك فانه سيكون بحاجة دائمة إلى إستيراد أكثر ما يحتاج إليه من البضائع من الخارج. وقد نجحت "إسرائيل" في تحقيق أهدافها، من خلال إحداث تغييرات على نمط الإنتاج الفلسطيني من خلال إنتاج السلع التي تحتاجها الأسواقالإسرائيلية، وغزو المنتجات الإسرائيلية للأسواق الفلسطينية، فلم تكسب "إسرائيل" فقط سوقاً لبضائعها، بل كسبت أيضاً عدداً كبيراً من العمالة الرخيصة، وبالتالي خدمت هذه السياسات المصالح الاقتصادية الإسرائيلية، لكنها أدّت إلى إنهيار الاقتصاد الفلسطيني وتكبده خسائر فادحة.

4.3 سياسة الجسور المفتوحة

شكلت سياسة الجسور المفتوحة ركنا أساسيا من أركان السياسة الإسرائيلية في المناطق المحتلة،حيث أصبحت الجسور الأردنية المفتوحة منذ أن تبنتها "إسرائيل" عام 1967وبموافقة الأردن، المعبر الرئيسي الذي شهد أعتى أشكال الصراع غير المسلح بين التوجهات الإسرائيلية والعربية، وقد إستهدفت "إسرائيل" من وراء ذلك مايلي:

أ- **سياسياً:** فرض حالة التعايش العربي- الإسرائيلي لتحقيق أطماعها الاقتصادية، وتكون مدخلاً إلى العلاقات العربية الإسرائيلية في المستقبل،وفرض نمط الإدارة المدنية المرتبطة بمصالح الإحتلال في الضفة الغربية،وتقليص مصالح الجهات المرتبطة بمسيرة النضال الوطني في الداخل والخارج.

ب- **اقتصادياً:**خلق حالة الإنتعاش الإقتصادي والعمالة في المجتمع العربي، وحل مشكلة فائض الإنتاج عن طريق تصديرها للأسواق العربية، ومنفذاَ لإقتحام أسواق الوطن العربي، وإزالة الحواجز القائمة بين "إسرائيل" ودول الجوار ومعبراَ لإختراق جدار الأمن القومي العربي، بدءاَ من الأردن ومروراً ببقية الجسد العربي.

ج-**اجتماعيا:** إبقاء الصلات الاجتماعية بين أبناء المناطق المحتلة وذويهم في الخارج، لتقليص أسباب التمرد كجزء من إستراتيجية التهدئة، لأمتصاص نقمة سكان الضفة الغربية على

الإحتلال وتخفيف الأعباء المعيشية عنهم، والتي تمكن الحكومة الإسرائيلية من تحقيق سياساتها التوسعية والإستيطانية فيمنأى عن الاضطرابات الداخلية[1].

د- **إعلاميا:** تحسين صورة "إسرائيل" في أذهان عرب المناطق المحتلة، وإقناع الرأي العالمي بديمقراطية نظام الحكم الإسرائيلي، وتفنيد مقارنة الإحتلال الإسرائيلي بالإحتلال النازي[2].

وأمام هذا الوضع الجديد والمتغير كان لابد من نظرة علمية مرنة ومتجددة، تأخذ بعين الاعتبار الحيلولة دون تحقيق الهدف الإسرائيلي الأساسي، في ضم الأرض وما عليها من مصادر إقتصادية، وبالتالي أصبحت سياسة الجسور المفتوحة بالنسبة للجانب العربي:

أ – البوابة الرئيسية المفتوحة لدعم الصمود العربي،بكافة جوانبه السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والمحافظة على أواصر وروابط القربى والصلات الوطنية والاقتصادية بين الشعب الفلسطيني وبقية الشعوب العربية.

ب- المنفذ الرئيسي لإستيعاب وتصريف فوائض الإنتاج الزراعي والصناعي للأراضي المحتلة، في أسواق الدول العربية والإسلامية، حيث يتم تسويق حوالي ثلث الإنتاج الزراعي للضفة الغربية في الأردن،وبالتالي تعد الجسور المفتوحة القناة الإقتصادية للأردن والوطن العربي[3].

ج- تعد المحطة الرئيسية التي شددت عليها الحراسة في تطبيق مبادئ المقاطعة العربية "لإسرائيل"، وذلك بهدف تفويت الفرصة على العدو الصهيوني من النفاذ إلى الإقتصاديات العربية، وتحقيق أهدافه في التوسع الاقتصادي الجغرافي، وخاصة إن"إسرائيل" حاولت إستخدام هذه القناة لسلعها في أسواق الأقطار المجاورة.

([1]) بسيسو، فؤاد حمدي، **تقويم لأداء نظام المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل في ضوء مستجدات الخطر الصهيوني**، ب ت، ص193.

([2]) بسيسو، فؤاد حمدي، **مرجع سابق**، ص 193.

([3]) العبد، جورج، وآخرون، **الاقتصاد الفلسطيني تحديات التنمية في ظل احتلال مديد**، مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون الفلسطينية، ط1، 1989، ص139.

وقد مهدت الممارسات الإسرائيلية، وتحكم "إسرائيل" بمجمل أوجه الحياة السياسية والإقتصادية للفلسطينيين،لإندلاع الإنتفاضة عام 1987في الضفة الغربية وقطاع غزة،التي إستطاعت إحداث تغيرات سياسية وإقتصادية كان من أهمها مقاطعة المنتجات الإسرائيلية، ورفض آلاف العمال الفلسطينيين من العمل في المصانع الإسرائيلية، إلاأنهاأدتإلى تطورات سلبية كان من أهمها، تآكل مداخيل ومدخرات قطاعات كبيرة من الشعب بسبب وقوع أزمة الدينار الأردني،مما أدى إلى ضعف القدرة الإستهلاكية وضعف الإستثمار، نظراً إلى تقييدات الإحتلال على إدخال الأموال إلى الضفة والقطاع. وعلى الرغم من التوجه لمقاطعة المنتجات الإسرائيلية، لتعزيز الإستهلاك المحلي من المنتجات المحلية،إلا أن عدم توفر الحاجات الأساسية للسكان من المواد الغذائية والإستهلاكية، ساعد على إختراق المقاطعة السلعية والضريبية، الذي سهل على كبار التجار المحليين تهريب السلع الإسرائيلية وبيعها في الأسواق المحلية[1].

5.3 أداء القطاعات الاقتصادية للفترة 1967-1993

إن تتبع التطورات التي تحدث على القطاعات الإقتصادية بصورة عامة، يعتبر من المؤشرات الهامة التي توضح طبيعة هذه القطاعات والعوامل المؤثرة في تطورها والعقبات والإشكاليات التي تواجهها، وذلك لما لهذه القطاعات من أهمية خاصة في التطور المجتمعي عموماً وفي تطور الاقتصاد الفلسطيني خصوصاً. على الرغم من التغيرات التي طرأت على القطاعات الفلسطينية أثر الإحتلال الصهيوني للضفة والقطاع في حزيران 1967، والذي أدى إلى تغيرات جذرية في العلاقات الإقتصادية للضفة الغربية، حيث عزلت الحرب المنطقة عن مراكزها التجارية والصناعية الرئيسية التي كانت تشكل السوق الأساسي لمنتجاتها، إذ تعرض الإقتصاد الفلسطيني فيهما لأوضاع قسرية أفقدته القدرة على النمو والتطور. ولمعرفة ذلك سوف يتم تناول القطاعات الاقتصادية بالتفصيل:

([1]) سماره، عادل، ***أداء المؤسسات الاقتصادية في المناطق المحتلة قبل الانتفاضة وخلالها***، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد 1990 ,1، ص(34-35)

1.5.3 القطاع الزراعي

يشكل القطاع الزراعي أهم القطاعاتالاقتصادية في المناطق المحتلة ومكونا أساسيا في الاقتصاد الفلسطيني، نظراً لإعتماد أكثرية السكان فيها على هذا القطاع وتخلف القطاعات الأخرى وتدني مردودها بشكل عام. ففي عام 1976 شكل الإنتاج الزراعي 41.2% من الناتج المحلي الإجمالي و37% من الناتج القومي الإجمالي، إلاأن الذين يعيشون على هذا القطاع يشكلون 70% من السكان (50% على الزراعة، 20% على الخدمات الزراعية[1])، كما بلغت نسبة مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي خلال السبعينات حوالي 36%، وإنخفضت في الثمانينات إلى 25%[2]، نتيجة الإجراءات الإسرائيلية، وما رافقه من إنخفاض عدد العاملين في الزراعة أكثر من 73% عما كانوا عليه في عام 1961، حيث بلغ عددهم في سبتمبر/أيلول 1967 حوالي 17483 نسمة أو مايعادل 29% من مجموع السكان العاملين في الضفة الغربية[3]، وإنخفضت إلى 25.2% و17% في الضفة الغربية والقطاع على التوالي لعام 1982، ويعود ذلك إلى سياسة الدمج والإلحاق التي اتبعتها "إسرائيل" في المناطق المحتلة ومصادرة الأراضي الزراعية، نجم عنها تقليص الإنتاج الزراعي بحوالي الثلث عما كان عليه قبل سنة 1967، وإنخفاض الموارد الزراعية بحوالي 60%، مما دفع أعداداً كبيرة من العاملين الزراعيين إلى العمل في الاقتصاد الإسرائيلي[4].

([1]) سماره، عادل، **اقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع**، ، ط1979 ,1، ص(28– 30).

([2]) هنطش، إبراهيم، **سبل زيادة حصة المنتجات المحلية في الأسواق المحلية والخارجية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، رام الله، 2012، ص 44.

([3]) عناب، وائل رفعت، **مرجع سابق**، ص146.

([4]) عبد السلام، طارق محمود، **الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي**، المؤتمر السنوي السابع لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2003 ، ص 353

جدول (2:3) عدد العاملين في الزراعة في الضفة الغربية (1967-1974)

السنة	مجموع العاملين/ بالألف	النسبة المئوية من مجموع العاملين
1967	17. 5	%29
1970	45	%39.3
1971	39.9	%34.2
1972	38.5	%30.8
1973	33.4	%26.5
1974	40.5	%29.6

المصدر:عناب، وائل، رفعت، مرجع سابق،1979، ص146.

يظهر من الجدول أعلاهأن العمالة في الزراعة إنخفضت بشكل كبير في حزيران 1967، ولكن سلطات الإحتلال وبهدف توجيه الإنتاج الزراعي في الضفة الغربية بما يخدم الاقتصاد الإسرائيلي، قامت بإلحاق مزارعي الضفة الغربية مباشرة بأهداف وزارة الزراعة الإسرائيلية، وقدمت القروض والحوافز مما أدى إلى إرتفاع عدد العاملين في الزراعة عام 1970 إلى 45000مما رفع نسبتهم من مجموع العاملين في الضفة الغربية، ولكن تزايد هجرة العمالة الزراعية للعمل في "إسرائيل" أدت إلى تناقص العاملين في الزراعة عام 1971 إلى 39.9 ألف من مجموع العاملين في الضفة،ثم عاد وإرتفع عام 1974، ويرجع ذلك إلى انقطاع العمال من العمل في "إسرائيل" بعد حرب أكتوبر/ تشرين الأول عام 1973، وعودتهم إلى مزارعهم. كما أدت مصادرة الأراضي والسيطرة على مصادر المياه والتحكم في كميات إستهلاكها وتوزيعها، إلى إنخفاض عدد العاملين في الزراعة والتوجه إلى العمل في القطاعات الأخرى أو العمل في "إسرائيل".

2.5.3 القطاع الصناعي

يحتل التصنيع مكانة مركزية في اقتصاديات الدول والمساهمة في الناتج المحلي الإجمالي،لكن في الأراضي المحتلة واجه القطاع الصناعي ظروفاً غير طبيعية، أدت إلى إختلال معالم هذا القطاع،حيث أدت حرب 1967 إلى تمزق شديد في إقتصاد الضفة الغربية بشكل عام

والصناعة بشكل خاص،فلم تكن المواد الأولية متاحة بكميات كافية، لـذلك ظلـت الصـناعات متواضعة كماً ونوعاً تنقصها الآليات الحديثة والخبرات الفنية، كما إن تدني المستوى التقني وقلة رأس المال، دفعت مصانع المناطق المحتلة للإرتباط بالصناعات الإسـرائيلية والتـي تعـرف ب"صناعات التعاقد من الباطن" وقد تجلى ذلك في صناعات معينـة،مثل الأنسـجة والخياطـة وصناعة الأعلاف وصناعات توليد الكهرباء وضخ المياه[1]. كما عملت "إسرائيل" على إغـراق السوق المحلية بالسلع الإسرائيلية الرخيصة منخفضة الجودة التي لا يمكن تسويقها في الخارج، ودعم الصناعات الإسرائيلية المنافسة عن طريق الحماية الجمركية وتقديم التسهيلات المصرفية لها، مما عرض الصناعات الوطنية إلى منافسة حادة غير متكافئة، كمـا شـجعت الصـناعات الفلسطينية التي يحتاجها الإقتصاد الإسرائيلي، وبخاصة الصناعات الاستخراجية مثل البـاطون والحجر والرخام[2].

وفي الفترة ما بين 1950–1967 لم تشهد الضفة الغربية تطوراً صناعياً واضـحاً،على الرغم من إدخال بعض الصناعات الجديدة كالبلاستيك وتعليب الأغذية، وإقتصر الأمـر علـى تطوير وتوسيع الصناعات الموجودة أصلا.وإستمر الطابع الحرفي للعديد من الصـناعات فـي الضفة، و تعد المؤسسة الصناعية في الضفة الغربية صغيرة جداً ذلك إن حـوالي 92% مـن مجموع المؤسسات الصناعية يعمل في كل منها أقل من عشرة عمال[3].وتعد مساهمة القطـاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية ضئيلة،حيث بلغت ما بين 7%– 9% خلال الفترة 1992–1996، وتراوحت نسبة العاملين في هذا القطاع ما بين9%–17% من مجمـوع العاملين خلال الفترة نفسها[4].

([1]) سماره، عادل، **مرجع سابق**، ص(83–84)

([2]) نصر، محمد، **مرجع سابق**، ص10

([3]) عناب، وائل رفعت، **مرجع سابق**، ص 197.

([4]) نصر، محمد، **مرجع سابق**، ص 10.

جدول (3:3) توزيع المنشات الصناعية في الأراضي الفلسطينية حسب عدد العاملين فيها عام 1987

عدد العمال	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة والقطاع	الضفة الغربية %	قطاع غزة %
1	656	413	1069	61.3	38.6
2-3	944	762	1706	55.3	44.6
4-7	606	443	1049	57.7	42.2
8-10	82	76	158	51.8	48.1
11-20	106	84	190	55.7	44.2
21 فأكثر	68	17	85	8	2
المجموع	2462	1795	4257	57.8	42.1

المصدر: صبيح، ماجد حسني، المسح الصناعي للأراضي الفلسطينية المحتلة، مركز الدراسات العمالية، ج2، رام الله،1993ص34.

يتبين من الجدول (3:3) أن المنشآت في الأراضي الفلسطينية التي تشغل أقل من أربعة عمال،هي السمة الغالبة على المشاريع العاملة في الإقتصاد الفلسطيني، ومعظمها تأخذ طابع الورش الصغيرة التي تستخدم وسائل إنتاج غير متطورة، نظراً لمواجهة المشاريع الكبيرة العديد من التحديات والصعوبات التي يفرضها الإحتلال كالتحكم في عملية إصدار التراخيص، وخاصة للصناعات المماثلة والمنافسة لنظيرتها الإسرائيلية. وهذا يعكس عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي في المنطقة، بالإضافة إلى عدم توفر التمويل اللازم للمشاريع الكبيرة، كما تميزت معظم هذه المشاريع بالطابع العائلي من حيث الإدارة والتمويل، حيث تقوم بتوفير العديد من السلع والخدمات،التي تلبي إحتياجات المجتمع الفلسطيني وتقلل من إعتماده على السلع المستوردة وخاصة الإسرائيلية. وكانت أهم الصناعات في ذلك الوقت الصناعات الغذائية والصابون والملبوسات.

3.5.3 قطاع الخدمات

تعرف الخدمات بأنها تلك التي توصف بالنشطات الأخرى، والتي لا تندرج تحت مظلة القطاع الصناعي، الزراعي، والإنشائي، وقد شهد الاقتصاد الفلسطيني عقب الإحتلال الإسرائيلي عام 1967، سيطرة واضحة للقطاع الخدمي حيث ساهم قطاع الخدمات بحوالي 56% من الناتج

المحلي الإجمالي[1]، وارتفعت من حوالي 45% خلال السبعينات إلى حوالي 50% خلال الثمانينات وحوالي 52% في النصف الأول من التسعينات، وفيما يتعلق بالتوظيف زادت مساهمة هذا القطاع بشكل مطرد إلى حوالي 37%، 40%،49% ما بين 1970,1985، 1993 على التوالي[2]. وتجدر الإشارة أن التطورات والزيادة في هذا القطاع كانت على حساب قطاعي الزراعة والصناعة اللذين تراجعت أهميتهما خلال فترة الإحتلال، كما إمتاز بالإعتماد على الخدمات التقليدية، حيث شكلت الخدمات الاجتماعية ما معدله 35% من الإنتاج الخدمي الكلي ما بين 1968-1993، وتدني في مساهمة خدمات الإنتاج مثل التسويق والخدمات المالية والإتصالات وتعاظم مساهمة خدمات التجارة الداخلية، ويرجع ذلك إلى التشوهات التي خلقها الإحتلال الإسرائيلي والتي أدت إلى تضخيم قطاع الخدمات وتشويه بنيته، فقد تركز نمو هذا القطاع في الأنشطة التي تخدم الإقتصاد الإسرائيلي، وخاصة تجارة الجملة والتجزئة والنقل، لتسهيل تدفق السلع المستوردة من "إسرائيل" إلى الضفة الغربية وقطاع غزة ونقل العمالة الفلسطينية إلى"إسرائيل"[3].

كما تبلورت سياسة إحتجاز النمو الاقتصادي للضفة الغربية، في حجب إمكانيات الإستثمار في مشاريع إنتاجية،من خلال إستبعاد السكان العاملين عن العمل المنتج، ودفعهم إلى العمل في النشاطات غير المنتجة كالإدارة والخدمات غير الإنتاجية، ودفع العديد من الأيدي العاملة المؤهلة إلى الهجرة، مما أدى إلى ازدياد نسبة العاملين في قطاع الخدمات من 39% عام 1970 إلى 46% عام 1993، ويعود ذلك إلى الظروف التي رافقت الفترة الأولى من الإحتلال من شلل للقطاع الصناعي، وتضعضع للقطاع الزراعي وبالتالي تضخم قطاع الخدمات[4].

([1]) الفلاح، بلال، **قطاع الخدمات الفلسطيني بنيته وأثره الاقتصادي**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2013، ص(11-19)

([2]) نصر، محمد، **مرجع سابق**، ص12.

([3]) الفلاح، بلال، **مرجع سابق**، ص

([4]) المرجع السابق، ص 19.

جدول (4:3) مساهمة قطاع الخدمات في الناتج المحلي الإجمالي للأراضي الفلسطينية (%)

السنة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة والقطاع
1982	46.9	51.5	49.2
1983	49.2	50.8	50
1984	56.7	52.8	55
1985	55.8	52.4	54.1
1986	45.4	48.4	46.9
1987	50.1	46.6	48.3

المصدر:صبيح، ماجد حسني، مرجع سابق، ص74.(بتصرف).

يتضح من الجدول (4:3) إرتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الاقتصاد الفلسطيني، والذي يعزى إلى الاختلالات الإقتصادية والقيود الإسرائيلية والإعتماد على المساعدات المالية الدولية. وخاصة إن الاحتلال الإسرائيلي حد من نمو القطاع الصناعي، وخاصة الصناعات التي قد تنافس الصناعات الإسرائيلية، وعمل على تدمير القطاع الزراعي من خلال السيطرة على الأراضي الزراعية، مما أدى بالكثير من العمال التوجه إلى العمل في قطاع الخدمات التقليدية، خاصة العمل في المطاعم والمحلات التجارية وقطاع التعليم. كما إن تنامي قطاع الخدمات لا يمكن أن يحدث تنمية وقفزة نوعية في الإقتصاد لأنه ينتج ليس للتصدير بل للإستهلاك المحلي، ولكن يكمن دوره في بقاء الإقتصاد الفلسطيني واستمراريته وقدرته على خلق فرص عمل ولو بشكل بسيط.ويشير الجدول أيضاً أن اقتصاد قطاع غزة أكثر اعتماداً على أنشطة الخدمات من الضفة الغربية.

4.5.3 قطاع البناء والإنشاءات

يحتل قطاع البناء مركزاً هاماً في البنيان الاقتصادي لأي دولة، وذلك لتأثيره المتبادل مع مختلف القطاعات الاقتصادية، ولصلته الوثيقة مع النمو السكاني ودوره في تشغيل الأيدي العاملة، وإرتباطه بالإنشاءات المتعلقة بالبنية التحتية مثل شبكات الطرق والمياه والكهرباء وغيرها، فبعد أن كان يستخدم هذا القطاع قبل حرب 1967 (20000عامل) أصابه ركود كامل نتيجة العدوان الإسرائيلي عام 1967[1]، أدت إلى انخفاض مساهمته في الناتج المحلي إلى

([1]) هلال، جميل، **الضفة الغربية التركيب الاجتماعي و الاقتصادي (1948-1974)**، مركز الابحاث، 1974، ص 190

حوالي 6% عام 1968[1]، إلا أنه حقق نمواً ملحوظاً في النصف الثاني من السبعينات، ويعود ذلك إلى إزدهار حركة البناء في الضفة الغربية وفي "إسرائيل"[2]. وإرتفعت مساهمته في الناتج المحلي إلى 16% عام 1987قبل أن ينخفض إثر إندلاع الانتفاضة ليصل إلى 13% عام 1992[3]. ويلاحظ إن الجزء الأكبر من العمال في "إسرائيل" يتركز في قطاع البناء والإنشاءات، حيث إستوعب قطاع البناء والإشغال العامة من عمال الضفة الغربية وقطاع غزة 46% و54%على التوالي من مجموع القوى العاملة[4]، فقد بلغ عددهم عام 1971 حوالي 11000 عامل وإرتفع عام 1977 إلى حوالي 30000 عامل، وبفعل التوسع في الإستثمار في أعمال البناء والإسكان في الضفة والقطاع، فقد إرتفع عدد العاملين من حوالي 8.4% عام1970 إلى حوالي 11% عام 1987، ثم إنخفضت لتصل إلى حوالي 10.4% من إجمالي عدد العاملين لعام 1991[5]، بسبب إندلاع الإنتفاضة الأولى.

جدول (5:3) نسبة العاملين في قطاع الإنشاءات في الضفة وقطاع غزة من اجمالي العاملين لسنوات مختارة

الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة والقطاع			
السنة	عدد العاملين بالألف	إجمالي المستخدمين %	عدد العاملين بالألف	إجمالي المستخدمين %	عدد العاملين بالألف	إجمالي المستخدمين %
1970	8.4	8.4	4.5	8.5	12.9	8.4
1975	7.7	8.4	2.4	5.1	10.1	7.0
1980	10.1	10.7	3.4	7.3	13.5	9.0
1985	12.9	12.4	4.1	8.4	17	10.4
1987	14.0	12.2	4.5	8.4	18.5	10.3
1988	12.7	10.7	4.5	8.4	17.2	10.0

المصدر: صبيح، ماجد حسني، مرجع سابق،ص 65.(بتصرف)

([1]) نصر، محمد، **مرجع سابق**، ص 11

([2]) أبو الشكر، عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص 40.

([3]) نصر، محمد، **مرجع سابق**، ص 11

([4]) **الآثار الاقتصادية للانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الإسرائيلي**، سلسلة دراسات دائرة شؤون الوطن المحتل، 1990، ص80.

([5]) سماره، عادل، **مرجع سابق**، ص136.

يتضح من الجدول (5:3) تزايد أعداد العمال الفلسطينيين العاملين في قطاع الإنشـــاءات في الضفة الغربية وقطاع غزة، ويعود ذلك إلى أن قطاع الإنشاءات أكثر تحملا للإســـتثمارات، حيث إستحوذ قطاع الإسكان على حصة كبيرة من الإستثمارات، ولرغبة السكان في التأكيد على حقهم بالأرض في مواجهة التهديد الإسرائيلي في الإستيلاء عليها، بالإضافة إلى تلبيـــة الطلـــب المتزايد من الوحدات السكنية نتيجة إزدياد عدد السكان، كما إن العمل في قطاع الإنشـــاءات لا يحتاج إلى مهارات معينة، حيث أن نسبة كبيرة من الأشخاص الذين لا ينهون تحصيلهم العلمي يتوجهون للعمل في قطاع الإنشاءات والبناء، كما يعد قطاع الإنشاءات المحرك الأكبر للإقتصاد المحلي.

6.3 الخصائص العامة للاقتصاد الفلسطيني

أدت ممارسات الاحتلال الإستيطانية الإسرائيليةآنفه الـــذكر،في الأراضـــي الفلســـطينية وسياساته الموجهة التيتعرض لها الإقتصاد الفلسطيني، لتشوهات وإختلالات هيكلية فـــي البنيـــة الاقتصادية والإجتماعية، خلال الفترة التي أعقبت إحتلالها للأراضي الفلســـطينية عـــام 1967، والتي ساهمت بدورها في تشكيل الخصائص العامة للاقتصاد الفلسطيني والتي يمكن تلخيصـــها على النحو التالي:

1.6.3 إختلال البنية الهيكلية الاقتصادية

يظهر الإختلال في البنية الهيكلية للاقتصاد الفلسطيني، بضعف الأهمية النسبية للقطاعات الإنتاجية (الزراعة، الصناعة، الإنشاءات)، في تكوين الناتج المحلي الإجمالي ونسبة إســـتيعابها للقوى العاملة، مقابل سيطرة قطاع الخدمات غير المنتج على الإقتصـــاد،فقد ســـعت السياســـات الإسرائيلية لإعادة تشكيل القطاعات الإنتاجية لتتلائم مع إحتياجـــات الاقتصـــاد الإســـرائيلي[1]. وبالتالي فأن القطاعات الإنتاجية لم تلب المطالب الفلسطينية بقدر ما لبت المطالب الإســـرائيلية، مما أدى إلى ضعفها بحيث لم تشكل هذه القطاعات في الاقتصاد الفلسطيني، أكثر من ثلثي الدخل

([1]) صبيح، ماجد حسني، **مرجع سابق**، ص9

القومي، فيما يتم تغطية الثلث الباقي من تحويلات العمال الفلسطينيين العاملين في الأقطار العربية و"إسرائيل"[1]، إلاأن الأخطر من هذا هجرة الإعداد الكبيرة من الأيدي العاملة، في تلك القطاعات الحيوية للعمل في نفس القطاعات الإسرائيلية، الأمر الذي أدى إلى ضعف القطاع الزراعي وإنخفاض العمالة الزراعية، وعم الركود القطاع الصناعي، فآنخفضت مساهمة القطاع الصناعي في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية من 9% عام 1968إلى8.2% عام 1975،و6.5% عام 1980، وبالتالي فان اقتصاديات الضفة الغربية وقطاع غزة، لم تحقق قدرا يذكر من التقدم الاقتصادي والاجتماعي، ولهذا ففي منتصف الثمانينات لم يشكل مجموع الناتج المحلي الإجمالي للمناطق المحتلة سوى 4% من الناتج المحلي "لإسرائيل"[2].

جدول (6:3) نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في "إسرائيل" والضفة الغربية وقطاع غزة (بأسعار الدولار لعام 1991).

السنة	"إسرائيل" (1)	الضفة والقطاع (2)	النسبة المئوية ½
1968-1967	6043	601	9.9
1976 -1975	8163	1026	12.6
1981-1980	8613	1252	14.5
1986 -1985	9051	1264	14
1991 -1990	10.912	1320	12.1
1996 -1995	16.694	1626	9.7
1998 -1997	16.492	1523	9.2

المصدر: النقيب، فضل مصطفى، اقتصاد "إسرائيل" على مشارف القرن الحادي والعشرين، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ط1، بيروت 2001، ص 206.

يتضح من الجدول أعلاه، إن الفجوة بين نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة و"إسرائيل" واسعة جداً، والتي تمثل أضعاف حصة الفرد

([1]) عطياني، نصر، موسى، نائل، **اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة الواقع والآفاق في ضوء خطة شارون**، باحث للدراسات، تقرير البنك الدولي، بيروت2004 ، ص 18.

([2]) العبد، جورج، وآخرون، **مرجع سابق**، ص(16-134).

الفلسطيني بين اقتصاديين متجاورين، أحدهما ينمو بشكل متسارع والآخر يراوح مكانه، ويعود ذلك إلى إرتفاع مستوى المعيشة في "إسرائيل"، حيث يعدالاقتصاد الإسرائيلي من أكثر الإقتصاديات تنوعًا ودخل الفرد في "إسرائيل"، من أعلى الدخول في العالم كما يعتمد الإقتصاد الإسرائيلي على صناعة التكنولوجيا ومعداته، بالمقابل فأن تدني مستوى المعيشة وعدم توفر فرص العمل أثر على معدل الدخل للفرد في الأراضي الفلسطينية.

2.6.3 التبعية الاقتصادية

أدى ضعف التطور الاقتصادي إلى وضع المناطق المحتلة،في حالة تبعية للاقتصاديات الخارجية بوجه عام وللاقتصاد الإسرائيلي بوجه خاص وتحوله إلى إقتصاد خدمي، يقوم بتقديم الخدمات للاقتصاد الإسرائيلي وبالأسعار المفروضة عليه، لإنتاج البضائع التي يحتاجها، وإغراق الأسواق الفلسطينية بالبضائع الإسرائيلية رخيصة الثمن للسيطرة على أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة. وأدت هذه السياسة إلى السيطرة التامة على الأسواق الداخلية في الضفة والقطاع ومنافسة البضائع المنتجة محلياَ، وعمدت "إسرائيل"إلى جعل المناطق المحتلة مصدراً للأيدي العاملة الرخيصة المستخدمة في سوق العمل الإسرائيلي.

كما إن إضعاف وتهميش قطاعات الإنتاج المادي لا سيما الزراعة والصناعة، أدى إلى تكريس الطابع الاستهلاكي والخدمي وغير الإنتاجي للاقتصاد الفلسطيني وخلق فائض من الأيدي العاملة، وإجبار أعداد واسعة من قوة العمل الفلسطينية إلى الهجرة بحثاً عن العمل خارج الأراضي المحتلة، وخاصةً"إسرائيل" والدول العربية النفطية.

وبالمحصلة النهائية أدى الإحتلال الإسرائيلي وسياساته،إلى جعل الإقتصاد الفلسطيني إقتصادا تابعاً للعالم الخارجي ومعتمداً اعتماداً رئيسياً على الإقتصاد الإسرائيلي[1]. حيث بلغت وارداته من "إسرائيل" حوالي 84% عام 1970، وتقوم بتصدير74%من صادراته إلى"إسرائيل "لنفس العام، والحصول منها على حاجاته الأساسية من الماء والكهرباء[2]. وبالتالي أصبحت

([1]) صبيح، ماجد حسني، **مرجع سابق**، ص(15- 16).

([2]) البستاني، محمد فريد، **التجارة الخارجية في الاراضي المحتلة بعد حرب حزيران 1967**، 1975، ص (92-97).

العلاقات التجارية للفلسطينيين محصورة بشكل شبه كامل مع "إسرائيل"، وحُرموا الاستفادة من فرص التصدير وإستيراد المواد الخام والمكائن ومستلزمات الإنتاج[1].

ويمكن القول إن السيطرة الاقتصادية الإسرائيلية تهدف إلى إستغلال المناطق المحتلة اقتصادياً، كآلية من آليات الإلحاق السياسي، يعينها في ذلك العمالة الفلسطينية في"إسرائيل" والإتحاد الجمركي المفروض على المناطق المحتلة.

جدول (7:3) عدد العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في "إسرائيل"في الاعوام (1970-1984)

السنة	الضفة الغربية		قطاع غزة		الضفة الغربية وقطاع غزة	
	العدد بالألف	النسبة المئوية %من مجموع الايدي العاملة	العدد بالألف	النسبة المئوية %من مجموع الايدي العاملة	العدد بالألف	النسبة المئوية %من مجموع الايدي العاملة
1970	14.7	71.4	5.9	28.6	20.6	
1973	38.6	63.0	22.7	37.0	61.3	
1974	42.4	61.7	26.3	38.3	68.7	
1975	40.4	60.9	25.9	39.6	66.3	
1976	37.1	57.2	27.8	42.8	64.9	
1977	35.5	56.4	27.5	43.6	63.0	
1979	39.8	53.7	34.3	46.3	74.1	
1980	40.6	54.1	34.5	45.9	75.1	
1981	39.9	52.6	35.9	47.4	75.8	
1982	43.0	54.4	36.1	45.6	79.1	
1983	48.1	54.8	39.7	45.2	87.8	
1984	54.2	57.6	40.7	42.9	94.9	

المصدر: أبو الشكر، عبد الفتاح، الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر،ط1، نابلس،1987ص 107.(بتصرف).

يتضح من الجدول (7:3) إزدياد وتضاعف عدد العمال الفلسطينيين في "إسرائيل"، ممايدل من وجود طلب متزايد على العمالة الفلسطينية داخل "إسرائيل"، تزامناً مع إرتفاع نسبة

[1] عبد الكريم، نصر، **قراءة في الوضع الراهن للاقتصاد الفلسطيني**، شبكة سديسان للبحوث، 2012.

البطالة في السوق الفلسطينية، حيث إنتهجت "إسرائيل" سياسة عدم تطـوير إقتصـاد فلسـطيني مستقل، وشجعت الفلسطينيين على الإنخراط في سوق العمـل الإسـرائيلي. وبالتـالي فتحـت "إسرائيل" أبوابها أمام العمالة الفلسطينية، وإتخاذها العديد من الإجراءات لجذب العمال العـرب للعمل في المشاريع الإسرائيلية التي يرفض اليهود العمل فيهـا وخاصـة قطـاع الإنشـاءات والنظافة، كما أن ظهور قوى إسرائيلية تدعو إلى إستغلال الأيدي العاملة العربيـة الرخيصـة وتشغيلها في المشاريع الإسرائيلية، لتحسين قدرة المنتجات الإسرائيلية على المنافسة في الأسواق الدولية، بدلاً من تطوير صناعات وطنية في الأراضي المحتلة أدى إلى إرتفاع عـدد العمـال الفلسطينيين في "إسرائيل".

6.3.3 ضعف النمو الاقتصادي

أدت سياسات الاحتلال وممارساته إلى إضعاف العلاقة، بين إنتاجية العمل والأجور في الاقتصاد الفلسطيني، والتأثير على العلاقة بين الإنتاج والإستهلاك، وإعتماد الإقتصاد الفلسطيني على نشاط وفعاليات المشاريع الصغيرة والمتوسطة التي تستوعب عدداً محدوداً من العمال، كما إن تراجع الإستثمار في القطاعات الإنتاجية الزراعة والصناعة وتدني مسـاهمتها فـي النـاتج المحلي الإجمالي والتشغيل والصادرات، أدى إلى تفوق الإستهلاك الخاص على الناتج المحلـي، وهذا يعني أن البلاد تستهلك أكثر مما تنتج، وذلك نتيجة سياسة الـدمج والإلحـاق الاقتصـادية الإسرائيلية التي أدت إلى إضعاف وتهمـيش قطاعـات الإنتـاج المـادي وتكـريس النزعـة الإستهلاكية. ففي الوقت الذي بلغت فيه قيمة مصادر الإنتاج في "إسرائيل"26 مليار دولار عـام 1984، فأن تلك القيمه لم تتجاوز في المناطق المحتلة 1.9 مليار دولار، وتجـاوز الإسـتهلاك الإنتاج المحلي في المناطق المحتلة بنسبة 18%،14% للسنوات1980،1984 على التـوالي[1]، بالإضافة إلى قيام الإحتلال الإسرائيلي بعرقلة الإستثمار والتمويل في المناطق المحتلـة، كمـا قلص من ميزانية تطوير الأراضي المحتلة وخاصةً في قطاعي الزراعة والصناعة.

[1] سمارة، عادل، **مرجع سابق**، ص23.

ومما سبق يمكن إستخلاص، أن الاحتلال الإسرائيلي سبب تغييراً حاداً في بنية إقتصاد الضفة الغربية، وفرض على السكان علاقة تبعية من طرف واحد، فالإستراتيجية الإسرائيلية تهدف إلى إضعاف الوجود العربي الإقتصادي والإجتماعي وتفريغ الأرض من السكان، بآستخدام أساليب وإجراءات من أجل الإستيلاء على أكبر مساحة ممكنة وتدمير القاعدة الإنتاجية، وإستغلال عمال هذه المناطق في الخدمات والصناعات الإسرائيلية، وجعل المنطقة معتمدة على "إسرائيل" في معيشتها، وتوفير سوق إستهلاكية تلبي إحتياجات الصناعات الإسرائيلية المتزايدة.

فقد وضعت "إسرائيل" الكثير من المصاعب الإقتصادية والتجارية، التي حالت من تطور القطاعات الاقتصادية التي أدت إلى تشوهات في البنية الإقتصادية والإجتماعية الفلسطينية. ونتيجة لذلك فقد الإقتصاد الفلسطيني الآلاف من الأيدي العاملة، وأصاب الركود القطاعات الاقتصادية الإنتاجية خاصة الزراعة والصناعة، وسيطرة قطاع الخدمات على الاقتصاد الفلسطيني، وأصبحت هذه المناطق معتمدة وتابعة للإقتصاد الإسرائيلي.

7.3 إقتصاد الضفة الغربية في فترة الحكم الذاتي

توجت المفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية و"إسرائيل"، بتوقيع إتفاقية إعلان المبادئ أوسلو في 13 أيلول1993. قامت بموجبه سلطة فلسطينية تولت مسؤولياتها لإدارة أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، وتم في 29نيسان / ابريل1994، توقيع اتفاق لتنظيم العلاقات الاقتصادية بين الحكم المحلي الفلسطيني المحدود و"إسرائيل" وعرف ذلك الإتفاق بآسم برتوكول باريس الاقتصادي(سيتم تناوله بالتفصيل في الأجزاء اللاحقة) ؛ خلقت هذه الإتفاقية وقائع جديدة على الأرض، ساهمت إلى حد بعيد في رسم ملامح الاقتصاد الفلسطيني، فمع نهاية العام1995 من قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، لم يكن هناك أي مؤشرات إيجابية على الرغم من الوعود والتصريحات من جعل المنطقة سنغافورة الشرق الأوسط، فالاقتصاد شهد المزيد من التدهور والأوضاع المعيشية ازدادت سوءاً، أدت إلى خيبة أمل عامة وشعور شديد بالإحباط،حيث حصلت تطورات متتالية على الإقتصاد الفلسطيني ساهم في حدوثها مجموعة من

العوامل الذاتية المتعلقة بالأداء وبالقدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، والعوامل الموضوعية التي نشأت بسبب السياسات الإسرائيلية والعلاقات الاقتصادية الخارجية للسلطة الفلسطينية[1].

ويمكن تقسيم المرحلة الانتقالية للحكم الذاتي، إلى فترتين أساسيتين:

1- **الفترة الأولى:** تمتد 1994–1999 (قبيل انتفاضة الأقصى)، وهي الفترة التي شهدت إنشاء السلطة الفلسطينية،وبناء العديد من المؤسسات والوزارات والهيئات الحكومية، وسن القوانين والتشريعات اللازمة لإدارة الاقتصادوالشؤون الداخلية.

2- الفترةالثانية: تمتد 2000–2014، شهدت هذه الفترة تطورات عدة على الاقتصاد الفلسطيني نتيجة إندلاع الإنتفاضة الفلسطينية الثانية (إنتفاضة الأقصى)، وإنتهاج الإحتلال سياسة تدميرية للمنشآت الإقتصادية والمقرات العسكرية التابعة للسلطة، أثر على مختلف الشؤون في المناطق الفلسطينية وخاصة المجال الاقتصادي.

1.7.3 إقتصاد الفلسطيني في المرحلة الأولى (1994–1999)

1.1.7.3 الفترة 1994–1995

شهدت هذه المرحلة حركات بناء ومحاولات استثمارية، حيث حاولت السلطة الوطنية الفلسطينية عام1994 تطوير وتنمية الإقتصاد الفلسطيني، وركزت جهودها بشكل أساسي على تكوين القطاع العام وبناء مؤسسات الدولة، وتم إنشاء العديد من الوزارات والهيئات الحكومية، التي عملت على إستيعاب عدد لا بأس به من الأيدي العاملة والكوادر الفلسطينية،كمؤسسات المواصفات والمقاييس والجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني وغيرها. كما قامت بإنشاء عدد من المؤسسات الاقتصادية مثل سلطة النقد، التي إقتصرت صلاحياتها على ترخيص وتنظيم ورقابة أداء المصارف في الأراضي الفلسطينية، دون حق إصدار عملة فلسطينية، الأمر الذي قيّد قدرتها على التحكم بالسياسات النقدية المرتبطة عادة بوجود نقد وطني.

---

[1] **الاقتصاد الفلسطيني بعد 20 عاما من اتفاقية أوسلو**، تقرير نهائي لجلسة طاولة مستديرة (9)، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)2013، .

كما عقدت السلطة الفلسطينية العديد من الإتفاقيات التجارية مع الدول والتجمعات الاقتصادية، بهدف تسهيل التجارة ونفاذ المنتجات المحلية للأسواق العالمية.على الرغم من عدم الإستفادة بشكل كبير من تلك الإتفاقيات[1].

وبشكل عام شهدت السنوات الأولى 1994-1995 حالة من الإستقرار أدتإلى نتائج ايجابية، نتيجة الإنفراج السياسي الذي واكبه تسهيلات على الحركة التجارية، مما أدى إلى تطور الأداء الاقتصادي وظهور قطاعات إنتاجية جديدة مثل قطاع تكنولوجيا المعلومات والقطاع المالي المصرفي.

2.1.7.3 الفترة 1996-1999

تم فرض طوق أمني طويل والعودة إلى سياسات إحتلالية،حيث مارست السلطات الإسرائيلية إغلاقات متكررة للمناطق الفلسطينية لمدة 350 يوم (قرابة العام) وخاصة بين عامي 1996-1997، وإستمرار التحكم الإسرائيلي بمدخلات ومخرجات الإقتصاد الفلسطيني، أدت إلى نتائج سلبية على الإقتصاد فتدهورت مستويات المعيشة وإزدادت دائرة الفقر وإرتفعت معدلات البطالة، نتيجة إنخفاض الطلب على العمالة في "إسرائيل"، وعدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على إستيعاب حجم العمالة الجديدة لقلة الإستثمارات[2].

وخلال هذه الفترة تم إصدار مجموعة من القوانين الاقتصادية، لتنظيم الشؤون الاقتصادية في مناطق السلطة الفلسطينية. لكن عدم وجود آليات الشفافية والمراقبة والمحاسبة، وعدم وجود تنسيق بين الوزارات المختلفة أدى إلى بعثرة الجهود وإهدار الموارد. حيث واجهت السلطة الفلسطينية العديد من المعوقات والعقبات خلال المرحلة الانتقالية من أهمها:

1- استمرار سيطرة "إسرائيل" على الحدود والمعابر ومنافذ الإتصال الفلسطيني مع العالم الخارجي، مما حد من إمكانية إنتهاج السلطة الفلسطينية لسياسات تجارية مستقلة، وتحكم

([1]) نصر، محمد، **مرجع سابق**، ص38.

([2]) اشتية، محمد، **الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية**، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار) ط1، 1999، ص(28-41).

"إسرائيل" بالتجارة الخارجية الفلسطينية الأمر الذي أدىإلى تعميق الإعتماد الفلسطيني على "إسرائيل"[1].

2- إلتزام السلطة الفلسطينية بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي، بالسياسة التجارية والجمركية الإسرائيلية المصاغة وفقاً لمصالح الاقتصاد الإسرائيلي وإحتياجاته، دون مراعاة لإحتياجات وتنمية الاقتصاد الفلسطيني، وخاصة أنإتفاق باريس الاقتصادي يضع بيد "إسرائيل" التحكم بالوضع الإقتصادي والسياسة المالية والنقدية[2]، حيث حدد البروتوكول إطار السياسة الإقتصادية للسلطة الفلسطينية وخاصة في الجوانب المالية، وأبقى على نظام الإتحاد الجمركي مابين الإقتصاديين الفلسطيني والإسرائيلي، ونقل العلاقات الإقتصادية التي كانت قائمة ما قبل إتفاق أوسلو وحولها من حالة أمر واقع إلى حالة تعاقدية متفق عليها بين الطرفين[3].

3- خرق "إسرائيل" للاتفاقيات المبرمة ومواصلتها لسياستها وممارساتها الإحتلالية، وتهربها من الوفاء بإلتزاماتها إتجاه تلك الإتفاقيات والتطبيق الإنتقائي لبنود الإتفاقيات،إضافة إلى سياسة الإغلاق ونقاط التفتيش التي أقامتها "إسرائيل" في الأراضي الفلسطينية، وإستخدام عوائق لعرقلة الصادرات الفلسطينية، كالإعتبارات الأمنية والمواصفات والمقاييس الفنية والصحية وغيرها من العراقيل[4].

وبالرغم من إستمرار السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى زيادة الهيمنة على الإقتصاد الفلسطيني، وتعميق تبعية هذا الإقتصاد وارتهانه للمصالح الإسرائيلية، إلا أن السلطة الفلسطينية لم تتبنى إستراتيجية واضحة للتخلص من آثارها وإزالة التشوهات التي لحقت بها جراء الممارسات الإسرائيلية، بل على النقيض من ذلك فقد أدت كثير من الإجراءات والسياسات

([1]) الجعفري، محمود، وآخرون، **السياسات التجارية الفلسطينية :البدائل والخيارات المتاحة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، 2002 ص15.

([2]) المرجع السابق، ص3.

([3]) الشعيبي، هالة، **بروتوكول باريس الاقتصادي، مراجعة الواقع التطبيقي**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني(ماس)، 2013، ص1.

([4]) نصر، محمد، **بروتوكول باريس بين التعديل والإلغاء**، ، الحياة الاقتصادية، العدد 2011 ,5755 .

التي إتبعتها الحكومات الفلسطينية المتعاقبة في إدارة الاقتصاد الوطني إلى تعميق هذه التشوهات، وذلك من خلال ما يلي:

1- الإعتماد على المنح والمعونات الخارجية، والتي بلغت حوالي 7 مليار ما بين عامي 1994- 2004، أي بمعدل سنوي 630 مليون دولار، لتغطية فاتورة الرواتب والمشتريات الحكومية الإستهلاكية، كالمعدات والسيارات وغيرها، ويتم تحويل قسم ضئيل منها إلى الإستثمارات في البنية التحتية والمشاريع الإنشائية، وتمويل العجز في الموازنة العامة والذي بلغ 28% من الناتج المحلي الإجمالي لعام 2009. خاصة وأن تنامي معدل القروض والمساعدات الخارجية للسلطة الفلسطينية، قد جعل الاقتصاد الفلسطيني رهينة للمديونية الخارجية، كما عكس الضعف في القطاعات الإنتاجية وأداء الإقتصاد الفلسطيني[1].

2- الإعتماد المتزايد على الرسوم الجمركية، وإيرادات المقاصة المحصلة من قبل "إسرائيل" لتمويل الخزينة والإنفاق العام، وهوما كان له أثر وأضراراً بالغة على الاقتصاد الفلسطيني. حيث قامت السلطة الفلسطينية للحد من التسرب المالي إلى تشجيع الوكالات التجارية، والإستيراد المباشر لزيادة الإيرادات من الرسوم الجمركية والضرائب، وذلك على حساب إتباع سياسات مالية وتجارية ونقدية لتقييد الإستيراد وتشجيع التصدير، وبالمقابل ضعفت مساهمة القاعدة الضريبية للجباية المحلية في تمويل الخزينة[2]، وعلى الرغم من أهمية هذه الرسوم، إلا أنها عكست مدى إعتماد السلطة في إيراداتها على "إسرائيل" التي إستخدمتها كأداة ضغط وإبتزاز للسلطة الفلسطينية.

3- إعتماد سياسة التشغيل الفلسطينية على إستخدام آلية التوظيف الحكومي، مما أدى إلى تسارع النمو في القطاع الحكومي بما لا يتناسب وحاجة البلاد، أو مع قدرة الإقتصاد المحلي على تحمل تمويل تكاليف هذا النمو، فضلاً عن أن هذا النمو في عدد العاملين في القطاع الحكومي،لا يصاحبه تحسن في الأداء الحكومي كماً أو نوعاً، مما أدى إلى تحول

([1]) عبد الكريم، نصر، صبيح، ماجد، **رؤية بديلة للاقتصاد الفلسطيني من منظور يساري**، مركز فؤاد نصار لدراسات التنمية، 2011، ص (202-209).

([2]) عبد الكريم، نصر، صبيح، ماجد، **مرجع سابق**، ص101

القسم الأكبر إلى شكل من أشكال البطالة المقنعة[1]، حيث بلغت نسبة العاملين في السلطة الوطنية عام 1997 في القطاع المدني 55.8%، والقطاع العسكري 44.2%، وبلغ متوسط الزيادة السنوية في عدد العاملين في السلطة الوطنية 30% سنوياً للفترة 1994- 1997، بواقع 43.6% في القطاع العسكري و22.5% في القطاع المدني[2].

جدول (8:3) عدد العاملين في السلطة الفلسطينية وتوزيعهم في القطاعين المدني والعسكري (ألف عامل)

نهاية السنة	مدني	عسكري	المجموع
1994	25.5	14	39.5
1995	34.8	24	58.8
1996	41.02	34.02	75.04
1997	48.4	38.4	86.8

المصدر:عبد الرازق، عمر، وآخرون، السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين،جامعة بيرزيت برنامج دراسات التنمية،(1994-1999)ص26

يتضح من الجدول (8:3) التضخم الوظيفي في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، والتي كانت أحد أسباب الأزمة المالية التي تعاني منها السلطة الفلسطينية، حيث بلغعدد العاملين عام 1997 (86.8ألف) في القطاعين المدني والعسكري، مما يشكل عبئا على ميزانية السلطة الفلسطينية وعدم تمكنها من دفع رواتب موظفيها، خاصة أن مصادر الدخل تقتصر على الإيرادات الضريبية، وعلى أموال المقاصة التي تجبيها "إسرائيل" نيابة عن السلطة الفلسطينية والمساعدات من الدول المانحة.

2.7.3 الإقتصاد الفلسطيني خلال الفترة (2000-2014)

1.2.7.3 الفترة 2000-2003

شهدت الأراضي الفلسطينية العديد من الأحداث في هذه الفترة، من أهمها إندلاع انتفاضة الأقصى في الربع الأخير من عام 2000، نتيجة الإجراءات والسياسات الإسرائيلية، وعدم

([1]) الصوراني، غازي، **الاقتصاد الفلسطيني الواقع والآفاق**، 2006، ص5.

([2]) عبد الرازق، عمر، وآخرون، **مرجع سابق**، ص25

تطبيقها للعديد من الجوانب التي تم الإتفاق عليها في أوسلو، وبناء المستعمرات وزيارة شارون للحرم القدسي والتجول في ساحاته برفقة عدد من أفراد الشرطة الإسرائيلية[1]، وبالتالي تميزت السنوات الأولى من هذه الفترة بحالة من عدم الإستقرار وتدهور الاقتصاد.

حيث واجه الاقتصاد الفلسطيني الذي كان مثقلاً بأعباء الإحتلال مشاكل يصعب التغلب عليها، من تجزئة جغرافية نتيجة لسياسة الإغلاق الإسرائيلية، وتشييد جدار الفصل العنصري الذي قلص بدرجة كبيرة مساحة الأراضي الزراعية، وإقامة الحواجز العسكرية والمستعمرات التي بلغت وفقاً للمصادر الإسرائيلية (114مستعمرة) إسرائيلية في الضفة الغربية و(26) في قطاع غزة إضافة إلى المواقع العسكرية عام 1970، إلا أن الصور الفضائية تبين أن هناك ما يزيد على 250 موقع إستعماري في الضفة الغربية بأحجام متباينة، والتي شكلت حوالي 3%من المساحة الإجمالية للضفة الغربية في حين شكلت التجمعات السكنية الفلسطينية حوالي 6%[2].

وقد أدت هذه القيود والممارسات الإسرائيلية على إعاقة التجارة الفلسطينية.، وتراجع المؤشرات الإقتصادية والإجتماعية في المناطق الفلسطينية عام 2002، حيث قامت قوات الإحتلال باعادة احتلال معظم المدن الفلسطينية في الضفة الغربية في إطار ما سمي في حينه بعملية "السور الواقي" وإعادة إحتلالها، وقد ترتب على ذلك شل حركة العمال سواء الذين يعملون في الاقتصاد المحلي أو العاملين في "إسرائيل"، وإعاقة تسويق المنتجات الفلسطينية في الأسواق المحلية والخارجية[3]. وبالتالي إنخفضت الإيرادات الشهرية للسلطة الوطنية من حوالي (91 مليون دولار)، في أواخر عام 2000 إلى (19 مليون دولار) في منتصف 2002، مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة التي وصلت إلى 31% في العام 2002[4].

([1]) صلاح، عبيدة، **تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية 1997-2009 ,2007**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2009 ، ص(19-20).

([2]) غضيه، احمد رأفت، **الإجراءات الفلسطينية لتهويد القدس وتقرير مصيرها السياسي، دراسه في الجغرافيه السياسية**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010، ص(13-24).

([3]) عطياني، نصر، موسى، نائل، **مرجع سابق**، ص30.

([4]) **تقييم تقديري بعد سنتين من الانتفاضة والحصار والإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية**، البنك الدولي، 2003 ص(1-2).

2.2.7.3 الفترة 2004-2007

شهدت الأعوام 2004-2005 هدوءاً نسبياً، وطرأ تحسن على المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية حيث بدأت معدلات البطالة والفقر بالانخفاض، وارتفعت معدلات الناتج المحلي الإجمالي، مع تحسن مستوى الدعم المالي العربي والدولي، وبدأت خلال هذه الفترة إعادة البناء والتأهيل لما تم تدميره خلال الحملة الإسرائيلية، من مبان ومقار حكومية مدنية وعسكرية ومنازل المواطنين، إلا أن ذلك لم يدم طويلاً حيث طرأت مستجدات وأحداث جديدة في عام 2006أعاقت تحسن الأوضاع الإقتصادية، والتي تمثلت بفوز حركة حماس بغالبية مقاعد المجلس التشريعي، التي لاقت ردود فعل سلبية من الجانب الإسرائيلي والدولي، وفرضت "إسرائيل" والمجتمع الدولي حصاراً اقتصادياً محكما على الأراضي الفلسطينية، أدى إلى إنقطاع رواتب الموظفين بسبب إحتجاز "إسرائيل" لعائدات الجمارك، وإنحسار ملحوظ للمساعدات الخارجية ترتب عليه تراجع الأنشطة الإقتصادية وتدهور في الأوضاع المعيشية.[1]

3.2.7.3 الفترة 2008- 2010

اتّسم الوضع الفلسطيني الداخلي خلال سنة 2008 باستمرار الانقسام وتكريسه بين حركتي فتح وحماس، والتي انتهت بالعدوان على قطاع غزة عام 2008، تحت اسم "الرصاص المصبوب" طال كل المؤسسات الفلسطينية و ادى العدوان الى تدمير عدد كبير من المؤسسات الفلسطينيه والحاق الاضرار في عدد كبير من المقرات الرسمية،وتراجع المقومات الاقتصادية وارتفاع البطاله والفقر وتراجع الناتج المحلي الاجمالي، وبشكل عام شهد عام 2010 تحسنا طفيفاً والمزيد من الإصلاحات الحكومية في مجال جباية الضرائب مما ساعد في تغطية جزء من النفقات الجارية، وتقليل الاعتماد على التحويلات الخارجية لدعم الموازنة[2].

([1]) صلاح، عبيدة، **مرجع سابق**، ص (21-20)

([2]) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **اداء الاقتصاد الفلسطيني 2010**، 2011، ص 16.

4.2.7.3 الفترة 2011-2014

شهد الاقتصاد الفلسطيني إنتعاشاً، إلا أن هذا الإنتعاش والتحسن إعتمد على تدفق المساعدات والمعونات الخارجية وإفراج" إسرائيل" للعائدات الضريبية، وليس على نمو القطاع الخاص والقدرات الإنتاجية للإقتصاد الفلسطيني، حيث إرتفعت قيمة الناتج المحلي الإجمالي عام 2011 إلى12.2%، إلا أنها تراجعت إلى5.9% خلال العام 2012 بسبب الأزمة المالية، الناجمة عن حجز إيرادات الجمارك وعدم تسليمها للسلطة الفلسطينية، وعدم وفاء المانحين بالتزاماتهم المالية، مما حد من قدرة السلطة الفلسطينية على دفع رواتب موظفيها.

أما في عام 2014، فقد نما الناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية بنسبة 5.1%، لتحفيز قطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الذي يشغل نسبة كبيرة من الأيدي العاملة، والتوسع في إنشاء المشاريع الإنشائية نتيجة الهدوء والاستقرار النسبي الذي ساد المنطقة.إلا أنه تراجع في قطاع غزة بنسبة 15.2%، نتيجة العدوان الإسرائيلي في شهر تموز 2014 والحصار الخانق، وما ترتب عليه من آثار تدميرية للبنية التحتية وخاصة المنشات الصناعية وانخفاض التجارة عبر الأنفاق، وإنخفاض المساعدات والمعونات التي كانت تصل القطاع[1].

جدول (9:3) الناتج المحلي الإجمالي والناتج القومي الإجمالي للسنوات مابين (2000-2014) بالمليون دولار

السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج القومي الإجمالي	السنة	الناتج المحلي الإجمالي	الناتج القومي الإجمالي
2000	4.313.6	4.819.1	**2008**	6.673.5	7.344.9
2001	4.003.7	4.322.7	**2009**	7.268.2	7.793.8
2002	3.555.8	3.774.7	**2010**	8.913.1	9.512.2
2003	3.968.0	4.212.6	**2011**	10.465.4	11.214.9
2004	4.329.2	4.557.3	**2012**	11.279.4	12.136.9
2005	4.831.8	5.180.7	**2013**	12.476.0	13.636.3
2006	4.910.1	5.332.7	**2014**	12.715.6	14.198.3
2007	5.505.8	6.058.4	-	-	-

المصدر:1- الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية الرئيسية للاعوام 1994-2014.

([1]) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أداء الاقتصاد الفلسطيني لعام2014**، 2015، ص13.

يتضح من الجدول (9:3) تراجع الناتج المحلي الإجمالي في أعقاب انتفاضة الأقصىوخاصة في 2000– 2003 بسبب الإجراءات الإسرائيلية، وتراجع إنتاجية القطاعات الاقتصادية وإرتفاع معدلات البطالة، إلا أنه بدأ بالتحسن تدريجياً منذ عام 2004 مع تراجع الأزمة الاقتصادية، والإنفراج السياسي وتسلم السلطة الفلسطينية العوائد الضريبية التي تقوم "إسرائيل" بجمعها نيابة عنها، وإنتعاش القطاعات الاقتصادية مما ساهم في توفير فرص العمل، كما إرتفع الناتج القومي الإجمالي نتيجة تحويلات العاملين الفلسطينيين في "إسرائيل" والخارج.

8.3 أداء القطاعات الاقتصادية الفلسطينية في فترة الحكم الذاتي (1994 –2014)

مر الاقتصاد الفلسطيني خلال سنوات الاحتلال بالعديد من التغيرات والاختلالات المختلفة، شملت مختلف الجوانب والأنشطة الاقتصادية. فقد عمدت "إسرائيل" من خلال مجموعة من الإجراءات السياسية والعسكرية إلى تحجيم القطاعات الاقتصادية وحالت دون تطورها ونموها، وبالتالي فقد تسلمت السلطة الفلسطينية عام 1994إقتصاداً يواجه إختلالات هيكلية أعاقت نموه.

وعلى الرغم من قيام السلطة ببعض الإنجازات والتي تتمثل ببناء المؤسسات والوزارات، إلا أنها لم تعمل بشكل جدي على صياغة السياسات الوطنية الاقتصادية والتنموية، من خلال إعادة النظر في بعض القوانين والتشريعات الاقتصادية والمالية بما يخدم الإقتصاد الفلسطيني، أو القيام بحملة جادة للإتصال برموز رأس المال الفلسطيني في الشتات للقيام بدورهم الوطني المطلوب،أو وضع السياسات الخاصة بتشجيع الصادرات، مما أدى إلى عرقلة نمو الإقتصاد الفلسطيني، وإضعافه وإستمرار تبعيته، وعدم وضوح الدور الإيجابي للقطاع العام والوزارات.

دون إغفال دور السياسات والممارسات الإسرائيلية، التي أثرت على أداء السلطة وخاصة بعد إنتفاضة الأقصى، وما رافقها من تخريب وتدمير ما قامت به السلطة من إنجازات، وفيما يلي عرض لأهم القطاعات الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، و أهم التغيرات التي طرأت عليها خلال المرحلة الانتقالية.

1.8.3 القطاع الزراعي

يستمد قطاع الزراعة أهميته كونه مصدراً رئيسياً لدخل نسبة كبيرة من السكان، ومساهمته في الاقتصاد الوطني، إرتفاع عدد العاملين فيه، إضافة إلى مساهمته بأكثر من 50% من إجمالي الصادرات[1].

وإنعكست تأثيرات العوامل الموضوعية والذاتية آنفه الذكر على أداء القطاع الزراعي؛ فقد تميز الإنتاج الزراعي بالتذبذب خلال الفترة الإنتقالية، فبعد أن كان يشكل ما نسبته 36% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 1988- 1992، شكل عام 1995 ما يقل عن 30% من هذا الناتج[2]، وإنخفض بنسبة 6% عام 1997، إلا أنه إرتفع في العام 1999 الى حوالي 29.4% عن العام السابق، وكان ذلك بفعل الإرتفاع في إنتاج محصول الزيتون. وخلال الأعوام (2000-2001) إنخفض الإنتاج الزراعي الىنسبة 18.2%عن العام 1999[3]، نتيجة للسياسات الإسرائيلية الموجه منها لتشجيع العمل داخل "إسرائيل" وإغراق الأسواق الفلسطينية بفائض المنتجات الزراعية الإسرائيلية، بالإضافة إلى إحتكار تداول وتجارة مستلزمات الإنتاج الزراعي، إلا أن مساهمة هذا القطاع بلغت ذروتها في عام 1992 حيث بلغت حوالي 40%[4]، وذلك بسبب فقدان العديد من الفلسطينيين لأعمالهم في دول الخليج و"إسرائيل"، وتحولهم للعمل في القطاع الزراعي. وإنخفض معدل التشغيل في القطاع الزراعي من 25.8% لسنة 1991 إلى12% سنة 1996[5]، وإنخفضت إلى13.1%- 14.2% بين عامي2000 – 2009 على التوالي[6]. وقدرت قيمة الخسائر التي تكبدها القطاع الزراعي خلال الفترة 2000 -2002 حوالي(823 مليون دولار) منها 182 مليون دولار تكلفة الخسائر الناجمة عن تجريف وقلع

([1]) زعرب، عبد المعطي، **التجارة الخارجية الفلسطينية واقعها وآفاقها المستقبلية**، وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة الإحصاء، 2005، ص14

([2]) اشتية، محمد، **مرجع سابق**، ص49.

([3]) عبد الكريم، نصر، **خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية**، رام الله، 2004.

([4]) الاستراتيجية الزراعية، وزارة الزراعه http://moa.pna.ps/bssMulti.aspx تاريخ الزيارة 2016-2-15.

([5]) زعرب، عبد المعطي، **مرجع سابق**، ص14

([6]) عبد الكريم، نصر، صبيح، ماجد، **مرجع سابق**، ص 121.

الأشجار، و271 مليون دولار ناجمة عن إنخفاض دخول العمال المزارعين[1]، وشكلت الصادرات الزراعية الفلسطينية إلى "إسرائيل" خلال العام 1997 حوالي 91.7%، كما بلغت نسبة الواردات الزراعية في نفس العام حوالي 93.2%[2].

جدول (10:3) مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي وعدد العاملين في القطاع الزراعي في الضفة الغربية

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (%)*	عدد العاملين في الزراعة % **	السنة	الناتج المحلي الإجمالي (%) *	نسبة العاملين في الزراعة % **
1995	11.6	13.3	**2005**	4.8	15.0
1996	13.2	14.2	**2006**	4.8	16.7
1997	10.3	12.3	**2007**	4.6	14.1
1998	10.3	14	**2008**	5.0	14.3
1999	9.3	10.7	**2009**	4.6	14.2
2000	8.2	14.1	**2010**	4.3	14.2
2001	6.9	12.2	**2011**	4.9	13.8
2002	7.1	15.3	**2012**	4.2	11.9
2003	7.0	16.2	**2013**	3.5	11.9
2004	6.5	16.4	**2014**	3.4	11.5

المصدر:* الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، الحسابات القومية لسنوات مختلفة.

**** الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة لسنوات مختلفة.**

يتضح من الجدول (10:3) إنخفاض مساهمة القطاع الزراعي في الناتج المحلي الإجمالي، إضافة إلى إستمرار التراجع في أهميته النسبية، ويعزى هذا الإنخفاض إلى حد كبير إلى الإغلاقات الإسرائيلية للمناطق الفلسطينية، ومنع العمال الفلسطينيين من التوجه إلى أماكن عملهم، ومصادرة الأراضي الفلسطينية في الضفة الغربية، وسيطرة الإحتلال على عناصر الإنتاج الزراعي كالأرض والمياه وإقامة جدار الفصل العنصري، إلى غير ذلك من الإجراءات التي تهدف إلى الإستيلاء على الموارد الفلسطينية، بالإضافة إلى غياب البرامج الزراعية الداعمة للمزارعين. مما أدى إلى التوسع في قطاعات إنتاجية أخرى وخاصة قطاع الخدمات الذي سجل

([1]) نصر، محمد، **مرجع سابق**، ص 59.

([2]) عبد الكريم، نصر، **مرجع سابق** .

أعلى معدل للنمو، الأمر الذي أدى إلى انخفاض عدد العاملين في الزراعة وعزوف الكثيرين عن العمل في هذا القطاع، وتحول الكثير من العمال الزراعيين إلى العمل في "إسرائيل"، كما تحول الإستثمار والإهتمام من الزراعة إلى القطاعات الإقتصادية غير المنتجة، وذلك نتيجة لتدني العائد من الزراعة وإرتفاع عنصر المخاطرة، إضافة إلى القيود المفروضة على التجارة الخارجية وإرتفاع كلفة الإنتاج والتسويق الزراعي.

2.8.3 القطاع الصناعي

يتميز قطاع الصناعة الفلسطيني بضعفه وصغر حجم منشآته، وخاصة ان 90% من المنشآت تصنف ضمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة، فمعظم هذه المنشآت تأخذ طابع الورش الصناعية والحرفية (تشغل أقل من 5 عمال) ويملكها شخص واحد، كما يتميز بضعف مشاركته في الناتج المحلي[1]. حيث كان من أهم أهداف الإحتلال الإسرائيلي عدم السماح للصناعة بالتطور عن طريق فرض الضرائب الباهظة، ومنع دخول وسائل الدعم والمواد الأولية ووضع العراقيل أمام التصدير إلى الخارج، وبالتالي فان أي تطور في القطاع الصناعي الفلسطيني يعتمد على الأوضاع السياسية السائدة في الأراضي الفلسطينية[2].

وبعد قيام السلطة الفلسطينية استمرت التشوهات الهيكلية، وضعف الأداء العام لهذا القطاع، وإعتماده على مدخلات الإنتاج الإسرائيلية، حيث تميز بضعف التنوع الصناعي وغلبة الصناعات التقليدية على البنية الصناعية، ونقص خدمات المساعدة الفنية والبحث والتطوير والتمويل اللازم للتوسع في الإنتاج أو تحديث المعدات، حيث أن90% من مصادر تمويل المشاريع الصناعية هي ذاتية أو إقتراض من المصارف[3].

وفيما يتعلق بمساهمة الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي، فقد تميزت بالتذبذب حيث بلغت عام 1994 حوالي 21.8%، وإنخفضت بنسب عالية حيث تراوحت مابين 15.4%-

---

([1]) الحساسنة، علي محمود، **الآثار السلبية للصناعات الإسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات على الاقتصاد الفلسطيني**، 2010، ص2.

([2]) عبد الكريم، نصر، **مرجع سابق**

([3]) هنطش، إبراهيم، **مرجع سابق**، ص 50

15.1% لعامي 1997-1998على التوالي، وشهد العام 2000 انخفاضاً ملحوظاً في مساهمة القطاع الصناعي حيث بلغت 15.7%، بسبب اندلاع إنتفاضة الأقصى في نهاية العام 2000[1]، وواصلت إنخفاضها ما بين 2005-2010 حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي15.1%- 12.3% لكل من الضفة والقطاع، ويعود ذلك إلى الأحداث السياسية، حيث تعرضت مناطق السلطة الفلسطينية إلى حصار سياسي وإقتصادي وما نتج عنه من توقف لرواتب الموظفين[2].

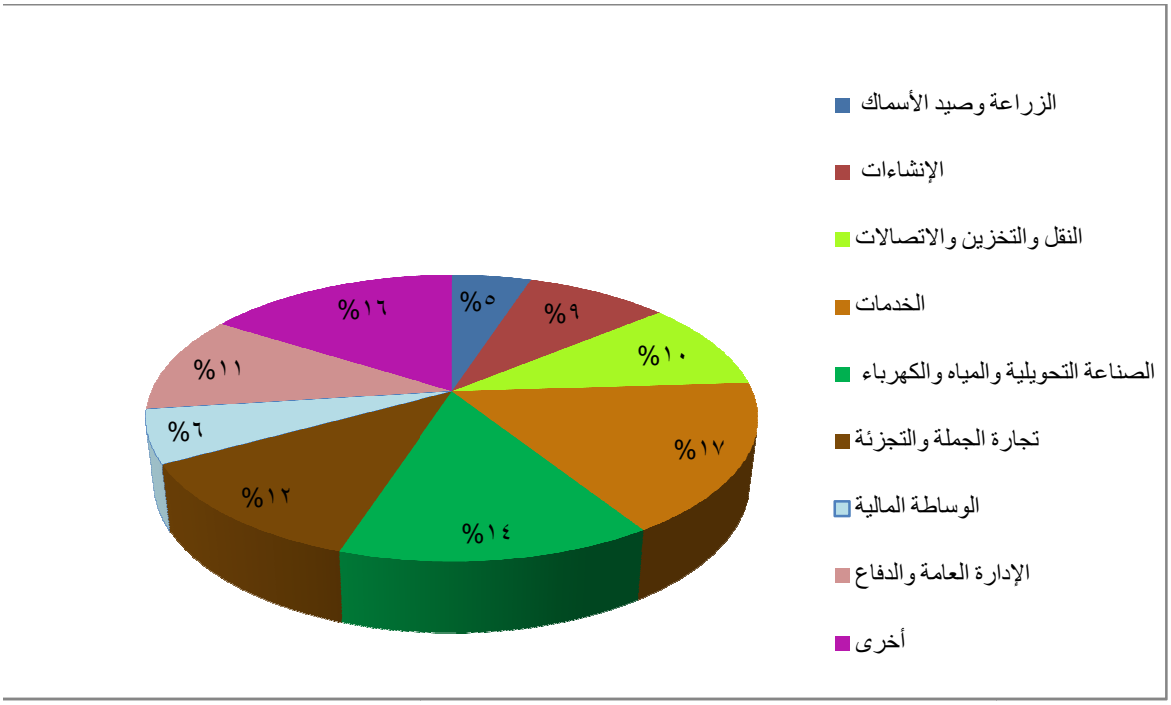

شكل (1:3) مساهمة الأنشطة الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربية لعام 2010

المصدر: أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011،ص17.

([1]) عبد الكريم، نصر، **مرجع سابق**

([2]) **أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010**، مرجع سابق، ص(15- 17).

جدول (11:3) مساهمة الأنشطة الإقتصادية في الناتج المحلي الإجمالي للضفة الغربيـــة لعـــام 2010

الرقم	النشاط الاقتصادي	النسبة
1	الزراعة وصيد السمك	%5
2	الانشاءات	%9
3	النقل والتخزين والاتصالات	%10
4	الخدمات	%17
5	الصناعة التحويلية والمياه والكهرباء	%14
6	تجارة الجملة والتجزئة	%12
7	الوساطة المالية	%6
8	الادارة العامة والدفاع	%11
9	أخرى	%16

المصدر:أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،2011،ص17

يوضح الشكل والجدول السابق،أن قطاع التعدين والصناعات التحويلية يشكل نشاطاً هاماً يلي نشاط الخدمات،الذي يمثل الحصة الأكبر للناتج المحلي الإجمالي في الضفة الغربية، ويعود ذلك إلى أن النمو في قطاع الإنشاءات والبناء أدى إلى إزدهار الصناعات المرتبطة بـــه، مثـــل الصناعات الإستخراجية والتحويلية وخاصة مصانع الطوب والبلاط.

وعلى الرغم من العراقيل التي واجهت قطاع الصناعة إلاأن عدد المنشـــآت الصـــناعية إرتفع من (11842) منشأة عام 1994إلى(14849) منشأة في عام 1999[1]، وشكلت الصناعات المرتبطة بالبناء والتشييد الجزء الأكبر من تلك المنشآت، إضافة إلى الصناعات المعتمدة علـــى ترتيبات التعاقد من الباطن مع الشركات الإسرائيلية، كصناعة الملابس[2]. ومـــع نهايـــة العـــام 2000بدأ التراجع في القطاع الصناعي، نتيجة الإعتداءات الإسرائيلية على المنشآت الصـــناعية في أعقاب إنتفاضة الأقصى وإغلاق بعضها، مما أدى إلى إنخفاض عدد المنشآت الصناعية إلى

([1]) زعرب، عبد المعطي، **مرجع سابق**، ص15

([2]) عبد الكريم، نصر، صبيح، ماجد، **مرجع سابق**، ص 177

حوالي (13693) منشأة عام 2003[1]. كما تراجع نسبة العاملين في القطاع الصناعي بسبب إرتفاع مساهمة قطاع الخدمات في التشغيل، بالإضافة إلى سياسة الإنفتاح التجاري، التي كان لها أثر سلبي على القطاع الصناعي وخاصة على الصناعات الخفيفة مثل الملابس والأحذية، التي تراجعت وأغلقت أبوابها نتيجة عدم قدرتها على منافسة البضائع المستوردة وخاصة من الصين[2].

3.8.3 قطاع الإنشاءات

يعد قطاع الإنشاءات والإسكان من القطاعات الأساسية في الاقتصاد الفلسطيني، من حيث مساهمته في توليد الدخل والإستخدام، حيث يوفر دخلا لشريحة واسعة من أفراد المجتمع وخاصة الفئات المهمشة.

ومع قيام السلطة الفلسطينية عام 1994شهد هذا القطاع نمواً ملحوظاً، نتيجة تنامي الطلب على الوحدات السكنية بعد عودة آلاف الفلسطينيين إلى الأراضي الفلسطينية وبناء مؤسسات الدولة، وتطوير وتحسين البنية التحتية وإعادة بناء ماتم تدميره من قبل سلطات الاحتلال،ولتلبية الطلب المتزايد على الإسكان، كما أن السلطة الفلسطينية أولت اهتماماً كبيرا بقطاع الإنشاءات والبناء،حيث عملت على تسهيل إصدار التراخيص في المناطق الخاضعة لسلطتها،وإستحوذ هذا القطاع على 67% من إجمالي الإستثمارات سنة1995.

وحظيت الضفة الغربية بالجزء الأكبر حيث بلغت 75%، وقطاع غزة 25%، وبلغ متوسط مساهمة هذا القطاع في الناتج المحلي الإجمالي، لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة

([1]) زعرب، عبد المعطي، **مرجع سابق**، ص15

([2]) عبد الكريم، نصر، صبيح، ماجد، **مرجع سابق**

16% للعام 1993، أي مع بداية قدوم السلطة الوطنية فقد بلغت13% عـــام1999[1]، إلا أنـــه تراجع بعد إندلاع إنتفاضة الأقصى في العام 2000[2].

جدول (3: 12) مساهمة قطاع الإنشاءات في إجمالي الناتج المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة

السنة	الناتج المحلي الإجمالي %	السنة	الناتج المحلي الإجمالي %
1990	16	**2004**	4.8
1993	16	**2005**	7.6
1996	13	**2009**	7.4
1999	13	**2010**	9.5
2000	8.5	**2011**	13.9
2001	8.2	**2012**	14.1
2002	2	**2013**	15.4
2003	5.2	-	-

المصدر:1 –(1990–1999) صبري، نضال رشيد، القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلســطيني، المؤسســة الفلســطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله، فلسطين، 2003، ص90.

2–(2001–2013) التقرير الاقتصادي الموحد لسنوات مختلفة

يتضح من الجدول (11:3) إرتفاع مساهمة قطاع الإنشاءات في الناتج المحلي الإجمالي، وخاصة بعد قدوم السلطة الفلسطينية التي أولت إهتماماً كبيراً لقطاع البناء والإســكان، بهــدف إصلاح البنية التحتية التي دمرها الاحتلال وتوفير المباني للوزارات والوافدين مــن الخــارج، بالإضافة إلى تدني عنصر المخاطرة في الاستثمارات بمجال الإسكان والبناء مقارنة بالإستثمار في القطاعات الإنتاجيةالأخرى، لذلك إستحوذ على حصة كبيرة من الإستثمارات فــي الضــفة والقطاع، إلا أنه تراجع في العام 2001–2002 بسبب إنتفاضة الأقصى وما تبعها من إجراءات إسرائيلية. ووقف التمويل الدولي وإقامة المشاريع الذي تتحكم بها الظروف الأمنيــة، وســيطرة الإحتلال الإسرائيلي على المعابر.

([1]) صبري، نضال رشيد، **مرجع سابق**، ص(87–88).

([2]) **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2000–2005)**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلســطيني، 2005، ص 42.

ونتيجة النمو العمراني وفي أوائل التسعينات إرتفع أعداد العاملين في قطاع الإنشـــاءات إلى26% من إجمالي العاملين، ليبلغ عدد العاملين عام 2004إلى(5662 عامل)، وذلك بسبب أن العمل في قطاع الإنشاءات لا يتطلب مستوى عالياً من المهارات أو الخبرات الفنية[1].

ومن المعيقات التي تواجه هذا القطاع وتحد من تطوره، إرتفاع تكاليف الإنتاج ووجـــود المصانع والمنشآت الإنشائية في المناطق المصنفة (ج) الخاضعة للسيطرة الأمنيـــة والإداريـــة الإسرائيلية بموجب إتفاقيات أوسلو، حيث تم إغلاق عدد من المصانع من قبل سلطات الاحتلال، ومنع البناء في تلك المناطق أدى إلى النقص في أراضي البناء، مما تسبب بإرتفاع في أســـعار الأراضي القليلة المتبقية للبناء، وتضاؤل المساحات المفتوحة والملائمـــة للمنشـــآت والمنـــاطق الصناعية[2]، بالإضافةإلى عدم وجود إنتاج محلي من الإسمنت، بحيث يتم تلبية الطلـــب علـــى الإسمنت في الضفة الغربية وقطاع غزة من خلال الإعتماد على الإسمنت الإسرائيلي.

4.8.3 قطاع الخدمات

يعتبر قطاع الخدمات من أكثر القطاعات الاقتصادية مساهمة في الإقتصاد الفلســـطيني، بسبب نمو هذا القطاع وسيطرته على النشاطات الإقتصادية سواء من ناحية الإنتاج أو التشغيل، وخاصة أن هيمنة قطاع الخدمات على القطاعات الأخرى بدأ مع الاحتلال الإسرائيلي للضـــفة الغربية وقطاع غزة عام 1967.

وتشير الدراسات إلى أنه طول الفترة من 1967– 1993، إستأثرت الخدمات بأكثر من 45% من مجموع العمالة الكلية، كما أسهمت 50% من الناتج المحلي الإجماليفي حين تشـــكل القطاعات الأخرى النسبة الباقية، ويعزى ذلك إلى الاختلالات الإقتصادية التي سببها الإحـــتلال الإسرائيلي[3]، لذلك يوصف الإقتصاد الفلسطيني بأنه إقتصاد خدماتي(والذي يشـــمل كـــل مـــن الفنادق والمطاعم،الأنشطة العقارية والتجارية، أنشطة التعليم والصـــحة والعمـــل الإجتمـــاعي

([1]) عوض، رياض عبد الكريم، مكحول، باسم، **خدمات الإنشاءات في القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية الواقع والآفاق**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2006، ص (7–9).

([2]) القطاع الصناعي http://alhayat.com/ تاريخ الزيارة 16-5-2015

([3]) الفلاح، بلال، **مرجع سابق**، ص 2

بالإضافة إلى الأنشطة المجتمعية والإجتماعية والشخصية)[1]. إلا أن النشاطات الخدمية التقليدية تشكل السمة الغالبة على نشاطاته.

ومع قدوم السلطة الفلسطينية توسع قطاع الخدمات، حيث تم إنشاء سوق الأوراق المالية والخدمات المصرفية وخدمات الإتصالات، وقد بلغت مساهمته في الناتج المحلي خلال الفترة 1994-2012 في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي56.5%- 62% على التوالي[2]، وبلغت عام 2013(54.2%) من الناتج المحلي الإجمالي مقابل مساهمة القطاعات الإنتاجية مجتمعه بنسبة 32.2% من الناتج المحلي الإجمالي[3]، ويعزى ذلك إلى نمو النشاط الحكومي والأنشطة العقارية ونشاط التجارة والمطاعم والفنادق.

وكان لهيمنة وتزايد قطاع الخدمات التقليدية، تداعيات إقتصادية سلبية كبيرة وخاصة إن الإعتماد على الخدمات الاجتماعية (الحكومية) لا يقود إلى خلق فرص عمل، سيما أن التوسع في القطاع الحكومي لا يرتبط بالنمو الاقتصادي، كما يشير إلى تراجع دور القطاعات الإنتاجية وخاصة الزراعة والصناعة.

جدول (3: 13) التوزيع النسبي للعاملين في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب قطاع الاستخدام للفترة 2008-2014

الضفة الغربية	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
النشاط الاقتصادي	15.7	14.2	14.2	13.8	13.4	11.9	11.5
الزراعة والحراجة والصيد	14.6	14.2	13.9	14.5	15.3	15.8	16.2
التعدين والصناعه التحويلية	8.9	10.3	11.4	11.5	10.8	11.5	12.0
البناء والتشيد	21.1	20.1	20.5	22.1	21.9	21.4	22.4
التجارة والمطاعم والفنادق	5.2	6.0	5.7	5.3	5.6	5.8	5.5
النقل والتخزين والاتصالات	34.5	35.0	34.3	32.8	33.0	33.6	32.4
الخدمات							

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي، لسنوات مختلفه.

([1]) **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2000-2005)**، مرجع سابق، ص 42

([2]) الفلاح، بلال، **مرجع سابق**، ص (13-23)

([3]) سلطة النقد الفلسطينية، **التقرير السنوي**، 2013 دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2014، ص8.

يتضح من الجدول أعلاه إرتفاع عدد العاملين في قطاع الخدمات، ويعود ذلك إلى المعيقات الكبيرة التي يواجهها الفلسطينيين في التوسع بالقطاع الزراعي والصناعي، واللجوء لقطاع الخدمات بإعتباره القطاع الأقل قيوداً من القطاعات الأخرى، على الرغم أن هذا القطاع لا يمكن أن يحدث تنمية وقفزة نوعية في الاقتصاد، ولكن له دور في بقاء الإقتصاد الفلسطيني وإستمراريته وقدرته على خلق فرص عمل. كما إرتفع عدد العاملين في قطاع الخدمات بعد قدوم السلطة وبناء الوزارات مما أدى إلى ظهور تخصصات جديدة، وتظهر البيانات أن إقتصاد غزة أكثر اعتماداً على أنشطة الخدمات من الضفة الغربية، بسبب هيمنة الخدمات الاجتماعية وخاصة التعليم والصحة والتوسع في القطاع الحكومي.

في ضوء ما ذكر يمكن القول أن الأوضاع الصعبة التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني، التي تتداخل فيها كافة الإعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والأمنية سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي، تبقى هناك حاجة ماسة لإيجاد مجالات تساعد في التخفيف من معاناة الاقتصاد الفلسطيني والمواطنين. حيث يعيش السكان في الأراضي الفلسطينية في ظروف إقتصادية وإجتماعية صعبة، وخاصة أن"إسرائيل" عملت منذ عام 1967،إلى تسخير هذه المناطق وأهلها في خدمة الإقتصاد الإسرائيلي، وفتح أسواق جديدة للبضائع الإسرائيلية، واستغلال الأيدي العاملة العربية.

وخلافاً للتوقعات، لم يحقق السلام الفلسطيني الإسرائيلي الطموحات الاقتصادية المرجوة، حيث إن أسس إتفاق أوسلو عام 1993، وبرتوكول باريس الاقتصادي عام 1994، حالت دون إحداث تغيير جوهري في نمط العلاقات التي كانت قائمة إبان الإحتلال، فلم تتنازل "إسرائيل" عن سياستها الاحتلالية التي سادت خلال سنوات الاحتلال،وإستمرت السياسات والإجراءات الإسرائيلية الهادفة إلى زيادة الهيمنة الإسرائيلية على الإقتصاد الفلسطيني.

كما قاد تطبيق الإتفاقيات إلى مجموعة من السلبيات،أدت إلى إحداث خروقات ساهمت بتفاقم الأوضاع الإقتصادية والمعيشية للشعب الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، حيث شهدت هذه الفترة انخفاضاً كبيراً في النمو الاقتصادي، خصوصاً مع عدم التزام "إسرائيل"

بتطبيق الكثير من بنود الإتفاق، وعدم إتخاذ السلطة الوطنية بدورها إجراءات كافيـــة لمعالجـــة الوضع.

فالإقتصاد الفلسطيني، ما يزال رهينـــة العوامـــل الخارجيـــة وخصوصـــاً السياســـات الإسرائيلية، وإعتماده على سوق العمل الإسرائيلي ومصادر التمويل الخارجي، ممـــا أدى إلـــى تدهور كبير في القطاعات الاقتصادية وإنخفاض مستوى المعيشة والـــدخل وإرتفـــاع معـــدلات البطالة والفقر، كما إنعدم تمكن الفلسطينيين من الوصول إلى الأراضي في(المنطقـــةج) والتـــي تشكل في معظمها أراضي زراعية، كبد الفلسطينيين خسائر كبيرة تقدر بمليارات الـــدولارات. وبناءاً عليه فأن أي فرص لتصحيح المؤشرات الإقتصادية ستكون محدودة وفي أطـــر ضـــيقة، خاصة مع تدني النمو الإقتصادي، ومعدلات البطالة والفقر العالية، إضافة إلى زيادة الإستهلاك الكلي وضعف الإستثمارات، وتراجع حجم المدخرات، حيث من المتوقع إرتفاع مستويات الفقـــر وإمتدادها إلى شرائح جديدة في المجتمع.

وفي ظل هشاشة الإقتصاد الفلسطيني وعدم أهليته لجذب الإستثمارات، وعجـــزه فـــي الإعتماد على المقومات والمدخلات الوطنية، وإختلال نمو وتطور قطاعاته المختلفة، فأنه يتعين إعتماد نهج ونسق تنموي بديل قادرعلى تحقيق الإعتماد على الذات، ومواجهة الإحتلال ودعـــم الزراعة والإنتاج الوطني، وتقليص الإعتماد على المساعدات الخارجية في تمويل العجـــز فـــي الموازنة العامة، مما يشكل خطوة لتصويب السياسة الإقتصادية والمالية.

الفصل الرابع

تطور التجارة الخارجية الفلسطينية

الفصل الرابع

تطور التجارة الخارجية الفلسطينية

1.4 تمهيد

يمثل قطاع التجارة الخارجية قطاعاً رائداً في أي إقتصاد وخاصة الإقتصاديات صغيرة الحجم، وبالتالي فهو يحتل أهمية كبيرة في إقتصاديات الأراضي المحتلة ويشكل مصدر دخل لكثير من الفلسطينيين، كما يساهم بنسبة كبيرة من إجمالي الناتج القومي.

إلا أنه ليس غريبا أن يتراجع دور التجارة الخارجية، ومدى مساهمتها في عملية الإستثمار والتنمية بعد حرب حزيران عام 1967، حيث قامت "إسرائيل" بإحكام سيطرتها على التجارة الخارجية إستيراداً وتصديراً، فمنعت الإستيراد والتصدير المباشر وأخضعته لموافقتها وسياساتها، كما ألحقت السوق الفلسطينية بالسوق الإسرائيلية، وأصبحت تتعامل معها بأعتبارها سوقا داخلية تسوق فيها منتجاتها وصيغت العلاقات الاقتصادية بين المناطق الفلسطينية المحتلة والأسواق الخارجية وفق المصالح الإسرائيلية، التي حولت الإقتصاد الفلسطيني لسوق إستهلاكي للبضائع الإسرائيلية، وفرض الضرائب الباهظة على المنشآت الإقتصادية، وإستيعاب العمالة الرخيصة في سوق العمل الإسرائيلي، مما زاد من تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، فأصبح أكثر من 95% من وارداته تأتي من "إسرائيل" وعبرها، ونحو 94% من إجمالي الصادرات الفلسطينية يتجه للسوق الإسرائيلية.

أما حركة التجارة الخارجية مع العالم الخارجي، فهي محدودة جداً وتتأثر بنظام التجارة المفروض (إتحاد جمركي من طرف واحد) منذ عام 1967، لذا إتسم هذا القطاع بالضعف وعدم التأثير في ظل القيود التي فرضتها سلطات الاحتلال، والتي نتج عنها تفاقم العجز في الميزان التجاري لصالح "إسرائيل"[1].

([1]) الجعفري، محمود، وآخرون، السياسات التجارية الفلسطينية البدائل والخيارات المتاحة، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس) رام الله، 2002، ص12.

2.4 التجارة الخارجية خلال فترة الاحتلال من 1967- 1993

سار النشاط الاقتصادي الفلسطيني منذ عام 1967، في ظل مجموعة من الظروف الشاذة التي استتبعت أداءاً اقتصادياً ضعيفاً وغياباً في التنمية الاقتصادية. حيث طرأت بعد الإحتلال تحولات جذرية، على أوضاع الأسواق وشروط التبادل التجاري للمناطق المحتلة مع البلدان الأخرى، فقد كان لمنتجي الضفة الغربية حتى حزيران / يونيو 1967 الحرية التامة، في شحن منتجاتهم إلى أسواق الضفة الشرقية والأقطار العربية المجاورة دون صعوبات.

إلا أن الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة، أدى إلى توجيه الاقتصاد الفلسطيني في إتجاه علاقة تقوم على التبعية للاقتصاد الإسرائيلي الأكثر قوةً وتعقيداً، مما أدى إلى نمو مضطرب وحد أدنى من التغير الهيكلي في الإنتاج المحلي، كما إتبعت "إسرائيل" سياسة الجسور المفتوحة مع الدول المجاورة وبخاصة مع الأردن، أدت إلى نمو علاقات اقتصادية (بين الضفتين) هدفت "إسرائيل" من خلالها إلى تفريغ أسواق الأراضي المحتلة من المنتجات الوطنية الزراعية والصناعية، لتفسح المجال لتصريف منتجاتها في الأسواق الفلسطينية.

وقد اتخذت "إسرائيل" عدة إجراءات لتحقيق أهدافها وتقييد حركة السلع عبر الجسور، بحيث جعلت منها تجارة ذات إتجاه واحد من الضفة الغربية إلى الضفة الشرقية فقط، ومن أهم هذه الإجراءات:

1- أخضعت الإستيراد عبر الجسور لقوانين الإستيراد والجمارك الإسرائيلية، وذلك من خلال منع دخول بعض المنتجات الأردنية والمنتجات القادمة من الخارج إلى الأراضي المحتلة، التي يمكن أن تنافس المنتجات الإسرائيلية، مثل الاسمنت ومشتقات البترول والجلود والأقمشة والمواد الخام.

2- تشجيع التصدير من الضفة الغربية وقطاع غزة إلى الضفة الشرقية، ودفعت "إسرائيل" من اجل ذلك مكافأة تشجيعية للمصدرين بمقدار 30% من قيمة الصادرات، شرط أن يودع المصدرين قيمة الصادرات في البنوك الإسرائيلية العاملة في الأراضي المحتلة بالدينار

الأردني. وقد بلغ ما قدمته "إسرائيل" من معونات في الفترة الواقعة بين نيسان 1970 وآذار 1971 حوالي 320 ألف ديناراً، مما ساعد في زيادة الصادرات إلى الأردن، وبالتالي تفريغ أسواق الأراضي المحتلة من المنتجات الزراعية والصناعية، ودخول المنتجات الإسرائيلية بدون أي منافسة إلى أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة[1].

3.4 التركيب السلعي للواردات الفلسطينية واتجاهاتها

عاني قطاع التجارة الخارجية الفلسطيني في هذه الفترة من تشوهات عميقة ناتجة عن عقود طويلة من الإحتلال. ومن أهم هذه التشوهات، ضعف وضيق قاعدة الصادرات ومحدودية تنوعها مقارنة بالواردات، إضافة إلى تركز المبادلات التجارية مع "إسرائيل"، مما أدى إلى نمو بطيء وتغير هيكلي محدود في الإنتاج المحلي، ونتيجة لذلك فأن عمليات التبادل السلعي من إستيراد وتصدير أصبحت محصورة "بإسرائيل".

فقد إزدادت عملية الإستيراد من "إسرائيل" من 80.3% عام 1969، إلى 89.3% عام 1989[2] كما بلغت الواردات من اسرائيل 960 مليون دولار عام 1987، ثم انخفضت الى اقل من 600 مليون دولار عام 1988، وحوالي 515 مليون دولار عام 1989[3].

---

[1] – الآثار الاقتصادية للانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الإسرائيلي، **مرجع سابق**، 1990 .

[2] – العبد، جورج، **مرجع سابق**، ص102

[3] – نصر، محمد، تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، **مرجع سابق**، ص (19–20).

جدول (1:4) قيمة الواردات الزراعية والصناعية (بالمليون دولار) في الفترة 1971- 1990.

السنة	إجمالي الواردات	الواردات الصناعية	نسبة الواردات الصناعية إلى إجمالي الواردات %	الواردات الزراعية	نسبة الواردات الزراعية إلى إجمالي الواردات %
1971	125.87	104.56	83	21.31	17
1972	162.76	136.45	84	26.31	16
1973	212.7	175.4	82	37.28	18
1974	335	284.96	85	50.05	15
1975	407.23	340.7	84	66.53	16
1976	435.5	360.01	83	75.48	17
1977	505.4	416.26	82	89.16	18
1978	450.66	384.76	85	65.9	15
1979	576.5	496.52	86	80	14
1980	678	581.5	86	96.48	14
1981	748.6	652.2	87	96.4	13
1982	729	642.3	88	86.6	12
1983	784.8	682.8	87	102	13
1984	686.2	577.2	84	109	16
1985	667.9	565.8	85	102.1	15
1986	889.5	759.3	85	130.2	15
1987	1050.9	893.3	85	157.6	15
1988	727.9	625.7	86	102.2	14
1989	676	582	86	94	14
1990	802.2	691.9	86	110.3	14

المصدر:التقرير الاقتصادي العربي الموحد،ص72، مرجع سابق.(بتصرف)

يتضح من الجدول أعلاه، إرتفاع وتضاعف حجم الواردات بشكل كبير، وإستمرار الإعتماد على الإستيراد لتلبية الطلب المحلي، في الضفة الغربية وقطاع غزة وخاصة من "إسرائيل"، حيث تقدر كمية الخضار والفواكه الإسرائيلية التي تدخل سنويا للضفة والقطاع بحدود 100 ألف طن ويعادل ذلك حوالي 25% من الإستهلاك الكلي[1]، مما يؤكد تراجع الإنتاج الزراعي في المناطق المحتلة، وضيق ومحدودية القاعدة الإنتاجية الفلسطينية، وعدم قدرتها على تلبية حاجة السوق المحلية من السلع الإستهلاكية والمواد الخام. إلا أن الواردات تراجعت في

([1]) العبد، جورج، وآخرون، **مرجع سابق**، ص (156- 157)

أواخر الثمانينات بسبب الإنتفاضة الأولى، وما نتج عنها من مقاطعة للبضائع الإسرائيلية وإنخفاض الدخل الفردي.

وكما هو معلوم، فقد إزداد تركز التجارة الخارجية الفلسطينية، في سوق واحد ومع شريك واحد منذ عام 1967، حيث تشير الإحصائيات المتعلقة بالواردات خلال الفترة من 1971–1979، أن متوسط القيمة السنوية للواردات السلعية الفلسطينية بلغ (356.83) مليون دولار منها(318.7) مليون دولار من إسرائيل[1]، فخلال الفترة 1967–1998، كانت نسبة 85%– 88% من الواردات السلعية للضفة الغربية تأتي من "إسرائيل" و10% من بقية دول العالم، وحوالي 2% من الأردن.

أما في قطاع غزة فكان أكثر من 90% من وارداتها السلعية يأتي من "إسرائيل" و10% من بقية دول العالم، ويعود ذلك إلى أن الإستيراد من الخارج عالي التكلفة، بسبب إجراءات التفتيش والتأخير والعوائق الإسرائيلية، نتيجة لذلك إزداد الإستيراد من إسرائيل[2].

هذا وبلغت واردات الأراضي المحتلة عام 1992 من السلع الإسرائيلية حوالي 90% من إجمالي الواردات كما بلغت صادراتها إلى "إسرائيل" 85%، وبالتالي شكلت الصادرات السلعية الإسرائيلية إلى الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي 18% من مجمل الصادرات السلعية الإسرائيلية، وقد ترتب على ذلك خلل كبير في التوازن بين الإنتاج والاستهلاك في السوق المحلي، نتيجة الاعتماد في الاستهلاك على المنتجات المستوردة.[3]

ومما يزيد الأوضاع الاقتصادية إختلالاً إرتفاع نسبة الواردات الإستهلاكية لتصل إلى 55% خلال الفترة 1967–1993، وقد بلغت نسبة الإستهلاك الكلي إلى الناتج المحلي الإجمالي حوالي 122%، حيث يشكل الإستهلاك الخاص حوالي 78% من إجمالي الاستهلاك [4].

([1]) التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1995، ص34.

([2]) الجعفري، محمود، **مرجع سابق**، ص 27

([3]) محمود عبد السلام، طارق، **مرجع سابق**، ص 360

([4]) نصر الله، عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص4

هذا وتمثل المنتجات الإسرائيلية المتدفقة إلى الضفة الغربية وقطاع غزة، من أخطر صور التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، خاصة إن قدرة هذه المنتجات على النفاذ وزيادة بيعها في الأسواق الفلسطينية عالية جدا وبدون قيود، مما يعني فشل محاولات المقاطعة العربية، بالإضافة إلى ما يتمتع به هذا الإنتاج من دعم حكومي يجعل تكلفته منخفضة من جهة، وقدرته الواسعة على منافسة المنتجات الفلسطينية، وبالتالي يتم تسويق منتجاته في الأسواق الفلسطينية بسهولة ويسر. ويوضح الجدول التالي حجم الواردات الفلسطينية من مصادر مختلفة.

جدول (2:4) الواردات الفلسطينية حسب المصدر لاعوام مختلفة (مليون دولار)

السنه	اسرائيل	الاردن	بقية العالم	السنه	اسرئيل	الاردن	بقية العالم
1968	53.5	5.2	11.2	**1987**	961.2	9.4	80.6
1970	83.2	3.7	12.6	**1988**	596.0	9.5	69.1
1975	371.2	5.2	30.5	**1989**	515.8	8.5	102.4
1980	582.4	5.5	76.7	**1990**	709.2	9.3	118.7
1985	598.0	8.7	61.2	**1991**	976.4	9.2	134.2
1986	797.8	10.9	81.3	**1992**	1103.6	9.5	117.5

المصدر: نصر، محمد، تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، مرجع سابق، 2003، ص150.

يوضح الجدول (2:4) الدمج الإقتصادي الذي حققته "إسرائيل" لاقتصاد المناطق المحتلة،عبر سنوات الإحتلال وحصر التبادل التجاري مع "إسرائيل" بشكل شبه تام، حيث تضاعفت حجم الواردات مابين عامي 1968–1992، فأصبحت معظم الواردات الضفة الغربية وقطاع غزة تأتي من "إسرائيل" أو عبرها، وأدى تحكم "إسرائيل" بالتجارة الفلسطينية ووضع القيود أمام الصادرات والتحكم بالمعابر، إلى تقليص التبادل التجاري مع باقي دول العالم، إلا أنه سمح بتصدير الفائض من الإنتاج، عبر الجسور المفتوحة مع الأردن بما يتناسب مع مصالحها الاقتصادية.

وبشكل عام تسمح سلطات الاحتلال للمناطق المحتلة بالإستيراد عبرها وعبر الأردن، ولكن مع الخضوع كلياً للقوانين الإسرائيلية، أما التصدير فهو محظور إلا عبر الأردن.

4.4 التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية واتجاهاتها

يرتبط مستقبل تصدير المنتجات من المناطق المحتلة إلى الأسواق العربية، بقدرة المنتجين على إمتلاك ميزات نسبية كافية، حتى يسمح لهم بالدخول إلى الأسواق التي تتميز بدرجة عالية من التنافس.

ولم يكن هناك أي توسع مهم في الصادرات، فقوانين المقاطعة العربية تسمح فقط بالصادرات التي تعتمد على المدخلات المتاحة محلياً أو المستوردة عبر الأردن، وتمنع دخول أي سلعة أو منتج إلى البلدان العربية يحتوي على مواد أولية إسرائيلية، وتبعا لذلك كانت الصادرات السلعية تنمو بمعدل 2.1% سنويا في الضفة الغربية، أي بما يعادل 127 مليون دولار سنوياً خلال الفترة 1967– 1987، وقد إرتفعت قيمتها إلى 173 مليون دولاراً خلال الفترة 1988– 1994 [1]

ويستقبل الأردن ما نسبته 66% من الصادرات الزراعية و38.3% من الصادرات الصناعية للضفة الغربية، وخاصة الزيوت النباتية(السمنة) والزيتون وأحجار البناء والحلويات، بينما يستوعب السوق الإسرائيلي حوالي 60% من صادرات الضفة الغربية، وهي منتجات جرى تصنيعها أساساً بالتعاقد مع منتجين إسرائيليين، وخاصة القرميد وأحجار البناء والملابس ومنتجات الأخشاب والخيزران والبلاستيك [2].

([1]) الجعفري، محمود، **مرجع سابق**، ص 15.

([2]) العبد، جورج، وآخرون، **مرجع سابق**، ص (100–190).

جدول (3:4) الصادرات الزراعية والصناعية من الضفة الغربية (مليون دولار)

الصادرات	1987-1970				1994-1988			
	متوسط القيمة	معدل النمو%	القيمة العظمى	القيمة الصغرى	متوسط القيمة	معدل النمو %	القيمة العظمى	القيمة الصغرى
الزراعية	32.8	4.3	49.7	6.1	47.6	3.0	73.3	28.0
الصناعية	106.3	4.6	193.4	24.4	173.2	4.0	297.9	112.0
المجموع	139.1	4.5	227.6	30.5	220.9	4.0	357.0	140.0
الصادرات الزراعية/ الصادرات الكلية	%24	-	%31	%15	%22	-	%25	%16
الصادرات الصناعية/الصادرات الكلية	%76	-	%85	%69	%78	-	%83	%75

المصدر: الجعفري، محمود، مرجع سابق، ص 134.

يتضح من الجدول (3:4) إن متوسط القيمة السنوية للصادرات الزراعية من الضفة الغربية للسنوات 1970-1987 بلغت 32.8 مليون دولار، أما متوسط الصادرات الصناعية فبلغ حوالي 106 مليون دولار، حيث كان للإنتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987، تأثير على أداء الصادرات الفلسطينية من خلال التذبذب والتراجع خاصة الصادرات الزراعية نتيجة الإجراءات الإسرائيلية ثم شهد الاقتصاد تحسناً ضئيلاً للسنوات 1988-1994، ثم عادت وإرتفعت الصادرات في الأعوام التي تلت الانتفاضة الأولى، حيث بلغ متوسط القيمه السنوية للصادرات الزراعية 47.6 مليون دولار، وذلك بسبب تراجع عدد العاملين الفلسطينيين في "إسرائيل" والتوجه إلى العمل في القطاعات المحلية.

وكما هو معلوم، فقد شكلت "إسرائيل" يليها الأردن الأسواق الرئيسية للصادرات الفلسطينية منذ عام 1967، فخلال الفترة 1971و1990، لم يبلغ متوسط الصادرات الصناعية والزراعية المباشرة من الضفة الغربية إلى بلدان أخرى عدا "إسرائيل" والأردن أكثر من 1.25% من إجمالي الصادرات.

أما خلال الفترة 1990–1993 فكانت السوق الأردنية تستورد مابين 25%– 40% من مجمل الصادرات الزراعية للضفة الغربية[1]، وقد شكلت الصادرات الزراعية نسبة أكبر من نسبة الصادرات الصناعية إلى الأردن، بينما كانت نسبة الصادرات الصناعية إلى "إسرائيل" هي الأكبر خلال الفترة 1970– 1987، ويمكن تفسير ذلك بأن تكلفة التصنيع المعتدلة هي التي تدفع التجار الإسرائيليين إلى شراء السلع المصنعة من الأراضي المحتلة، بالإضافة إلى تحكم "إسرائيل" بأسعار التصدير وخاصة للسلع نصف المصنعة التي يتم تصنيعها في "إسرائيل"، ثم يعاد تصديرها إلى بقية بلدان العالم، كما هو الحال في بعض الصناعات التي يمكن ان تكون مواد خام لصناعات أخرى أكثر تطوراً كالزيوت، والخيوط النسيجية، وكتل الحديد. أما بالنسبة للأردن فيعود إلى نظام المقاطعة العربية التي تمنع دخول أي سلعة أو منتج إلى البلدان العربية يحتوي على مواد أولية إسرائيلية كما مر معنا[2].

وخلال الفترة 1971–1986 بلغت معدل النمو السنوي للصادرات من الضفة الغربية على النحو التالي 4.3% مع الأردن، 4.9 % مع "إسرائيل"، أما بالنسبة إلى دول العالم فكانت نسبة النمو بطيئة جداً، كما إن الصادرات الفلسطينية إلى "إسرائيل" تراجعت عام 1988، نتيجة الانتفاضة الأولى والقيود التي فرضتها "إسرائيل" على الصادرات الفلسطينية، كما تراجعت الصادرات إلى الأردن من 52 مليون دولار إلى 40 مليون دولار، وقد شمل هذا التراجع السلع الزراعية والصناعية في آن واحد[3]. إلا أن "إسرائيل" تبقى المستورد الرئيسي للصادرات الفلسطينية، والتي بلغت 61% من صادرات الضفة الغربية و73% من صادرات القطاع[4].

([1]) تجارة السلع الفلسطينية في التسعينات الفرص والتحديات، **مرجع سابق**، 1998، ص(12–13).

([2]) البستاني، محمد فريد، **مرجع سابق**، ص 96

([3]) الجعفري، محمود، **مرجع سابق**، ص (25– 26).

([4]) المرجع السابق، ص 24.

جدول (4:4) التجارة الدولية للضفة والقطاع عام 1985 (ملايين الدولارات).

الصادرات والواردات	"إسرائيل"	الأردن	أقطار أخرى	المجموع
الواردات من:				
الضفة الغربية	339.5	8.7	38.3	386.5
قطاع غزة	258.5	0.0	22.9	281.4
المجموع	598.0	8.7	61.2	667.9
الصادرات إلى:				
الضفة الغربية	96.1	69.3	1.0	166.4
قطاع غزة	96.1	16.1	4.7	116.9
المجموع	192.2	85.4	5.7	283.3

المصدر:العبد، جورج، وآخرون، مرجع سابق، ص156.

يتضح من الجدول (4:4) أن حجم الواردات من "إسرائيل"، هو أضعاف حجم الواردات من الدول الأخرى، مما يؤكد إرتباط وإعتماد الإقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزه، في حركتي الصادر والوارد على "إسرائيل". كما يتضح أن حجم الصادرات إلى الواردات كان متدنياً جداً، مما أدى إلى إرتفاع نسبة العجز في الميزان التجاري، كما أن تدني القدرات الإنتاجية لإقتصاد الضفة الغربية، وإعتماد الإقتصاد الفلسطيني على الواردات في تلبية حاجة السوق المحلي، قد حال دون توسع القاعدة الإنتاجية وإرتفاع نسبة الإستهلاك. هذا بالإضافة إلى أن فرض "إسرائيل" قيودا شديدة على الاستيراد من الأردن عبر سياسة الجسور المفتوحة، بالإضافة إلى القيود على التجارة بين أراضي السلطة الفلسطينية والدول العربية والأوروبية، قد أدى إلى تضاعف واردات الضفة الغربية وقطاع غزة من "إسرائيل".

وفي ضوء ما تقدم، فإنه يمكن القول أن السياسات الإسرائيلية نجحت في تحقيق أهدافها، من خلال فتح أسواق الضفة والقطاع على مصراعيها للمنتجات الإسرائيلية، بينما كان دخول المنتجات الفلسطينية إلى السوق الإسرائيلي فقط لسد النقص في تلك السوق وبشكل إنتقائي، والتي أدت إلى إحداث تأثيرات كبيرة على نمط الإنتاج الفلسطيني، وذلك بالتركيز على إنتاج أنواع معينة من المنتجات الزراعية والصناعية التي تستجيب لحاجة السوق الإسرائيلية، والتي

كان يتم إنتاجها وفق ترتيبات التعاقد من الباطن، لذلك فقد إتسم التركيب السلعي للصادرات بمحدوديته، مقابل ما إتسم به تركيب الواردات السلعية الفلسطينية من تنوع كبير ومتنامي، أدى إلى عجز الميزان التجاري الفلسطيني مع "إسرائيل".

كما أدت سياسات الاحتلال الإسرائيلي وممارساته إلى عرقلة إقامة علاقات تجارية، بين الأراضي الفلسطينية والدول العربية والإسلامية والأجنبية، وعزله عن العالم الخارجي العربي والدولي على حد سواء تحت ذرائع أمنية وسياسية مختلفة، وجعل هذه المعاملات في أضيق نطاق ممكن، وذلك بقصد إبقاء هذه العلاقات التجارية محصورة بشكل شبه كامل وبشكل مباشر مع "إسرائيل"، واستمراره التمتع بالمزايا والمكاسب الناشئة عن تلك الممارسات، وقد حافظت "إسرائيل" على هذا الوضع التجاري بالأوامر العسكرية. وبذلك تكون "إسرائيل" احتفظت لنفسها بثاني أكبر سوق لمنتجاتها بعد السوق الأمريكي، حيث ما يزيد عن 90% من السلع الواردة إلى الأراضي المحتلة هي من أصل إسرائيلي أو من خلال تجار إسرائيليين، أما الباقي فيتم استيراده من الخارج عبر الموانئ الإسرائيلية، وجزء ضئيل يتم إستيراده من الأردن ومصر.

5.4 التجارة الخارجية خلال فترة السلطة الفلسطينية 1994- 2014

مع توقيع إتفاقيات الحكم الذاتي الإنتقالي في سبتمبر/أيلول 1993، ظهر نوع من التفاؤل لدى بعض العامة من الفلسطينيين، بإمكانية حدوث تحول في السياسات الإقتصادية والتجارية الإسرائيلية، بحيث تنعكس إيجاباً على الإقتصاد الفلسطيني، والتخلص من إرتهان الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي. إلا أن الإتفاقيات الاقتصادية المبرمة بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، لم تحدث تغييراً في العلاقات الاقتصادية الإسرائيلية الفلسطينية، وخاصة برتوكول باريس الإقتصادي الذي وقع عام 1994 والذي منح السلطة الفلسطينية بعض الصلاحيات لإدارة الأنشطة الاقتصادية[1]، فبعدما شهدت السنوات الأولى من الحكم الذاتي بناء مؤسسات السلطة الفلسطينية وإنشاء بعض الشركات المالية والإستثمارية، جاءت مؤشرات الأداء الإقتصادي والتجاري الفلسطيني مغايره لكل التوقعات، وشكلت إستمرار للخصائص والسمات التي كانت

([1]) الجعفري، محمود، **مرجع سابق**، ص (1- 14)

سائدة خلال فترة الإحتلال، من إحتكار "إسرائيل" للتجارة الخارجية وسيطرتها على المعابر والحدود الفلسطينية وتحكمها بشكل شبه تام بحركة الإستيراد والتصدير[1]، وبالتالي لم تسفر المرحلة الانتقالية عن تقليص التبعية للاقتصاد الإسرائيلي بل كرستها وعمقتها، من خلال الإعتماد الكبير على الإيرادات الجمركية وبخاصة إيرادات المقاصة، التي تجمعها "إسرائيل" وتحولها للسلطة الفلسطينية لتمويل الموازنة العامة مما عمق حالة الإرتهان للاقتصاد الإسرائيلي، أي أن قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية إستمر خاضعا لأحكام السياسة التجارية الإسرائيلية[2]، وساهم في ذلك عدة عوامل أهمها:

1- واقع الإتحاد الجمركي الذي أبقى السياسة الجمركية الفلسطينية، أسيرة للسياسة الجمركية الإسرائيلية حتى عندما استثنيت القوائم B،A2،A1[*] من السياسة الجمركية الإسرائيلية، إلا أن محدودية الأهمية النسبية لتلك السلع التي لم تتجاوز 0.5% من إجمالي الواردات الفلسطينية، لم تشكل مصدراً مهماً لتمويل الخزينة الفلسطينية، كما أن فرض أي رسوم جمركية عليها، سيؤدي إلى رفع تكلفة الإستيراد و زيادة الإستيراد من "إسرائيل" خاصة للسلع المماثلة [3].

2- إعاقة المحاولات الفلسطينية لتطوير إنتاج الخدمات الأساسية، كالمياه والكهرباء والإتصالات من خلال فرض قيود على إستيراد مدخلاتها، لتعميق إستيراد تلك الخدمات من "إسرائيل"، حيث بلغت كمية المياه المشتراه للإستخدام المنزلي من شركة المياه الإسرائيلية (ميكروت) 47.8 مليون متر مكعب لعام 2008[4].

3- تحكم "إسرائيل" بالقدرات الإنتاجية والتصديرية الفلسطينية، من خلال القيود المفروضة على إستخدام الموارد الطبيعية خاصة الأرض والمياه، والقيود على إستيراد المواد الخام، وقد

([1]) اشتبه، محمد، **مرجع سابق**، ص(25-52).

([2]) الجعفري، محمود، **مرجع سابق**، ص (27- 32)

(*) انظر المرفق في الملاحق .

([3]) الجعفري، محمود، وآخرون، **مرجع سابق**، ص (14-15).

([4]) اسرائيل وسرقة المياه العربية http://www.alquds.com- تاريخ الزيارة 19-6-2015

أثرت تلك القيود على القطاعات التصديرية الفلسطينية وخسارة الاقتصاد الفلسطيني للأسواق التقليدية، بالإضافة إلى رفع تكلفة التجارة الخارجية الفلسطينية، عبر التذرع بالاعتبارات الأمنية لعرقلة وتعطيل إجراءات الاستيراد والتصدير، لتتركز الصادرات الفلسطينية مع "إسرائيل" وأسواقها التصديرية[1].

4- والى جانب تلك المعوقات فقد أثرت العوامل الذاتية، الناتجة عن الخلل والتشوهات في تركيبة الاقتصاد الفلسطيني في بطء نمو التجارة الخارجية، أبرزها ضعف البنية التحتية اللازمة، والإفتقار إلى الإستراتيجية الشاملة والمتكاملة للتجارة. فعلى الرغم من تبني السلطة الفلسطينية لنظام السوق المفتوح والاقتصاد الحر، إلا أن هياكل الإنتاج الفلسطيني لم تتمكن من زيادة العرض، لمواجهة الزيادة في الطلب إلا بنسب متدنية[2].

[1]- الجعفري، محمود، وآخرون، **مرجع سابق**، ص(16-17).

[2] - الجعفري، محمود، **مرجع سابق**، ص 28.

جدول (5:4) تطور التجارة الخارجية الفلسطينية للفترة 1994-2014(ألف دولار)

السنة	إجمالي الواردات	إجمالي الصادرات	الميزان التجاري
1995	1.658.191	394.177	-1.264.014
1996	2.016.056	339.467	-1.676.589
1997	2.238.561	382.423	-1.856.138
1998	2.375.102	394.846	-1.980.256
1999	3.007.227	372.148	-2.635.079
2000	2.382.807	400.857	-1.981.950
2001	2.033.647	290.349	-1.743.298
2002	1.515.608	240.867	-1.274.741
2003	1.800.268	279.680	-1.520.588
2004	2.373.248	312.688	-2.060.560
2005	2.667.592	335.443	-2.332.149
2006	2.758.726	366.709	-2.392.017
2007	3.284.035	512.979	-2.771.056
2008	3.466.168	558.446	-2.907.722
2009	3.600.785	518.355	-3.082.430
2010	3.958.512	575.513	-3.382.999
2011	4.373.647	745.661	-3.627.986
2012	4.697.356	782.369	-3.914.987
2013	5.163.897	900.618	-4.263.280
2014	5.683.199	943.717	-4.739.482

المصدر:الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة،للسلع والخدمات، 2014، ص33

يتضح من الجدول (5:4) إن نسبة الواردات بقيت مرتفعة بعد قدوم السلطة الفلسطينية، إلا أنها تراجعت بشكل طفيف في الفترة 2001-2003، في أعقاب إنتفاضة الأقصى وفرض "إسرائيل" حصار إقتصادي على الأراضي الفلسطينية، مع تزايد مستمر في العجز للميزان

التجاري الفلسطيني بسبب تدني قيمة الصادرات مقارنة بـــالواردات، وبالتـــالي بقـــي الميـــزان التجاري سلبياً طيلة هذه الفترة، حيث يشكل العجز الكبير في الميزان التجاري عبئاً كبيراً علـــى إقتصاد صغير كالإقتصاد الفلسطيني، ويعود ذلك إلى تباطؤ نمو الإقتصاد الفلسطيني القائم على الإستهلاك، وتجاوز الإستهلاك الكلي الناتج المحلي الإجمالي، وانخفاض نسبة الاستثمار الكلي، الذي يعود إلى غياب المناخ الاستثماري الملائم، بالإضافة إلى ضعف البنية العامـــة للإقتصـــاد الفلسطيني، وتزايد تشوهاته الهيكلية والإنتاجية الموروثة عن الاحتلال، وضعف القدرة التنافسية للعديد من المنتجات في الأسواق الإقليمية والعالمية.

6.4 الواردات الفلسطينية: تركيبها السلعي واتجاهاتها

منذ إحتلال الكيان الصهيوني لما تبقى من الأرض الفلسطينية في العـــام 1967، وهـــو يسيطر على التجارة الداخلية والخارجية لكل من الضفة الغربية وقطاع غزة، وقد أصبح شريك إجباري للاقتصاد الفلسطيني نتيجة سيطرته على المعابر الدولية، التي تربط منـــاطق الســـلطة الفلسطينية بالعالم الخارجي، والتحكم بوصول المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق الدولية، بينمـــا سهل الكيان الصهيوني من دخول منتجاته الأراضي السلطة الفلسطينية، والتـــي وصـــلت عـــام 2001 حوالي 85%، من جهة أخرى فأن الإتفاق الإقتصادي (برتوكول باريس)، فرض قيـــوداً عملية حدت من قدرة السلطة وإمكانياتها على البدء بإصلاح التشوهات الهيكلية الموروثة عـــن الاحتلال، فالهوامش التي أتاحها هذا الإتفاق محدودة وخاصة في مجال الاستيراد، بسبب تقييـــده كماً ونوعاً وحصره بقوائم سلعية B،A2،A1، وشكل إنخفاض القـــدرة التنافســـية للمنتجـــات الفلسطينية عقبة أمام توسيع قاعدة التبادل التجاري الفلسطيني العربي استيرادا وتصديرا[1].

كما إن قيام السلطة الفلسطينية بتسهيل حركة الإستيراد، أدت إلى زيـــادة المســـتوردات الأجنبية للسوق الفلسطيني، وأصبحت تتوفر منتجات أجنبية تغرق الأسواق الفلسطينية، أثـــرت على الصناعة الفلسطينية المحلية مع عدم قدرة المصانع على التسويق، مما أدى إلـــى إغـــلاق الكثير منها وتحويل أصحابها لمستوردين، لعدم قدرتهم منافسة البضائع المستوردة خاصة القادمة

([1]) الجعفري، محمود، وآخرون، **مرجع سابق**، ص12

من الصين ودول جنوب شرق أسيا. حيث تشكل السلع المستوردة تهديداً للمنتجات المحلية، وخاصة عندما تكون أسعار السلع والخدمات المستوردة أقل من أسعار السلع المنتجة محليا،مما يؤدي إلى إنخفاض الإنتاج المحلي وبالتالي تزداد معدلات البطالة، نتيجة لإنخفاض الطلب على العمالة المستخدمة في إنتاج السلع الماثلة للسلع المستوردة بسبب إغلاق المصانع والورش، ولا سيما الملابس المستوردة والتي تطرح بأسعار منخفضة، لا تستطيع المنتجات المحلية المماثلة أن تضاهيها إلا إذا تعرضت لخسائر فادحة، وخاصة أن المستهلكين يقبلون عليها لأنها تتناسب مع قدرتهم الشرائية[1]، عدا عن وجود بعض السلع المستوردة شعبية وذات جودة منخفضة، يترتب عليها في بعض الأحيان مشاكل صحية للمستهلك وبشكل خاص الملابس والأحذية.

كما أن هناك أفرادا امتهنوا مهنة السفر والتنقل عبر الحدود لأكثر من ثلاث مرات يوميا، وحمل البضائع في حقائبهم وهم ما أطلق عليهم تجار الشنطة والتي تتم من خلال الأفراد غير التجار، بحيث تعد وسيلة غير مشروعة لإدخال السلع، وقد شكلت هذه العملية ضربة قوية لبعض المنتجات والصناعات الفلسطينية وخاصة الملبوسات، كما تشكل خسارة كبيرة للخزينة الفلسطينية تقدر بحوالي 20–25 مليون دولار سنوياً أي ما يعادل قيمة التجارة الرسمية مع الأردن [2]. من جهة أخرى، فقد أدى قيام سلطات الإحتلال الإسرائيلي، بإغراق السوق الفلسطينية بالمنتجات الإسرائيلية إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية، مما دفع بالمنتجين الفلسطينيين إلى إحداث تكييف هيكلي، للتتلائم مع الطلب في السوق الإسرائيلية وأسواق التصدير الإسرائيلية.[3]

وقد بلغت الواردات السلعية 1412 مليون دولار عام 1994، وإرتفعت إلى 3007 مليون دولار عام 1999، إلا أنها انخفضت إلى 2382.81 مليون دولار عام 2000 في أعقاب إنتفاضة الأقصى، وما زالت "إسرائيل" تفرض العديد من القيود والعوائق غير التجارية

([1]) صناعة الملابس المحلية في صراع من اجل البقاء http://felesteen.ps/تاريخ الزيارة 15–6–2015

([2]) المصري، ماهر، عسيلي، خالد، **مستقبل التجارة الخارجية الفلسطينية**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية الدائرة الاقتصادية، 1997، ص(4–5).

([3]) الجعفري، محمود، وآخرون، **مرجع سابق**، ص(8– 11)

والصحية، على تدفق تلك السلع من الخارج لينحصر إستيرادها فقط من "إسرائيل"[1]، حيث شكلت الواردات من السلع الإستهلاكية 80%، بينما لم تشكل الواردات من السلع الرأسمالية 10% من مجمل الواردات السلعية[2]. كما بلغت نسبة الواردات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال الفترة 1992 – 2003 حوالي 56% مما يعبر عن ضعف القدرة الإنتاجية المحلية فيما يتعلق بتلبية الطلب المحلي، وزيادة الإعتماد على الواردات للاستهلاك (الخاص والحكومي)[3]. هذا وإرتفع الناتج المحلي من التجارة الخارجية الفلسطينية خلال الفترة 2006-2007، نحو(79.4%) عام 2006، و نحو (91.2%) في عام 2007 [4]. وإستمر إرتفاع نسبة الواردات حيث إرتفعت هذه النسبة من 80.1% عام 2010، إلى 80.5% عام 2011، وتشكل الواردات الإستهلاكية المكون الأساسي وذلك على حساب الواردات الرأسمالية والسلع الوسيطة[5].

([1]) الصوراني، غازي، **مرجع سابق**، ص (68- 69).

([2]) الجعفري، محمود، العارضة، ناصر، **السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة**، معهد أبحاث الدراسات الاقتصادية (ماس)، رام الله، 2002، ص28.

([3]) الصوراني، غازي، **مرجع سابق**، 2006، ص 82

([4]) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2008**، ص 240.

([5]) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد لعام 2012**، ص 286

جدول (6:4) التركيب السلعي للواردات الفلسطينية للفترة 2007- 2014 بالالف دولار

التصنيف السلعي	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014
المنتجات النباتية	227.171	225.158	231.387	273.466	388.902	492.049	494.323
المنتجات المعدنية	1.242.963	1.548.996	1.268.094	1.380.735	1.623.896	1.771.754	2.052.044
المنتجات الكيماويه	153.750	181.741	228.987	259.468	283.512	333.542	349.403
المصنوعات النسيجية	60.506	70.799	78.025	85.753	99.451	108.931	123.512
معدات النقل	230.958	183.314	259.758	201.046	195.707	196.216	235.797
حيوانات حية	27.628	49.232	52.774	78.541	92.373	84.644	84.692
وقود وزيوت معدنية	1.151.232	1.457.868	1.141.326	1.247.528	1.440.944	1.611.322	1.869.096
المنتجات الخشبية	40.539	59.451	71.338	73.552	105.723	110.811	110.359
معدات كهربائية	200.711	225.280	311.307	335.572	386.688	426.310	229.445
سيارات وجرارات ودراجات	230.907	183.033	259.663	200.946	195.493	195.926	234.997

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، احصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات، لسنوات مختلفة

يتضح من الجدول (6:4) شكلت السلع المعدنية النصيب الأكبر من الواردات الفلسطينيه، والتي بلغت 2052 مليون دولار، تلتها الزيوت والوقود حيث كانت قيمة الواردات أكثر من 1869 مليون دولار من مجموع الواردات السلعية الكلية، ويلاحظ ان قيمة الواردات ازدادت بشكل مستمر خلال الفترة 2007-2014 و يتركز معظمها في السلع الإستهلاكية.

ومن الجدير بالذكر، أن معظم السلع الصناعية تأتي من دول جنوب شرق آسيا، وتركيا ودول الإتحاد الأوروبي والأردن ومصر، وبالرغم من تشجيع السلطة الفلسطينية للإستيراد من

العالم الخارجي، إلا أن "إسرائيل" ما زالت تشكل المصدر الرئيسي للمناطق الفلسطينية. ففي بداية التسعينات شكلت الواردات السلعية الفلسطينية من "إسرائيل" أكثر من 84%، وأن التذبذب في نسبة الإستيراد من "إسرائيل" في بعض السنوات يعود إلى الإستيراد من الصين، وإستحواذ السوق الأوروبي على 18.5% من الإستيراد السلعي، والذي إرتفع في عام 2001 إلى 21.9% من إجمالي الواردات السلعية، كما طرأ تحسن طفيف على الإستيراد من الدول العربية الإفريقية، وخاصة من مصر حيث بلغت الواردات السلعية منها 0.96% من إجمالي الواردات، أما الدول العربية الأخرى بقيت الواردات منها لم تتجاوز 3.2% عام 1998، وأخذت بالتراجع حتى وصلت ما نسبته 1.6% من إجمالي واردات الضفة الغربية السلعية لعام 2004[1].

أما بالنسبة لباقي الدول الآسيوية غير العربية، فقد زادت نسبتها في حصة الواردات من 3% عام 1996 إلى 14%عام 1999، إلا أنها تراجعت إلى 9% عام 2000، وأهمها السوق الصينية التي زادت الواردات منها وخصوصا الملابس والأحذية، والتي أثرت على الصناعة الوطنية بشكل كبير وظهور ما يسمى ظاهرة الإغراق السلعي. وتراوحت نسبة الواردات السلعية بين 1.5- 3%، من دول المجموعة الأمريكية خلال الفترة 1996-2000.

وفي عام 2012 شكلت الواردات السلعية من "إسرائيل" ما نسبته 70% من إجمالي الواردات، فيما حظي الاتحاد الأوروبي بما نسبته 8%، وتركيا 5%، والصين 4%، والعالم العربي على 4% فقط من إجمالي الواردات السلعية الفلسطينية[2].

---

[1]- ملك، محمود، الواقع التجاري للضفة الغربية وإمكانيات التطوير، المؤتمر الفلسطيني للتنمية وإعادة الاعمار، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دائرة إحصاءات التجارة الخارجية، 2005، ص 9.

[2]- سلطة النقد الفلسطينية، 2012، التقرير السنوي، ص 48.

جدول (7:4) الواردات الفلسطينية حسب المصدر للفترة 1995- 2014(بالألف دولار)

السنة	"إسرائيل"	مصر	الأردن	دول أخرى	نسبة "إسرائيل" %
1995	146379	10090	8745	1492977	8.8
1996	1743190	19075	6990	246801	86.4
1997	1851331	30204	25032	331994	82.7
1998	1841421	27838	57293	448550	77.5
1999	1853648	19846	59838	1073895	61.6
2000	1739541	13398	24556	605312	73
2001	1351573	12813	23600	645661	66.4
2002	1117068	9229	21636	367675	73.7
2003	1309642	26357	18883	445386	72.7
2004	1747850	34006	29858	561534	73.6
2005	1873693	32178	35123	726598	70.2
2006	2002144	31406	33017	692159	72.5
2007	2442851	35384	44796	761004	74.3
2008	2794829	22261	47126	601952	80.6
2009	2651129	35323	48122	866211	73.6
2010	2873343	38179	67370	979620	72.5
2011	3091022	34033	89982	-	70.6
2012	3350799	34731	98431	-	71.3
2013	3694821	43501	91504	-	71.5
2014	3958259	55014	101771	-	69.6

المصدر: 1-(1995-2007) سرداح، خليل عطا محمد،الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2012، ص91

2-(2008-2014)الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،احصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات، لسنوات مختلفة.

يتضح من الجدول (7:4) مدى اعتماد السوق الفلسطيني على المنتجات الإسرائيلية، وتبعية الاقتصاد الفلسطيني لنظيره الإسرائيلي وقوة العلاقة التجارية مع "إسرائيل"، وضعف العلاقة مع الأردن ومصر بشكل خاص بما لا يتناسب مع القرب الجغرافي والعربي، مما يؤكد على قدرة السياسات الإسرائيلية الاقتصادية والتجارية على التأثير المباشر على أداء الاقتصاد الفلسطيني، كونها المصدر الأساسي للسلع المستهلكة في السوق الفلسطيني، والطرف الأقدر على التحكم بحركة السلع والبضائع من وإلى مناطق السلطة الفلسطينية، وبالتالي انحصر الاستيراد

بشكل مباشر مع "إسرائيل" عن طريق المعابر التي تربط الضفة والقطاع ب "إسرائيل"، أو عبر الموانيء والمطارات الإسرائيلية أيضا. كما تبين أهمية الأسواق الفلسطينية بالنسبة للاقتصاد الإسرائيلي. ويلاحظ من الجدول انخفاض نسبة الواردات من إسرائيل عام 1995، لصالح المجموعات الدولية الأخرى، وخاصة بعد إبرام السلطة الفلسطينية العديد من الاتفاقيات مع الدول المختلفة، حيث تضاعف حجم الواردات الفلسطينية من الخارج خلال تلك الفترة.

7.4 الصادرات الفلسطينية: تركيبها السلعي واتجاهاتها

مما لا شك فيه، أن الاقتصاد الفلسطيني يعاني من الانكشاف التجاري للخارج والعجز المزمن في ميزانه التجاري، شأنه في ذلك شأن العديد من الدول النامية، ويزداد هذا العجز بسبب تزايد الطلب المحلي على السلع المستوردة، وخاصة أن الاقتصاد الفلسطيني يتميز بصغر حجم السوق المحلي. بالإضافة إلى أن الصادرات الفلسطينية تعاني من عدة عوائق، وخاصة الارتباط القسري "بإسرائيل" والإجراءات التي تسببها بحق الصادرات الفلسطينية، من تفتيش وتأخير وغيرها من العقبات المتعددة والمتنوعة [1].

كما أن غياب السياسة التجارية الفلسطينية، إضافة إلى الاتفاقيات الاقتصادية المجحفة لم تساعدا على توسيع وتنويع قاعدة الإنتاج المحلي، بل أدت إلى تراجع القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية أمام الواردات، فقد زادت نسبة الواردات السلعية للاستهلاك خلال الفترة 1995-2004 على 60%، نتيجة عدم انتهاج سياسة تجارية فلسطينية لضبط وتقييد الواردات.

وخلال الفترة 1968 – 2000، نمت الصادرات السلعية بنسبة 2.2% سنوياً في الضفة الغربية و حوالي 1.6% في قطاع غزة فقط، وهو يؤكد تراجع القدرة التنافسية للصادرات السلعية الفلسطينية، وكذلك بقصر عمرها الافتراضي وسرعة تعرضها للتلف، مثل السجائر والأدوية التي تعتبر أكثر السلع تصديراً، وعدم قدرة المنتجات الفلسطينية من الدخول إلى أسواق تنافسية جديدة، سواء في "إسرائيل" أو في الأسواق الإقليمية والعالمية من جهة، وضعف القاعدة

([1]) محمود أبو عيده، عمر، **الدخول إلى الأسواق الخارجية العقبات والموانع**، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، 2012، ص3.

الإنتاجية المحلية من جهة أخرى[1]. وفي عام 2009 انخفضت الصادرات السلعية بنسبة 7.2% لتصل إلى 518.4 مليون دولاراً[2]، إلا أنها عادت وارتفعت بنسبة 6.9% لتبلغ 840 مليون دولار عام 2013، الأمر الذي تسبب في انخفاض العجز في الميزان التجاري السلعي إلى 3740 مليون دولار، مشكلا ما نسبته 31% من الناتج المحلي الإجمالي 2012[3].

هذا وقد تركزت الصادرات الفلسطينية في أربع مجموعات سلعية، احتلت السلع الصناعية المرتبة الأولى، حيث وصلت نسبتها إلى 40% من الصادرات السلعية الكلية للفترة 1996-1998، وتشتمل هذه المجموعة على المنسوجات والألبسة والجلود والأحذية والخيوط وبعض المنتجات المعدنية والبلاستيكية، تلتها المواد الغذائية والحيوانات الحية واللحوم، ومنتجات الألبان والأسماك والحبوب والخضار والفواكه، بالإضافة إلى المواد الكيماوية والمشروبات والتبغ وعجائن الورق والفلين والخشب، حيث وصلت مساهمتها 6.5% للعامين 1996-1997، وتأتي المواد الخام في المرتبة الرابعة حيث كانت تساهم بنسبة 6% من الصادرات السلعية الكلية، إلا أنها انخفضت بشكل حاد في الفترة 1996- 1997[4]. وتراجع تصدير السلع الأساسية بنحو 27% ما بين 1999-2002، ويعود ذلك إلى القيود المفروضة على الدخول إلى السوق الإسرائيلية والإجراءات الإسرائيلية، بالإضافة إلى تدمير القطاعات الإنتاجية وقدراته التصديرية[5]

وفي عام 2010، شكلت منتجات الحجر والرخام الجزء الأكبر من الصادرات، حيث بلغت قيمتها نحو 105 مليون دولار أو ما نسبته 18.3% من الصادرات الكلية، أما الصناعات الغذائية فبلغت نسبتها 12% من إجمالي الصادرات أو ما يعادل 68.5 مليون دولار، أما

([1]) الصوراني، غازي، **مرجع سابق**، 2006، ص (78.-82).

([2]) **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة(السلع والخدمات 2009)**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، ص 25

([3]) سلطة النقد، 2012، **مرجع سابق**، ص47

([4]) العارضة، ناصر، **التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية واقعها وآفاقها المستقبلية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2000، ص 22.

([5]) **مشروع تسهيل التجارة الفلسطينية من خلال الأردن ومصر**، 2009، ص10.

الصناعات الكيماوية فقد صدرت ما قيمته 32 مليون دولار معظمها من الأدوية، كما شكل قطاع الأحذية ودباغة الجلود قطاعاً تصديرياً واعداً، حيث بلغت قيمة صادراته نحو 29.3 مليون دولار، ونجحت صناعة الأثاث المنزلي والمكتبي في تحقيق مستويات تصدير مرتفعة حيث بلغت صادراته 41.3 مليون دولار، معظمها للسوق الإسرائيلية وبلغت الصادرات من المنتجات النباتية حوالي 41.5 مليون دولار[1].

وفي عام 2013 شكلت المصنوعات الأساسية (مصنوعات خشبية وورقية ومعدنية ومنسوجات وغيرها) النصيب الأكبر من الصادرات السلعية وبنسبة بلغت 33%، تلتها مجموعة المصنوعات المتنوعة (ملابس، أحذية، وغيرها) بنسبة 20%، ثم الأغذية والحيوانات الحية بنسبة 15%، أما المواد الخام عدا الوقود فبلغت مساهمتها في إجمالي الصادرات السلعية حوالي 13%، والمواد الكيماوية بنسبة 11%. وتستحوذ "إسرائيل" على الغالبية العظمى من الصادرات السلعية الفلسطينية، نظراً للارتباط المباشر بين السوق الفلسطيني والسوق الإسرائيلي، والتي يعاد تصديرها إلى الخارج على أنها سلع إسرائيلية، وذلك عبر شركة جريسكو الإسرائيلية.[2]

([1]) هنطش، إبراهيم، **مرجع سابق**، 2012، ص (40-41).

([2]) سلطة النقد الفلسطينية، **التقرير السنوي**، 2013، ص47.

جدول (8:4) التركيب السلعي للصادرات الفلسطينية للفترة 2014 -2007 الف دولار

التصنيف السلعي	2007	2008	2009	2010	2012	2013	2014
منتجات نباتية	52.400	34.067	31.725	41.533	70.211	137.323	108.315
منتجات معدنية	8718	12.779	5.212	13.049	21.186	31.324	15.420
منتجات كيماوية	23.698	29.642	35.944	31.878	33.233	27.609	31.419
مصنوعات نسيجية	17.891	14.764	9550	8.784	14.648	14.838	11.908
معدات نقل	6975	6.300	8.184	7.852	8.835	9.055	11.371
وقود وزيوت معنية	1391	3.164	2.508	1548	2542	2.166	2,198
منتجات خشبية	23.102	26.771	21.343	22.819	28.284	28.428	30.088
معدات كهربائية	10.089	9097	11.437	14818	14293	16.696	11.786
سيارات وجرارات ودراجات	6971	6300	8183	7731	8834	8.996	11.353

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة السلع والخدمات، لسنوات مختلفة

يظهر الجدول أعلاه أن هناك تركز في الصادرات، على عدد محدود من الصناعات والمنتجات أبرزها السلع الاستهلاكية، وخاصة المنتجات النباتية التي حظيت بالنصيب الأكبر من الصادرات السلعية، أما بقية السلع فقد تراجعت نسبة الصادرات منها، لعدم قدرة تلك السلع على المنافسة في الأسواق الخارجية بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالاحتلال انفه الذكر.

وكما هو معروف، فإن التجارة الخارجية الفلسطينية في ظل الحكم الذاتي لم تتحرر، من الاعتماد الكلي على السوق الإسرائيلية استيراداً و تصديراً. ففي أواخر التسعينات كانت 75% من الواردات الفلسطينية تأتي من "إسرائيل"، وأكثر من 90% من الصادرات الفلسطينية تذهب إلى "إسرائيل". فمنذ العام 1996 وحتى العام 2004 ظلت "إسرائيل" المحتكر الوحيد للمنتجات الفلسطينية، على الرغم أن الصادرات الفلسطينية لا تشكل سوى (20 %) من قيمة الواردات من "إسرائيل". واستحوذت أسواق الدول العربية الأسيوية على 7.19% من إجمالي الصادرات

السلعية عام 2002، إلا أنها انخفضت إلى 6.7% عام 2004، ويعود ذلك إلى زيادة الصادرات إلى السوق الأوروبية التي بلغت نسبتها 1.27% من إجمالي صادرات الضفة الغربية[1]. ومن الجدير بالذكر أن جميع الصادرات مع باقي دول العالم بما فيها مصر تشكل ما نسبته 1.85%، مما يدل على ضعف العلاقة مع العالم الخارجي وزيادة الإعتماد على السوق الإسرائيلي. حيث استحوذت السوق الإسرائيلية عام 2013على نحو 82% من إجمالي الصادرات السلعية، مقابل 14% للعالم العربي، و4% فقط إلى بقية دول العالم[2]. وبالتالي تعد السوق الإسرائيلية من أهم الأسواق التصديرية بالنسبة للمناطق الفلسطينية ويعود ذلك للأسباب التالية:

1- تعتبر "إسرائيل" من الأسواق المتقدمة وذات الدخل المرتفع والمجاور للسوق الفلسطيني.

2- لا يتطلب تدفق السلع من الضفة الغربية والقطاع خدمات تجارية متطورة، وإنما يعتمد على إزالة العوائق والقيود الصحية والبيئية وإجراءات السلامة العامة، التي تفرضها "إسرائيل" على مستورداتها من المناطق الفلسطينية، بينما تتدفق السلع الإسرائيلية إلى الأسواق الفلسطينية بكل سهولة ويسر دون مراعاة لمثل هذه القيود[3].

جدول (9:4) الصادرات الفلسطينية خلال الفترة 2009-2014- بالألف دولار

الدول	2009	2010	2011	2012	2013	2014
المجموع	518.355	575.513	745.661	782.369	900.618	943.717
إسرائيل	453.494	488.396	643.853	639.180	786.356	791.540
الدول العربية	50.331	65.898	74.002	108.837	84.345	112.610
الدول الأوروبية	4.923	9.865	15.249	15.414	13.700	21.253
الدول الأسيوية	625	1227	1.914	1.464	4.622	4.492
الدول الأمريكية	8.825	9508	10.570	17.053	11.204	13.115
باقي دول العالم	157	619	73	421	391	707

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، كتاب فلسطين الإحصائي السنوي لسنوات مختلفه.

([1]) ملك، محمود، **مرجع سابق**، ص 10.

([2]) سلطة النقد الفلسطينية، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، **التقرير السنوي**، 2013، مرجع سابق، ص 47،

([3]) الجعفري، محمود، **مرجع سابق**، ص 64 .

يتضح من الجدول (9:4) ظلت "إسرائيل" تشكل الوجهة الأولى للمنتجات الفلسطينية، حيث استحوذت على النصيب الأكبر من الصادرات الفلسطينية بعد اتفاق أوسلو، وعلى الرغم من توقيع العديد من الاتفاقيات مع الدول العربية، إلا أنها لم تسهم في تسهيل نفاذ المنتجات الفلسطينية إلى الأسواق العربية، بسبب عدم تحويل الاتفاقيات إلى إجراءات تنفيذية وارتفاع تكاليف الإنتاج الفلسطيني، وضعف قدرته التنافسية والانقطاع الطويل عن الأسواق العربية، وعدم انتهاج السلطة سياسة تجارية مشجعة للتصدير للاستعاضة عن أسواق التصدير الإسرائيلية بأسواق عربية وأجنبية. واستمرت معظم الصادرات الفلسطينية تذهب إلى "إسرائيل".

ونستنتج مما سبق، أنه ومنذ بدء الاحتلال عام 1967، لم تحدث أية تغييرات في أداء التجارة الفلسطينية الخارجية. فقد استمرت السياسات التجارية الإسرائيلية تجاه السوق الفلسطيني، في الضفة والقطاع على ما كانت عليه قبل قيام السلطة الفلسطينية عام 1994، بل زادت العلاقات التجارية لصالح الاقتصاد الإسرائيلي نتيجة سماح بروتوكول باريس بالاستيراد من الخارج، وتدفق الواردات إلى الأراضي الفلسطينية مما أبقى السوق الفلسطيني، سوقاً حراً مفتوحاً ومباحاً بلا قيود أو ضوابط لصالح السوق الإسرائيلي.

من جهة أخرى، فإن السلطة الفلسطينية لم تقم باتخاذ خطوات عملية، من شأنها إحداث تغييرات في السياسات التجارية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي، ولم تتمكن هياكل الإنتاج الفلسطيني من زيادة العرض لمواجهة الزيادة في الطلب إلا بنسب متدنية، مما أدى إلى اتساع العجز في الميزان التجاري السلعي وبخاصة مع "إسرائيل" نتيجة اتساع الفجوة بين الصادرات والواردات، واستخدام التجارة الخارجية أداة لتمويل الخزينة الفلسطينية، من خلال الاعتماد على الرسوم الجمركية والضرائب المفروضة على التجارة. كما أن استمرار العلاقات الاقتصادية، أدى إلى تعميق تبعية وإلحاق الاقتصاد الفلسطيني وارتهانه الكامل للاقتصاد الإسرائيلي، الذي يعيد إنتاج كل موروثات وآليات الاحتلال المباشر، وبأشكال جديدة أكثر عمقاً وضرراً بالمصالح الاقتصادية الفلسطينية. ومن الجدير بالذكر أن السلطة الفلسطينية تعتمد على ثلاثة مصادر لتمويل إنفاقها، يأتي في طليعتها الدعم الخارجي، كالمنح والمساعدات الخارجية، ثم إيرادات المقاصة (العائدات الإسرائيلية من الضرائب المستحقة للسلطة)، وأخيرا الإيرادات المحلية.

8.4 معوقات التجارة الخارجية الفلسطينية

واجه قطاع التجارة الخارجية الفلسطينية الكثير من المعوقات، التي حالت دون الاستفادة من الاتفاقيات مع الدول العربية والعالم الخارجي، جراء سيطرة "إسرائيل" الكاملة على الحدود والمعابر، والقيام بفرض عقوبات وإجراءات صارمة من شأنها الحد من إمكانية الاستغلال السليم لقوى الإنتاج الفلسطينية.

ومن أهم المعوقات التي وضعتها "إسرائيل" أمام التجارة الخارجية الفلسطينية ما يلي:

1- إتباع "إسرائيل" سياسة التشديد على المعابر بذرائع أمنية، والتي تتمثل في طول فترات الانتظار على المعابر، وإتباع سياسات صارمة إزاء المنتجات المغلقة والحساسة مثل الأدوية. ومن الإجراءات التي تتبعها "إسرائيل" استخدام آلات حادة في الفحص مما يؤدي إلى إتلاف البضائع، وخاصة الزراعية منها، وعدم وجود بنية تحتية للمنتجات الحساسة، والافتقار إلى مرافق التبريد، واستخدام نظام التعاقب (Back-to-Back) أي نقل البضاعة بواسطة سيارات نقل إسرائيلية إلى المناطق الفلسطينية، أو إلى السيارات الفلسطينية التي تنتظر على الحواجز الإسرائيلية، بحيث يؤدي هذا الإجراء إلى زيادة التكلفة والانتظار لوقت طويل على المعابر[1]. بالإضافة إلى فرض التصاريح على الشاحنات الفلسطينية، التي ترغب بدخول "إسرائيل" من الضفة أو القطاع، واحتجاز "إسرائيل" للشاحنات الفلسطينية لعدة ساعات على المعبر، تحت الشمس مما يؤثر على القدرة التنافسية للصادرات الفلسطينية في الأسواق الإقليمية، وتكبد التاجر الفلسطيني مبالغ باهظة. وتتعمد "إسرائيل" زيادة وتعقيد الإجراءات على الصادرات والواردات، لدفع الطرف الفلسطيني إلى الاستيراد من "إسرائيل"، واستمرار هيمنتها على الاقتصاد الفلسطيني والاستحواذ على جزء من الإيرادات الجمركية والضريبية [2].

([1]) واقع قطاع التجارة في فلسطين http://www.wafainfo.ps/تاريخ الزيارة 7-7-2015

([2]) الجعفري، محمود، وآخرون، **مرجع سابق**، ص (18-19).

2- عدم إمكانية نقل البضائع الفلسطينية، إلا عن طريق طائرات الشحن في أوقات وتواريخ محددة. ومنع التجار الفلسطينيين من استخدام طائرات المسافرين للشحن، في حين يمكن للبضائع الإسرائيلية النقل على متن طائرات الركاب وطائرات البضائع، إذ أن تكلفة طائرات المسافرين أرخص إضافة إلى أنها تسافر إلى كل الاتجاهات، على عكس طائرات الشحن، الأمر الذي يضيف أعباء مالية جديدة ويؤدي إلى تأخير التاجر الفلسطيني. مما يشكل خرقًا لما جاء في اتفاق باريس[1].

3- على التاجر الفلسطيني أن يوقع على تعهد، بأن بضائعه ستباع فقط في مناطق السلطة الفلسطينية، ومثل هذا التعهد لا يوقعه التاجر الإسرائيلي، مما يشكل خرقًا واضحًا لما جاء في بروتوكول باريس بخصوص حرية تنقل البضائع بين الضفة و"إسرائيل" وبالعكس. كما لا يسمح للمخلِّصين الفلسطينيين متابعة الشحنات داخل الموانئ والمطارات الإسرائيلية مباشرة، وإنما عبر وكيل إسرائيلي معتمد للقيام بإجراءات التخليص.

4- حصول البضائع الفلسطينية المستوردة، على شهادة مطابقة البضائع لشروط معهد المواصفات الإسرائيلي أو موافقة الوزارات الإسرائيلية، كوزارة الصحة والزراعة، مما يشكل عائقًا أمام النشاط التجاري الفلسطيني، إذ يصعب الحصول على المواصفات الإسرائيلية الأعلى من المواصفات الدولية، كما إن المواصفات الإسرائيلية لا تأخذ بعين الاعتبار متطلبات السوق الفلسطيني، ولا تعترف بشهادة الفحص الأوروبية أو الأمريكية، مما يضيف تكاليف إضافية على كاهل التاجر الفلسطيني، علما بأن رسوم الفحص عالية نسبياً، كما إن نتائج فحص الجانب الفلسطيني تأخذ وقتًا طويلاً قد يصل إلى أشهر، بينما التاجر الإسرائيلي يحصل على نتائجه خلال أيام قليله، مما يدفع التاجر الفلسطيني للاستيراد عبر تاجر إسرائيلي لتفادي جميع المعيقات السابقة[2]. والهدف من فرض "إسرائيل" للقيود الصحية ومعايير السلامة العامة والمواصفات على استيراد السلع من الخارج، لحصر استيراد تلك السلع من "إسرائيل".

([1]) واقع قطاع التجارة في فلسطين http://www.wafainfo.ps/تاريخ الزيارة 7-7-2015

([2]) المرجع السابق.

5- حدد بروتوكول باريس الاقتصادي النظام الجمركي الفلسطيني، والذي شكل استمرار للنظام الجمركي الإسرائيلي، مع استثناءات محدودة، فالهامش الوحيد الذي أتاحه البروتوكول للسلطة الفلسطينية إمكانية فرض رسوم جمركية مغايرة للنظام الجمركي الإسرائيلي، للقوائم السلعية (B،A2،A1)، إلا أن البروتوكول حدد الأنواع والكميات التي يمكن استيرادها ضمن هذه القوائم وفقاً لاحتياجات السوق الفلسطينية، وقد سبقت الإشارة إلى إن أهميتها النسبية لا تزيد على 0.5% من إجمالي الواردات الفلسطينية. وهكذا بقي تحكم الجانب الفلسطيني محدوداً جداً من خلال الهوامش المتاحة في البروتوكول، مما جعل تأثيره على التجارة الخارجية محدودة أيضا[1].

6- المعوقات الذاتية التي واجهها الاقتصاد الفلسطيني، والتي حدت من قدرته على الاستفادة من المزايا التي منحها له بروتوكول باريس، فمثلاً لم يتم العمل على تخفيض ضريبة القيمة المضافة بنسبة 2%. كما لجأت السلطة إلى احتكار استيراد بعض المدخلات الإنتاجية الأساسية، كالوقود والإسمنت وغيرها، مما أدى إلى ارتفاع أسعارها وارتفاع تكاليف الإنتاج المحلي وإضعاف قدرته التنافسية، والاعتماد على الإيرادات الجمركية وبخاصة إيرادات المقاصة في تمويل الإنفاق الجاري، مما دفع السلطة الفلسطينية إلى التركيز في سياستها التجارية والمالية، على الحد من التسرب المالي من خلال تشجيع الوكالات التجارية والاستيراد المباشر، وذلك على حساب انتهاج سياسات تجارية ومالية ونقدية، تعمل على الحد من الاستيراد وتشجيع التصدير[2].

7- أثر تقطيع أوصال المدن والقرى الفلسطينية عن بعضها البعض، على حرية تنقل العمالة والمنتجات الصناعية وعلى العملية الإنتاجية والتسويقية، فقد إرتفع حجم المخزون في المصانع بسبب عدم القدرة على التسويق، حيث إن 92.5% من المؤسسات الصناعية تراجع مستوى إنتاجها بسبب ضعف القدرة الشرائية للمواطنين، وحوالي 61% من

([1]) الجعفري، محمود، وآخرون، **مرجع سابق**، ص (17-18).

([2]) الجعفري، محمود، **المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2005، ص (22-23).

المؤسسات في الصناعات التحويلية اضطرت للحصول على مستلزمات الإنتاج من خلال وسيط إسرائيلي، مما نتج عنه خسائر كبيرة للخزينة الفلسطينية، بسبب توقف الدخل الناتج عن الجمارك والضرائب والتي تقدر بحوالي 1.7 مليون دولار يومياً[1].

8- استطاعت "إسرائيل" من استغلال بعض المقومات المتوفرة في الأراضي الفلسطينية، مثل الأيدي العاملة رخيصة الثمن، في تعزيز سياسة التعاقد من الباطن بما يخدم المصالح الإسرائيلية، حيث أثرت هذه السياسة في بعض الصناعات كالنسيج والخياطة.ومنعت "إسرائيل" أي شركة تصدير فلسطينية من القيام بتصدير المحاصيل الزراعية، أو المنتجات الخاصة بالأخشاب والأثاث والملابس مباشرة إلى أوروبا، وأخضعت ذلك للإجراءات الإدارية وربطته بالتعاقد مع وسيط إسرائيلي، مما عزز الطابع الاستهلاكي للأسواق الفلسطينية، عبر استقدام البضائع الصينية والتركية منخفضة الثمن الأمر الذي أضر بالمنتج المحلي، ولم يطرأ أي تحسن على مستوى المعيشة فاستمرت معدلات الفقر والبطالة بالارتفاع[2].

وما تقدم يشير بشكل جلي، إلى مدى الحاجة الملحة لاستعادة القرار الوطني السياسي _ الاقتصادي الفلسطيني، والتحكم بالسياسات والإجراءات المتعلقة بكافة مجالات الاقتصاد، وخلق اقتصاد قوي يتناسب مع إمكانيات الشعب الفلسطيني. والعمل الجاد المنظم والدؤوب لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي وآثاره بكافة أشكالها، وصولا إلى الاستقلال السياسي، وذلك إلى جانب بلورة رؤية واضحة تحقق الاستقلال الاقتصادي، والذي يمكن الوصول إليه من خلال رسم ملامح سياسات اقتصادية وإنتاجية فلسطينية وطنية حرة ومستقلة، بعيداً عن أهداف وغايات سلطات الاحتلال الإسرائيلي أو الارتهان للقوى الخارجية. وذلك للخروج نسبياً من الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي يعيشها الاقتصاد الفلسطيني.

([1]) نصر، عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص22

([2]) **الاقتصاد الفلسطيني بعد 20 عاما من اتفاقية أوسلو**، مرجع سابق، ص (7-9).

9.4 الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية

يمثل عقد الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية، شرطاً أساسيا لجذب الاستثمارات وتنشيط حركة التبادل التجاري استيراداً وتصديراً، إلا أنه لا يعتبر كافياً، فلا بد للدولة من اتخاذ العديد من السياسات الاقتصادية والتجارية، التي تعد إجراءاً مكملا لتفعيل الاتفاقيات وبروتوكولات التعاون الاقتصادي مع دول العالم، بشرط أن تأخذ تلك السياسات الأهداف العامة للاقتصاد الوطني وغاياته بشكل عام، وذلك تحقيقا لمصالح مختلف الفئات الاجتماعية، بما في ذلك اهتمامات ومصالح المنتجين والمستوردين والمصدرين بشكل خاص. لذلك وقعت السلطة الفلسطينية منذ تسلمها الصلاحيات الاقتصادية عام 1994، العديد من الاتفاقيات الاقتصادية الإقليمية والدولية، مع الدول المجاورة والولايات المتحدة الأمريكية ودول الإفتا (أيسلندا، النرويج، سويسرا) واتفاقية الشراكة الأوروبية، لزيادة التبادل التجاري وتعزيز التقدم الاقتصادي، والتخلص من العلاقات الاقتصادية المفروضة على الاقتصاد الفلسطيني منذ عام 1967، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية و تنمية الصادرات[1]، وبالتالي فإن الاتفاقيات التجارية والاقتصادية كانت تهدف إلى:

1- الحصول على أفضل المعاملات الجمركية والتجارية للسلع المصدرة أو المستوردة، مع ضمان فتح الأسواق العالمية أمام المنتجات الفلسطينية، ضمن ترتيبات تقر بالوضع التنموي الفلسطيني المتدني والاعتراف بالآثار التشويهية التي أحدثها الاحتلال الإسرائيلي، والاستفادة من عوامل الإنتاج المعطلة وخاصة رأس المال والعمالة، كما أن نفاذ الصادرات الفلسطينية إلى أسواق تلك الدول يمكن أن يؤدي إلى زيادة الصادرات الفلسطينية.

2- تنوع الشركاء التجاريين للاقتصاد الفلسطيني، وتقليص التجارة الخارجية مع "إسرائيل"، وتشجيع الاستثمارات الأجنبية، من خلال اكتساب امتيازات خاصة كنوع من الدعم للاقتصاد الفلسطيني، وتوفير فرص العمل للفلسطينيين لتخفيف الارتهان لسوق العمل

([1]) **المعيقات الإسرائيلية ومتطلبات القطاع الخاص في ظل استمرار الوضع السياسي الراهن**، مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي الثالث، 2008، ص4.

الإسرائيلي، وإعادة تخصيص الموارد الاقتصادية بشكل أفضل، ورفع كفاءة الاستثمار وزيادة الربحية، وبالتالي زيادة كفاءة التشغيل في المؤسسات الإنتاجية الفلسطينية[1]. وسيتم استعراض وتحليل أهم الاتفاقيات التجارية المبرمة بين السلطة الفلسطينية والدول الخارجية.

1.9.4 اتفاقية باريس[*]

في عام 1994، تم توقيع الاتفاق الاقتصادي الفلسطيني الإسرائيلي(بروتوكول باريس) الذي تم الاعتماد عليه في صياغة جميع الاتفاقيات الاقتصادية، التي تم إبرامها مع بقية دول العالم فيما بعد، حيث أدت هذه الاتفاقية إلى تكريس التبعية الاقتصادية "لإسرائيل"، وبقيت علاقات التبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية والدول العربية والأجنبية، ضيقة ومحددة بالإجراءات والقيود التي تفرضها "إسرائيل" على التجارة الخارجية الفلسطينية. وعقدت هذه الاتفاقية بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، على أساس أن يكون هناك وحدة جمركية وغياب للحدود الاقتصادية بين الطرفين، أي حرية تنقل وانتقال البضائع والأفراد بين الجانبين، ويمثل الاتفاق مزيجاً ما بين نظامي منطقة التجارة الحرة والإتحاد الجمركي، والتزام الطرفين بسياسة تجارية واحدة تجاه الأطراف الأخرى.

ونصت الاتفاقية على تنظيم العلاقات التجارية والنقدية والمالية بين الطرفين وآلية جباية الضرائب والجمارك بين "إسرائيل" والسلطة الفلسطينية، وتنظيم عمل العمال الفلسطينيين في "إسرائيل"، وان تكون المعابر الحدودية التي تربط الأراضي الفلسطينية، بالدول العربية المجاورة كالأردن ومصر خاضعة للسيطرة الفلسطينية، وتحديد نطاق وحجم التجارة الفلسطينية مع العالم الخارجي والدول العربية وقد أتى ذلك ضمن قوائم أطلق عليها(**B،A2،A1**).

وبالنسبة للضرائب سواء المباشرة أو غير المباشرة، فقد نصت الاتفاقية على أن الجانب الفلسطيني يستطيع تحصيل الضرائب غير المباشرة كاملة، من خلال ضريبة المقاصة على السلع التي يتم استيرادها من "إسرائيل"، أما بالنسبة للضرائب المباشرة على السلع المستوردة من

([1]) الجعفري، محمود، **مرجع سابق**، ، ص(32-34).

([*]) للاطلاع على اتفاقية باريس على الموقع التالي www.palestineeconomy

"إسرائيل" فلم تنص الاتفاقية على تحصيلها من الجانب الإسرائيلي، حيث عاملت الاتفاقية البضائع الإسرائيلية كأنها محلية الصنع، إذ تبقى الضرائب المباشرة للخزينة الإسرائيلية.

وبموجب هذه الاتفاقية تم نقل العلاقات الاقتصادية التي كانت قائمة قبل اتفاقية أوسلو، وحولها من حالة أمر واقع إلى حالة تعاقدية متفق عليها بين الطرفين، فالوضع الاقتصادي والتجاري الحالي في الأراضي الفلسطينية تحكمه هذه الاتفاقية بشكل عام[1].

وعلى الرغم من المكاسب التي حققها البروتوكول خلال السنوات الخمس الأولى، لإنشاء السلطة الوطنية والتي تتمثل في انتقال عدد من السلطات والصلاحيات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية إلى السلطة الوطنية، بما في ذلك إمكانية وضع سياسة صناعية تعمل على تشجيع الاستثمار وتحفيز النشاط الاقتصادي، وإقامة سلطة نقدية تتمتع بصلاحيات البنك المركزي (باستثناء إصدار عملة وطنية)، إضافة إلى بعض المزايا المتعلقة بتحصيل الضرائب المباشرة والضرائب على الواردات الفلسطينية، ومستحقات الفلسطينيين العاملين في "إسرائيل"، والتي تقدر75% من الإيرادات الضريبية التي تستقطعها "إسرائيل" من أجور العمال الذين يعملون في "إسرائيل" والمستوطنات[2]. إلا أنها قيدت بعض السياسات الاقتصادية، التي تستطيع السلطة إتباعها لتنفيذ الإجراءات التصحيحية المناسبة، كما انه لم يطرأ أي تطور ايجابي على الأداء العام لمؤشرات الاقتصاد الكلي في الأراضي الفلسطينية، فالعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين غير متكافئة وتميل لمصلحة "إسرائيل"[3].

أثر اتفاقية باريس على الاقتصاد الفلسطيني

ترتب على هذه الاتفاقية تداعيات كثيرة، طالت مختلف مجالات الحياة في الأراضي الفلسطينية وتحديدا الجوانب الاقتصادية، وخلفت وقائع جديدة ساهمت في رسم ملامح الاقتصاد الفلسطيني، ورغم التوقعات الكبيرة المصاحبة للاتفاق وتفاؤل الأطراف المشاركة، إلا أن الوقائع

([1]) المصري، ماهر، عسيلي، خالد، **مرجع سابق**، ص (4-5).

([2]) نصر، محمد، **بروتوكول باريس بين التعديل والإلغاء**، مقال في جريدة الحياة، ع 5755، 2011 .

([3]) زعرب، عبد المعطي، **مرجع سابق**، ص(11-12).

على الأرض لم ترق لمستوى الطموحات. فقد أجمع عدد من الخبراء الاقتصاديين الفلسطينيين بأن بروتوكول باريس الاقتصادي لم يعد صالحاً، وأصبح يشكل عبئاً اقتصادياً وسياسياً لما يحويه من نقاط الضعف، التي سبقت الإشارة إليها بحيث كان لها اثر كبير على الاقتصاد الفلسطيني منها:

1- التحول الكبير الذي طرأ في تركيبة الاقتصاد الفلسطيني منذ عام 1994، حيث بات الاقتصاد الفلسطيني أكثر نزوحاً نحو القطاعات الخدمية والإنشاءات على حساب القطاعات الإنتاجية، فقد ارتفعت حصة الخدمات في الناتج المحلي من 25 % قبل عام 1994 إلى نحو 58% نهاية عام 2012. كما تضاعفت حصة الإنشاءات لتصبح 14%، وتراجعت حصة القطاع الزراعي في الناتج المحلي إلى أقل من 5% فقط بعد أن كانت 12%، والقطاع الصناعي الذي كانت مساهمته 22.3 % عام 1994 لتصبح أقل من 12%[1].

2- مع توقيع البروتوكول الاقتصادي، تم اعتماد مبدأ توزيع الضرائب على أساس المصب النهائي للبضائع بدلاً من مبدأ منشأ السلع، بحيث يعطي البروتوكول الجانب الفلسطيني الحق في استرداد الجمارك المدفوعة على جميع البضائع التي يتم استيرادها عبر "إسرائيل"، طالما كان المصب النهائي لهذه البضائع هو أراضي الحكم الذاتي الفلسطيني، أما إذا تم استيراد بضائع عن طريق "إسرائيل" بدون تحديد المصب النهائي لها، فان الإيرادات الجمركية تذهب برمتها للخزينة الإسرائيلية حتى لو كانت نقطة الاستهلاك النهائية لهذه البضائع هي الضفة الغربية وقطاع غزة، مما يؤدي إلى استنزاف لإيرادات السلطة الفلسطينية الجمركية، وخاصة أن الجزء الأعظم من البضائع الفلسطينية يتم استيرادها عن طريق موردين إسرائيليين، لأسباب إدارية واقتصادية دون تحديد المصب النهائي لهذه البضائع في فواتير الاستيراد[2].

([1]) **الاقتصاد الفلسطيني بعد 20 عاما من اتفاقية أوسلو**، مرجع سابق، ص4.

([2]) الجوهري، منى، علي شعبان، رضوان، **الترتيبات الجمركية الفلسطينية الإسرائيلية، البحث عن العدالة في توزيع الإيرادات الجمركية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 1995ص(9-11).

3- إن استخدام التعرفة الجمركية الإسرائيلية من قبل الفلسطينيين، فيه حماية للصناعة الإسرائيلية على حساب المستهلك الفلسطيني، وإن التزام الفلسطينيين بالتعرفة الجمركية الإسرائيلية عمل على تقييد السياسة الجمركية الفلسطينية وربطها بالسياسة الإسرائيلية، إلى جانب تقييده حرية الاستيراد والتصدير المباشر إلا عبر الوسطاء الإسرائيليين. ولم يتطرق البروتوكول الاقتصادي إلى تقديم الحوافز لدعم الصادرات الفلسطينية إلى الخارج، التي انحصر توجيهها إلى السوق الإسرائيلية على أساس التعاقد من الباطن، كما استمر تصدير السلع الزراعية والسلع كثيفة العمل بناءاً على حاجة السوق الإسرائيلية[1].

4- أدى غياب إصدار عملة وطنية فلسطينية واستخدام الشيكل الإسرائيلي في التداول اليومي، والدينار الأردني والدولار الأمريكي كعملتين للادخار، إلى تقليص إمكانية انتهاج سياسة نقدية فلسطينية وحرم السلطة الفلسطينية من إمكانية استخدام أدوات السياسة النقدية، حيث أدى انخفاض سعر الشيكل الإسرائيلي مقابل الدولار الأمريكي، أن جعل المستورد الفلسطيني يميل إلى الاستيراد مباشرة من "إسرائيل" أو من خلالها، لتجنب الارتفاع المستمر في أسعار الواردات مما أدى إلى زيادة الاعتماد على سوق العمل الإسرائيلي، ونتيجة لغياب العملة الوطنية قلت فرص القدرة على تراكم رصيد فعال من الاحتياطات النقدية، مما أثر على الاستثمار الذي اعتمد على التمويل الذاتي بسبب غياب القاعدة الوطنية النقدية المطلوبة. [2].

يتبين مما سبق، أن بنود الاتفاقية هي إجرائية تتعلق في تسيير التبادل التجاري الذي توافق عليه "إسرائيل" ولا يضر بمصالحها الاقتصادية. ويعتبر ذلك تكريسا للتبعية الاقتصادية "لإسرائيل"، ورهن السياسات الاقتصادية الفلسطينية (المالية والنقدية والتجارية) "لإسرائيل" وسياستها، وإبقاء سيطرتها الكاملة على المنافذ التي تربط الضفة الغربية وقطاع غزة مع العالم الخارجي، وبذلك فقد تحول الاتفاق الاقتصادي إلى أداة سياسية للضغط على السلطة الفلسطينية

([1]) الجعفري، محمود، **مرجع سابق**، ص(30-35)

([2]) الجعفري، محمود، آخرون، **مرجع سابق**، ص(20-27)

متى وجدت "إسرائيل" ذلك مناسبا. وبالتالي أصبحت الاتفاقية تشكل عبئاً اقتصادياً وسياسياً، فمن غير الممكن في ظل هذا الاتفاق تحقيق تنمية مستدامة، ولذلك لا بد من العمل من أجل التغيير الجذري لبروتوكول باريس، وتغيير قوائم الاستيراد خاصة قوائم السلع المدرجة **(B،A2،A1)**، والوكالات التجارية المرتبطة بوكلاء إسرائيليين، وحرية تبني السياسات المالية والنقدية والتجارية التي تحقق تنمية مستدامة للاقتصاد الفلسطيني، كما أن هنالك حاجة ماسة لإعادة النظر بمبدأ "الاتحاد الجمركي" الذي تم التوصل إليه بموجب الاتفاق، والاستعاضة عنه باتفاق يسمح للطرف الفلسطيني بإقامة علاقات تجارية قوية مع الدول الأخرى. ومن الجدير بالذكر أن الاتفاق تعرض لانتقاد شديد من قبل الاقتصاديين والسياسيين الفلسطينيين، حيث أجمع العديد من الاقتصاديين على إجحاف اتفاقية باريس بالحقوق الفلسطينية والاستمرار في التبعية الاقتصادية، وأن الاتفاق خدم الاقتصاد الإسرائيلي بالدرجة الأولى.

2.9.4 الاتفاقيات التجارية مع الدول العربية

أبرمت السلطة الفلسطينية بعد توقيع بروتوكول باريس الاقتصادي بعض الاتفاقيات الاقتصادية والتجارية مع كل من الأردن، ومصر، والسعودية، ومذكرات التفاهم والتعاون مع كل من تونس، المغرب، السودان، الإمارات، بهدف تجسيد العمق الإستراتيجي _ العربي للشعب الفلسطيني، وزيادة حركة التبادل التجاري وفق المصلحة المتبادلة[1]، وتندرج الاتفاقيات والتفاهمات الاقتصادية مع الدول العربية فيما يلي:-

1.2.9.4 الاتفاقية التجارية مع الأردن

وقع في 14كانون الثاني/يناير 1995 اتفاق تجاري بين الأردن والسلطة الفلسطينية، وهذا الاتفاق يعفي عدة سلع من الرسوم الجمركية تقع في ست فئات رئيسية: الأغذية المجهزة والمنتجات الزراعية،المنتجات الكيماوية والصيدلية،المعدات الميكانيكية والكهربائية،اللوازم المنزلية، والمعدات الزراعية[2]. وتعتبر الأردن الشريك التجاري الإقليمي للسلطة الفلسطينية،

([1]) نصر الله، عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص29.

([2]) **تجارة السلع الفلسطينية في التسعينات الفرص والتحديات**، مرجع سابق، ص 28.

بحكم المنفذ الوحيد للضفة الغربية بعد "إسرائيل" والبوابة الرئيسية لباقي العالم العربي، إضافة لطبيعة الاستثمارات المتبادلة بين الاقتصاديين وخصوصاً المصرفية، حيث يعتبر تداول الدينار الأردني مألوف بين قطاعات كبيرة من السكان الفلسطينيين، كما أن أكثر من 50% من حجم الاستثمارات المصرفية في الضفة الغربية وقطاع غزة أردنية، وركزت الاتفاقية على الالتزام بمبدأ التجارة الحرة لتعزيز العلاقات الاقتصادية والتجارية بين الطرفين[1].

ووفقاً لظروف العرض والطلب فإن 60% من الصادرات الأردنية تتوافق مع الواردات الفلسطينية، وأن 40% من الصادرات الفلسطينية تتوافق مع الواردات الأردنية ضمن تحقيق الكفاءة الإنتاجية[2]، غير أن المستوى الفعلي للصادرات إلى الأردن كان صغيراً جداً، وخاصة بعد قيام "إسرائيل" بعقد اتفاقيات تجارية ثنائية مع الأردن، فبينما كانت الصادرات الفلسطينية السلعية إلى الأسواق الأردنية تشكل 25% من مجمل الصادرات السلعية الفلسطينية خلال السبعينات والثمانينات، انخفضت إلى أقل من 3%-2% في الفترة 2000- 2003، ويعزى ذلك إلى الاتفاقيات الثنائية الأردنية والإسرائيلية التي عقدت خلال العامين 1994 و1995، والتي تتضمن بنوداً وآليات أثرت سلباً في الاتفاقيات الثنائية التي عقدها الجانب الفلسطيني مع الطرفين الأردني والإسرائيلي.

إلا أن الاتفاقية فشلت في تنشيط التبادل التجاري، لأنها استثنت العديد من السلع الفلسطينية المهمة للتصدير، والتي كانت المناطق الفلسطينية تتمتع بميزة نسبية في إنتاجها وتصديرها، علما أن الأردن يقوم باستيراد هذه السلع من بلدان أخرى لسد النقص في السوق المحلي، بالإضافة إلى تحول العديد من المصدرين إلى مستثمرين في الأسواق الأردنية، لتسهيل تدفق السلع الفلسطينية إلى تلك الأسواق، من خلال إنشاء فروع لمنشآتهم الصناعية والتجارية في الأردن [3].

([1]) الصوراني، غازي، **مرجع سابق**، 2006، ص(90-91)

([2]) المرجع السابق، ص90.

([3]) الجعفري، محمود، **مرجع سابق**، ص(64-67).

2.2.9.4 الاتفاقية التجارية مع مصر

وقعت هذه الاتفاقية في فبراير 1998 للتعاون التجاري بين الجانبين الفلسطيني والمصري، وهي لم تختلف في جوهرها عن الاتفاقية الأردنية حيث نصت على مبدأ التبادل الحر بينهما، من خلال استيراد وتصدير السلع ضمن قوائم سلعية محددة **(B،A2،A1)**، إضافة لتسهيل عبور السلع بدون أي عوائق خاصة في المنافذ الجمركية والنقل والشحن البري والبحري والجوي، للسلع المتبادلة بين الطرفين وتبادل الخبرات والزيارات الهادفة لتنشيط التبادل التجاري. وتعتبر مصر المنفذ البري الوحيد **لحركة فلسطينيي غزّة إلى مصر ومنها إلى الأقطار العربية وغيرها**، وبالتالي لابد من تطوير وتنمية العلاقات الاقتصادية والتجارية الفلسطينية المصرية، خاصة أن 56% من الواردات الفلسطينية تتوافق مع الصادرات المصرية ومن المتوقع أن تؤدي حركة التبادل التجاري، إلى زيادة الصادرات المصرية بنسبة 10% والصادرات الفلسطينية 10%، وهناك حوالي 52 سلعة يمكن استيرادها من مصر تقدر بقيمة 600 مليون دولار من أهمها السلع الحيوانية، الخضراوات،الأرز، الحديد، الفولاذ، الوقود، كذلك يمكن تخفيض فاتورة الواردات الفلسطينية من خلال الاستيراد من السوق المصري إلى ما يقارب 35% من قيمتها الحالية، إضافة لإمكانية استيعاب السوق المصرية للصادرات الفلسطينية خاصة الحجر والرخام[1].

وعلى غرار ذلك، أبرمت اتفاقيات التعاون مع باقي الدول العربية في المجال الصناعي والتجاري وتبادل الخبرات، خصوصاً مع السعودية، المغرب، تونس، الإمارات، السودان، سوريا، مع العلم بأن العلاقات التجارية الفلسطينية – العربية شبه معدومة باستثناء الأردن نسبياً، حيث أعلنت عدد من الدول العربية منها المملكة العربية السعودية وقطر والإمارات العربية المتحدة والبحرين وتونس، إمكانية دخول المنتجات الفلسطينية إلى أسواقها معفاة من أي رسوم جمركية، فمثلاً تمنح السعودية إعفاءاً جمركياً للمنتجات الفلسطينية خاصة (المنتجات الزراعية، المواشي، المواد الخام المعدنية، وغير المعدنية) على أن لا تقل المواد الخام الفلسطينية عن

([1]) الصوراني، غازي، **مرجع سابق**، 2011، ص 87.

40% من قيمة التصدير[1]. وبشكل عام تكمن أسباب تدني حجم التبادل التجاري مع الدول العربية رغم الاتفاقيات الثنائية معها إلى ما يلي:

1- معوقات اتفاقية باريس الاقتصادية سواء من حيث الإجراءات المفروضة أو تحديد القوائم السلعية كما أشرنا سابقا.

2- انخفاض القدرة التنافسية للسلع الفلسطينية من حيث التكلفة والجودة، أمام المنتجات المستوردة ويعود ذلك إلى السياسات والإجراءات الإسرائيلية تجاه الاقتصاد الفلسطيني، بالإضافة إلى ضعف فاعلية السياسات الاقتصادية للحكومات الفلسطينية المتعاقبة منذ اتفاقية أوسلو، الأمر الذي أدى إلى عرقلة الدور التنموي الفلسطيني[2].

3- تشابه الأنماط الإنتاجية لحد كبير في كل من فلسطين والدول العربية، مما يؤدي لتشابه التوزيع السلعي للصادرات الفلسطينية مع الواردات العربية.

4- معاملة السلع الفلسطينية المتدفقة إلى الدول العربية على أنها سلع دولة مستقلة، تتمتع باقتصاد مستقل، وهذا يفقدها أي معاملة تفضيلية يمكن أن تمنح لدولة محتلة، أي أن الدول العربية الموقعة على الاتفاقيات التجارية مع السلطة الفلسطينية، لم تمنح أي امتيازات أو استثناءات خاصة بالوضع الفلسطيني، رغم أن بعض الدول العربية حصلت فيما بينها على هذه المعاملة، مثل نص الاتفاق الأردني المصري على المعاملة الوطنية لسلع الطرفين، ومع ذلك اعتبرت الاتفاقيات دولة فلسطين مستقلة ذات سيادة، وعاملتها بالمثل في القرارات بدون الإقرار بالوضع التنموي اللازم لفلسطين[3].

([1]) نصر، عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص (32-33).

([2]) شعبان، عبد الحميد، **فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني**، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، 2012، ص3.

([3]) الصوراني، غازي، **مرجع سابق**، ص94

3.9.4 الاتفاقيات الدولية

وقعت السلطة الفلسطينية بعض الاتفاقيات التجارية الدولية، لتوفير الامتيازات الممكنة لدخول الأسواق الدولية، من أجل دعم التبادل التجاري مع هذه الدول وهي: اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطة والتجارة الحرة مع الولايات المتحدة الأمريكية، التجارة الحرة مع منطقة الإفتا، كندا، روسيا، اليونان، جنوب إفريقيا، تركيا، ألمانيا، وسيتم استعراض أهم المبادئ في بعض هذه الاتفاقيات:

1.3.9.4 اتفاقية الشراكة الأوروبية المتوسطة للتجارة والتعاون بين منظمة التحرير الفلسطينية والمفوضية الأوروبية عام 1997

تهدف لتطوير العلاقات من أجل تهيئة الظروف لتحرير التجارة بينهما، حيث منحت الاتفاقية السلع الفلسطينية، حرية الدخول للسوق الأوروبية بدون ضرائب أو رسوم أو تحديد كمي، مع السماح للسلطة الفلسطينية على إبقاء بعض الضرائب على السلع المستوردة بنسبة لا تتجاوز 25% من قيمة المنتج. كما سمحت الاتفاقية بحماية بعض الصناعات، التي يتم الاتفاق عليها بشكل مؤقت ومنح السلع الزراعية الفلسطينية بعض الاستثناءات، خاصة أن السلع الزراعية تعد من أهم السلع التي يمكن تصديرها إلى أوروبا، كما أقرت الاتفاقية بالوضع التنموي المطلوب للاقتصاد الفلسطيني[1]. وتعد هذه الاتفاقية من أهم الاتفاقيات الاقتصادية، لما تمنحه للاقتصاد الفلسطيني من آفاق واسعة للتصدير لأسواق 27 دولة في الإتحاد الأوروبي والاستفادة من الإعفاء الجمركي، ونقلة نوعية باتجاه تعزيز التعاون الاقتصادي الفلسطيني الأوروبي. إلا أن الاستفادة من هذه الاتفاقية كان محدوداً بسبب عدم اعتراف "إسرائيل" بالاتفاقية، خاصة إن الاتفاق تعامل مع السلطة الفلسطينية باستقلالية عن "إسرائيل" (وهو ما احتجت عليه "إسرائيل")[2].

([1]) الصوراني، غازي، **مرجع سابق**، ص(89-90).

([2]) **المعيقات الإسرائيلية ومتطلبات القطاع الخاص في ظل استمرار الوضع السياسي الراهن**، مرجع سابق، ص4.

2.3.9.4 الاتفاقية الثنائية مع الولايات المتحدة الأمريكية

رغم إنها امتداد للاتفاقية الاقتصادية الإسرائيلية، إلا أنها اتفاقية مباشرة مع السلطة الفلسطينية حيث تم اتخاذها بقرار من الكونغرس الأمريكي، وقد قررت الولايات المتحدة الأمريكية معاملة المناطق الفلسطينية كإقليم اقتصادي يمثل جزءاً من الاقتصاد الإسرائيلي. وتقضي بمنح مناطق السلطة الفلسطينية معاملة تفضيلية بالنسبة لصادراتها إلى أمريكا[1]، حيث قامت الولايات المتحدة عام 1996، بتعديل قانون منطقة التجارة الحرة بين الولايات المتحدة و"إسرائيل" الصادر عام 1995، تعديلاً يضيف إليه مواد بشأن الضفة الغربية وقطاع غزة، وبالتالي يسري عليها اتفاقية منطقة التجارة الحرة الموقعة عام 1985 بين أمريكا و"إسرائيل"، ومن خلالها تمنح الامتيازات للمنتج الفلسطيني من طرف واحد (دون اتفاق متبادل) وتتضمن إعفاء كافة السلع والمنتجات الفلسطينية، وقبل هذا التعديل لم يكن تصدير هذه المنتجات إلى الولايات الأمريكية ممكنا، إلا إذا تمت من خلال وكيل أو منتج إسرائيلي[2]، بالإضافة إلى اتفاقيات أخرى أبرمت مع دول مختلفة، والجدول التالي يوضح أهم الاتفاقيات التجارية التي تمت مع الجانب الفلسطيني:

([1]) المصري، ماهر، عسيلي، خالد، **مرجع سابق**، ص7.

([2]) نصر، عبد الفتاح، **مرجع سابق**، ص35.

جدول (10:4) قائمة أهم الاتفاقيات التجارية الدولية المبرمة مع السلطة الفلسطينية.

الجهة	السنة	طبيعة الاتفاق	التصدير	الاستيراد
الأردن	1995	اتفاق تجاري	إعفاء لمنتجات فلسطينية معينة محددة بقائمة في الاتفاق على ان يتم توسيع القائمة بشكل تدريجي	إعفاء المنتجات المذكورة في القوائم A1،A2،B.على أن يتم توسيع هذه القوائم بشكل تدريجي
الولايات المتحدة الأمريكية	1996	اتفاقية خاصة بموجب قرار رئاسي أمريكي	إعفاء جمركي كامل للمنتجات الفلسطينية إلى أمريكا	إعفاء جمركي كامل للمنتجات الأمريكية إلى المناطق الفلسطينية
الاتحاد الأوروبي	1997	اتفاقية مؤقتة للتجارة والتعاون	إعفاء لمعظم المنتجات الصناعية ومعاملة تفضيلية لبعض المنتجات الفلسطينية الزراعية والزراعية المصنعة	إعفاء لمعظم المنتجات الصناعية ومعاملة تفضيلية لبعض المنتجات الزراعية والزراعية المصنعة للاتحاد الأوروبي
مصر	1998	اتفاق تجاري	إعفاء جمركي لمنتجات فلسطينية محددة	إعفاء جمركي لمنتجات مصرية محددة
كندا	1999	اتفاق تجاره حرة	إعفاء جمركي للمنتجات الفلسطينية الصناعية والتعامل بنظام الحصص للمنتجات الزراعية والزراعية المصنعة	إعفاء جمركي للمنتجات الكندية الصناعية والتعامل بنظام الحصص للمنتجات الزراعية والزراعية المصنعة
دول منطقة التجارة الحرة الأوروبية(EFTA)	1999	اتفاق تجارة حرة مؤقتة	إعفاء جمركي لمعظم المنتجات الفلسطينية الصناعية ومعاملة تفضيلية متفاوتة للمنتجات الزراعية والزراعية المصنعة	إعفاء جمركي لمعظم المنتجات الصناعية من منطقة الاتحاد الأوروبي ومعاملة تفضيلية متفاوتة للمنتجات الزراعية والزراعية المصنعة
روسيا	1999	اتفاق تعاون تجاري	إعفاء جمركي لمجموعة المنتجات المحددة	إعفاء جمركي لمجموعه المنتجات المحددة

المصدر:ملك، محمود، مرجع سابق،ص11

من خلال استعراض أهم الاتفاقيات الدولية والعربية التي أبرمتها السلطة الفلسطينية، يتضح أن هذه الاتفاقيات مهمة لتأكيد أهمية تنوع الشركاء التجاريين للاقتصاد الفلسطيني، وتمكينه من الحد من التبعية ل"إسرائيل" وزيادة حجم التبادل التجاري حسب المصلحة الاقتصادية والوطنية، ودمج الاقتصاد الفلسطيني بالاقتصاد العربي والدخول إلى الأسواق الدولية، وهذا يتطلب من السلطة إعادة هيكلة القطاعات الاقتصادية تحديداً قطاعي الزراعة والصناعة، وتعزيز قدرتهما التنافسية سواءاً في الأسواق العالمية أو المحلية.

وبالرغم من أهمية هذه الاتفاقيات المبرمة، إلا أنها لم تحقق الحد الأدنى من الفائدة المرجوة منها سواء لأسباب إدارية وأمنية أو اقتصادية، ولم تفتح آفاقا جديدة وكبيرة للتبادل التجاري بين المناطق الفلسطينية والدول العربية والأجنبية، كما لم تتمكن من أن تحد من حصر التجارة الخارجية الفلسطينية مع "إسرائيل"، وبالتالي لم يطرأ تغيير جذري على أداء الاقتصاد الفلسطيني كما إن ما تم التوقيع عليه من اتفاقيات مع الدول الأخرى لم يدخل حيز التنفيذ في كثير من الأحيان، وذلك لعدم الجدية في متابعة تنفيذ الاتفاقيات من قبل الجهات المسؤولة عن ذلك، وإذا ما تم تنفيذها فأن المكاسب كانت محدودة للغاية ودون المستوى المطلوب

10.4 إستراتيجيات وإجراءات النهوض بالتجارة الخارجية الفلسطينية

بعد استعراض واقع التجارة الخارجية الفلسطينية والعلاقات التجارية، التي أبرمتها السلطة الفلسطينية مع كثير من الدول الخارجية، والفشل في تحقيق أي تحسن جذري للحد من التبعية للاقتصاد الإسرائيلي، يمكن القول أنه، لا بد من وضع إستراتيجية وطنية تقود عملية إعادة هيكلة الاقتصاد الفلسطيني وفق الواقع والإمكانات المتاحة، لإعادة إعمار الاقتصاد الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة، وإصلاح التشوهات وإزالة المعوقات التي تراكمت خلال سنوات الاحتلال، لتوجيه النشاط الاقتصادي على طريق التنمية المستدامة، والذي يعتمد بشكل رئيسي على القيام بتغيير جذري في بنية المجتمع الفلسطيني، من خلال بناء أجهزة السلطة الوطنية وانتهاج سياسات اقتصادية، تعزز صمود الشعب الفلسطيني وتحسين القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني، وفيما يلي مجموعة من المقترحات والأسس الاقتصادية:

1- إحلال السلع المصنعة محلياً من خلال البدء بعملية الإنتاج، لتحل السلع الجديدة محل السلع المستوردة في السوق المحلية، والتي تشمل في المرحلة الأولى على السلع الاستهلاكية غير المعمرة، كصناعة الأغذية والملابس والأثاث والمشروبات والأحذية وغيرها، وذلك لعدم وجود مخاطر كبيرة تحيط بالاستثمار، كما أنها تحتاج إلى تكنولوجيا سهلة بالإضافة إلى تشغيل الأيدي العاملة، وهذا يتطلب من الدولة تقديم القروض والتمويل والمساعدة في الحصول على الخبرات والمهارات، وفرض تعرفه جمركية على الواردات المنافسة، بهدف توفير مجموعة من السلع الاستهلاكية الخفيفة محلياً، تمهيداً لإلغاء الاعتماد على السلع الإسرائيلية المثيلة لتوفير بعض عناصر القوة اللازمة لبناء الاقتصاد الوطني المستقل، وتضييق الخلل الكبير في الميزان التجاري. وبعد ذلك يتم إحلال السلع المعمرة مثل الثلاجات والغسالات والآلات والمعدات، وزيادة الإنتاج تدريجيا مع انخفاض الواردات حتى الوصول لدرجة الإنتاج الطبيعي، بالإضافة إلى تبني سياسة تشجيع الصادرات بهدف خلق اقتصاد منافس[1].

2- التركيز على التعاون الاقتصادي العربي باعتباره العمق الإستراتيجي للاقتصاد الفلسطيني، وتوسيع مجال التبادل التجاري الفلسطيني الإقليمي(المحوطة العربية)، من خلال إقامة المشاريع التنموية المشتركة للمنتجات التي تتوفر لها المواد الخام، مما يساعد على تشجيع الاستثمارات المحلية والدولية، والانفتاح على العالم الخارجي والتعاون مع جميع الدول والمستشارين والخبراء للوصول إلى نتائج إيجابية، وخلق فرص عمل كافية لاستيعاب القوى العاملة للحد من البطالة. في حين يشرف القطاع العام على البنية التحتية وتوفير البيئة الاستثمارية الملائمة، فمثلاً تمثل السياحة إحدى القطاعات المهمة التي يجب تطويرها بسبب وفرة المعالم التاريخية والدينية هذا بالنسبة للضفة الغربية، أما في قطاع غزة فيمكن تطوير السياحة الترفيهية المعتمدة على الشواطئ[2].

([1]) النقيب، فضل مصطفى، **مدخل نظري نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2003، ص (32-33).

([2]) الأغا، وفيق حلمي، أبو جامع، نسيم حسن، ***إستراتيجية التنمية في فلسطين***، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد1، غزة، فلسطين، 2010، ص(478-499).

3- قيام شراكة حقيقية وتعاون بين القطاعين العام والخاص، للتنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز الأداء الحكومي، تقوم على أسس واضحة ترتكز على التكاملية بدلاً من المنافسة، وعلى المشاركة وتبادل الآراء بدلاً من الهيمنة التي من الممكن أن تسهم إيجابا في عملية التنمية. وتعزيز القدرة على مواجهة المشاكل التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني، بتوظيف إمكانياتها البشرية والمالية والإدارية والتكنولوجية والمعرفية، لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، التي يكون لها تأثير بعيد المدى حتى يتمكن المجتمع من مواكبة التطورات المعاصرة ودعم الاستقرار الاقتصادي [1].

4- إعطاء الأولوية لقطاعي الزراعة والصناعة، والعمل على توسيع القاعدة الإنتاجية الفلسطينية وتقليص تبعيته للاقتصاد الإسرائيلي، ووقف احتكار السوق الإسرائيلي للتجارة الفلسطينية، لتوظيف اليد العاملة في الإنتاج المحلي، وذلك يتطلب الاهتمام بالمزارع الفلسطيني في توفير التمويل اللازم والقروض لتشجيع الاستثمار في قطاع الزراعة، وتشجيع عملية التسويق والتصدير الزراعي عبر شركات فلسطينية، إلى جانب العمل على توفير كل السبل الممكنة لدعم وتوسيع التصنيع الزراعي.

وفي ضوء ما ذكر وفي ظل الأوضاع الراهنة المتمثلة في ضآلة فرص الانفراج في الموقف السياسي، والعيش في ظل الحصار مع انتشار ظاهرتي البطالة والفقر، أصبح الاقتصاد الفلسطيني يمر بظروف خانقة انحصرت في تلبية الاحتياجات الأساسية للسكان. لذلك فأن تبعية الاقتصاد الفلسطيني ل "إسرائيل" لم تكن نتاج الاتفاقيات السياسية فقط، إنما نتاج واقع الاحتلال الإسرائيلي الذي يفرض التبعية على الاقتصاد الفلسطيني. لذا فإنه يتعذر إنجاز أي خطة تنموية ناجحة في الضفة الغربية وقطاع غزة دون التوصل إلى حل سياسي دائم، مما يعني ترابط التنمية الاقتصادية مع الحل السياسي للقضية الفلسطينية.

([1]) غانم، امجد، **الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستولى الهيئات المحلية**، رام الله، فلسطين، 2009، ص(9-11)

وبالتالي فأن الأوضاع الاقتصادية الصعبة في مناطق السلطة الفلسطينية وتراجع الاقتصاد، يعود بشكل مباشر للمعوقات والقيود التي خلفها الاحتلال، وعلى الرغم من حصول بعض التغيرات بعد مجيء السلطة الفلسطينية، وسن القوانين والاستثمارات وعقد الاتفاقيات الاقتصادية لكن القرارات المصيرية بالنسبة للاقتصاد، ما زالت بيد "إسرائيل" وتحت سيطرتها وخاصة المعابر والموانيء.

كما أن بروتوكول باريس الذي حدد العلاقات الاقتصادية بين السلطة الفلسطينية و"إسرائيل"، قيد حركة الوصول الفلسطيني إلى التجارة الخارجية، والاتفاقيات مع الدول لم تتمكن من زيادة وتحويل حجم الصادرات الفلسطينية إلى الأسواق العالمية، والحد من تركز الصادرات مع "إسرائيل". وأصبحت التجارة الخارجية الفلسطينية أداة لتمويل الخزينة، وبالتالي زيادة الواردات السلعية على حساب الإنتاج المحلي مما يعبر عن ضعف القدرة الإنتاجية المحلية، مما أدى إلى إغلاق العديد من المصانع وتسريح العمال، وارتفاع البطالة والفقر في مناطق السلطة الفلسطينية. وبالمقابل لم تتبنى السلطة الفلسطينية من جانبها أي إستراتيجية واضحة، ولم تتخذ سياسات متناسقة يمكن من خلالها التخلص من الإرث الاستعماري الصهيوني، أو إزالة التشوهات التي أحدثها ذلك الاحتلال.

وفي ظل الوضع الحالي، من الضروري إتاحة المجال لتحقيق فوائض إنتاجية، وتنوع نطاق التجارة بغية تعزيز تأمين مصادر الدخل الفلسطيني، أي أن النهوض بالأوضاع التجارية الفلسطينية والجوانب اللوجستية للتجارة وبناها التحتية، هي الآلية المناسبة لإحداث تحول هيكلي للاقتصاد الفلسطيني والعمل على تقليل الاعتماد على المعونات الخارجية.

كما إن إزالة العوائق التي تفرضها "إسرائيل" على التجارة الخارجية، سوف يؤدي إلى زيادة الصادرات الفلسطينية، وفتح آفاق جديدة للتجارة الخارجية مع العالم العربي والدولي، دون التقيد بالإجراءات والقوانين الإسرائيلية، لذلك فإنه يتطلب من الجانب الفلسطيني بذل الجهود، لإلغاء القيود والعوائق الواردة في البروتوكول الاقتصادي، التي تحد من إقامة علاقات اقتصادية حرة بين المناطق الفلسطينية وأقطار العالم.

الفصل الخامس

البطالة والفقر في الضفة الغربية

الفصل الخامس

البطالة والفقر في الضفة الغربية

1.5 المقدمة

تعتبر مشكلة البطالة والفقر في الضفة الغربية، نتاجاً بديهياً لممارسة سلطات الإحتلال الإسرائيلي سياسات إقتصادية، هدفت الى إحكام سيطرتها على عناصر الإنتاج الفلسطيني والموارد الطبيعية من مياه وأرض، وذلك لتقويض أسس إستقلاليتها وتفكيكها والتحكم بأداء الإقتصاد الفلسطيني، عبر ربطه بعجلة الإقتصاد الإسرائيلي والإغلاق والحصار الاسرائيلي المتكرر.

وبالتالي تعد من الظواهر البارزة في المجتمع الفلسطيني، والتي أثرت على القدرات التنموية وقدرة المجتمع على تحمل الأعباء الإقتصادية والإجتماعية، حيثيعاني الإقتصاد الفلسطيني في الوقت الحاضر من تفاقم كمي ونوعي لمشكلتي البطالة والفقر، التي تهدد الأمن والإستقرار الإقتصادي والسياسي، حيث ظلت التشوهات والإختلالات تواجه الإقتصاد الفلسطيني، وأبرزها الإعتماد على مصادر خارجية لخلق فرص العمل وخاصة الإعتماد على سوق العمل الإسرائيلي، بالرغم من مساهمة السلطة الفلسطينية وأجهزتها المدنية والعسكرية، في إستيعاب جزء كبير من فائض العمالة الفلسطينية.

كما تكمن خطورة البطالة أنها تمثل هدراً وتعطيلاً لأهم مورد إقتصادي ألا وهو عنصر العمل، فضلاً أنها تعد مؤشراً في نجاح أو فشل النظام الإقتصادي، والعامل الرئيسي للهجرة إلى الخارج بحثاً عن العمل.

وقد وصلت معدلات البطالة في الأراضي الفلسطينية إلى مستويات غير مسبوقة، تتجاوز في بعض الأحيان50%، وهذا لا يؤدي إلى توسيع دائرة الفقر فحسب بل يهدد البناء الاجتماعي والاقتصادي للمجتمع بأكمله.

إضافة للإحتلال الإسرائيلي هناك أسباب لها علاقة بمحدودية الموارد الإقتصادية المتاحة، وقيام السلطة على تسهيل حركة الإستيراد، التي أدت إلى زيادة المستوردات الأجنبية للسوق الفلسطيني وخاصة السلع الصينية التي أثرت على الصناعات المحلية، وإعتماد السلطة الفلسطينية سياسة التشغيل التي تعتمد على آلية التوظيف الحكومي للحد من البطالة، كما سبقت الإشارة إليه في الفصول السابقة.

ولكي نتمكن من إستطلاع الخيارات الممكنة وتحديد السبل الأفضل لمواجهة مشكلة البطالة، لا بد من معرفة سوق العمل الفلسطيني والتعرف على واقع وحجم وأعباء مشكلة البطالة ومدى إرتباطها بالتجارة الخارجية.

2.5 سوق العمل الفلسطيني

ورثت السلطة الفلسطينية منذ قيامها واقعاً مريراً حيث عانى سوق العمل الفلسطيني، من عدم قدرته على إستيعاب العمالة الفلسطينية، سواء القائم منها أو من دخل حديثاً إلى سوق العمل وفقاً للتطور الطبيعي للقوى العاملة، وأسهم في ذلك تراجع الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، نتيجة لحالات الحصار والإغلاق التي مارسها الاحتلال.

وبالنسبة لعرض العمل في المناطق الفلسطينية فقد إرتبط بالتطورات السياسية، وبحجم ومعدل نمو وتركيبة السكان وخاصة أن المجتمع الفلسطيني مجتمع فتي، إذ شكلت القوة البشرية (الأفراد15 سنة فأكثر) نسبة 53.2%، وشكل من تقل أعمارهم عن 15 سنة 47%.

كما إن الفجوة بين معدلات مشاركة الذكور والإناث في سوق العمل كبيرة، ويرجع ذلك إلى أن النساء يخترن عدم الإنضمام إلى قوة العمل بسبب العادات والتقاليد،أو بسبب ظروف سوق العمل حيث تنخفض أجور ورواتب الإناث، وطول مدة ساعات الدوام اليومية، أو عدم توفر فرص عمل مناسبة وملائمة[1].

([1]) مكحول، باسم، **محددات القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،2001، ص(22-23)

ويعتبر قطاع الخدمات وقطاع التجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق والإنشاءات، من أكثر القطاعات إستيعابا لقوة العمل، في حين كانت قطاعات الزراعة والصناعة والنقل والتخزين من أقل القطاعات إستيعابا للأيدي العاملة.

1.2.5 سوق العمل الفلسطيني خلال الفترة (1994-1999)

واجه سوق العمل الفلسطيني مشكلة إستيعاب العرض من القوى العاملة المتزايدة،الناتجة عن القيود التي تفرضها السلطات الإسرائيلية على إستيعاب العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، وما رافقها من إستبدال العمالة الفلسطينية بأخرى أجنبية، بالإضافة إلى الزيادة السكانية وعودة الفلسطينيين العاملين في الخليج، وخاصة بعد حرب الخليج الثانية حيث فقد آلاف الفلسطينيين عملهم، الأمر الذي أدى إلى إزدياد عدد السكان مابين عامي 1995-1997، بما يعادل 265 ألف نسمة، وإزدات القوى العاملة بما يعادل 70 ألف فرد تقريبا.

كما تفيد نتائج مسح القوى العاملة لعام 1997، أن نسبة القوى العاملة المشاركة إلى مجموع الأفراد في سن العمل (15 سنةفأكثر) في الأراضي الفلسطينية بلغت 35.5%، حيث تتوزع هذه النسبة بواقع 37.5% في الضفة الغربية وحوالي 32.2% في قطاع غزة، وقد بلغت أعلاها في محافظة طولكرم بنسبة 41% تليها كل من نابلس وسلفيت بنسبة 39% لكل منهما، وبلغت أدناها نحو 31.0% في غالبية محافظات غزة. وتعتبر هذه النسبة متدنية إذا ما قورنت بالدول المجاورة، حيث بلغت نسبةالمشاركة بالقوى العاملة عام 1993 في الأردن43.7% وفي مصر 47.2% عام 1992[1].

أما من حيث فرص العمل، فإن إجمالي فرص العمل التي توفرت للعمالة الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة قد إرتفعت من 12 ألف فرصة عمل عام 1996، إلى 52 ألف فرصة عمل عام 1997، وإلى 67 ألف عام 1998، أي بنسبة زيادة تقدر بنحو 28.8% مقارنة بعام 1997، في حين إنخفضت إلى 40 ألف فرصة عام 1999.

([1]) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **مرجع سابق**، ص44

ومن جانب آخر كان نصيب سوق العمل الإسرائيلي من مجموع فرص العمل الجديدة بنسبة 41.9% عام 1997، و54.6% عام 1998، و39.5% عام 1999. أي ساهم سوق العمل الإسرائيلي في توفير 21.8 ألف فرصة عمل خلال عام 1997، و36.6 ألف عام 1998، و15.8 ألف عام 1999.

أما الإقتصاد الفلسطيني فقد خسر خلال الربع الرابع من عام 2000 نحو 109 ألف فرصة عمل، منها 91.1 ألف فرصة في سوق العمل الإسرائيلي، و17.9 ألف في الضفة الغربية وقطاع غزة في أعقاب إندلاع إنتفاضة الأقصى في نهاية شهر أيلول من نفس العام[1].

2.2.5 سوق العمل الفلسطيني خلال الفترة (2000-2005)

شكلت القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية ما نسبتها 43.5% في الربع الثالث من العام 2000 (أي قبل بدء إنتفاضة الأقصى)، حيث بلغت في الضفة الغربية 45.3%، و39.9% في قطاع غزة. وتناقصت هذه النسبة بشكل واضح مع بدء الإنتفاضة،جراء الإجراءات التي إتخذتها القوات الأمنية الإسرائيلية حيال السكان في الأراضي الفلسطينية، فقد إنخفضت نسبة القوى العاملة خلال الربع الأول من العام 2001 إلى 41.6%، 33.4%، في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي. وإستمرت هذه النسبة بالإنخفاض التدريجي حتى وصلت خلال الربع الثالث من العام 2002 إلى 40.2% في الضفة الغربية و30.5% في قطاع غزة[2].

---

[2]- http://tvet-pal.org/ar/content ملامح سوق العمل الفلسطيني .تاريخ الزياره 12-4-2016.

[3]- العطاونه،محمد،واقع سوق العمل الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية،المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، ب ت، http://www.nbprs.ps/page.php تاريخ الزيارة 12-4-2016.

جدول (1:5) توزيع العاملين الفلسطينيين في الأنشطةالإنتاجية والخدمية في القطاعين الخاص والعام (بالألف).

	العاملون في الأنشطةالإنتاجية في القطاع الخاص	العاملون في الخدمات القطاع الخاص	العاملون في الخدمات القطاع العام	المجموع
1995	174.5	97.8	76.7	349
1996	177.12	119,4	72.5	369
1997	187.53	107.1	104.4	399
1998	215	116.2	103.4	430
1999	231	126,9	95.1	453
2000	230	136.6	113.4	480
2001	178	140.5	116.5	435
2002	167	125.1	135.9	428
2003	213	139	157	509
2004	216	173	139	528
2005	228	204	140	572

المصدر:البطالة في الأراضي الفلسطينية واقعها وخيارات مواجهتها، مرجع سابق،ص106

يتضح من الجدول (1:5) أن القدرة الإستيعابية للعمالة في القطاع الخاص أخذت بالتزايد من سنة إلى أخرى خلال الفترة 1995–2000، ثم أخذت بالتناقص في العامين 2001–2002، بسبب تأثر المنشآت بالأوضاع الإقتصادية وتراجع مستوى إنتاجها في أعقاب إنتفاضة الأقصى التي بلغت ذروتها عام 2002، لتبدأ بعدها بالإرتفاع.

ويرجع التوسع في أعداد العاملين في القطاع الخاص إلى تراجع أعداد العاملين الفلسطينيين في "إسرائيل"،الأمر الذي دفع العديد البحث عن عمل في القطاعات المحلية كالزراعة والتجارة والنقل، وإزدياد فرص الحصول على القروض الميسرة لتمويل إنشاء المشاريع، خاصة المشاريع الزراعية والتجارية التي لا تتطلب رؤوس أموال كبيرة، وزوال العديد من القيود والإجراءات الإسرائيلية التي فرضت على الإقتصاد الفلسطيني في بداية الإنتفاضة.كما يتضح من الجدول تزايد دور القطاع العام في التوظيف، والذي نجم عن تشكيل وزارات وأجهزة السلطة الفلسطينية، فقد بلغ عدد العاملين في القطاع العام منتصف 1994

حوالي 22.000 موظف[1]، الا ان عدد الموظفين في القطاع العام تناقص خلال 2004-2005 ويعود ذلك الى تخاذ إجراءات تقشفية في الحكومة الفلسطينيه، حيث عملت على احالة عدد من الموظفين الى التقاعد المبكر، واوقفت التعيينات في الوزارات الحكومية، نظرا لاستمرار الأزمة المالية وعدم قدرتها على دفع كامل رواتب موظفيها، خاصة حين أقدمت إسرائيل على وقف تحويل عوائد الضرائب.

3.2.5 سوق العمل الفلسطيني خلال الفترة (2006- 2010)

شهدت الفترة ما بين عامي 2006-2007 تراجع مؤشرات أداء الإقتصاد الفلسطيني، نتيجة الظروف الداخلية والخارجية التي واجهها الإقتصاد الفلسطيني خلال تلك الفترة، خاصة حالات الفوضى الأمنية الداخلية والإنقسام الداخلي، وتراجع المساعدات المقدمة للسلطة الفلسطينية، حيث أدى ذلك الى جانب الإجراءات الإسرائيلية الى خسائر فادحة للإقتصاد الفلسطيني بكل قطاعاته.

اما على صعيد سوق العمل إزداد عدد العاملين من 666 ألف عامل عام 2006،إلى 716ألف عامل عام 2007، وفي عام 2010بلغت نسبة العاملين في الأرضي الفلسطينية41.1% مقارنة مع 41.6% في العام 2009، حيث كان 38.3% من العاملين يعملون في قطاع الخدمات مقابل 19.3% يعملون في قطاع التجارة وأنشطة المطاعم والفنادق، في حين بلغت 13.2% في قطاع البناء والتشييد. وتركز 63.5% من العاملين في الضفة الغربية، و26.0% في قطاع غزة، مقابل 10.5% في "إسرائيل" والمستعمرات، حيث بلغت نسبة العاملين من الضفة الغربية في "إسرائيل" والمستعمرات 14.2% لعام 2010 مقارنة مع 13.9% في العام 2009[2].

([1]) مكحول، باسم، **تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2000، ص13.

([2]) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية،التقرير السنوي 2010**، 2011 ص (33-36).

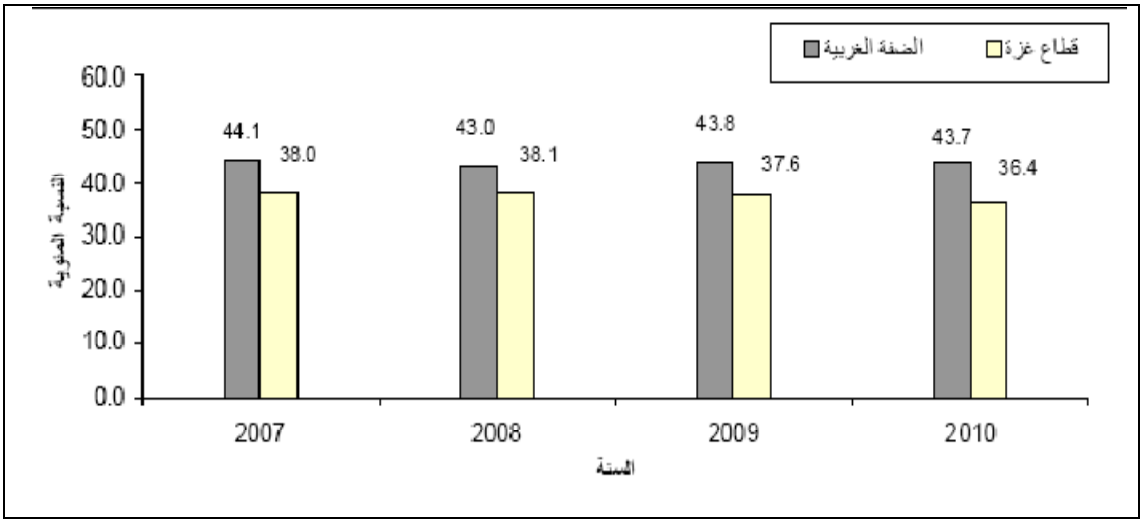

شكل (1:5) نسبة القوى العاملة المشاركة في الاراضي الفلسطينية حسب المنطقة للفترة 2007-2010

المصدر:مسح القوى العاملة الفلسطينية، التقرير السنوي 2010،2011، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني: ص34.

يتضح من الشكل (1:5) إرتفاع عدد العاملين في الضفة الغربية مقارنة بالقطاع، ويعود ذلك إلى التوجه إلى العمل في الإقتصاد المحلي وخاصة في العمل العائلي، الذي إستوعب نسبة كبيرة من إجمالي عدد العاملين، وزيادة عدد العاملين في برامج التشغيل المؤقت الممول من وكالة الغوث، وبرنامج الأمم المتحدة وغيرها من المؤسسات الدولية والفلسطينية، بينما تراجع عدد العاملين في قطاع غزة نتيجه الأحداث الداخلية السياسية والتي تمثلت بفوز حركة حماس بالإنتخابات التشريعية، وقيام "اسرائيل" عقب ذلك بفرض حصار إقتصادي على الأراضي الفلسطينية، ومنع دخول العمال من قطاع غزة للعمل في"اسرائيل"، مما ترتب عليه تراجع الأنشطة الإقتصادية في القطاع، وتدهور الأوضاع المعيشية للسكان وتزايد معدلات البطالة والفقر.

4.2.5 سوق العمل الفلسطيني خلال الفترة (2011- 2014)

إرتفعت نسبة القوى العاملة من 43.0% عام 2011 الى 43.6% عام 2012، وبذلك بلغ عدد العاملين حوالي 1.114 مليون لعام 2012، مقارنة 1.059 مليون عام 2011، حيث كانت بالضفة الغربية 45.5% مقابل 40.1% في قطاع غزة، وتعود هذه الفجوة الكبيرة في

المشاركة بين الطرفين الى قيود الإحتلال التي تحول دون زيادة الطاقة الإستيعابية لسوق العمل الفلسطيني[1].

وبلغت نسبة القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية 45.8% لعام 2014 مقارنة مع 43.6% في العام 2013، ويعود السبب في إرتفاع عدد العاملين لعام 2014، زيادة العاملين بدون أجر (العمل العائلي) الذي إستوعب نسبة كبيرة من إجمالي عدد العاملين، كما إستحوذ القطاع العام على نحو 22.9% من مجمل العاملين، منهم 107 ألف في الضفة الغربية، ونحو 103 ألف في قطاع غزة،أما القطاع الخاص استحوذ على65.4% أو ما يعادل 600 ألف عامل منهم 75.6% في الضفة الغربية والباقي في قطاع غزة، كما إستحوذ سوق العمل الإسرائيلي على حوالي 11.7% من إجمالي العاملين الفلسطيني أو ما يعادل 107ألف عامل جميعهم من الضفة الغربية[2]. وكانت نسبة الذكور داخل القوى العاملة 69.1%، وخارج القوى العاملة 30.9%وبلغت نسبة الإناث داخل القوى العاملة 17.4% وخارج القوى العامل82.6 % وذلك لعام 2015[3].

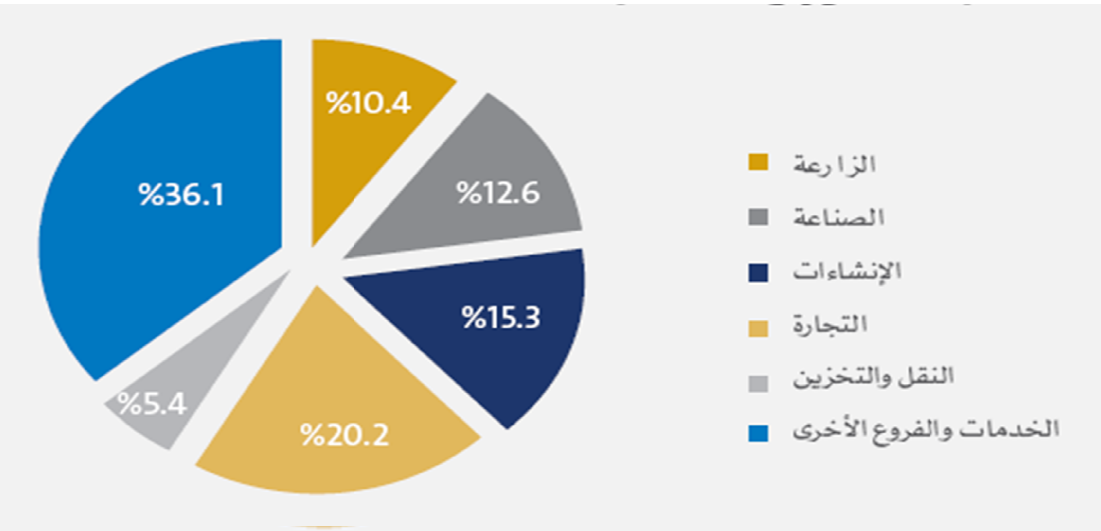

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ، تقارير القوى العاملة للعام ٢٠١٤

شكل (2:5) توزيع العاملين حسب الانشطة الاقتصادية لعام 2014

المصدر: سلطة النقد الفلسطينية،2014، مرجع سابق، ص 25

([1]) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**،2012،ص291.

([2]) سلطة النقد الفلسطينية،**التقرير السنوي**،**2014**،دائرة الأبحاث والسياسة النقدية،2015، ص25.

([3]) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الاحصائي السنوي**، 2015،ص138.

يتضح من الشكل (2:5) توزيع العاملين على الأنشطة الإقتصادية، حيث لا يزال قطاع الخدمات يستقطب الجزء الأكبر بنسبة 36.1% من مجمل العاملين، وتتوزع النسبة الباقية في تشغيل العاملين على مختلف القطاعات الإقتصادية، التي تتدنى وتتفاوت قدرتها التشغيلية نتيجة التوجه للعمل في قطاع الخدمات خاصة الأنشطة العقارية والبنوك والخدمات الأمنية،وبالتالي يعد قطاع الخدمات المشغل الرئيسي للقوى العاملة في الأراضي الفلسطينية.

3.5 سوق العمل في إسرائيل

عملت سياسة الاحتلال الإسرائيلي منذ إحتلالها للأراضي الفلسطينية عام 1967، إلى إضعاف القدرة الإستيعابية للإقتصاد الفلسطيني، وعدم تمكينه من توفير فرص العمل الكافية وإلحاقة بالإقتصاد الإسرائيلي، وكان من أهم نتائجها تزايد إعتماد العمالة الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلي، فقد ساهمت الأجور المرتفعة في إجتذاب أعداداً متزايدة من العمال، وأصبحت العمالة الفلسطينية تشكل جيشاً احتياطياً من القوى العاملة الرخيصة للإقتصاد الإسرائيلي الرأسمالي المتقدم، يوجهها إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية وقت الحاجة إليها ويستغني عنها دون تحمله أي تكاليف، وهذا الوضع منح الإقتصاد الإسرائيلي قدرة تنافسية عالية والإنتاج بأقل التكاليف. وقد وصلت درجة الإعتماد على سوق العمل الإسرائيلية ذروتها عام 1987، إذ بلغت 35% و46% في الضفة الغربية وقطاع غزة على التوالي[1].

من ناحية أخرى إستطاع الإقتصاد المحلي توفير61.1 ألف فرصة عمل فقط، في الفترة الممتدة ما بين عامي 1970- 1987، في حين وفر الإقتصاد الإسرائيلي 88.3 ألف فرصة عمل للعمال الفلسطينيين العاملين في "إسرائيل"، وبالتالي إرتفعت نسبة العاملين في "إسرائيل" من الضفة الغربية وقطاع غزة من 21% عام 1970إلى أكثر من 39%عام 1987،وهذا يعني أن حوالي 40% من القوى العاملة الفلسطينية اعتمدت بصورة رئيسية في معيشتها على أجور العمل في "إسرائيل"،حيثي عمل الجزء الأكبر في قطاع البناء والزراعة، خاصة أن الطلب على

([1]) عبد الرازق، عمر، وآخرون، **تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 28|9|2000- 30 |6||2001**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،2001، ص7.

العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي يتركز على العمالة غير ماهرة التي لا تحتاج إلى تعليم وتدريب وخبرة طويلة، ومعظمهم من ذوي التحصيل التعليمي المتدني، والتي تتطلب بذل جهد وظروف عمل شاقة نسبياً[1].

1.3.5 تطور حجم القوة العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي

1.1.3.5 خلال الفترة 1993- 2005

مع توقيع إتفاقية أوسلو عام 1993، بدأ حجم القوة العاملة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، بالإنخفاض والتذبذب هبوطاً وصعوداً من فترة إلى أخرى، وفقاً للأوضاع السياسية وسياسات الإغلاق التي بدأت "إسرائيل" بإنتهاجها تجاه الأراضي الفلسطينية، حيث وصلت نسبة العمال الفلسطينيين في "إسرائيل" 16.2% عام 1995 من مجمل العمال الفلسطينين، وفي عام 1996 بلغ متوسط عدد العمال الفلسطينيين العاملين في "اسرائيل" 29 ألف عامل، وذلك بواقع 10.3 ألف عامل من قطاع غزة و 18.7 ألف عامل من الضفة الغربية وإنخفض عدد العاملين بعد إندلاع إنتفاضة الأقصى عام 2000، وبناء جدار الفصل العنصري بشكل درامي، بحيث لم يسمح إلا لأعداد قليلة منهم للعمل في "إسرائيل" وبشكل متقطع، وعاد للإرتفاع بشكل بطيء عام 2005.

([1]) أبو الشكر،عبد الفتاح،**وقائع ندوة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة** –القدس3-4 شباط 4 199، جامعة النجاح الوطنية،1994، ص(110-112).

جدول (2:5) تطور حجم العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي (بالألف)

السنوات	الضفة الغربية		قطاع غزة		المجموع	
	العدد	النسبة%	العدد	النسبة %	العدد	النسبة%
1970	14.7	21.8	5.9	10.1	20.6	31.9
1975	40.4	30.5	25.9	35.8	74.9	66.3
1980	40.6	30.1	34.5	42.6	75.1	72.7
1985	47.5	31.4	41.7	45.9	89.2	77.3
1990	65.0	33.7	43.0	41.3	108	75
1992	72.5	35.4	43.1	37.6	115.6	73
1993	53.6	26.6	30.4	26.5	84	53.1
1995	59.8	20.0	4.1	3.6	63.9	23.6
1996	59.9	19.4	15.9	12.5	75.8	31.9
1997	63.2	18.4	8.6	7.1	71.8	25.5
1998	108,5	87.0	30,5	23.8	139	110.8
1999	119.7	108.3	32.2	26.7	151.9	135.0
2000	108.5	95.2	27.3	22.2	135.5	117.4
2001	85.9	66.9	3.6	2.5	89.5	69.4
2002	63.7	46.6	5.4	3.5	69.1	50.1
2003	64.5	50.6	7.5	5.6	72.0	56.1
2004	63.1	48.6	2.7	1.7	65.8	50.4
2005	80.7	62.5	2.4	0.2	82.7	62.7

المصدر: 1- (1970-1997) فرسخ، ليلى، لعمل الفلسطيني في اسرائيل 1967-1997، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 1998، ص(50-51)

2- (1998-2005) البطالة في الأراضي الفلسطينية واقعها وخيارات مواجهتها، مرجع سابق، ص(58-59)

يتضح من الجدول (2:5) إزدياد عدد العمال الفلسطينين في الإقتصاد الإسرائيلي خاصة في فترة الثمانينات وبداية التسعينات، حيث عملت "اسرائيل" على فتح سوق العمل الاسرائيلي حسب إحتياجات إقتصادها، ووضع العراقيل التي أعاقت نمو الإقتصاد الفلسطيني وأضعفت قدرته على إستيعاب القوى العاملة الفلسطينية، مما عزز حالة التبعية لصالح الإقتصاد الإسرائيلي الأكبر والأشمل، وإخضاعه لخدمة الإقتصاد الإسرائيلي وإستمرار إنجذاب العمالة الفلسطينية لسوق العمل الإسرائيلي مع عدم وجود خيارات محلية. وفي نهاية العام 2000 قامت "إسرائيل" بإغلاق المناطق الفلسطينية بشكل شبه كلي في أعقاب إندلاع إنتفاضة الأقصى، ترتب عليها فقدان عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين أعمالهم في الاقتصاد الإسرائيلي. أي ان الإنخفاض المستمر في أعداد العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي لا يعود إلى إنخفاض

الطلب عليها، إنما إلى أسباب سياسية وسياسات الحصار والإغلاق الذي تفرضه "إسرائيل" على الأراضي الفلسطينية، في إطار العقوبات الجماعية التي تمارسها منذ إحتلالها للأراضي الفلسطينية، بالإضافة إلى قيامها بإستيراد العمالة الأجنبية لتحل محل العمالة الفلسطينية، وما زال الإقتصاد الفلسطيني ملحقاً بالإقتصاد الإسرائيلي.

2.1.3.5 خلال الفترة (2006-2014)

طرأت مستجدات سياسية وأمنيه في العام 2006، أثرت على الأوضاع الإقتصادية حيث فرضت "إسرائيل" حصارا إقتصادي على المناطق الفلسطينية، وأغلقت سوق العمل لديها أمام العمال الفلسطينين مما فاقم من مشكلة البطالة والفقر، وتراجعت جميع المؤشرات الاقتصادية، وفي عام 2009 بدأ عدد العمال الفلسطينين بالإرتفاع حيث بلغت 13.9%، وارتفعت نسبتها من مجموع العمال الفلسطينين عام 2010 الى 14.2%[1]، نتيجة تقليل حدة الإجراءات الإسرائيلية على المعابر والسماح للفلسطينين للعمل داخل "اسرائيل"، والهدوء النسبي الذي ساد المناطق الفلسطينينة في تلك الفترة، أما في العام 2014 فقد بلغ نسبة العاملين من الضفة الغربية وقطاع غزة في "إسرائيل" والمستعمرات 11.7% من المجموع العام للعمال الفلسطينين، وبلغت هذه النسبة في الضفة الغربية 16.1% من مجموع العاملين فيها [2].

وعلى صعيد الأجور بلغ أعلى أجر يومي للمستخدمين في الضفة الغربية، في قطاع الخدمات 96.2 شيكل، ويليه 94.7 شيكل في قطاع النقل والتخزين والإتصالات، أما في قطاع غزة فقد سجل قطاع الخدمات أعلى أجر بواقع 73.7شيكلاً، يليه قطاع البناء والتشييد بواقع 40.0 شيكل، أما في "إسرائيل" والمستعمرات فقد سجل أعلى أجر يومي للمستخدمين في قطاع البناء والتشييد بواقع 200.0 شيكلاً، ويليه قطاع النقل والتخزين والإتصالات 192.3 شيكلاً وذلك لعام 2014[3]،

([1]) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني،**مسح القوى العاملة الفلسطينية،التقرير السنوي 2010**،2011،ص36.

([2]) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية،التقرير السنوي،2014**،،2015،ص28.

([3]) المرجع السابق، ص34

جدول (3:5) توزيع العاملين في الأراضي الفلسطينية حسب المنطقة ومكـــان العمـــل للفتـــرة 2000-2014 (%)

السنوات والمنطقة	الضفة الغربية	قطاع غزة	"إسرائيل" والمستعمرات	المجموع
2000				
الضفة الغربية	78.5	0.1	21.4	100
قطاع غزة	3.0	84.4	12.6	100
فلسطين	56.4	24.8	18.8	100
2001				
الضفة الغربية	83.6	0.0	16.4	100
قطاع غزة	2.1	96.1	1.8	100
فلسطين	62.1	25.4	12.5	100
2002				
الضفة الغربية	88.0	0.0	12.0	100
قطاع غزة	0.7	96.1	2.5	100
فلسطين	63.2	27.5	9.3	100
2003				
الضفة الغربية	88.8	0.0	11.2	100
قطاع غزة	0.1	96.8	3.1	100
فلسطين	61.3	30.0	8.7	100
2004				
الضفة الغربية	89.3	0.0	10.7	100
قطاع غزة	0.1	98.8	1.1	100
فلسطين	64.2	27.8	8.0	100
2005				
الضفة الغربية	87.1	0.0	12.9	100
قطاع غزة	0.1	99.5	0.4	100
فلسطين	61.8	28.9	9.3	100
2006				
الضفة الغربية	88.3	0.0	11.7	100
قطاع غزة	0.1	99.8	0.1	100
فلسطين	64.9	26.5	8.6	100

السنوات والمنطقة	الضفة الغربية	قطاع غزة	"إسرائيل" والمستعمرات	المجموع
2007				
الضفة الغربية	87.5	0.0	12.5	100
قطاع غزة	0.0	100.0	0.0	100
فلسطين	62.0	29.1	8.9	100
2008				
الضفة الغربية	86.2	0.0	13.8	100
قطاع غزة	0.1	99.9	0.0	100
فلسطين	63.2	26.7	10.1	100
2009				
الضفة الغربية	86.1	0.0	13.9	100
قطاع غزة	0.0	100.0	0.0	100
فلسطين	63.4	26.4	10.2	100
2010				
الضفة الغربية	85.8	0.0	14.2	100
قطاع غزة	0.0	100.0	0.0	100
فلسطين	63.5	26.0	10.5	100
2011				
الضفة الغربية	86.0	0.0	14.0	100
قطاع غزة	0.0	100.0	0.0	100
فلسطين	60.9	29.1	10.0	100
2012				
الضفة الغربية	86.2	0.0	13.8	100
قطاع غزة	0.1	99.9	0.0	100
فلسطين	60.4	29.9	9.7	100
2013				
الضفة الغربية	83.9	0.0	16.1	100
قطاع غزة	0.1	99.9	0.0	100
فلسطين	58.6	30.2	11.2	100
2014				
الضفة الغربية	83.9	0.0	16.1	100
قطاع غزة	0.1	99.9	0.0	100
فلسطين	61.1	27.2	11.7	100

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح القوى العاملة الفلسطينية، مرجع سابق، 2014،2015، ص(113-114).

يتبين من الجدول(3:5) إنخفاض نسبة العاملين الفلسطينيين في "إسرائيل" والمستعمرات، نتيجة الحصار المفروض على الأراضي الفلسطينية منذ العام 2000 في أعقاب إندلاع إنتفاضة الأقصى، والهجمات العسكرية المتكررة على القطاع، مما أدى إلى فقدان العديد من العمال العاملين في "إسرائيل" ومنطقة إيرز الصناعية لمصادر رزقهم، حيث أغلقت "إسرائيل" سوق العمل لديها أمام عشرات الآلاف من العمال الفلسطينيين في الضفة والقطاع، ووصلت الإجراءات الإسرائيلية مداها في العام 2002، أثر حملتها العسكرية (السور الواقي) والتي إحتلت خلالها معظم المدن الفلسطينية في الضفة الغربية، كما أدى قيام سلطات الاحتلال ببناء جدار الضم والتوسع، بتدهور الأوضاع الإقتصادية للعمال وإرتفاع معدلات الفقر والبطالة، حيث إنخفضت نسبة العمال الفلسطينيين العاملين في "إسرائيل" والمستعمرات إلى18.8% من مجمل العاملين، وذلك بواقع 21.4% في الضفة الغربية و12.6% من قطاع غزة في العام 2000، وإستمر عدد العاملين في "إسرائيل" بالإنخفاض حتى وصل في قطاع غزة صفراً عام 2007في أعقاب فوز حركة حماس بالإنتخابات، وفرضت "إسرائيل" حصاراً اقتصادياً محكماً على المناطق الفلسطينية وخاصة قطاع غزة ولم يتمكن أي عامل من قطاع غزة من العمل في "إسرائيل" والمستعمرات منذ العام 2007 حتى نهاية عام 2014، وكذلك الحال بالنسبة للضفة الغربية حيث وصل عدد العاملين في "إسرائيل" 16.1% عام 2014.

ومما تقدم فإنه يمكن لنا أن نلخص أهم خصائص سوق العمل الفلسطيني فيما يلي:

1- تطور نمو القوى العاملة المشاركة في الأراضي الفلسطينية، بسبب إرتفاع عدد السكان في فلسطين عام 2014والذي قدر بحوالي 4.6 مليون نسمة، منهم2.8 مليون في الضفة الغربية، وحوالي 1.8 مليون في قطاع غزة، وبالتالي إزداد عدد السكان الذين تزيد أعمارهم عن 15(القوة البشرية مابين 15-74) نحو 2.7 مليون نسمة، حيث بلغت نسبة الاشخاص داخل سوق العمل في الضفه الغربية 45.0، و55.0 خارج سوق العمل لكلا الجنسين [1].

([1]) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الاحصائي السنوي 2014**، ص129

2- تذبذب حجم العمالة الفلسطينية في الإقتصاد الإسرائيلي، والتي إنخفضت بشكل حاد خلال إنتفاضة الأقصى، ولا يزال عمال قطاع غزة ممنوعين من الدخول إلى سوق العمل الإسرائيلي، ولهذا التذبذب تداعيات وإنعكاسات بالغة على الاقتصاد الفلسطيني ومستوى المعيشة[1].

3- لا تزال الفجوة بين معدلات مشاركة الذكور والإناث في سوق العمل كبيرة، فرغم إرتفاع مشاركة المرأة في القوى العاملة من 12% عام 2000إلى15% عام 2010، إلا أن هذا الإرتفاع كان متواضعاً، ويرجع ذلك إلى العادات والتقاليد الإجتماعية التي لا تحبذ عمل المرأة خارج المنزل، مما يخلق عائقاً أمام إنضمامها إلى سوق العمل، بالإضافة إلى الإعتماد على الوظائف الحكومية، والرغبة في أنواع محددة من المهن التي تتلاءم مع النساء ودورها التقليدي[2].

4- ضعف النمو في الأنشطة الإنتاجية الزراعة والصناعة، دفع العديد من العمال إلى التوجه للأنشطة الخدمية الإنتاجية، كالتجارة والفنادق والمطاعم، والأنشطة العقارية، بالإضافة إلى إرتفاع عدد العاملين في القطاع العام بعد إنشاء المؤسسات المدنية والعسكرية للسلطة وإستيعابها لعدد كبير من الموظفين، أي أن هذه الأنشطة شكلت ملاذاً للعديد من القوى العاملة وتراجع إستيعاب القطاعين الزراعي والصناعي للعمالة[3].

5- إرتفاع حجم ومعدل البطالة، حيث واصلت إرتفاعها خلال العام 2014 لتصل إلى26.9% من إجمالي القوى العاملة، وقد بلغت في الضفة الغربية 17.7%، وفي قطاع غزة إلى43.9%[4]. وتعكس معدلات البطالة المرتفعة والمتزايدة، عدم قدرة الإقتصاد الفلسطيني

([1]) سلطة النقد الفلسطينية،التقرير السنوي 2014،**مرجع سابق**،ص25.

([2]) العجلة، مازن صلاح، ***المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية، المؤشرات والمحددات***، مركز التخطيط الفلسطيني، المجلد 14، العدد1، **مجلة جامعة الأزهر**، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 2012، ص(130-155).

([3]) **التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2012**،ص292.

([4]) سلطة النقد الفلسطينية،**التقرير السنوي 2014**، مرجع سابق، ص26

بشقيه العام والخاص على توفير فرص عمل كافية، لإستيعاب الأعداد المتزايدة الذين يدخلون سوق العمل سنوياً.

نستخلص مما سبق مدى إعتماد القوى العاملة الفلسطينية على سوق العمل الإسرائيلي، حيث أدى إغلاقه أمام العمالة الفلسطينية إلى إرتفاع معدلات البطالة، فمنذ تأسيس السلطة الفلسطينية عام 1994 وسوق العمل الفلسطيني يشهد تقلبات من عدم قدرته على إستيعاب القوى العاملة، على الرغم من الدور البارز الذي تتصدره أجهزة ومؤسسات السلطة الفلسطينية، بشقيها المدني والعسكري في إمتصاص الجزء الأكبر من الأيدي العاملة،إلا أن ضعف وهشاشة بنية القطاعات الإقتصادية الإنتاجية، أدت إلى تقليص القدرة الإستيعابية في الإقتصاد الفلسطيني، في توليد فرص عمل كافية لإستيعاب قوى العمل المتزايدة، لتشغيل الأيدي العاملة التي تم تسريحها من سوق العمل الإسرائيلي وأسواق العمل في الدول العربية النفطية. ويعود ذلك إلى العلاقة المشوهة التي ربطت الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي، وإعاقة التصدير والإستيراد وعرقلة إنشاء الصناعات والمشاريع الزراعية، ومصادرة المياه وفتح أسواق الضفة الغربية وقطاع غزة للبضائع الإسرائيلية، كما أدت حالة عدم الإستقرار الإقتصادي والسياسي إلى فقدان الثقة لدى المستثمر الفلسطيني، مما نجم عنه هجرة رأس المال الفلسطيني، مما أضعف القدرة على المساهمة في التنمية الإقتصادية.

وبالتالي يجب العمل على تطوير قدرات الإقتصاد الفلسطيني والقطاعات الإنتاجية، لإيجاد فرص عمل كافية وإستيعاب النمو السكاني المتزايد للحد من البطالة والفقر وتقليل الإعتماد على المساعدات الدولية.

4.5 البطالة

تعد البطالة من أهم المشاكل الإقتصادية والإجتماعية،التي تواجه إقتصاديات ومجتمعات الدول النامية والمتقدمة على حد سواء وتختلف حدتها من دولة لأخرى ومن مجتمع لآخر، ويترتب على البطالة تكاليف إقتصادية وإجتماعية، تتمثل في ضياع الإنتاج وزيادة البؤس

والحرمان وتدني مستوى المعيشة لأسر العاطلين عن العمل، وزيادة معدلات الهجرة خاصة بين الشباب بحثاً عن فرص عمل خارج حدود البلد.

وللبطالة في الأراضي الفلسطينية وضع خاص، نظراً لإرتفاع معدلاتها مقارنة بغيرها من الدول وما تحمله من دلالات سياسية، فهجرة فئة الشباب للخارج للبحث عن فرص عمل يسهم في تفريغ الفلسطينيين من وطنهم، الذي يعتبر هدفاً أساسياً لسياسات الإحتلال الإسرائيلي يسعى إلى تحقيقه منذ عقود طويلة.

وقد شكلت السياسات والممارسات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، سبباً أساسياً للتشوهات والإختلالات الهيكلية في البنية الإقتصادية والإجتماعية الفلسطينية، منذ الإحتلال العسكري للضفة الغربية وقطاع غزة في عام 1967. حيث أدت هذه الممارسات الممنهجة إلى إضعاف فرص الاقتصاد الفلسطيني، في النمو وتطوير قواعده الإنتاجية وقدرته على إمتصاص العمالة الفلسطينية التي كانت تتزايد بإستمرار، الأمر الذي حد من قدرة هذا الإقتصاد على تلبية إحتياجات السوق المحلي من السلع والخدمات.

كما أن مشكلة البطالة في الأراضي الفلسطينية بدأت تتفاقم منذ مطلع التسعينات، أي بعد حربي الخليج الأولى والثانية وما رافقهما من خسارة لفرص العمل المتاحة للفلسطينيين في الأسواق العربية، كما عملت سياسة الإحتلال على تعميق المشكلة من خلال إستبدال العمالة الفلسطينية بالعمالة الأجنبية، وفرض قيود صارمة على دخول العمالة الفلسطينية إلى سوق العمل الإسرائيلية، مما أدى إلى تفاقم مشكلتي البطالة والفقر وتدني مستويات الأجور إلى أدنى مستوياتها، في ظل وجود تضخم وإزدياد معدلات الإستيراد من "إسرائيل" والخارج.

وفي هذه الدراسة سيتم إستخدام التعريف الذي يعتمده الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في مسوحات العمل، والذي يعرف البطالة بأنها "جميع الأفراد الذين ينتمون لسن العمل، ولم يعملوا أبداً خلال فترة الإسناد في أي نوع من الأعمال، وكانوا خلال هذه الفترة

مستعدين للعمل وقاموا بالبحث عنه، بإحدى الطرق مثل مطالعة الصحف أو التسجيل في مكاتب الإستخدام، أو سؤال الأصدقاء والأقارب أو غير ذلك[1]."

وعند الرجوع إلى الإحصائيات الإسرائيلية عن أداء الإقتصاد في الضفة الغربية وقطاع غزة، يلاحظ أنه خلال الفترة 1970-1990، لم تتجاوز البطالة في الأراضي الفلسطينية نسبة 10%[2]، ويعزى ذلك إلى التطور الإقتصادي الذي كانت تشهده "إسرائيل" خلال هذه الفترة، حيث كان هناك حاجة متزايدة للأيدي العاملة من الأراضي الفلسطينية، إلى جانب إنخفاض كلفة العمالة الفلسطينية مقارنة بالعمالة الإسرائيلية، وإرتفعت معدلات البطالة في بداية التسعينات حيث بلغت في مناطق السلطة 18.2% وذلك بواقع 13.9% في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة 29.4% عام (1995)[3]، وهذا يعكس أن الإقتصاد الفلسطيني لم يحقق أي نمو يذكر في مجال القدرات الإنتاجية والتشغيلية، بل أن تطوره كان مشوها وبإتجاهات تخدم الإقتصاد الإسرائيلي، وخاصة أن نسبة كبيرة من القوة العاملة كانت تعتمد في كسب دخلها على العمل داخل "اسرائيل".

5.5 عبء البطالة

فرضت الحالة الإقتصادية للمجتمع الفلسطيني العديد من الأعباء على عاتق الفلسطينيين بشكل عام، ورجال الاقتصاد بشكل خاص، حيث يعاني الإقتصاد الفلسطيني العديد من المحددات،التي تعيق سير عملية الإنتاج لتأمين الإحتياجات المتزايدة للمجتمع الفلسطيني، وتوفير عدد كاف من فرص العمل، لتتوافق مع العرض من القوى البشرية، حيث يتأثر عرض القوى العاملة والطلب عليها بصورة كمية ونوعية بعوامل ديموغرافية، كالزيادة السكانية والهجرة ومستوى التدريب المهني والمستوى التعليمي وغيرها، لذلك لا بد من معرفة الجوانب الإجتماعية والإقتصادية للقوى العاملة لمعرفة آلية عمل السوق وإتجاهاته، وبالتالي مدى إستغلال

([1]) مسح القوى العاملة الفلسطينية،**التقرير السنوي،2014**، مرجع سابق،2015، ص50.

([2]) **تأثير نظام تصاريح العمل على العمال الفلسطينيين في إسرائيل**، مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان،1992،ص2.

([3]) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، مسح **القوى العاملة الفلسطينية**، 2008، ص(55-57).

القوى البشرية في العملية الإنتاجية و بناء الاقتصاد، بحيث تسمح البيانات المتوفرة بدراسة عبء البطالة حسب الفئات العمرية، والجنس، والمستوى التعليمي، ومكان السكن، لمعرفة الفئات التي تتحمل العبء الأكبر من البطالة لرسم السياسات الملائمة لمكافحتها، وقد تم تقسيم البطالة حسب الآتي:

1.5.5 حسب المستوى التعليمي

من التحديات التي تواجه الإقتصاد الفلسطيني تدفق أعداد كبيرة من العمالة الجديدة والمتعلمة، الى أسواق العمل والفشل في إيجاد وظائف كافية لهم، مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة بين الشباب والمتعلمين وخاصة الإناث، والتي بلغت 20.2% للذكور و88.6% للإناث الذين اتمو 13 سنة دراسية لعام 2011[1]، وإرتفعت في العام 2014 لتصبح 21.8% للذكور، و89.0% للإناث للذين أتمو نفس السنوات الدراسية. بسبب إزدياد عدد الخريجين من تخصصات لا يطلبها سوق العمل، لذلك لا بد من وضع سياسات لزيادة المواءمة بين مخرجات النظام التعليمي وحاجات سوق العمل.

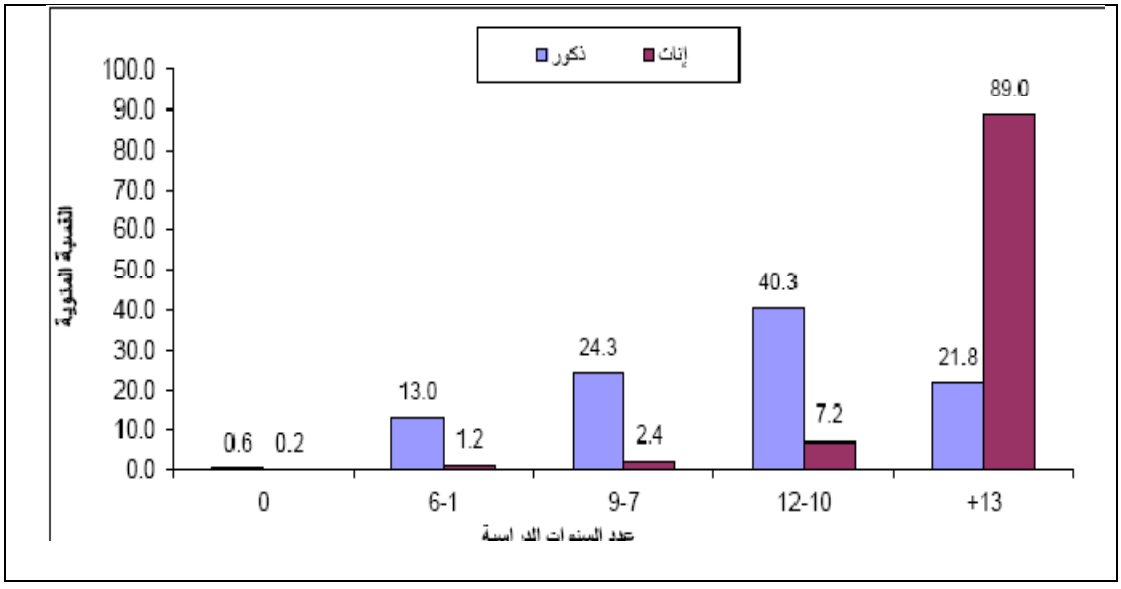

شكل (3:5) التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل حسب عدد سنوات الدراسة والجنس لعام 2014.

المصدر: مسح القوى العاملة، 2014، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مرجع سابق، ص38.

[1] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة، التقرير السنوي**، 2012، ص40.

يتضح من الشكل (3:5) أن نسبة البطالة تنخفض، بين الذكور الـذين تركـوا مقاعـد الدراسة للإلتحاق بسوق العمل في "إسرائيل"، حيث بلغت للذين اتمو 6 سنوات دراسية 13.0% لأن الطلب على العمالة الفلسطينية في سوق العمل الإسرائيلي، يتركز على العمالة غير مـاهرة التي لا تحتاج إلى تعليم وتدريب مسبق وخبرة طويلة، ومعظمهم من ذوي التحصيل التعليمـي المتدني وعادة ما يعملون في قطاع البناء والزراعة، او يقومون بالعمل لصالح الأسـرة. كمـا يلاحظ أن معدلات البطالة ما زالت مرتفعة على الرغم من إرتفاع المستوى التعليمي، وإستيعاب القطاع العام جزء كبير من الأيدي العاملة، بعد إنشاء المؤسسات المدنية والعسكرية للسلطة التي إستوعبت العديد من خريجي الجامعات والمعاهد وخاصة الذكور، والتي بلغت 21.8% للذكور، ويرجع ذلك إلى تراجع حصة القطاع الخاص في التوظيف، وقيام العديد من أصحاب المنشـآت بإغلاق محلاتهم التجارية، بالإضافة الى تراجع مشاريع البنية التحتية الممولة من الدول المانحة. وترتفع معدلات البطالة بين الإناث أيضا اللواتي أنهين 13سنه دراسية فأكثر التـي تراوحـت 89.0%، و يعود ذلك إلى أن جزءاً كبيراً من الإناث هن ربات بيوت فالكثير منهن لا يلـتحقن بسوق العمل، أو يتركن العمل بعد الزواج والإنجاب ويتفرغن للأعمال المنزلية والقيام برعايـة الأبناء، رغم حصولهن على درجات علمية عالية، كما أن بعض الأنشطة لا تتناسب مع البنيـة الجسدية للمرأة، بالإضافة إلى العادات والتقاليد والأعراف السائدة التي تؤثر على مدى إنخـراط المرأة في سوق العمل.

2.5.5 حسب العمر

تركزت أعلى نسبة للبطالة بين الشباب في الفئة العمرية 24-15، لكلا الجنسـين فـي الضفة الغربية والتي بلغت28.2%، بواقع 26.2% بين الذكور مقابل 38.8% بين الإناث لنفس الفئة العمرية، أما في قطاع غزة بلغت 63.4% بواقع 61.2% بين الذكور مقابل 75.8% بـين الإناث وذلك لعام 2010[1]، ويعود ذلك إلى الحصار الذي فرض على الأراضـي الفلسـطينية، ومنع العمال من التوجه للعمل في "إسرائيل"، وإستمرار القيود التي تفرضها "إسرائيل" لعرقلـة

([1]) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مرجع سابق**، ص 39.

الإستثمارات في القطاع الخاص، التي تحول دون إنضمام الشباب إلى سوق العمل، بالإضافة إلى الإفتقار إلى فرص العمل في الإقتصاد المحلي ولم يشهد النشاط الاقتصادي في القطاع الخـــاص نمواً بمعدلات تكفي لتوفير فرص العمل.

جدول (4:5) التوزيع النسبي للعاطلين عن العمل في الضفة الغربيةحســـب العمـــر لســـنوات مختلفة.

السنة	العمر	الذكور	الإناث	المجموع
2011	15-24	42.9	38.7	41.7
	25-34	27.1	48.1	32.8
	35-44	15.6	10.7	14.3
	45-54	11.0	1.8	8.5
	55-64	3.2	0.5	2.4
	65+	0.2	0.2	0.3
	المجموع	100	100	100
2013	15-24	46.9	35.7	43.8
	25-34	25.1	55.4	33.5
	35-44	14.6	7.1	12.5
	45-54	9.7	1.7	7.5
	55-64	3.4	0.1	2.5
	65+	0.3	0.0	0.2
	المجموع	100	100	100
2014	15-24	47.9	31.5	40.2
	25-34	25.9	58.4	37.3
	35-44	13.1	9.7	12.2
	45-54	9.3	2.3	8.0
	55-64	3.5	0.1	2.2
	65+	0.3	0.0	0.1
	المجموع	100	100	100

المصدر: مسوح القوى العاملة لسنوات مختلفة، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

يتضح من الجدول (4:5) ارتفاع معدلات البطالة بين الفئات العمرية 15-24، وهذا يدل على أن نسبة كبيرة من العاطلين عن العمل هم من الداخلين الجدد لسوق العمل، أو من يدخلون

إلى سوق العمل بدون خبرة مما يزيد من صعوبة الحصول على العمل، إذ انه مع تزايد العمر تزداد الخبرة المكتسبة وتزداد احتمالية الثبات والاستقرار في الوظيفة. كما ان النّمو الاقتصادي لا يكفي لاستيعاب الارتفاع السريع في أعداد القوى العاملة، مما أدّى إلى وجود مستويات مرتفعة من البطالة بالاضافة الى صغر حجم المؤسسات فمعظم المؤسسات في الاراضي الفلسطينية توظف اقل من 20 عامل.

3.5.5 حسب المحافظة

يختلف عبء البطالة من محافظة إلى أخرى، ولا يزال التفاوت في نسب البطالة بين محافظات الضفة الغربية واضحا، إلا أن نسب البطالة في الضفة الغربية منخفضة، مقابل الإرتفاع الواضح للبطالة في قطاع غزة.

ويعود ذلك الى عدد السكان وتوفر المشاريع الإستثمارية، إلا أن نسبة العاطلين عن العمل في الضفة الغربية إرتفعت في عام 2010وكان أعلى معدل للبطالة في محافظة طولكرم 22.3%، وأدنى معدل في طوباس 11.8%، و رام الله والبيرة 16.1%[1]، ويعود ذلك إلى تركز الوزارات والمؤسسات العامة في مدينة رام الله وتوفر المشاريع الإستثمارية الممولة من الخارج، وتنخفض البطالة في طوباس بسبب العمل في الأراضي الزراعية التي تعود للأسرة، أما في عام 2014 فقد شكلت أعلى معدل للبطالة في محافظتي الخليل وبيت لحم بواقع 20.6% لكل منهما، وأدنى معدل للبطالة في محافظة قلقيلية 12.6%[(2)]. ويعود ذلك إلى إرتفاع نسبة الداخلين الجدد إلى سوق العمل، خاصة خريجي الجامعات والمعاهد المتوسطة والمدارس الصناعية، وعدم قدرة الإقتصاد الفلسطيني بشقيه العام والخاص، على توفير فرص عمل كافية لإستيعاب الأعداد المتزايدة من الأشخاص الذين يدخلون سوق العمل سنوياً.

وبشكل عام، لا تزال معدلات البطالة في فلسطين مرتفعة بالمقارنة مع الدول المجاورة، إذ لا يزال أكثر من ربع القوى العاملة تقريباً عاطل عن العمل، مقارنة مع 11.9% في الأردن،

([1]) الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **مسح لقوى العاملة 2011**، مرجع سابق، ص39.

([2]) **مسح القوى العاملة، التقرير السنوي**،2014، مرجع سابق،ص37

12.9% في مصر، 5.9% في "إسرائيل"، ومن الجدير بالذكر أن معدلات البطالة ترتفع في المخيمات حيث بلغت 37.3% (22.5% في مخيمات الضفة الغربية، 46.8% في مخيمات القطاع وذلك لعام 2014[1]

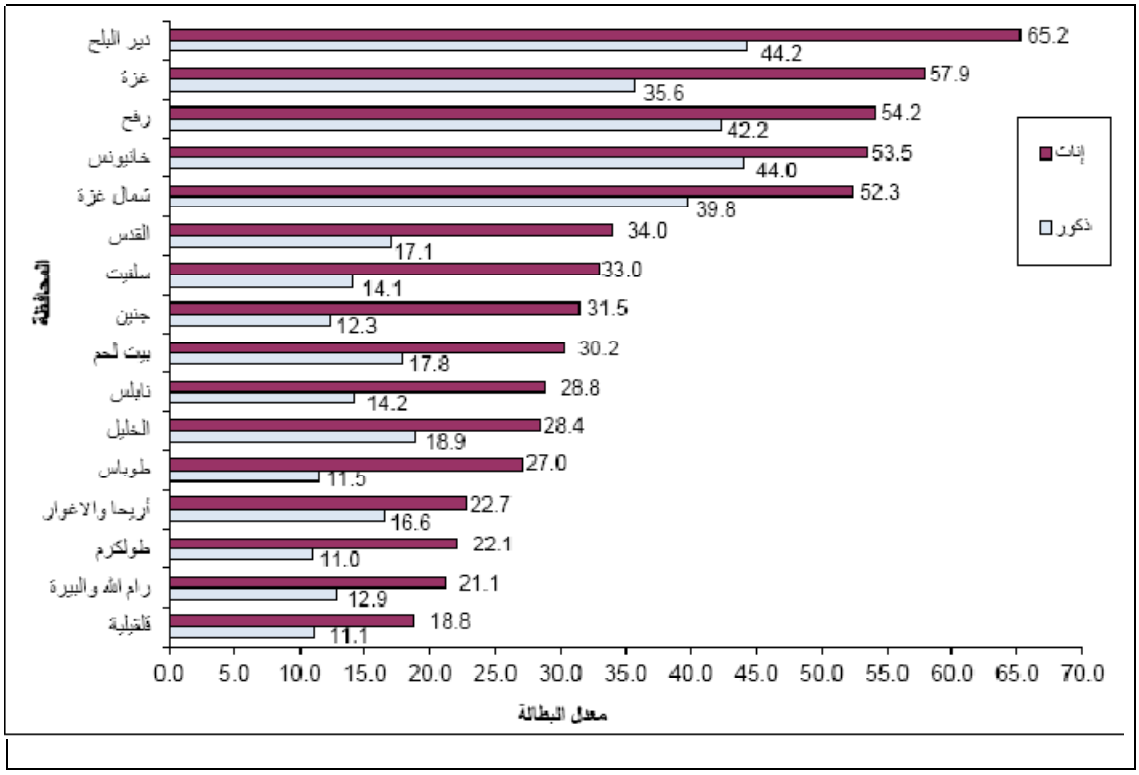

شكل (4:5) معدل البطالة بين المشاركين في القوى العاملة حسب المحافظة والجنس لعام 2014.

المصدر:مسح القوى العاملة، التقرير السنوي 2014، مرجع سابق،ص37.

يتضح من الشكل (4:5) إرتفاع معدلات البطالة في محافظات قطاع غزة مقارنة بالضفة الغربية، بسبب الممارسات الاسرائيلية والإغلاقات المتكررة للمعابر والحدود، وتدمير البنية والمشاريع الإقتصادية، وتجريف الأراضي المزروعة وتحويلها إلى مناطق أمنية، و منع العمال من القطاع التوجه للعمل داخل "اسرائيل"، مما أدى إلى إرتفاع معدلات البطالة خاصة بين الذكور، وترتفع أيضا معدلات البطالة بين الإناث في القطاع ويعود ذلك غالبًا إلى العادات والتقاليد التي تعوق مشاركة المراة في سوق العمل، بالمقابل ترتفع مشاركة المرأة في القطاعات الإقتصادية في الضفة الغربية بسبب إرتفاع نسبة التعليم بين الإناث أو العمل لصالح الأسرة.

([1]) سلطة النقد الفلسطينية، **التقرير السنوي 2014**، مرجع سابق،ص26.

4.5.5 حسب النشاط الاقتصادي

يعد قطاع الإنشاء القطاع الأكثر تشغيلاً للأيدي العاملة، إلا أنه تضرر منذ العام 2000، وإنخفض نسبة عدد العاملين بهذا القطاع من مجمل العاملين إلى13.2% عام2010، وإلى15.3عام 2014، كما إنخفض نسبة عدد العاملين في القطاع الزراعي الى 8.2% عام 2014، بينما إستحوذ قطاع الخدمات على النسبة الأكبر من الأيدي العاملة[1].

وكانت أقل معدلات البطالة بين الخريجين وفق التخصص، بين خريجي القانون إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 7.6%،2.8% لعامي 2013، 2014 على التوالي، من جهة أخرى سجل خريجو العلوم التربوية وإعداد المعلمين النسبة الأعلى من العاطلين عن العمل من بين كافة التخصصات، إذ بلغت نسبة العاطلين عن العمل منهم 44.5% لعام2013[2]، و50.6% لعام 2014[3]. ويعود ذلك إلى إرتفاع نسبة الخريجين في كافة التخصصات، والتي تعد مؤشراً قوياً على ضعف التوافق بين مخرجات التعليم وإحتياجات سوق العمل، مما يدفع الخريجين للعمل في وظائف لا تناسب مهاراتهم أو تخصصاتهم.

ونستخلص مما سبق أن مشكلة البطالة من أكبر التحديات التي تواجه الاقتصاد الفلسطيني، إذ أن عدم قدرة الإقتصاد على خلق فرص عمل، يعيق قدرة الأفراد على المشاركة الفعالة في الإقتصاد المحلي، كما إن غياب سياسات تشغيلية ملائمة في ظل ممارسات إسرائيلية، تراوحت بين السماح بتشغيل الفلسطينيين تارة، والإستغناء عنهم تارة أخرى إلى مضاعفة معاناة المتعطلين، وإضطراره للعمل في ظروف غير لائقة تحفها مخاطر عديدة وبأجور زهيدة، وخاصة أن النمو الإقتصادي في المناطق الفلسطينية كان متواضعاً جداً من حيث الكمية والنوعية، ولم تكن كافية لإستيعاب آلاف العاطلين عن العمل، خاصة أن الجزء الأكبر من هذه الوظائف وفرها الإقتصاد الإسرائيلي.

([1]) مسح **القوى العاملة،التقرير السنوي** 2014،مرجع سابق،ص 28

([2]) **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية،2013، ص13.

([3]) **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، مرجع سابق، 2014 ، ص14

وبالتالي هناك حاجة ماسة لخلق المزيد من فرص العمل، لمواجهة التحديات التي يعاني منها سوق العمل الفلسطيني في محافظات الضفة الغربية والقطاع، ولمواجهة العرض من القوى العاملة الناجمة عن الزيادة السكانية والإجراءات الإسرائيلية،التي أدت إلى إغلاق سوق العمل الإسرائيلي أمام العمالة الفلسطينية، من خلال تشجيع الإستثمارات المحلية والأجنبية. من جهة أخرى لا يمكن إرجاع هذا التردي في الإقتصاد الفلسطيني إلى الأحوال السياسية والأمنية وحدها، حيث أن ضيق هامش السياسة الإقتصادية المتاح للسلطة، بموجب نصوص بروتوكول باريس أدى إلى إختلال كبير في سوق العمل، وأصبح الإقتصاد الفلسطيني عاجزاً عن إستثمار العمالة وضعف قدرته على إستيعاب العمالة الجديدة.

6.5 الفقر

ينتشر الفقر بتعاريفه المختلفة في الدول المتقدمة والنامية، إلا أن مشكلة الفقر تتفاقم بصورة خاصة في الأقطار النامية لتصل إلى درجة المجاعة.

ولا يمكن فهم ظاهرة الفقر، فلسطينياً، بمعزل عن التطورات والأحداث التي تعرضت لها الأراضي الفلسطينية منذ مطلع القرن العشرين. حيث أن معظم ما يعانيه الفلسطينيون من الحرمان والفقر، مرتبط بالإحتلال الإسرائيلي والسياسات الإسرائيلية القائمة على إفقار الشعب الفلسطيني، بالسيطرة على مقدراته وإتباعه إقتصاديا للإقتصاد الإسرائيلي، حيث تسبب عزل الشعب عن موارده ومصادر دخله الرئيسية، في إضعاف البنية الإقتصادية والإجتماعية للشعب الفلسطيني وتقليص قاعدته الإنتاجية، وربط عملية النمو الإقتصادي والمعيشي الفلسطيني بالأهداف والسياسات الإسرائيلية.

وتفاقمت ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية في أواخر الثمانينات ومطلع التسعينات، بسبب سياسات العقاب الجماعي التي إنتهجتها سلطات الإحتلال الإسرائيلي لقمع الإنتفاضة، فتراجعت مستويات المعيشة وإنتشرت البطالة وإتسعت دائرة الفقر، وعلى الرغم من إرتباط ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية بالسياسات الإسرائيلية، الا ان الظاهرة تجذرت في

الإقتصاد الفلسطيني، والتي أصبحت تشكل مشكلة حقيقية حتى في ظل السلطة الفلسطينية وخاصة بعد تبنيها سياسة الاقتصاد الحر، حيث أصبحت الأسواق الفلسطينية أسيرة للمنتجات الإسرائيلية أو المستوردة، وقد تم توضيح ذلك في الفصول السابقة.

7.5 مفهوم الفقر

يشير الفقر الى مجموعة من الأوضاع والظروف الحياتية، التي تعيشها فئات إجتماعية وليس الى سمات تخص الفقراء دون غيرهم، وهي ظروف وأوضاع تتسم بالحرمان على الصعد المادية والإجتماعية والبيئية، وقد تشمل أشكال الحرمان المختلفة أفراداً أو عائلات أو مناطق جغرافية أو فئات إجتماعية، أي أن الفقر قد يأخذ تعبيرات مكانية وإجتماعية، فالحرمان المادي يمكن أن يقاس عبر البطالة، والإزدحام السكاني، وغياب الأمان الوظيفي والسكني، والإفتقار إلى موارد معينة، أما الحرمان الإجتماعي فيحتاج إلى معايير أخرى كالتعليم، والوصول إلى الخدمات الإجتماعية، والمشاركة في حياة المجتمع المحلي، وبالتالي فإن الفقراء هم من الفئات الإجتماعية المحرومة من الوصول إلى موارد متوفرة أو المحرومة من إستخدامها، وبهذا فإنهم لا يستطيعون تلبية حاجاتهم الأساسية[1].

وتعرف المنظمات الدولية الفقر "بأنه الحالة الإقتصادية التي يفتقد فيها الفرد الدخل الكافي، للحصول على المستويات الدنيا من الرعاية الصحية والغذاء والملبس والتعليم، وكل ما يعد من الإحتياجات الضرورية لتأمين مستوى لائق في الحياة[2] "

ويستند تعريف الفقر في الأراضي الفلسطينية إلى التعريف الرسمي،الذي تم وضعه من قبل الفريق الوطني لمكافحة الفقر عام 1997،إلى موازنة الإحتياجات الأساسية للأسرة وتم إعداد خطي فقر يتماشى الأول مع الإحتياجات الضرورية، ويتم إحتساب خط الفقر الأول (خط الفقر

([1]) هلال، جميل، **الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة،محاولة اولية لتقدير حجمه والتعرف على خصائصه ومحدداته**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر،العدد 7، 1997 . ص(1-2).

([2]) الأغا، وفيق حلمي، أبو مدللة، سمير مصطفى، ***ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتها***، **مجلة الأزهر**، المجلد 13،العدد1،غزة،2011،ص842.

الشديدأو المدقع) بشكل يعكس الحاجات الأساسية من ميزانية المأكل والملبس والمسكن. أما خط الفقر الثاني (خط الفقرالوطني)، فقد تم إعداده بطريقة تعكس ميزانية الحاجات الأساسية، من مأكل وملبس ومسكن جنباً الى جنب مع إحتياجات أخرى كالرعاية الصحية، والرعاية الشخصية والتعليم، والنقل والمواصلات والآنيه والمفروشات، وغير ذلك من المستلزمات المنزلية، أي تعتبر الأسرة فقيرة بشكل مطلق إذا لم تستطع توفير الإحتياجات الأساسية من ميزانية المأكل والملبس والمسكن، وتعد الأسره فقيرة نسبياً إذا لم تستطيع توفير الحاجات الأساسية (من مأكل، وملبس، ومسكن) مع إحتياجات أخرى كالرعاية الصحية، والرعاية الشخصية، والتعليم، والنقل والمواصلات وغير ذلك من المستلزمات المنزلية. [1].

8.5 جذور الفقر في الضفة الغربية

تتميز ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية بخصوصية شديدة تتبع من خصوصية القضية الفلسطينية، وما يتعرض له الشعب الفلسطيني من أحداث ومآسي، لا سيما الإقتلاع والتشريد والحروب والإحتلال،الأمر الذي أدى إلى إفقار دائم لفئات واسعة من الشعب الفلسطيني، فبدءاً من عملية التهجير القسري في العام 1947-1949، وإحتلال ما تبقى من الأراضي الفلسطينية عام 1967، وما نتج عنها من تشريد ولجوء وإحكام السيطرة على المقدرات الفلسطينية، ومصادرة الأراضي والممتلكات والموارد الطبيعية التي كانت تشكل مصدر رزقهم، كان ذلك محوراً رئيسياً في محنة الفقر في الأراضي الفلسطينية، كما ان إندلاع الإنتفاضة عام 1987 والتضييق على الفلسطينين، وإلتحاق العديد من العمال إلى صفوف العاطلين عن العمل، قد أدى إلى إتساع ظاهرة الفقر في المجتمع الفلسطيني.

وشكل إندلاع إنتفاضة الأقصى في أواخر العام 2000، وما رافقها من إجراءات الإغلاق والحصار الاسرائيلية، منعطفاً محورياً أدى إلى إنتقال الساحة الفلسطينية، من حالة الإستقرار السياسي النسبي الذي ساد بعد مجيء السلطة الفلسطينية عام 1994، إلى حالة من عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي، تراجعت على أثرها جميع المؤشرات الإقتصادية

([1]) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفقر في الأراضي الفلسطينية**، تقرير 2009–2010، 2011، ص 26.

والإجتماعية وتدهور المستوى المعيشي للفلسطينين، وحولت الأراضي الفلسطينية إلى مناطق منكوبة، غير قادرة على تلبية الإحتياجات الأساسية دون مساعدة خارجية إغاثية، إنعكست بشكل سلبي على مستوى ونوعية حياة الفلسطينين، مما فاقم من مشكلة البطالة وزاد من حدة الفقر بين السكان، وترافق ذلك مع خسائر بشرية كبيرة تركزت بين الفئات العمرية المنتجة، وترك أعداد كبيرة من الإعاقات التي تفوق قدرة مؤسسات المجتمع على إستيعابها.

9.5 معدلات الفقر في الضفة الغربيةخلال الفترة (1994-1999)

يعتبر حجم الفقر أحد أهم المؤشرات التنموية لأي مجتمع، فتراجع الفقر يدل على إرساء أفضل للعدالة الإجتماعية والتوزيع العادل للدخل والثروة ومشاركة أوسع في القطاعات الاقتصادية، حيث أن سوء الوضع الإقتصادي في الضفة الغربية وقطاع غزة منذ أوائل الثمانينات، مروراً بمرحلة الانتفاضة وحرب الخليج وإستلام السلطة الوطنية زمام الأمور في الضفة والقطاع، أثر سلباً على مختلف قطاعات الشعب الفلسطيني، بالرغم من إرتفاع الآمال بالإزدهار الإقتصادي بعد تقديم الدول المانحة وعوداً سخية، إلا أن الواقع الإقتصادي إزداد سوءاً بسبب قلة الطلب الاسرائيلي على العمالة الفلسطينية، والذي أثر بشكل مباشر على العمال والأسر التي تعتمد على الأجور كمصدر رئيسي للرزق وخاصة لدى الأسر الفقيرة.

وأظهر تقرير الفقر الصادر عن وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، أن نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة وصلت إلى 25% عام 1997، وأن أكثر من 38% من أسر قطاع غزة تعيش حالة الفقر، و أن أسرتين من ثلاث أسر فقيرة في قطاع غزة تعاني من فقر شديد (مدقع) مقارنة مع أسرة من أسرتين فقيرتين في الضفة الغربية، حيث بلغ معدل الفقر في الضفة الغربية حوالي 16% ويصل إلى 18% إذا لم تحتسب القدس.

والفقر ليس حكراً على المستثنيين من سوق العمل، فنسبة الفقر بين المنخرطين في قوة العمل تصل إلى 20% في العام 1997، أي بمعدل أسرة واحدة من كل خمس أسر، وهذا يدل

على أن الفقر يتولد أيضاً من الأوضاع السيئة في سوق العمل الفلسطيني وتحديداً تدني الأجور[1].

وكانت معدلات الفقر في مخيمات اللاجئين 31% في نهاية عام 1995مقارنة 17% بين أسر المدن والريف، ويعود ذلك إلى أن أسر مخيمات اللاجئين تعتمد على عائدات العمل كمصدر أساسي لمعيشتها، مما يجعلها أكثر تأثراً بالصدمات الإقتصادية التي تنتج عن سوق العمل، وإرتفاع معدلات الإعالة وكبر حجم الأسرة مقارنة مع غيرها من الأسر في المناطق الحضرية والريفية[2]. وإرتفعت نسبة الفقر عام 1999 لتصل إلى 23.2%، بواقع 13% في الضفة الغربية و32% في قطاع غزة.

جدول (5:5) نسبة الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة حسب المنطقة بين عامي-1998 1996

المحافظة	الفقر	فجوة الفقر	شدة الفقر	الفقر المدقع
جنين	20.5	5.8	3.3	13.3
طولكرم	16.4	4.5	2.5	10.7
قلقيلية	15.9	3.4	1.8	6.7
نابلس	18.4	3.6	1.6	7.6
رام الله	6.6	1.9	1.0	4.6
القدس	3.1	1.2	0.8	2.3
بيت لحم / اريحا	13.3	3.7	2.2	8.3
الخليل	20.4	5.0	2.6	12.2
مدينة غزة	25.9	7.6	4.2	18.7
شمال غزة	27.6	6.4	3.3	13.9
وسط غزة	37.9	10.8	6.1	25.0
جنوب غزة	41.4	12.6	7.6	28.1
المجموع	20.3	5.5	3.0	12.5

المصدر: دخل الله، صبحية عبد القادر،التباين المكاني لتوزع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحته، رساله ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012، ص 49.

(1) http://www.wafainfo.ps/ مركز المعلومات الوطني الفلسطيني –وفا تاريخ الزيارة 21-9-2015

(2) الأغا، وفيق حلمي، أبو مدللة، سمير مصطفى، **مرجع سابق** .

يتضح من الجدول(5:5) ان معدلات الفقر تنتشر بنسب متفاوتة في الاراضي الفلسطينية، حيث تعد محافظتا جنين والخليل افقر محافظات الضفة الغربية، ويعود ذلك الى الحصار الاسرائيلي، وارتفاع عدد السكان في مدينة الخليل، وقلة المشاريع الاستثمارية المحلية والاجنبية نظرا للظروف السياسية، كما سجلت محافظات جنوب غزة اكثر المحافظات فقرا، وهو ما يفوق الضفة الغربية بأكثر من الضعفين.

10.5 معدلات الفقر في الضفة الغربية خلال الفترة 2000-2005

تأثرت هذه الفترة بالظروف السياسية بسبب إندلاع إنتفاضة الأقصى في أواخر عام 2000، وما نجم عنها من إجراءات اسرائيلية منإغلاق الحدود والمعابر وفرض الحصار الشامل، و الإجتياح الإسرائيلي لمدن الضفة الغربية عام 2002، والتوقف عن تحويل أموال المقاصة للسلطة، مما أدى إلى تراجع مستويات المعيشة أعقب ذلك إرتفاع معدلات البطالة والفقر.

وأشارت نتائج مسح الفقر في الأرضي الفلسطينية لعام 2003، أن خط الفقر المتوسط للأسرة المرجعية (المكونة من ستة أفراد، بالغين إثنين وأربعة أطفال) بلغ 1800شيكلاً اسرائيلياً شهرياً، أي حوالي 396 دولاراً شهرياً، بينما بلغ خط الفقر المدقع لنفس الاسرة 1482 شيكلاً أي حوالي 325 دولاراً شهريا ً، وقد عانت نحو 35.5% من الأسر الفلسطينية من الفقر عام2003،بواقع44.7% بين أسر قطاع غزة، و30.9%في الضفة الغربية [1]. وإزدادت نسبة الفقر خلال العام 2005 حيث بلغت 29.5%، بواقع 22.3%في الضفة الغربية و43.7% في قطاع غزة، وان 18.1% من أسر الأراضي الفلسطينية تعاني من الفقر الشديد (المدقع) بواقع 13.1% في الضفة الغربية و27.9% في قطاع غزة[2].

([1]) الأغا، وفيق حلمي، أبو مدللة، سمير مصطفى، **مرجع سابق**، ص 843.

([2]) الجهاز المركزي للاجصاء الفلسطيني، **الفقر في الأراضي الفلسطينية لعام 2005**، 2006، ص6

جدول (6:5) نسب معدلات الفقر في الاراضي الفلسطينية لسنوات مختلفة.

المنطقة	2001	2004	2005
الاراضي الفلسطينية	45	53.7	51.5
الضفة الغربية	35.5	48	45
شمال الضفة الغربية	43.4	54.6	51.6
وسط الضفة الغربية	20.6	29.6	28.6
جنوب الضفة الغربية	41.8	59.3	56.5
قطاع غزة	64.7	65	63.1

المصدر: تقرير صادر عن بكدار، مرجع سابق، ص12.

يتضح من الجدول (6:5) إرتفاع معدلات الفقر في قطاع غزة بشكل أعلى مما هو عليه في الضفة الغربية، وذلك ناتج عن السياسات الاسرائيلية التي تحكم سيطرتها على قطاع غزة من إغلاق منافذه ومخارجه، حيث تعرض قطاع غزة إلى حصار شامل منذ عام 1996، وحرمان السكان من حرية الحركة وتواصل القيود المفروضة على المعاملات التجارية، ومنع العمال من التوجه لأعمالهم في "إسرائيل"، وإنخفاض دخل الفرد في قطاع غزة بنسبة أقل من الضفة الغربية، كما أن حجم الكثافة السكانية في القطاع مرتفعة، حيث يعيش عدد كبير من السكان على مساحة صغيرة إذا ما قورنت بالضفة الغربية. وبالنسبة لمناطق الضفة الغربية فقد كانت أكثر فقراً في منطقة جنوب الضفة الغربية لعام 2005بينما تقل نسبة الفقر في وسط الضفة الغربية، ويعزى ذلك إلى أن معظم مؤسسات القطاع العام والخاص والدوائر الحكومية تتمركز في وسط الضفة الغربية وخاصة في مدينة رام الله.

11.5 معدلات الفقر في الضفة الغربية خلال الفترة(2006-2013)

شهدت هذه المرحلة تطورات سياسية مهمه، تمثلت بالعدوان الإسرائيلي على قطاع غزة، أدت إلى تراجع إقتصادي وتدهور الأوضاع المعيشية لغالبية الفلسطينين، فتزايدت معدلات الفقر والبطالة وتراجع الناتج المحلي، حيث عانت 30.8% من الأسر الفلسطينية من الفقر خلال

العام 2006، بواقع 24.0% في الضفة الغربية و50.7% في قطاع غزة (أي أن ثلاث أسر من بين عشرة أسر تقع تحت خط الفقر)[1].

وإستمرت معدلات الفقر والبطاله بالإرتفاع في عامي 2007-2008 ، بسبب العـــدوان الإسرائيلي على القطاع فيما عرف بحرب الرصاص المصبوب وما خلفه من دمار شامل، أدت إلى عدم الإستقرار السياسي والإقتصادي والإجتماعي في الأراضي الفلسطينية مما ترتب عليـــه تذبذب نسب الفقر[2].

حيث أدت الأزمة الإقتصادية عام 2007الى إرتفاع نسبة الفقر الى 34.5% وذلك بواقع 23.6% في الضفة الغربية و55.7% في قطاع غزة، وخاصة ان 57.2% من الأسر الفلسطينية يقل دخلها الشهري عن خط الفقر الوطني بواقع 45.7% في الضفة الغربية و79.4% في قطاع غزة. [3].

جدول (7:5) نسبة الفقر في الاراضي الفلسطينية حسب المنطقة،2006-2012.

السنة	الفقر		الفقر الشديد		فجوة الفقر		شدة الفقر	
	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة	الضفة الغربية	قطاع غزة
2006	20.2	30.0	11.7	16.9	4.6	6.6	2.4	3.0
2007	20.5	49.5	10.5	32.8	4.9	14.8	2.4	8.9
2008	16.1	43.0	7.8	26.3	3.5	11.7	1.8	6.9
2009	15.5	33.2	7.5	20.0	3.1	8.1	1.4	4.2
2010	18.3	38.0	8.8	23.0	4.1	10.3	1.4	3.9
2011	20.2	49.9	9.7	31.9	3.9	9.3	1.4	3.2
2012	20	30	8.2	26	–	–	–	–

1- المصدر:الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، اهم معالم الفقر فـــي الاراضـــي الفلســـطينية 2004-2009 وفقـــا للمنهجية الجديدة لتقدير معدلات الفقر لعام 2010،2010، ص5.

2- الفقر في الأراضي الفلسطينية،تقرير 2009-2010،الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2011، ص (17-18).

3- مقداد،محمد ابراهيم،صافي،سمير خالد، واخرون،دور الجمعيات الاهلية الفلسطينية في تخفيض معدلات الفقـــر فـــي قطاع غزة،مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية،م22،ع2، غزة، فلسطين،2014، ص(10-12)

([1]) الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفقر في الأراضي الفلسطينية،2006**، 2007، ص (16-21).

([2]) **الفقر في الأراضي الفلسطينية، تقرير 2009-2010**، مرجع سابق،ص (17-20)

([3]) المرجع السابق، ص 26.

يتضح من الجدول(7:5) إنخفاض معدلات الفقر عام 2009، بسبب التحسن الذي طـرأ على بنية الإقتصاد الفلسطيني، وتسهيل القيود المفروضه من قبل الإحتلال الإسرائيلي، وإرتفاع المساعدات الدولية. وفي عامي2010– 2011أدت عدم قدرة سوق العمل الفلسطيني على توفير فرص عمل كافية والإعتماد بشكل رئيسي على المساعدات الخارجية إلى تزايد معدلات الفقر، ما يشير إلى عدم تحقيق أي تقدم في مسار التنمية الإقتصادية، وتراجع الوضع المعيشي للسـكان، حيث إرتفعت نسبة البطالة بسبب قيود الإحتلال، و إستمرار عجز الموازنة حيث كـان هنـاك تفاوت كبير بين نسبة الفقر في قطاع غزة والضفة الغربية.

12.5 أسباب انتشار ظاهرة الفقر في الأراضي الفلسطينية

على الرغم من الجهود المبذولة لتحقيق العدالة الإجتماعيـة والتكـافؤ فـي الفـرص الإقتصادية، وجسر التباين والتفاوت القائم في المجتمع، إلا أن قضايا الفقر والبطالـة وإتسـاع الفجوة الإجتماعية وما لها من تراكم إجتماعي وإقتصادي، ظلت تشكل تحدياً أمام تحقيق تنميـة شاملة ومستدامة في المجتمع الفلسطيني. ولا شك أن هناك مجموعة من العوامل أدت إلى تفاقم معضلة الفقر في الأراضي الفلسطينية والتي تتلخص فيما يلي:

1- إرتفاع معدلات البطالة بسبب عدم قدرة الإقتصاد الفلسطيني، على إمتصـاص وإسـتيعاب الأعداد المتزايدة من الداخلين الجدد إلى سوق العمل،على الرغم من قيام السلطة الفلسطينية بإتخاذ العديد من الإجراءاتلتخفيف حدة البطالة، من خلال توفير فرص عمل في مؤسسـات السلطة المدنية والعسكرية، إلا أن قدرة القطاع العام على إستيعاب فـائض العمالـة تبقـى محدودة، بسبب تردي الأوضاع الإقتصادية جراء الممارسات الإسرائيلية، التـي أدت إلـى تراجع حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات وإرتفاع مخاطر الإستثمار.

ومن الجدير بالذكر أن52.1% من العاملين في القطاع الحكومي يعتبرون تحـت خـط الفقر، وأن 38.4% تحت خط الفقر المدقع، ولم يكن القطاع الخاص أفضل حالاً، حيث بلغـت نسبة من هم تحت خط الفقر 62.1%، ومن هم تحت خط الفقر المدقع 46.8%[1].

([1]) تقرير صادر عن بكدار، **مرجع سابق**،ص (4-8)

2- ممارسات وسياسات الإحتلال الإسرائيلي التي تعيق التنمية الإقتصادية، وتدمر القدرات الإنتاجية للإقتصاد الفلسطيني، من خلال الإستيلاء والسيطرة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية، إذ يسيطر الإحتلال الإسرائيلي على 62% من الأراضي الفلسطينية عام 1967، إضافةإلى تدمير المصانع والمنشآت الإقتصادية وتجريف المزارع والحصار والإغلاق، وإقامة جدار الفصل العنصري، والتضييق على إنتقال الأفراد والبضائع، مما ألحق أضراراً بالغة بالإقتصاد الفلسطيني وتباطؤ في الأنشطة الإقتصادية، مما دفع بالعديد من الأسر إلى تشغيل أبنائها، ما أدى إلى إرتفاع نسبة عمالة الأطفال في ظل سياسة الإغلاق والحصار الإسرائيلي [1].

3- إغلاق سوق العمل الخارجية أمام الأيدي العاملة الفلسطينية، وحرمان عدد كبير من العمال الفلسطينيين من العمل داخل "إسرائيل" كعقاب جماعي، مما أدى إلى إرتفاع نسبة العاطلين عن العمل، إضافة إلى أن الإغلاقات الإسرائيلية المتواصلة على القرى والمدن والمخيمات الفلسطينية أعاقت وصول العمال إلى أماكن عملهم، مما أدى إلى توقف الإنتاج في الكثير من المؤسسات العامة والخاصة، وهناك الكثير من الشركات والمصانع والمؤسسات أغلقت أبوابها، وأضطر بعض أصحاب العمل الذين لديهم عدد من العمال إلى الاستغناء عنهم،والعمل لحسابهم الخاص لعدم قدرة منشآتهم على تغطية أجور العمال، بالإضافةإلى انعدام الدخل أو إنخفاضه بسبب إنخفاض مستوى الأجور، الأمر الذي أدىإلى تزايد معدلات الفقر[2].

4- قيام "إسرائيل" بحجز مستحقات السلطة الفلسطينية من الضرائب الجمركية والمقاصة، والعجز في ميزانية السلطة فما زالت السلطة غير قادرة على توفير الموارد المالية الكافية، لتمويل كامل نفقاتها وما زال العجز في الموازنة يتصاعد سنوياً، بالإضافة إلى فرض القيود

([1]) التقرير الاقتصادي العربي الموحد،2012، **مرجع سابق**، ص(285-288)

([2]) العطاونة، محمد، **مرجع سابق**، ب ت.

على البضائع المستوردة والصادرات الفلسطينية، والحصار الدولي الذي ساهم في زيادة الوضع الإقتصادي صعوبة وتعقيداً.[1].

5- إفتقار الأراضي الفلسطينية إلى وجود شبكة أمان إجتماعية فعالة، وخاصة أن هناك العديد من الفئات غير قادرة على توليد الدخل مثل اليتامى والأرامل والأسر التي ترأسها نساء، والمسنين والمعاقين وقاطني المؤسسات الصحية والملاجئ، وأسر الشهداء والجرحى وغيرهم، مما تضعهم ظروفهم الصحية والحياتية في دائرة الفقر، حيث تشير البيانات لعام 2011 أن نسبة كبار السن الذين يعيشون في أسرة فقيرة بلغت 22.2% من إجمالي كبار السن بواقع 16.5%في الضفة الغربية، و 35.5% في قطاع غزة[2].

بالإضافة إلى ما ذكر هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى تفاقم الفقر، منها إرتفاع نسبة الإعالة في الأراضي الفلسطينية،أي أن الأسر الكبيرة أكثر فقراً، وكان أعلى معدل للفقر في الأسر المؤلفة من 10 أفراد فأكثر، وقد يكون الفقر ناجماً عن أسباب ذاتية كالمرض أوإنخفاض مستوى التعليم،أو الأسر التي ترأسها النساء مقارنة مع تلك التي يرأسها رجال، بالإضافة إلى عدم مشاركة المرأة في سوق العمل، وضعف برامج التأهيل والتدريب، وإنخفاض الإستثمار الخاص والعام، وقلة مشاريع التنمية الاقتصادية، والنظام الضريبي غير العادل، وإرتفاع الأسعار.

13.5 العلاقة بين حجم البطالة والفقر والتجارة الخارجية

يرى البعض أن التوسع السريع للتجارة الخارجية نعمة كبيرة وبخاصة للفقراء، غير أن الحقيقة غير ذلك،على الرغم أن إزدياد حجم التجارة والإنفتاح التجاري يوفر فرصاً كبيرة للتنمية البشرية ويتغلب على الفقر، لكن هذه الظروف لم تتوفر للعديد من بلدان العالم وخاصة البلدان الفقيرة، التي تتميز بالإزدياد المستمر في معدلات الفقر والبطالة واللامساواة في توزيع الدخل.

([1]) **سنتان من الانتفاضة والحصار والإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية**، البنك الدولي، 2003، ص(2-10)

([2]) http://www.pcbs.gov.ps/ تاريخ الزيارة 27-9-2015.

فالإنفتاح التجاري يؤثر على الأغنياء والفقراء، بسبب كون الأغنياء يمتلكون الثروة والموارد، بينما لا يمتلك الفقراء رأس المال الكافي فهم بالتالي أكثر عرضة للتأثر بالتقلبات الإقتصادية.

فبعد الإحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية عام 1967، فرضت "إسرائيل" على الضفة و القطاع اتحاداً جمركياً أحادي الجانب وغير متكافئ، فالإتحاد الجمركي بين بلدين يعني حرية إنتقال البضائع والسلع من بلد إلى آخر من دون أية تعرفه جمركية، ويعني أيضاً أن البلدين يضعان تعرفه جمركية موحدة بالنسبة إلى بضائع البلاد الأخرى، أما ما فرضته "إسرائيل" فهو حرية تامة لدخول البضائع الإسرائيلية إلى أسواق الضفة والقطاع، وقيوداً على دخول البضائع الفلسطينية إلى الأسواق الإسرائيلية، وكانت الضرائب المفروضة على البضائع الأجنبية موضوعة لحماية البضائع الإسرائيلية، وعلى المستورد الفلسطيني أن يقوم بإستيراد بضائع إسرائيلية بتكلفة تبلغ أضعاف ما هي عليه في البلاد المجاورة، وهو ما جعل الأسواق الفلسطينية أسيرة الإقتصاد الإسرائيلي.

وتبعاً لذلك فإن السوق الفلسطينية أصبحت بعد عام 1967 المستورد الأكبر الثاني للصادرات الإسرائيلية بعد الولايات المتحدة الأمريكية، وفي عام 1987 كان نحو (88.1%) من إجمالي قيمة التبادل التجاري للأراضي الفلسطينية تتم مع السوق الإسرائيلية، كما أصبحت المنفذ الوحيد للتجارة الفلسطينية الأمر الذي أدى إلى عدم قدرة الأسواق المحلية في الضفة والقطاع، على إستيعاب المنتجات الوطنية بسبب سياسة الإغراق والمضاربة[1]، كما مر معنا في الفصول الأولى من الدراسة.

ومنذ قدوم السلطة الفلسطينية عام 1994، وتسلمها بعض المهام الإقتصادية أعلنت عن تبنيها لنظام الإقتصاد الحر في سياساتها الإقتصادية، لدمج الإقتصاد الفلسطيني بالسوق الحرة العالمية، في ظل غياب الحماية للمنتجات الفلسطينية الزراعية والصناعية، وجعلها في ميدان المنافسة التجارية العالمية وحيدة بقدراتها المحدودةوالمستهدفة بإجراءات الإحتلال، ومع قدوم

([1]) السهلي، نبيل محمود، **الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية**، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، 2000 .

السلطة الفلسطينية أيضاً بدأت تتبلور ملامح خاصة للإقتصاد الفلسطيني، وأصبح بالإمكان الحصول على وكالات من الشركات الأجنبية لتسويق منتجاتها في السوق الفلسطيني، وأصبحت عملية الإستيراد المباشر تتم من خلال رخص الإستيراد التي تصدرها السلطة الفلسطينية، وخاصة أن الإقتصاد الفلسطيني والتجارة الخارجية الفلسطينية، إعتمدت على مدى أكثر من ثلاثة عقود على "إسرائيل" كشريك رئيسي، ولم تسهم الإتفاقيات الإقتصادية بين الطرفين في تغيير هذا الواقع، بل زاد الإعتماد على "إسرائيل" وتوسع العجز التجاري لصالحها، وتراجعت القدرة التنافسية للمنتجات الفلسطينية أمام الواردات السلعية الإستهلاكية، نتيجة عدم إنتهاج سياسة تجارية فلسطينية لضبط وتقييد الواردات، بالمقابل إنخفضت نسبة الصادرات السلعية إلى الناتج المحلي الإجمالي من 25% خلال الثمانينات لحوالي 11% عام 2008، مما أدى لزيادة معدل النمو السنوي للواردات بنسبة أكبر من نمو الصادرات[1]

1.13.5 التحليل الاحصائي لمتغيرات الدراسة

ولمعرفة تأثير ودور التجارة الخارجيه وخاصة الواردات على تفشي البطالة والفقر في الضفة الغربية، قامت الباحثة بدراسة مجموعة من المنتجات التي يتم إستيرادها من الخارج، بالرغم من وجود منتجات وسلع محلية مماثلة لها، وذلك بالإعتماد على البيانات المتوفرة لدى الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني خاصة فيما يتعلق بالواردات من تلك المنتجات خلال الفترة 1994-2014. ويجب التذكير والتنويه لعدم إستخدام إستبيان خاص بالدراسة على الرغم من أهميته، لأسباب تتعلق بعدم توفر البيانات الكافيه عن المنشآت وخاصة التي تم إغلاقها، وبالتالي يصعب التواصل مع مالكيها لعدم تواجدهم داخل البلد.

ومن السلع التي تم الإعتماد عليها في عملية التحليل (المنتجات النباتية، الأحذية، الأخشاب، النسيج ومصنوعاته، الحديد والصلب).التي تعد من أهم الأنشطة الإقتصادية التي تأثرت نتيجة الإستيراد من الخارج.

([1]) الصوراني،غازي،**مرجع سابق**،ص(63-64).

حيث تعد المنتجات النباتية مصدراً لإمداد السكان والماشية بإحتياجاتهم الغذائية، وتوفير فرص العمل للكثير من السكان حيث أن قسم كبير من سكان الضفة الغربية يعملون بالزراعة، كما أنها تساعد على توفير رؤوس الأموال والمساهمة في الناتج المحلي، وتعتمد عليها العديد من الصناعات وخاصة الغذائية. كما تعد الزراعة جزءاً ومكوناً أساسياً من مكونات النسيج الوطني والثقافي والإقتصادي والإجتماعي الفلسطيني. ويشكل القطاع الزراعي الفلسطيني مصدراً رئيساً أو ثانوياً لدخل نسبة كبيرة من السكان الفلسطينيين، حيث تعتمد الزراعة في الأراضي الفلسطينية بشكل أساسي على العمالة غير مدفوعة الأجر، أي أن معظم العاملين فيهاهم من أفراد العائلة.

وتحتل الأخشاب أهمية كبيرة، حيث تستخدم في عدة ميادين كالبناء والعمارة والأثاث المنزلي، بالإضافة إلى إستخدامها في الصناعات التقليدية كالتحف التي تنشط في مواسم السياحة، كما تساهم صناعة الأخشاب في الناتج المحلي وتشغيل الأيدي العاملة.

وتعد صناعة المنسوجات من الصناعات الرائده وإحدى الصناعات المهمة بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني، من حيث العمالة والإنتاج وعدد المؤسسات، حيث إحتلت صناعة الملابس النصيب الأكبر وشكلت 42.2%، من إجمالي المؤسسات الصناعية في بداية الستينات[1]. وإحتلت المرتبة الأولى في قطاع الصناعة التحويلية حيث شكلت 13%من عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية عام 1966، كما شكلت مؤسساتها حوالي 20%-22% من عدد المؤسسات الصناعية في الضفة الغربية، وحوالي33-37% في قطاع غزة خلال الفترة 1976-1987[2]. وبالتالي فهي تعد مصدر مهم لتوظيف وتشغيل الأيدي العاملة. ومع ازدياد الاستيراد من الخارج تراجع عدد المنشآت في صناعة النسيج والملابس عام 2013 الى (1966) منشأة، حيث شكلت 12% من العدد الكلي للمنشآت الصناعية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وتراجع عدد العاملين فيها الى 16% من مجموع الأيدي العاملة في القطاع الصناعي[3].

([1]) تاريخ الصناعه في فلسطين http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3087 تاريخ الزيارة 4-4-2016.

([2]) صناعه النسيج والملابس في فلسطين .http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3093تاريخ الزيارة 4-4-2016.

([3]) الملابس في فلسطين.. المستورد يقتل المحلي http://www.palestineeconomy.ps تاريخ الزيارة 4-11-2016.

كما تلعب صناعة الأحذية دوراً اقتصادياً مهماً في الإقتصاد الفلسطيني، حيث تشير البيانات لعام 1998 عن وجود (532) مؤسسة تعمل في إنتاج الأحذية منها (518) في الضفة الغربية والقدس الشرقية و(14) في قطاع غزة، وتتركز هذه الورش والمؤسسات في منطقة الخليل ونابلس وذلك نظراً لتركيز مدابغ الجلود فيها، حيث أن 95% من إنتاج هذه المدابغ يستخدم من قبل منتجي الأحذية المحليين[1]، وبذلك تلعب دوراً رئيسياًمع باقي قطاعات الإنتاج في زيادة الناتج المحلي الإجمالي وإستيعاب العمالة، وتوفير المنتج المحلي بدلاً من الإعتماد على السلع المستوردة لما لذلك من أهمية إقتصادية وإجتماعية.

ولا تقل أهمية الصلب والحديد عن المنتجات الأخرى من حيث التشغيل والمساهمه في الناتج المحلي، من خلال إستخدامها في ورش الحدادة، حيث تعمل غالبيتها على إنتاج المواد الحديدية اللازمة في الحركة العمرانية كالشبابيك والأبواب و"الحمايات"، بالإضافة إلى تخصص بعض تلك الورش بصناعة آلات ومعدات بسيطة تستخدم في المجال الزراعي والصناعي.

أي أنه من الممكن أن تلعب هذه المنتجات دوراً ريادياً في مستقبل الإقتصاد الفلسطيني، وذلك بسبب النجاح النسبي الذي حققته هذه المنتجات وخاصة في مجال صناعة الأحذية والملابس والأثاث، وقدرتها على تصدير جزء من إنتاجها الى الخارج.

ويوضح الجدول (8:5) تأثير الواردات من تلك المنتجات آنفة الذكر على تفشي البطاله في الضفه الغربية،حيث تم إستخدام اختبار (Stepwise) الذي يبين المتغيرات القوية التي تؤثر على المتغير التابع فيما يستبعد دخول المتغيرات الضعيفة على المتغير التابع،من خلال إستخدام معادلة خط الإنحدار المتعدد (Linear RegressionMultiple).

([1]) مكحول، باسم، **صناعة الدباغة والصناعات القائمة على استغلال الجلود الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، فلسطين، 1998، ص32.

اولا: الفرضية الرئيسية: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لأبعاد الواردات (المنتجات النباتية، الأحذية، الخشب، النسيج ومصنوعاته، الحديد والصلب) على تفشي البطالة في الضفة الغربية.

جدول (8:5) تأثير الواردات على تفشي البطالة في الضفة الغربية بإستخدام تحليل الإنحدار الخطي المتعدد.

أبعاد الواردات	البطالة							
	R	R^2	f	Sig(f)	β	Beta (القيم المعيارية المرادفة للقيم العادية)	t	Sig(t)
الثابت	0.936	0.875	35.08	**0.000	117102.93	–	11.57	**0.000
النسيج ومصنوعاته					1.35–	0.91–	8.17–	**0.000
المنتجات النباتية					0.12	0.38	3.10	**0.007
الحديد والصلب					0.24	0.32	2.24	*0.04
الاحذية	–	–	–	–	–	0.10–	0.34–	0.74
الخشب	–	–	–	–	–	0.25	0.87	0.40

المصدر:جهاز الاحصاء الفلسطيني،اجمالي قيمة الواردات السلعيةالفلسطينية المرصودة حسب اقسام التصنيف الدولي الموحد،خلال الفترة 1996-2014.(بتصرف).

**** دالة عند المستوى ($a \geq 0.01$)**

*** دالة عند المستوى ($0.05 \geq a$)**

يتضح من الجدول أعلاه أن النسيج ومصنوعاته، المنتجات النباتية، الحديد والصلب كانت أهم المتغيرات بالنسبة للواردات، حيث يشير الجدول أن العلاقة كانت دالة إحصائياً وذلك لأن مستوى الدلالة كان (0.000) المرافق لقيمة (f) والبالغة (35.08)، مما يعني وجود تأثير للمتغيرات المذكورة على المتغير التابع (البطالة). حيث تفسر المتغيرات الثلاثة ما نسبته

(87.5%) من تباين المتغير التابع، أي أن إرتفاع نسبة الواردات من (النسيج ومصنوعاته، المنتجات النباتية، الحديد والصلب) تؤدي إلى إرتفاع البطاله بنسبة (87.5%)في الضفة الغربية.

وتبين قيمة (t) المحسوبة لمتغيرالنسيج ومصنوعاته (−8.17) بمستوى دلالة (0.000)، ولمتغيرالمنتجات النباتية (3.10) بمستوى دلالة (0.007)، ولمتغيرالحديد والصلب (2.24) وبمستوى دلالة (0.04) أي أنه توجد أهمية إحصائية لهذه المتغيرات، وذلك لأن قيمة مستوى الدلالة كانت أقل من (0.05) حيث يتم قبول المتغير المستقل في نموذج الإنحدار إذا كانت قيمة مستوى t المحسوبة أقل من (0.05)، بذلك يتم إستبعاد كل من تأثير المتغيرات من (الأحذية، الخشب) وذلك لأن قيمة t المحسوبة كانت على التوالي (−0.34،0.87) وبمقدار مستوى دلالة على التوالي لكل من هذه الأبعاد (0.74،0.40) أي أن مستوى الدلالة كان أكبر من (0.05) للمتغيرات المذكورة (الأحذية، الخشب).

وتمثل قيمة (Beta) المحسوبة درجة تأثير كل بعد بقيمة المتغير التابع (البطالة)، فإذا إعتبرنا أن تأثر المتغير التابع يبلغ (100%) فإن بعد النسيج ومصنوعاته تؤثر بمقدار (91%) حيث تعد هذه النسبة مهمة ومؤثرة وأن العلاقة بين البطالة والنسيج ومصنوعاته هي علاقة عكسية، وتؤثر قيمة المنتجات النباتية بنسبة (38%) بعلاقة طردية وقوية، وتؤثر بعد الحديد والصلب بنسبة (32%) بعلاقة طردية وقوية.أي أن متغير النسيج ومصنوعاته أكثر أهمية من المتغيرين (المنتجات النباتية، الحديد والصلب) على المتغير التابع البطالة فمن خلال الجدول المذكور أعلاه يتضح ما يلي:

1) بالنسبة للمتغير الأول المستقل (النسيج ومصنوعاته) فذلك يعني أن كل نقص في المتغير المستقل والذي مقداره (−1.35) وحده يقابله زيادة في المتغير التابع (البطالة) بمقدار واحد وحدة.

2) بالنسبة للمتغير الثاني المنتجات النباتية فإن كل زيادة بمقدار (0.12) يقابله زيادة في البطالة بمقدار واحد وحدة.

3) بالنسبة للمتغير الثالث الحديد والصلب فإن كل زيادة بمقدار (0.24) يقابله زيادة في البطالة بمقدار واحد وحدة.

وبذلك يتم رفض الفرضية الصفرية جزئياً حيث تبين وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a\leq0.05$) للمتغيرات الخاصة في إستيراد (النسيج ومصنوعاته، المنتجات النباتية، الحديد والصلب) في تأثيره على البطالة في الضفة الغربية وبالتالي يتم قبول الفرضية البديلة، التي تقول يوجد **تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لأبعاد الواردات (المنتجات النباتية، النسيج ومصنوعاته، الحديد والصلب) على تفشي البطالة في الضفة الغربية.**

وبناءً على ما تقدم نعمل على كتابة معادلة خط الإنحدار المتعدد وهي كما يلي:

$$Y=Bo+B_1x_1+B_2x_2+B_3x_3$$

(البطالة)=Y117102.93– 1.350.24 +(المنتجات النباتية) 0.12 +(النسيج ومصنوعاته)(الحديد والصلب)

وبذلك يتضح بأنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لأبعاد الواردات (النسيج ومصنوعاته، المنتجات النباتية، الحديد والصلب) على تفشي البطالة في الضفة الغربية.

ولتوضيح تأثير كل متغير من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع (البطالة) فقد تم إستخدام معادلة خط الإنحدار البسيط (Linear RegressionSimple) للوصول إلى النتائج والتي كانت كما يلي:

ثانياً: النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية والتي نصها: **لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) للمنتجات النباتية على تفشي البطالة في الضفة الغربية.** من أجل فحص الفرضية تم إستخدام تحليل الإنحدار الخطي البسيط لبحث تأثير المنتجات النباتية على تفشي البطالة في الضفة الغربية والتي كانت كالآتي.

جدول (9:5) تحليل الإنحدار البسيط يبين أثر استيراد المنتجات النباتية على تفشي البطالة في الضفة الغربية

المتغير	المعامل β	ت المحسوبة	مستوى الدلالة	f	Sig(f)	R (معامل الارتباط)	R square (معامل التحديد)	Adjested R square (معامل التحديد المصحح)
الثابت	62050.74	3.43	0.003**	5.69	0.029*	0.50	0.25	0.21
المنتجات النباتية	0.16	2.39	0.029*					

المصدر:جهاز الاحصاء الفلسطيني،اجمالي قيمة الواردات السلعيةالفلسطينية المرصودة حسب اقسام التصنيف الدولي الموحد،خلال الفترة 1996-2014.(بتصرف).

****دالة إحصائيا عند المستوى ($a \leq 0.01$)**

***دالة إحصائيا عند المستوى ($a \leq 0.05$)**

يشير الجدول رقم (9:5) إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية عن المستوى ($\alpha \leq 0.05$) لأثر إستيراد المنتجات النباتية على تفشي البطالة في الضفة الغربية،اي أن العلاقة كانت دالة إحصائياً وذلك لان مستوى الدلالة كان (0.029) المرافق لقيمة (f) والبالغة (5.69) وبذلك يتضح بأن هنالك فروق مما يعني وجود تأثير للمنتجات النباتية على المتغير التابع البطالة.

ويعود ذلك إلى سياسية الإحتلال الإسرائيلي إتجاه القطاع الزراعي،المتمثلة بمصادرة الأراضي الزراعية والسيطرة على مصادر المياه، وشق الطرق الإلتفافية وتجريف الأراضي الزراعية من أجل بناء المستعمرات، وتدمير البنية التحتية وتقطيع أوصال الأراضي، وعزل الفلسطينيين والسيطرة على المعابر والحصار والإغلاق وبناء جدار الفصل العنصري وإعاقة التسويق. كما أن عملية تسويق الإنتاج الزراعي الفلسطيني تتأثر بشكل كبير بإتفاقية باريس، حيث تسمح هذه الإتفاقية بحرية التبادل التجاري للمنتجات الزراعية المعفاة من الضرائب بين الأسواق الفلسطينية والإسرائيلية، مما يشكل منافساً أساسياً للمزارع الفلسطيني، خاصة أن الإتفاقية تسمح بدخول كميات كبيرة من الإنتاج الزراعي الإسرائيلي للأسواق الفلسطينية بسهولة، وقيام"اسرائيل" بإغراق الأسواق الفلسطينية بالمنتجات المستوردة.

بالإضافة إلى وجود بعض المعوقات الداخلية كغياب التخطيط التنموي للقطاع الزراعي، وضعف البنيه التحتية التي تشمل عدم توفر شبكة مواصلات من القرى إلى المدن، وضعف دور مؤسسات الإقراض الزراع يوالبنوك في تقديم الدعم والتسهيلات للمزارعين، وعدم قيام السلطة الفلسطينية بدعم المنتج الوطني من خلال إقامة المعارض وفتح مراكز تجارية للمنتجات الفلسطينية في البلدان العربية، وإقامة برامج لتأهيل الصناعات الفلسطينية، وإطلاق حملات واسعة لدعم وتعزيز الإقتصاد الفلسطيني، مما ينعكس إيجابا على تنمية الصادرات الفلسطينية، حيث كانت النفقات والأموال المخصصة للقطاع الزراعي في موازنة السلطة الوطنية الفلسطينية أقل من 1% للعامين 2011 و 2012[1]، مما أدى إلى ضعف الإستثمار في القطاع الزراعي وعزوف عدد كبير من السكان عن العمل في الزراعة، والتوجه إلى العمل في القطاعات الأخرى وخاصة قطاع الخدمات، أو العمل داخل أراضي 48.

ويدل الجدول أيضا على أن المنتجات النباتية تفسر ما مقداره (25%) من تفشي البطالة في الضفة الغربية،أما بالنسبة لقيمة β فيتضح من خلالها أن المنتجات النباتية تؤثر ما مقداره 16% على المتغير التابع(البطالة) حيث تعد نسبة مهمة ومؤثرة.

وبذلك يتضح بأنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) للمنتجات النباتية وأثرها على تفشي البطالة في الضفة الغربية.

وبناءً على ذلك يتم كتابة معادلة خط الإنحدار البسيط $(Y) = Bo$ (ثابت) $+ B_1x_1$

خط الإنحدار البسيط $(Y) = 62050.74 + 0.16 \times$ المنتجات النباتية

ثالثا: النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة والتي نصها:**لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لإستيراد الأحذية على تفشي البطالة في الضفة الغربية.** من أجل فحص الفرضية تم إستخدام تحليل الإنحدار الخطي البسيط لبحث تأثير إستيراد الأحذية على تفشي البطالة في الضفة الغربية.

([1]) الانتاج الزراعي الفلسطيني النباتي في الضفة الغربية http://www.palestineland.net/تاريخ الزيارة 10-4-2016.

جدول (10:5): تحليل الإنحدار البسيط يبين أثر استيراد الأحذية على تفشي البطالة في الضفة الغربية

المتغير	المعامل β	ت المحسوبة	مستوى الدلالة	f	Sig(f)	R (معامل الارتباط)	R square (معامل التحديد)	Adjested R square (معامل التحديد المصحح)
الثابت	132829.59	3.89	0.001	0.84	0.37	0.22	0.05	0.01-
الأحذية	1.94-	0.92-	0.37					

المصدر:جهاز الاحصاء الفلسطيني،اجمالي قيمة الواردات السلعية الفلسطينية المرصودة حسب اقسام التصنيف الدولي الموحد، خلال الفترة 1996-2014.(بتصرف).

يشير الجدول (10:5) إلى عدم وجود أثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$)لإستيراد الأحذية على تفشي البطالة في الضفة الغربية، أي أن العلاقة كانت غير دالة إحصائياً وذلك لأن مستوى الدلالة كان (0.37) المرافق لقيمة (f) والبالغة (0.84) وبذلك يتضح بأنهلا توجد فروق، مما يعني عدم وجود تأثير للبعد المذكور (الأحذية) على المتغير التابع البطالة، ويدل الإختبار أن الأحذية تفسر ما مقداره (5%) من تفشي البطالة،أي أن إستيراد الأحذية كان تأثيرها ضعيف على المتغير التابع (البطالة).

وبناءً على بيانات جهاز الاحصاء المركزي الفلسطيني المستخدمه في عملية التحليل، أظهرت النتائج ضعف تأثير إستيراد الأحذية على إرتفاع البطالة في الضفة الغربية، بالرغم من غزو البضائع المستوردة للأسواق المحلية فى الضفة الغربية، خاصة خلال السنوات الأخيرة نتيجة إغراق الأسواق المحلية بالأحذية المستوردة رخيصة الثمن.ويمكن تفسير ذلك أن الأحذية المستوردة ذات قيمة مالية متدنية جداً، والتي أغلبها صينية ذات نوعية شعبية رخيصة الثمن ذات جودة منخفضة، يترتب عليها في بعض الأحيان مشاكل صحية نتيجة إدخال مواد رخيصة ومؤثرة صحياً في تصنيعها وإنتاجها، والعكس صحيح فيما لو كانت هذه السلعة ذات نوعية جيدة وقيمتها المالية عالية. لذلك لم يظهر في التحليل أن للأحذية دور في تفشي البطالة بالرغم من إرتفاع نسبة الواردات من الأحذية. بالمقابل يوجد إمكانيات تسويقية عالية للسلع الصينية في السوق الفلسطيني، بسبب مناسبتها للدخل والقدرة الشرائية للمستهلك الفلسطيني وإنخفاض أسعارها مقارنة بالسلع المثيلة لها المحلية أو القادمة من "اسرائيل" ودول أجنبية أخرى.الأمر

الذي أدى إلى إغلاق عدد من المصانع وإضطر البعض إلى تقليل عدد العمال إلى الحد الأدنى، وكل ذلك سبب قلة المبيعات والطلب على الأحذية المصنعة محليًا،أمام الأحذية المصنعة صينيًا والمستوردة رغم قلة جودتها..

بالإضافة إلى أن صناعة الأحذية تتركز في مدينة الخليل، بسبب وجود معظم المدابغ التي تزود مصانع الأحذية بإحتياجاتها من الجلود الطبيعية، وبالتالي فأن عدد العاملين فيها يقتصر على سكان الخليل والقرى المجاورة. وبذلك يتضح بعدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($\alpha \leq 0.05$) لإستيراد الأحذية وأثرها على تفشي البطالة في الضفة الغربية.

وبناءً على ما تقدم تكون معادلة خط الإنحدار على النحو التالي:

معادلة خط الإنحدار البسيط (Y) = Bo (ثابت) + B_1 x

خط الإنحدار البسيط (Y) = 132829.59- + 1.94 × الأحذية

رابعاً: النتائج المتعلقة بالفرضية الرابعة والتي نصها: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لإستيراد الأخشاب وأثرها على تفشي البطالة في الضفة الغربية.

من أجل فحص الفرضية تم إستخدام تحليل الإنحدار الخطي البسيط لبحث تأثير إستيراد الأخشاب على تفشي البطالة في الضفة الغربية.

جدول (11:5) تحليل الانحدار البسيط يبين اثر استيراد الاخشاب على تفشي البطالة في الضفة الغربية

المتغير	المعامل β	ت المحسوبة	مستوى الدلالة	f	Sig(f)	R معامل الارتباط	R Square (معامل التحديد)	Adjested R square (معامل التحديد المصحح)
الثابت	71488.83	5.81	**0.000	8.47	*0.01	0.58	0.33	0.29
الاخشاب	0.60	2.91	*0.01					

المصدر:جهاز الاحصاء الفلسطيني،اجمالي قيمة الواردات السلعية الفلسطينية المرصودة حسب اقسام التصنيف الدولي الموحد، خلال الفترة 1996-2014.(بتصرف).

**** دالة إحصائياً عند المستوى ($a \geq 0.01$ α)**

*** دالة إحصائياً عند المستوى ($a \geq 0.05$)**

يشير الجدول (11:5) إلى وجود اثر ذو دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \geq 0.05$) لأثر إستيراد الأخشاب على تفشي البطالة في الضفة الغربية، أي أن العلاقة كانت دالة إحصائياً وذلك لأن مستوى الدلالة كان (0.01) المرافق لقيمة (f) والبالغة (8.47) وبذلك يتضح بأن هنالك فروق مما يعني وجود تأثير لإستيراد الأخشاب على البطالة، ويدل الإختبار أن إستيراد الأخشاب تفسر ما مقداره (33%) من تفشي البطالة،أما بالنسبة لقيمة β فيتضح من خلالها أن الأخشاب تؤثر ما مقداره 60% على البطالة حيث تعد نسبة مهمة ومؤثرة.

ويمكن تفسير ذلك أن سوق الأثاث في الضفة الغربية، يشهد إغراقاً لافتاً للنظر من المستوردات الصينية والماليزية والتركية، في الوقت الذي تضمحل فيه صناعة الأثاث المحلية، في ظل إنحسار مهنة النجارة التي كانت الى وقت قريب معلماً بارزاً في الأسواق المحلية. كما أن إرتفاع أسعار الصناعه المحلية أدى إلى توجه الناس إلى المواد المستوردة من الصناعات الصينية والماليزية والتركية، التي تمتاز بجمالها وموديلاتها الحديثة إضافة إلى أسعارها المناسبة للقدرة الشرائية للسكان، من ناحية أخرى أدت الإعتداءات والحصار الإسرائيلي إلى تراجع ملحوظ في نمو هذا القطاع، وألحق به أضراراً كبيرة تمثلت بتدمير العديد من المصانع والورش بشكل كامل خلال السنوات الماضية، جراء الإعتداءات الإسرائيلية المستمرة من قصف وتجريف للمنشآت الصناعية. مما أدى إلى توقف بعض المصانع عن العمل بشكل جزئي أو كلي، او تقليل قدرتها الإنتاجية الأمر الذي ترتب عليه الإستغناء عن عدد لا بأس به من العمال، حيث إنخفض عدد العمال من 6677 عامل عام 1999 الى 6201عامل عام 2000[1].

كما أدى الحصار إلى تعطيل حركة التجارة بين المدن الفلسطينية ومنع تصديرها إلى الخارج بسبب إغلاق المعابر، مما أثر على تسويق المنتجات الصناعية، كان من نتيجته إحجام المستثمرين عن الإستثمار في هذا القطاع وتوقف معظم المشاريع الإنشائية والعمرانية والتطويرية الخاصة والعامة، وإنخفاض الإنتاج مما كبد هذا القطاع خسائر جسيمة، وتحول عدد كبير من الحرفيين في مجال النجارة إلى مستوردين أو العمل في نشاط آخر.

([1]) نصر الله، عبد الفتاح، عواد، طاهر، **مرجع سابق**، ص36.

من ناحية أخرى إن الصفة العامة لصناعة الأثاث الخشبي في الضفة الغربية، أنها صناعة حرفية تتكون من الورش الحرفية الصغيرة. حيث أن حجم الطاقات والإمكانات الإنتاجية لصناعة الأثاث الخشبي، لا يفي بتيار الطلب الجاري والمتوقع في المستقبل والإستجابة لمشاريع الإسكان الجديدة في القطاعين الخاص والحكومي. خاصة أن كل وحدة سكنية تحتاج إلى أثاث خشبي، كما أن هناك إحتياجات التجديد والتحديث والإستبدال للأثاث الحالي المنزلي والمكتبي، وإحتياجات المعاهد والمدارس والجامعات حديثة التأسيس.

وحسب وزارة الاقتصاد فإن معظم الصناعات الفلسطينية، تعتمد على المواد الخام ومستلزمات الإنتاج المستوردة والتي تخضع للقيود والإجراءات الاسرائيلية، وهوما يفسر الإنخفاض التدريجي الذي تعرضت له القدرة الإنتاجية لكثير من الصناعات الفلسطينية، مثل صناعة الأغذية والصناعات الجلدية والكيماوية والبلاستيكية والخشبية.

وبذلك يتضح بأنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لإستيراد الخشب وأثرها على تفشي البطالة في الضفة الغربية.

وبناءً على ذلك تكون معادلة خط الإنحدار البسيط $(Y) = Bo$ (ثابت) $+ B_1x$

خط الإنحدار البسيط $(Y) = 71488.83 + 0.60$ xالأخشاب

خامسا: النتائج المتعلقة بالفرضية الخامسة والتي نصها: لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لإستيراد النسيج ومصنوعاته على تفشي البطالة في الضفة الغربية.

من أجل فحص الفرضية تم إستخدام تحليل الإنحدار الخطي البسيط لبحث تأثير إستيراد النسيج ومصنوعاته على تفشي البطالة في الضفة الغربية.

جدول (12:5) تحليل الإنحدار البسيط يبين أثر النسيج ومصنوعاته على تفشي البطالة في الضفة الغربية

المتغير	المعامل β	ت المحسوبة	مستوى الدلالة	f	Sig(f)	R (معامل الارتباط)	R square (معامل التحديد)	Adjested R square (معامل التحديد المصحح)
الثابت	155961.70	11.25	**0.000	17.72	0.001*	0.71	0.51	0.48
النسيج ومصنوعاته	1.07-	4.21-	**0.001					

المصدر:جهاز الاحصاء الفلسطيني،اجمالي قيمة الواردات السلعية الفلسطينية المرصودة حسب اقسام التصنيف الدولي الموحد، خلال الفترة 1996-2014.(بتصرف).

****دالة إحصائيا عند المستوى (a ≥ 0.01)**

***دالة إحصائيا عند المستوى (a ≥ 0.05)**

يشير الجدول أعلاه إلى وجود أثر ذي دلالة إحصائية عن المستوى ($\alpha \geq 0.05$) لإستيراد النسيج ومصنوعاته على تفشي البطالة في الضفة الغربية، ويشير الجدول أن العلاقة كانت دالة إحصائياً وذلك لأن مستوى الدلالة كان (0.001) المرافق لقيمة (f) والبالغة (17.72) مما يعني وجود تأثير للنسيج ومصنوعاته على البطالة.

ويدل الجدول أيضاً أن النسيج ومصنوعاته تفسر ما مقداره (51%) من تفشي البطالة، أما بالنسبة لقيمة β فيتضح من خلالها أن النسيج ومصنوعاته تؤثر ما مقداره (-1.07%) على المتغير التابع حيث تعد نسبة مهمة ومؤثرة، و كانت نسبة التأثير ذات علاقة عكسية قوية بمعنى أن كل نقص بنسبة -1.07% من إستيراد النسيج ومصنوعاته تؤثر تأثيراً كبيراً في البطالة.

ويمكن تفسير ذلك إلى أن إنخفاض إستيراد مستلزمات الخياطة، من أقمشة وماكنات وإكسسوارات التي تحتاجها المشاغل، أدى إلى تراجع مهنة الخياطة بشكل كبير، خاصةان خياطة الملابس كانت رائدة في السنوات السابقة، لكن أصابها الخمول والإضمحلال بسبب منافسة تجار الملبوسات الجاهزة، مما أدى إلى توقف بعض المشاغل عن العمل، كما أن الألبسة الجاهزة الصينية والتركية إكتسحت الأسواق والمحلات وبأثمان رخيصة، رغم ما تتسم به الكثير

من البضائع المستوردة من رداءة في الإنتاج خاصة ملابس الأطفال ناهيك عن إرتفاع أسعار الأقمشة.

كل تلك الأسباب أسهمت في تراجع مهنة الخياطة في البلاد والعزوف عن اللجوء الى محال الخياطة إلا في حالات إجراء بعض التعديلات على الملابس. و تحوّلت معظم مشاغل الخياطة تدريجياً إلى محلات لبيع المواد الغذائية أو المجوهرات أو الألبسة الجاهزة وغيرها، نظراً لإرتفاع تكاليف ومستلزمات الخياطة وإنخفاض معدلات الربح، والتوسع في إستيراد الملبوسات الجاهزة التي تجد رواجاً واقبالاً من المواطنين لما تتميز به من كلفة متدنية، بالإضافة إلى المنافسة الشديدة التي تعاني منها الصناعة المحلية خاصة من قبل الملابس الصينية التي تسيطر على الأسواق. وبالتالي تراجعت عدد المؤسسات في هذا القطاع الى 16.9% عام 2000[1]، من إجمالي المؤسسات الصناعية، بعد أن كانت تشكل 42.2% في بداية الستينات.

من ناحية أخرى إن نسبة كبيرة من صناعة الملابس، تعمل من خلال مايعرف بالتعاقد من الباطن مع شركات إسرائيلية والتي تشكل حوالي 80% من إنتاج الملابس في الضفة الغربية، وفي قطاع غزة حيث عمل 90% من منتجي الملابس كمتعاقدين من الباطن للشركات الاسرائيلية[2]. إلا أن "إسرائيل" عملت على نقل جزء من أنشطة التعاقد من الباطن إلى الأردن ومصر الأمر الذي أثر على عدد العاملين فيها في الضفة الغربية. كما تضررت هذه الصناعة بشكل كبير جراء السياسات الإقتصادية الإسرائيلية، والإغلاقات الإسرائيلية للأراضي الفلسطينية، مما أدى إلى تراجع حجم الإنتاج، والذي أثر على حجم التشغيل والقدرة الإستيعابية للمشاغل. كما سجلت السنوات السابقة إنخفاضاً كبيراً في عدد المشاغل. أي أن الحد من الواردات سيسمح للصناعة المحلية بمضاعفة إنتاجها، وضخ كميات أعلى وبأذواق تناسب جميع المستهلكين.

([1]) نصر الله، عبد الفتاح، عواد، طاهر، **واقع القطاع الصناعي في فلسطين**، 2004، ص16.

([2]) الراعي، محمد ابراهيم سعدي، **دراسه حول الصناعات التحويلية في فلسطين (تحليل ورؤية نقدية)**، وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية، 2003، ص32.

وبذلك يتضح أنه يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة ($a \leq 0.05$) لإستيراد النسيج ومصنوعاته على تفشي البطالة في الضفة الغربية.

وبناءً عليه نكتب معادلة خط الإنحدار البسيط (Y) = Bo (ثابت) + B_1x

خط الإنحدار البسيط (Y) = 155961.70 – 107 x النسيج ومصنوعاته.

سادسا: النتائج المتعلقة بالفرضية السادسة والتي نصها:**لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة (a 0.05≤) لإستيراد الحديد والصلب على تفشي البطالة في الضفة الغربية.** من أجل فحص الفرضية تمإستخدام تحليل الإنحدار الخطي البسيط، لبحث تأثير إستيراد الحديد والصلب على تفشي البطالة في الضفة الغربية.

جدول (13:5) تحليل الإنحدار البسيط يبين أثر استيراد الحديد والصلب على تفشي البطالة في الضفة الغربية

المتغير	المعامل β	ت المحسوبة	مستوى الدلالة	f	Sig (f)	R (معامل الارتباط)	R square (معامل التحديد)	Adjested R square (معامل التحديد المصحح)
الثابت	60355.63	2.11	*0.049	2.29	0.15	0.34	0.12	0.07
الحديد والصلب	0.40	1.51	0.15					

المصدر:جهاز الاحصاء الفلسطيني،اجمالي قيمة الواردات السلعية الفلسطينية المرصودة حسب اقسام التصنيف الدولي الموحد، خلال الفترة 1996-2014.(بتصرف).

يشير الجدول (13:5) إلى عدم وجود أثر ذي دلالة إحصائية عند المستوى ($\alpha \leq 0.05$)لإستيراد الحديد والصلب على تفشي البطالة في الضفة الغربية، ويشير الجدول أن العلاقة كانت غير دالة إحصائيا وذلك لأن مستوى الدلالة كان (0.15) المرافق لقيمة (f) والبالغة (2.29) وبذلك يتضح عدم وجود تأثير للحديد والصلب على البطالة، ويدل الإختبار أيضا على أن الحديد والصلب تفسر ما مقداره (12%) من تفشي البطالة،حيث كان تأثيرها ضعيف على البطالة.

ويعود ذلك إلى أن الإقتصاد الفلسطيني هو إقتصاد قائم على المشـــاريع الصـــغيرة، و غالبيتها ورش فردية يمتلكها شخص واحد، أو تشغل اقل من 5 عمـــال يعملـــون بـــدون اجـــر (أصحاب عمل وأفراد أسرة)، حيث تم الإعتماد على الخبرات الموروثة والعائلية وعلى التمويل الذاتي البسيط، والتي تقوم بصناعة المنتجات المعدنية الإنشائية مثل الأبواب المعدنية والشبابيك والسلالم.

كما يوجد في الضفة الغربية مصنعين فقط لتصنيع الحديد، مصنع في أريحا، ومصـــنع آخر للحديد في مدينة الخليل، تتراوح حصتهما من السوق المحلية بـــين 20 و35%[1]، تخـــتص بصناعة لوازم وإحتياجات الحدادين، وعدد من مناشير الحجر وحديد التسليح الذي يستخدم فـــي البناء، فيما يستأثر مستوردو الحديد الإسرائيلي بالنسبة المتبقية.

بالرغم من صغر حجم هذه الورش إلا أنها تراجعت بسبب الإجـــراءات الاســـرائيلية، المتمثلة بعرقلة النشاط الصناعي بالوسائل المختلفة، وضرب المنشآت والمصانع والورش، ومنع دخول المواد الخام الحديدية، وقصف وتدمير وإغلاق كثير من المشاريع، وبالتـــالي تعرضـــت لخسائر إقتصادية باهظة أثرت على تراجع الطاقة الإنتاجية لها.إلا أن تأثيرهـــا علـــى إرتفـــاع البطالة كان ضعيفاً بسبب صغرها وقلة العاملين بها.

وبذلك يتضح على أنه لا يوجد تأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالـــة ($a \leq 0.05$) لإستيراد الحديد والصلب على تفشي البطالة في الضفة الغربية.

وبناءً على ما تقدم يتم كتابة معادلة خط الإنحدار البسيط (Y) = Bo (ثابت) + B_1x

خط الإنحدار البسيط (Y) = 60355.53 + 0.40x الحديد والصلب

وبالتالي بعد الانتهاء من عملية التحليل والحصول على النتائج، التي اظهرت ان استيراد المنتجات النباتيه والنسيج ومصنوعاته والاخشاب أثرت سلباً على المنتج المحلـــي، وأدت إلـــى

([1]) اسرائيل تفرض رسوم على الحديد المستورد لاهالي الضفة الغربية . https://paltoday.ps/ar/post تاريخ الزياره 14-4-2016.

عزوف المستهلك للتوجه والرغبة إلى تشجيع المنتج المحلي بسبب رخص الأسعار للبضائع المستوردة، وهذا الأمر أدى إلى مشكلة إقتصادية وإجتماعية لطبقة واسعة من العاملين في مختلف القطاعات الإقتصادية المحلية، وأدت إلى إغلاق العديد من المنشآت التجارية في الضفة الغربية وقطاع غزة كما يتضح من الجدول التالي.

جدول (14:5) عدد المنشات حسب المحافظة والحالة العملية في الضفة الغربية وقطاع غزة لعام 2012

المحافظة	عاملة	متوقفة	المحافظة	عاملة	متوقفة
مناطق السلطة	144.969	4.789	القدس	10.464	140
الضفة الغربية	98.391	3.047	بيت لحم	7.606	396
جنين	12.068	468	الخليل	21.282	457
طوباس	1.677	72	قطاع غزة	46.578	1.742
طولكرم	7.175	231	شمال غزة	7.510	259
نابلس	15.870	538	غزة	18.810	705
قلقيلية	4.332	108	دير البلح	6.129	296
سلفيت	2.625	97	خانيونس	8.636	228
رام الله والبيرة	13.819	343	رفح	5.493	254
اريحا والاغوار	1.473	179	–	–	–

المصدر: الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني،تعداد المنشات 2012،النتائج النهائية،2013،ص49

يتضح من الجدول أعلاه أن العديد من المنشآت في الضفة الغربية وقطاع غزة متوقفة عن العمل حيث بلغت في الضفه الغربية 2.6 %، وكانت النسبة الأكبر في محافظة نابلس، والتي تعد من أكبر محافظات الضفة وإعتبارها المركز التجاري لمنطقة الشمال، وبالتالي تضم العديد من المنشآت في مختلف القطاعات، والتي بلغت 2 .3 %من مجمل عدد المؤسسات الموقفه عن العمل في الضفه الغربيه، في وعلى الرغم من صغر مساحة محافظة جنين إلا أن عدد المنشات المتوقفة عن العمل كان كبيراً ايضاً والتي كانت 3.4%، ويعود ذلك إلى تحول بعض أصحاب الحرف إلى مستوردين أو يعملون في حرف أخرى، مما أثر على حجم وتركيبة النشاط الإقتصادي في المنطقة، عدا عن الإجراءات الإسرائيلية آنفة الذكر.

نستخلص مما سبق إن إرتفاع حجم الواردات إنعكس بشكل سلبي على الإقتصاد الفلسطيني، خاصة مع إفتقار السلطة الفلسطينية إلى القدرة على بلورة وإنتهاج سياسة تجارية مستقلة أو منفصلة عن الجانب الإسرائيلي، الأمر الذي يفسر الزيادة الكبيرة في حجم الواردات من الخارج خاصة الملابس والأحذية والمنتجات النباتية، مما أدى إلى وجود منافسة شديدة بين المستوردات والمنتجات المحلية، مما عمل على إضعاف قدرة المنتج المحلي على الإستمرار، بسبب ضعف القدرة التنافسية لهذة الصناعات في الأسواق المحلية نظراً للتفاوت في الأسعار.

كما عملت الممارسات الإسرائيلية المعيقة والطاردة لأي نمو إقتصادي،إلى وجود منشآت صناعية فلسطينية صغيرة الحجم ذات رأس مال ضعيف ومستوى تكنولوجي منخفض،غير قادرة على المنافسة والوصول إلى الأسواق الخارجية وإدى قيام السلطة الفلسطينية بتسهيل حركة الإستيراد، إلى إزدياد السلع المستوردة في السوق الفلسطيني، وأصبح الطلب الكلي أقل من العرض وأصبحت المنتجات المستوردة تغرق الأسواق الفلسطينية، وهو ما نجم عنه تدهور في الصناعات المحلية والتسبب في إغلاق العديد من المحلات الصناعية، وتحول أصحابها إلى مستوردين لأنهم أصبحوا غير قادرين على منافسة البضائع المستوردة. حيث إضطرت العديد من الشركات والمصانع إلى تقليص مستوى نشاطاتها الصناعية والتجارية والإنتاجية، وأن تتكيف مع الظروف الجديدة التي أحاطت بها، كما عملت على تقليص عدد العاملين فيها وتسريح بعض العمال، وتحويل الإنتاج إلى فترات متقطعة فإنخفضت الصادرات والإستثمارات والتوسع في الأعمال[1]، وقد بلغ عدد المنشآت التي توقفت عن العمل في الضفة الغربية 3047منشأة عام 2012، كمابلغت العمالة الفلسطينية التي توقفت عن العمل أثر الإغلاق وهجرة عدد من المصانع إلى الخارج 20ألف عامل، في حين قدرت مجمل قيمة الإستثمار المهاجر لهذه المصانع بنحو 10 ملايين دولار، وأن ما نسبته 80%من مصانع قطاع الأثاث أغلقت، أي حوالي600 مصنع، وبلغت نسبة البطالة في القطاع ذاته 80%، وأن الطاقة التشغيلية التي يعمل بها وصلت مؤخراً إلى 20% فقط ، أما الخسارة المالية الناتجة عن عدم القدرة على تصدير منتجات الأثاث فبلغت

([1]) **المعيقات الإسرائيلية ومتطلبات القطاع الخاص في ظل استمرار الوضع السياسي الراهن**، مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي الثالث،2008، ص(5-11).

9 ملايين دولار. أما قطاع الخياطة والنسيج فبلغ ذروته التصديرية في العام 2000، إذ بلغ عدد الشاحنات المصدرة نحو 350شاحنة لتنخفض خلال العام 2005 إلى نصف العدد المذكور، أما خلال العام 2006فبلغت نسبة التصدير 15% من القدرة التصديرية وان نسبة 90% من مصانع الخياطة أي 900مصنع أغلقت بشكل مؤقت، وبلغت نسبة البطالة في هـذا القطـاع 90% أي حوالي 15 ألف عامل ، وان الطاقة التشغيلية المعمول بها في هذا القطاع بلغت 5% أما الخسارة التصديرية فبلغت 14 مليون دولار[1]، ممأدى إلى ارتفاع نسبة البطالة والفقر فـي الأراضـي الفلسطينية (الضفة الغربية وقطاع غزة) إلى مستويات غير مسبوقة، وتدنى مسـتوى الإنتـاج المحلي، وإنخفضت بشكل كبير معدلات الدخل السنوية للفرد.

14.5 آثار وتداعيات البطالة والفقر على المجتمع الفلسطيني

لاشك أن الفقر والبطالة من أكثر المؤثرات السلبية على واقـع الأفـراد والمجتمعـات، وتتجلى الآثار السلبية للبطالة والفقر في جوانب الحياة كافة الإقتصادية والإجتماعية والسياسـية والنفسية، إضافة إلى خطورتها على الأمن العام برمته،و فيما يلي بعض هذه الآثار علها تجد ما يناسبها من حلول من قبل أصحاب القرار، ومنها:

1.14.5 الآثار الاقتصادية

1- تراجع أداء الإقتصاد الفلسطيني نتيجة ضعف المناخ الإستثماري، وعدم القدرة على تحفيز الإستثمار المحلي وجذب الإستثمار الخارجي،وإهمال تطوير القطاعات الإنتاجية في الضفة والقطاع، مما أدى الى إنخفاض مستوى المعيشة وإنخفاض الإدخار والقدرة على الإستثمار، وبالتالي إنخفاض القدرة الإنتاجية والدخل ومعدلات النمو والإعتماد على الدول المانحة، مما أدى إلى إنتقال العديد من المنشآت إلى البلدان المجاورة ولجوء آخرين إلى الإستثمار فـي الخارج[2].

([1]) أبو مغلي،محمود،**السياسة الإسرائيلية اتجاه الاقتصاد الفلسطيني منذ 1967**،الاتحاد العام لعمال فلسطين 2007.

([2]) مراد،محمد جلال،**البطالة والسياسات الاقتصادية**،جمعية العلوم الاقتصادية السورية،2004،ص(23_25)

2- ضياع عنصر مهم من عناصر الإقتصاد وهو عنصر العمل والموارد البشرية، الناجم عن تحجيم وتعطيل طاقات الإنسان المنتج، والذي يعد مورداً بشرياً مهماً وأساس النمو والتقدم الإقتصادي، فالخبرات والمهارات التي يكتسبها الإنسان خلال العمل ذات قيمة عالية، وأن توقف الإنسان عن العمل لفترات طويلة يؤدي الى تآكلها وإصابتها بالإضمحلال، ويصبح أقل إنتاجية وعطاء[1].

3- هدر الموارد الإنتاجية أي ترك بعض الإمكانات المتاحة للمجتمع دون إستغلال، الأمر الذي أثر سلبياً على عنصر الإستهلاك والصادرات والواردات وإختلال الميزان التجاري، وزيادة الديون والقروض لسد الضروريات والحاجيات الإستهلاكية، بدلاً من الخوض في خطط النهضة والبناء والتعمير، وما يمكن أن ينجم عنها من تبعية الدول الفقيرة للدول المانحة للقروض[2].

4- إستمرار حالة الإلحاق والتبعية للاقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي، من خلال إرتباط جزء من الصناعات الفلسطينية بالإقتصاد الإسرائيلي، خاصة في مجال الملابس والأحذية والأثاث وغيرها، سواء عبر تسهيل عملية الإنتاج بسبب رخص الأيدي العاملة، أو بالشراكة أو التعاقدات من الباطن من حيث التزود بالمواد الخام والسلع الوسيطة والمعدات وقطع الغيار...الخ.مما أسهم في تعميق درجة التبعية، التي جعلت من القطاعات الإنتاجية المولدة للسلع والبضائع تابعة ووغير قادرة على تلبية احتياجات السوق المحلية، وبالتالي تحولها صوب الإعتماد على السوق الإسرائيلي في تلبية الطلب المحلي، إضافة إلى إهمال القطاع الخاص في تحسين وتطوير الإنتاجية، وعدم إستغلال الفرص المتاحة لتطوير الإنتاج، وتحسين القدرة التنافسية أمام المنتجات الأجنبية في السوق المحلي والخارجية[3].

([1]) طشطوش،هايل عبد المولى،**البطالة المسببات والآثار،رؤية اقتصادية إسلامية للعلاج**،ب ت، ص6.

([2]) الصوراني،غازي،**الآثار الاقتصادية للحصار على قطاع غزة**،مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات،2009.

([3]) المرجع السابق، ص(19-27)

1.14.1 الآثار الاجتماعية

1- تعد البطالة والفقر من الظواهر السلبية التي تهدد السلم و الإستقرار الإجتماعي، بإعتبار أن دخل الفرد من عمله يمثل صمـــــام الأمان و الإستقرار له و لمجتمعه، في حين أن البطالة و الحرمان من الدخل يولدان الإستبعاد و التهميش الإجتماعي علاوة علـــى ســـائر العلـــل الإجتماعية الأخرى.

2- تعزيز الدافعية والإستعداد للإنحراف، وتفشي الأمراض الإجتماعية،كالجريمـــة والتســـول والتشرد والإنحراف وتعاطي المخدرات وإنخفاض المستوى التعليمي والثقافي والصـــحي، والتهميش وضعف المشاركة في الحياة العامة، كما أن إرتفاع نسبـــــة البطالـــة والفقرفي المجتمع، يؤدي إلى ضعف الإستعداد والقابلية للإمتثال والتكيف مع الأنظمـــة والضـــوابط الاجتماعية، وهذا الوضـــــع يكون سبباً رئيسياً في زيادة نسبة الجريمة خاصـــة جـــرائم الاعتداء على الأملاك[1].

3- فقدان الشعور بالإنتماء إلى المجتمع حيث يشعر العاطل عن العمل أو الفقير بالظلم، الذي قد يدفعه إلى أن يصبح ناقمـــــاً على المجتمـــع، بالإضـــافة إلـــى عـــدم التوافـــق النفســـي والإجتماعي، وأن كثيراً من العاطلين عن العمـــل أو الفقـــراء يتصـــفون بحـــالات مـــن الإضطرابات النفسية والشخصية، وعدم السعادة و الرضا والشعور بالعجز وعدم الكفـــاءة مما يؤدي إلى إعتلال في الصحة النفسية لديهم.

4- تزايد هجرة العقول لعدم توفر الظروف المادية والاجتماعية، التي تؤمن مستوى لائقاً مـــن العيش و ضعف الإهتمام بالبحث العلمي، لعدم وجود مراكز للأبحاث العلميـــة المطلوبـــة، وبالتالي تدفع الأوضاع المعيشية والعلمية والإجتماعية إلى هجرة الأدمغة العربيـــة، حيـــث تقوم دول الغرب والولايات المتحدة بإستقطابهم مـــن خـــلال تقـــديم الإغـــراءات الماديـــة الكبيرة.[2].

([1]) الطيب،الوافي،لطيفة،بهلول،**مرجع سابق**، ص17.

([2]) يحيى،سعيدي،رابح،بوقره،وآخرون،**الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الـــوطن العربـــي**،جامعـــة المسيلة، الجزائر،2005،ص6

3.14.5 الآثار السياسية

1- فقدان الإرادة الحرة والإستقلال والسيادة والتبعية السياسية للداخل، أي أن القوة تكون لأصحاب الأموال والنفوذ، والتبعية السياسية للخارج أي للدول الإستعمارية المانحة للقروض والمساعدات، والتبعية الاقتصادية التي يترتب عليها تبعية سياسية وإبعاد الطبقات المتعلمة والسياسية عن مراكز القرار، والمشاركة السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، وبالمقابل إعطاء الدور الأكبر للعسكر[1].

2- إنتشار العنف والإضطراب السياسي وعدم الإستقرار والقمع والإستبداد والإضطهاد، وإنتشار دائرة الفساد المالي والإداري وإختفاء مفهوم الشفافية والنزاهة،حيث تدل التجارب على أن الفقر والبطالة أحد أسباب الفوضى والإضطراب، والسخط والثورة على السلطة فالعاطل عن العمل يحقد على مجتمعه ولا يعود يهتم بالشأن السياسي العام، وبالتالي فإن معظم المشاكل السياسية تعود إلى الفقر والعوز، وأن غنى الشعوب أحد أهم الأسباب لإستتباب الأمن.ففي عالم اليوم لم تعد الحقوق والحريات العامة التقليدية كافية للحكم على ديمقراطية النظام السياسي، بل يضاف إليها معايير إقتصادية وإجتماعية كثيرة في هذا المجال، ووجود البطالة من شأنه أن يخل بهذه المعايير[2].

وكما هو معلوم، فإن التقديرات في تحديد نسبة الفقر تختلف وفق المفهوم المعتمد والمقاييس المستخدمة، غير أنه أياً كان المفهوم أو المقياس لظاهرة الفقر، فإنه من الملاحظ بوضوح إزدياد هامش الفئات التي تعيش تحت خط الفقر خلال السنوات الأخيرة، وذلك على خلفية منع الآلاف من الأيدي العاملة من الإلتحاق بأعمالها داخل "إسرائيل"، مما أدى إلى إزدياد معدلات البطالة التي تصل إلى أرقام قياسية في الضفة الغربية وقطاع غزة، إضافة إلى الإجراءات الإسرائيلية التي تهدم جميع الفرص التي قد تؤدي إلى تنشيط الحركة الإقتصادية داخل أراضي السلطة الوطنية الفلسطينية، كما أن تعطيل آفاق الإستثمار أدخل الإقتصاد

([1]) اثار الفقر http://www.qaradaghi.com/تاريخ الزيارة 3- 10-2015.

([2]) طشطوش،هايل عبد المولى،**مرجع سابق**،ص7.

الفلسطيني في حالة من الركود،أدت إلى خسارة الآف فرص العمل بسبب إغلاق العديد من المؤسسات، التي كان لها إنعكاسات سلبية نتيجة إنضمام العشرات من الأسر إلى صفوف الفقراء، أي أن إستمرار مشكلة البطالة وما يرتبط بها من إنقطاع الدخل لآلاف الأسر الفلسطينية، سوف يؤدي إلى إتساع دائرة الفقر، وهذا يتطلب وضع الخطط الكفيلة بتخفيف حدة الفقر .

ورغم الإيجابيات التي تقدمها البرامج والمؤسسات الرسمية وغير الرسمية في إمداد الفقراء بالمعونة، فإنه من الضروري أن تتحمل هذه المؤسسات مسؤولياتها في وضع خطط إستراتيجية، تهدف الى تعزيز سياسات واجراءات تنمية القطاعات الإقتصادية لتوفير فرص العمل والخروج من أزمة البطالة والفقر والتهميش.

15.5 سياسات وإجراءات السلطة الفلسطينية للحد من الفقر والبطالة

يقع على عاتق الدولة بحكومتها ومؤسساتها وأجهزتها، واجب توفير المستوى اللائق من الخدمات للسكان، من خلال إعداد السياسات وإتخاذ القرارات التي تعزز تماسك المجتمع وصموده، وتوطد دعائم وجود واستمرار مؤسسات قادرة على خدمة السكانورفع معايير خدماتها الصحية والاجتماعية، بحيث تعمل بشكل مستمر ودائم في سبيل توفير الدعم والمساعدات الضرورية، للسكان وخاصة للفئات الأكثر تضرراً والمهمشة.

فمنذ مجيء السلطة عام 1994 وهي تسعى إلى تطوير البنية الا قتصادية، من خلال إستغلال الموارد المتاحة لتحقيق التنمية الإقتصادية والإجتماعية، على الرغم من القيود والعراقيل التي تفرضها سلطة الاحتلال، وخاصة على السياسات المالية والنقدية، والإغلاقات والإجراءات التعسفية وسياسات الخنق الإقتصادي، والتي تشكل العقبة الأساسية امام أي جهد فلسطيني وطني، في إطار التخطيط لعملية الإنعاش الاقتصادي، وبلورة متطلبات وضع السياسات اللازمة لتحقيق أهداف إستراتيجية. وعلى الرغم من ذلك فقط تمكنت السلطة الفلسطينية من وضع مجموعة من الخطط والبرامج التنموية الهادفة، لمعالجة الأوضاع الإجتماعية وخاصة البطالة والفقر، ومن هذه البرامج مايلي:

1- البرنامج العام لإنماء الاقتصاد الوطني الفلسطيني للفترة (1994-2000)

يعتبر هذا البرنامج أول محاولة جادة لوضع إطار لتنمية فلسطينية شاملة، وقد أشار البرنامج الى رفع المستوى الصحي للفقراء من خلال إنشاء دور وشبكة للرعاية الصحية، وتشييد 85 ألف وحدة سكنية جديدة، كما أن وزارة الإسكان ستقوم بتمويل وحدات سكنية تباع بسعر زهيد جداً للفئات الأشد حاجة، بالإضافة ألى قيام وزارة الشؤون الاجتماعية بصياغة برامج رعاية إجتماعية ودعم لبعض الفئات "العجز المؤقت والشيخوخة "

كما ركز البرنامج على تنمية القدرات الإنتاجية للقطاعات الإقتصادية المختلفة، خاصة الزراعة والصناعة والإنشاءات، وضرورة التخلص من التبعية الإقتصادية "لاسرائيل" سواء في تشغيل الأيدي العاملة الفلسطينية، أو في مجال التجارة الخارجية. أي أن البرنامج إشتمل على مقترحات عامة، تؤثر بصورة مباشرة على الفقراء الفلسطينين إذا ما نفذت بصورة إيجابية[1]. ولكن هذا البرنامج لم يطبق بسبب عدم توفر التمويل اللازم لهذا البرنامج.

2- برنامج التشغيل المؤقت

يعد من أهم البرامج التي قامت بها وزارة العمل من أجل خلق فرص عمل، وتقليل معدلات البطالة والفقر في الأراضي الفلسطينية، حيث يقوم النشاط الرئيسي لهذا البرنامج بتشغيل مؤقت (3-6شهور)،للمتعطلين عن العمل، وقدإستفاد ما يقارب 250ألف متعطل عن العمل من هذا البرنامج حتى العام 2006، وقد توافقت نسب الإستفادة من التشغيل الطاريء مع نسب البطالة في محافظات الضفة الغربية.

وعلى الرغم من أهمية برامج التشغيل الطاريء إلا أنها تبقى برامج اغاثية، لا تحل مشكلة البطالة على المدى المتوسط أو الطويل، وبالتالي لا تعتبر إستراتيجية تنموية لمواجهة مشكلة الفقر. فمدة التشغيل القصيرة والتي تبلغ ثلاثة أشهر قابلة للتجديد لا تساهم في حل مشكلة الفقر أو البطالة، كما إن برامج التشغيل الطارىء لا ترتبط بتحسين مهارات المستفيدين أو

([1]) عبد الرازق،عمر،موسى،نائل،**مرجع سابق**،ص(26-32).

مساعدتهم على الحصول على عمل حقيقي لاحقاً. مما يتطلب إعادة النظر في كيفية تطوير هذه البرامج وتحويلها لفرص عمل حقيقية من خلال ربطها ببرامج تدريب مهني.إلا أن هذا البرنامج توقف أي أصابه الشلل مع أزمة الحكومة المالية، وقد إستعاض المانحون عن هذا البرنامج بتمويل مشاريع تشغيل طارىء، من خلال مؤسسات دولية مثل الأونروا أو من خلال منظمات غير حكومية فلسطينية[1].

3- خطة الطواريء والاستثمار العام للفترة (2003-2004)

تم العمل في صياغة خطة الطوارئ والإستثمار العام بشكل يخدم الأهداف التي أُعدَّت من أجلها، حيث تضع الخطة في نصب إهتمامها الأولويات الوطنية الطارئة، وتلبية الإحتياجات الفلسطينية الأساسية، وترتكز خطة الطوارئ والإستثمار العام على ثلاثة مكونات رئيسية:

المكون الأول: يركز على الجانب الإنساني المتمثل بالبطالة و الفقر، وعلى توفير الحد الأدنى من الخدمات الإجتماعية الضرورية، وتتضمن خلق فرص عمل موزعه في قطاعات تنموية مختلفة، وكذلك برامج المساعدات الإنسانية من صحة وتعليم ومساعدات إجتماعية أخرى،لحل مشكلة الضائقة الإقتصادية عن طريق التشغيل المؤقت للعمالة، والوصول إلى شريحة من الفقراء الذين لم تصلهم مساعدات أخرى، ومساعدة المؤسسات المحلية على زيادة قدرتها في التوظيف وإستيعاب البطالة، لتمكين هذه المؤسسات في الوصول إلى أهدافها التنموية.

المكون الثاني: يتناول جانب الإعمار الطارئ، محاولا رأب الصدع المادي الذي أصاب المرافق والأبنية والأنشطة الإقتصادية، من مواصلات، وسياحة وتجارة وصناعة وبنى تحتية، كالطرق والمياه والصرف الصحي والطاقة والإتصالات.

المكون الثالث: يختص بضرورة تفعيل الدور المؤسسي وتعزيز قدراته، عبر مجالات وإجراءات الإصلاح الإداري، وبناء الكوادر البشرية والإعداد والتدريب.[2].

([1]) شلبي،ياسر،لدادوة،حسن،**مرجع سابق**،(37-39).

([2]) **خطة الطوارئ والاستثمار العام 2003-2004**،وزارة التخطيط والتعاون الدولي،2004، ص(18-22)

واستطاعت هذه الخطه من تحقيق قدراً من الأهداف الإعمارية والتنموية، من خلال ارتفاع نسب التشغيل العام وتحسن معدلات النمو الاقتصادي، وانتعاش وتطور البناء المؤسسي والأوضاع الاقتصادية والاجتماعية، وتنمية الموارد البشرية والخبرات والسياسات المالية.

4- خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010

تهدف هذه الخطة إلى تحقيق الأمن الإقتصادي والإستقرار والقدرة على البقاء، والإعتماد على الذات من خلال توفير فرص عمل مستدامة وتوزيع متساو وعادل للموارد، مما يعمل على تقليص الفقر والقضاء عليه، وتعزيز الترابط والتضامن الإجتماعي ودعم الفئات المهمشة في المجتمع، وزيادة نسبة التوظيف والتخفيف من وطأة الفقر من خلال توفير برامج التمويل الصغير، المخصص للعاطلين عن العمل والأشخاص المهمشين في الضفة الغربية وقطاع غزة، وذلك لتحسين نوعية الحياة وتحقيق الإزدهار الإقتصادي، كما تقوم الخطة على توفير برامج مخصصة لإستيعاب الخريجين الجدد وتنمية مهاراتهم، وتزويدهم برؤوس الأموال اللازمة التي تمكنهم من تأسيس مشاريعهم الخاصة، وقد خصص لقطاع التنمية الإجتماعية موارد مالية تصل نسبتها إلى45% من الموازنة الكلية للخطة، ويحصل هذا القطاع على ما يقرب 31% من الموازنة التطويرية بهدف تحسين جودة الخدمات الإجتماعية والتي تبلغ 583 مليون دولار[1]. وقد تم اجراء بعض الاصلاحات الاقتصادية دعمتها معونة المانحين، إضافة إلى بعض التخفيف للحواجز الداخلية التي تفرضها إسرائيل. وحدوث انخفاض ملموس في عجز الموازنة الجارية من 26% إلى 16% من إجمالي الناتج المحلي.

برامج وزارة الشؤون الاجتماعية

تشتمل وزارة الشؤون الإجتماعية على برنامج مساعدة الأسر الفقيرة (الحالات الصعبة)، وبرنامج الغذاء العالمي (مساعدات عينية)، وبرنامج الحماية الإجتماعية، بالإضافة إلى برنامج مشروع تمكين الأسر المحرومة إقتصاديا.

([1]) خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010،2010،وزارة التخطيط،ص(84-89).

ويعد برنامج مساعدة الأسر الفقيرة من أهم البرامج، حيث تقوم بتقديم مساعدات لحوالي 3.5% من مجموع الفلسطينيين في الضفة الغربية وقطاع غزة، أي حوالي 48 ألف أسرة في الضفة والقطاع كما تتضمن تقديم منح نقدية شهرية، ومساعدات غذائية، وتأمين صحي وخدمات رعاية للمسنين والمعوقين والإحداث والأيتام.

وتسعى وزارة الشؤون الاجتماعية إلى الدمج ما بين العمل الاغاثي والعمل التنموي، أي الإنتقال من وزارة توزع مساعدات نقدية وعينية،إلى وزارة تنمي موارد وقدرات الفئات الفقيرة والمهمشة، لتمكين الأسر الفقيرة وتطوير مبادراتها للخروج من حالة الفقر، ولجسر الفجوة القائمة بين إنفاق الأسر الفقيرة وخط الفقر الشديد.إلا أن برامج وزارة الشؤون الاجتماعية ما زالت مرهونة بحجم التمويل المتوفر[1].

5- خطة التنمية الوطنية 2014-2016

تهدف هذه الخطة على مكافحة الفقر والبطالة وتعزيز العدالة الإجتماعية، وتقديم الخدمات الإجتماعية وضمان حصول جميع المواطنين عليها بشكل متساو وخاصة الفقراء والمهمشين، مع الأخذ بعين الإعتبار التباينات والظروف التي تعيشها الفئات المختلفة، سواء على أساس النوع الإجتماعي أو العمر أوالإعاقة أو المنطقة. وضمان الحق في العمل اللائق والحق في حياة كريمة، لجميع المواطنين وتمكين السكان من الإنتقال من الإعتماد على المساعدات إلى الإعتماد على الذات، بغية تحقيق الإزدهار وضمان حياة كريمة ولائقة لهم، و العمل على خلق البيئة المواتية لجذب الإستثمارات وتفعيل القطاع الخاص، وتوسيع القاعدة الإنتاجية للإقتصاد الفلسطيني وزيادة الصادرات، مما يساعد على خلق فرص عمل جديدة وزيادة معدلات النمو والدخل، وتوفير الظروف الملائمة لتمكين المرأة من الإنخراط في سوق العمل، من أجل التقليص من معدلات البطالة[2]. ويرى بعض رجال الاقتصاد ان الخطة حققت نجاحا نسبيا في

([1]) شلبي، ياسر، لدادوة، حسن، **مرجع سابق**، ص(24-37)

([2]) **خطة التنمية الوطنية 2014-2016،2014**، ص(12-47)

مشاريعها التنموية، وبخاصة على مستوى السياسات ومراجعة بعض القوانين واستحداث قوانين جديدة، وخاصة في مجال دعم المنتج الوطني السوق المحلي من المنتجات والبضائع الفاسدة.

ومن الخطط الأخرى التي قامت بها السلطة الوطنية، خطة التنمية متوسطة المدى، وبرنامج مساعدات البطالة والتشغيل، وصندوق الرعاية الإجتماعية وشبكة الأمان الاجتماعي، وبرنامج حماية أفقر الفقراء، وصندوق التشغيل والحماية الإجتماعية[1]. وتهدف هذه البرامج إلى خفض معدلات الفقر الشديد ودعم الأسر الفقيرة المحتاجة، وتوفير الحماية الإجتماعية للمواطنين، كما تسعى إلى خلق فرص العمل للحد من معدلات البطالة المرتفعة، بالإضافة إلى دور وكالة الغوث الدولية، والمؤسسات والجمعيات الأهلية، ومؤسسات القطاع الخاص، إلا أن العديد من هذه البرامج والخطط تعثرت أو توقفت عن تقديم المساعدات للأسر الفقيرة،بسبب العراقيل والإجراءات التي تقوم بها سلطات الإحتلال أو بسبب توقف التمويل الخارجي خاصة إن العديد من هذه الخطط ممولة من الدول المانحة[2].

وأخيراً يمكن القول أن السلطة الوطنية الفلسطينية ورثت واقعاً اجتماعياً هشاً، خاصة في قطاع الخدمات الإجتماعية، إضافة إلى الواقع الإقتصادي السيئ، مع البنية التحتية المدمّرة، والإنتشار الواسع للفقر والبطالة، والنقص الكبير في المرافق والخدمات الصحية والتعليمية، فضلاً عن الأزمة السكانية نتيجة القيود الإحتلالية على البناء، حيث أبقى الإحتلال على مستوى الخدمات ذاتها، التي كانت قائمة قبل عام 67 في ظل الإدارة الأردنية للضفة الغربية، وفي ظل الإدارة المصرية لقطاع غزة على الرغم من الزيادة الكبيرة في عدد السكان، عدا عن الإجراءات الإسرائيلية والمتمثلة بالإغلاق الدائم والمستمر للأراضي الفلسطينية، والسياسات القائمة على عزل المحافظات الفلسطينية عن بعضها البعض وعزل الضفة الغربية بالكامل عن قطاع غزة، مما كان له الأثر الكبير والمباشر في إرتفاع نسب الفقر في الأراضي الفلسطينية خصوصاً في قطاع غزة، وبالتالي فإن معالجة الفقر تتطلب معالجات جذرية وشاملة، والتي يجب أن تنطلق

([1]) تقرير صادر عن بكدار، **مرجع سابق**،ص12

([2]) المرجع السابق، ص11

من معالجة التشوهات الرئيسية في الإقتصاد الفلسطيني، وذلك من خلال تعزيز السيادة الفلسطينية على الأرض وعلى الموارد الحيوية والثروات والموارد المائية، وإعطاء السلطة دور مهم في السيطرة على المعابر، والذي بدوره يؤدي إلى تعزيز وتفعيل التجارة الداخلية والخارجية وتطويرها مع العالم الخارجي. و تعزيز دور القطاعات الإنتاجية المحلية، لتكون قادرة على تلبية الإحتياجات الأساسية للمجتمع المحلي والسوق المحلية، مما يؤدي لتطوير الإقتصاد وزيادة إعتماده على الذات.

وللحد من نسب الفقر يجب على السلطة الفلسطينية أيضاً، إعادة النظر في الإتفاقيات الإقتصادية الموقعة مع الجانب الإسرائيلي، والتي لها الأثر الكبير في تشويه قطاعات الإقتصاد الفلسطيني، والحد من قدرته على تصدير وإستيراد المنتجات بحرية ودون معيقات، لذلك يجب إعداد برنامج وطني موحّد وتنفيذ خطة وطنية مدروسة وعملية للنهوض بالمجتمع والمشاركة في عملية التنمية في مختلف المجالات، والتنسيق بين الجهات العاملة في جميع المجالات للمساهمة في عملية البناء الإقتصادي- الإجتماعي.

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

الفصل السادس

النتائج والتوصيات

1.6 النتائج

بعد التشخيص والتحليل للتجارة الخارجية الفلسطينية وما يتعلق بها توصلت الباحثة للنتائج التالية:

1- كان الإقتصاد الفلسطيني أحد أكثر المجالات تأثراً بالإحتلال الإسرائيلي، فقد إستخدمت السلطات الإسرائيلية العديد من الإجراءات والسياسات، التي إستهدفت الإستيلاء على الموارد الاقتصادية المحلية، حيث عملت "إسرائيل" منذ إحتلالها للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، على ربط الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد الإسرائيلي، لجعل إنفكاك الضفة والقطاع عن الإقتصاد الإسرائيلي وتكوين إقتصاد مستقل لدولة حرة مستقلة أمراً مستحيلاً.

2- إستخدمت "إسرائيل" الجسور المفتوحة منذ أن تبنتها عام 1967، للتحايل على قوانين المقاطعة العربيه لاسرائيل، وإفراغ الأراضي الفلسطينية من سكانها ومصادرة أراضيهم وإقامة المستعمرات، حيث منعت عودة الشباب الفلسطيني وأصدرت سلطات الاحتلال قوانين تفقدهم حق المواطنة، بعد تسهيل مغادرتهم الضفة الغربية تفريغاً للأرض من سكانها العرب،

3- تميز الإقتصاد الفلسطيني بضيق قاعدة الصادرات ومحدودية تنوعها مقارنة بالواردات، مما أدى إلى نمو بطيء وتغير هيكلي محدود في الإنتاج المحلي، وضعف البنية العامة للإقتصاد الفلسطيني، وتزايد وتعمق تشوهاته الهيكلية والإنتاجية الموروثة عن الإحتلال، كما واجهت التجارة الخارجية وما زالت ظروف صعبة ومشاكل عديدة بدءاً بمشاكل المعابر والهيمنة الإسرائيلية، إلى سياسة الإغلاق والأطواق الأمنية التي تفرض على المناطق الفلسطينية، وتنتهي بشروط مطابقة الواردات الفلسطينية للمواصفات الإسرائيلية، وعراقيل أخرى توضع أمام الواردات والصادرات الفلسطينية.

4- إستمرار قيود الإحتلال وسياساته التعسفية بعد توقيع إتفاقية أوسلو عام 1993، فقد إستمرت السياسات والإجراءات الإسرائيلية، الهادفة إلى زيادة الهيمنة الإسرائيلية على الاقتصاد الفلسطيني وتعميق تبعية هذا الاقتصاد وإرتهانه، في ظل غياب رؤية وبرنامج تنموي فلسطيني لإعادة هيكلية الإقتصاد الفلسطيني، والتي أثرت سلبا على هيكل الموازنة العامة وإعتماد السلطة على المساعدات الدولية والإيرادات الجمركية المحصلة من قبل "إسرائيل".

5- بقي الاقتصاد الفلسطيني في مراحل تطوره المختلفة يعاني من الضعف والإختلال، و بقيت مساهمة القطاع الصناعي والزراعي محدودة جداً في الإقتصاد الوطني، و بقي الميزان التجاري يعاني من خلل واضح وعجز دائم، معتمداً في تكوين الدخل وتصريف فائض القوى العاملة وتوفير السلع الإستهلاكية على مصادر خارجية، و عدم قدرة الاقتصاد الفلسطيني على إستيعاب قوة العمل، مما خلق فائضاً من العمالة عجز سوق العمل الفلسطيني عن إستيعابها.

6- أعطت إتفاقية باريس الاقتصادية المجحفة، الشرعية للإحتلال بالإستيلاء على الحقوق الأصلية الفلسطينية، وسهلت عمليات نهب خيرات وموارد الشعب الفلسطيني، كما عملت على تدهور الأوضاع الاقتصادية، وحولت الأراضي الفلسطينية لمشروع إقتصادي مربح للإحتلال الإسرائيلي من خلال عرقلة نمو الاقتصاد الفلسطيني، وزيادة العجز التجاري مع "إسرائيل" وتعميق الإعتماد على السوق الإسرائيلية، وعجز الإقتصاد الفلسطيني عن التعامل مع أسواق خارجية، كل ذلك أثر بشكل سلبي على القدرة التنافسية للشركات الفلسطينية، وتكبدت الخزينة الفلسطينية خسائر ضريبية كبيرة.

7- إعتماد سياسة التشغيل الفلسطينية على إستخدام آلية التوظيف الحكومي، حيث بلغت نسبة العاملين في السلطة الوطنية عام 1997 في القطاع المدني 55.8%، والقطاع العسكري 44.2%، وبلغ متوسط الزيادة السنوية في عدد العاملين في السلطة الوطنية 30% سنوياً للفترة 1994- 1997، بواقع 43.6% في القطاع العسكري و22.5% في القطاع المدني،

كما بلغ عدد العاملين في القطاع العام 152.098 موظف عام 2011، حيث كانت في القطاع المدني 86599 موظف بنسبة 56.9%، وبلغ عدد العاملين في القطاع العسكري لنفس السنة 65499 موظف بنسبة 43.1%.

8- إرتفاع نسبة مساهمة قطاع الخدمات في الإقتصاد الفلسطيني، حيث بلغت مساهمته موفي الناتج المحلي خلال الفترة (1994-2012) في الضفة الغربية وقطاع غزة حوالي56.5%- 62% على التوالي، وبلغت عام 2013 (54.2%) من الناتج المحلي الإجمالي، مقابل مساهمة القطاعات الإنتاجية مجتمعه بنسبة 32.2% من الناتج المحلي الإجمالي.

9- تراجع قطاعي الزراعة والصناعة فبعد أن كان يشكلا ما نسبته 36% من الناتج المحلي الإجمالي خلال 1988- 1992، إنخفض بنسبة 6% عام 1997، كما انخفضت مساهمة القطاع الزراعي والصناعي في الناتج المحلي الاجمالي الى 8% و 4.5 % على التوالي لعام 2015، وذلك بسبب إحجام الفلسطينيين عن الاهتمام بالزراعة نتيجة الاحتلال الإسرائيلي، الذي عمل على تدمير القطاع الزراعي و السيطرة على الأراضي الزراعية.

10- تميز قطاع الصناعة الفلسطيني بضعفه وصغر حجم منشآته، وخاصة إن 90% من المنشآت تصنف ضمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة. كما تميز بضعف مشاركته في الناتج المحلي، حيث بلغت عام 1994 حوالي 21.8%، وإنخفضت مابين 15.4%- 15.1% لعامي 1997-1998على التوالي، وواصلت إنخفاضها ما بين 2005-2010 حيث بلغ الناتج المحلي الإجمالي 15.1%- 12.3% لكل من الضفة والقطاع، ويعود ذلك إلى تعرض مناطق السلطة الفلسطينية إلى حصار سياسي واقتصادي.

11- إرتفاع وتضاعف حجم الواردات بشكل كبير، وإستمرار الإعتماد على الإستيراد لتلبية الطلب المحلي في الضفة الغربية وقطاع غزة وخاصة من "إسرائيل"، فخلال الفترة 1967-1998، كانت نسبة 85%- 88% من الواردات السلعية للضفة الغربية تأتي من

"إسرائيل" و10% من بقية دول العالم، وحوالي 2% من الأردن. وفي عام 2013 شكلت الواردات والصادرات السلعية من "إسرائيل" ما نسبته 71.6% و87.8 % على التوالي، بحجم 3659.8مليون دولار واردات و900 مليون دولار صادرات.

12- لم يكن هناك أي توسع مهم في الصادرات، فقد شكلت "إسرائيل" يليها الأردن الأسواق الرئيسية للصادرات الفلسطينية منذ عام 1967، فخلال الفترة 1971و1990، لم يبلغ متوسط الصادرات الصناعية والزراعية المباشرة من الضفة الغربية إلى بلدان أخرى عدا "إسرائيل" والأردن أكثر من 25.1% من إجمالي الصادرات. وبقي الامر كما هو عليه حتى عام 2014، حيت تم تصدير 85.5% من اجمالي الصادرات الفلسطينيه من الضفه الغربية الى اسرائيل، فيما تم تصدير باقي السلع الى باقي دول العالم بنسبه 14.5%.

13- إرتفاع معدلات البطالة في الضفة الغربية وخاصة بين المتعلمين والفئة العمرية 15-24 لكلا الجنسين، والتي بلغت 40.2بواقع 47.9 % للذكور، 31.5% للإناث لعام 2014.

14- من خلال إستخدام معادلة خط الإنحدار المتعدد (Linear Regression Multiple)، تبين أن للواردات من النسيج ومصنوعاته، المنتجات النباتية، الحديد والصلب، تأثير على البطالة في الضفة الغربية، وكانت الواردات من النسيج ومصنوعاته أكثر أهمية وتأثيراً على البطالة، حيث أن كل نقص في إستيراد النسيج ومصنوعاته بمقداره (-107) وحده يقابله زيادة في المتغير التابع (البطالة) بمقدار واحد وحدة، أي أن إنخفاض إستيراد مستلزمات الخياطة، من أقمشة وماكنات وإكسسوارات التي تحتاجها المشاغل أدى إلى تراجع مهنة الخياطة بشكل كبير. وكل زيادة بمقدار (0.12) من إستيراد المنتجات النباتية يقابله زيادة في البطالة بمقدار واحد وحدة، وكل زيادة بمقدار (0.24) من إستيراد الحديد والصلب يقابله زيادة في البطالة بمقدار واحد وحدة.

15- بإستخدام معادلة خط الإنحدار البسيط (Linear Regression Simple)، تبين وجود تأثير للمنتجات النباتية على البطالة، حيث تفسر ما مقداره (25%) من تفشي البطالة، وأن

إستيراد الأحذية كان تأثيرها ضعيف على البطالة حيث تفسر ما مقداره (5%) من تفشي البطالة. وتبين من وجود تأثير لإستيراد الخشب على المتغير التابع البطالة، حيث دلت الدراسة أن إستيراد الخشب تفسر ما مقداره (33%) من تفشي البطالة. كما تبين وجود تأثير للنسيج ومصنوعاته على المتغير التابع البطالة، حيث تفسر ما مقداره (51%) من تفشي البطالة، و تؤثر ما مقداره (107%-) وقد كانت نسبة التأثير ذات علاقة عكسية، بمعنى أن كل نقص بنسبة تقل 107% من إستيراد النسيج ومصنوعاته تؤثر تأثيراً كبيراً بزيادة في البطالة. مع عدم وجود تأثير للحديد والصلب على البطالة، أي كان تأثيره ضعيف على البطالة حيث فسرت ما مقداره (12%) من تفشي البطالة.

16- أدى ازدياد السلع المستوردة في السوق الفلسطيني، إلى تدهور في الصناعات المحلية والتسبب في إغلاق العديد من المحلات التجارية، حيث إضطرت العديد من الشركات والمصانع إلى تقليص مستوى نشاطاتها الصناعية والتجارية والإنتاجية، وتسريح بعض العمال، مما أدى إلى إرتفاع مطرد في نسب البطالة، والتي بلغت ذروتها بعد إندلاع الإنتفاضة الثانية عام 2000 ووصلت إلى ما يقارب 30%، مما يعكس المدى الذي وصله الفلسطينيون في الإفتقار إلى فرص العمل.

17- نتيجة لسياسة الحصار المالي والإقتصادي الإسرائيلي، وإغلاق المعابر أصيب قطاع الإستثمار في الضفة الغربية بإنتكاسة كبيرة، أدت إلى هجرة رؤوس الأموال المحلية للدول المجاورة، وهروب العديد من الشركات الأجنبية العاملة في المجال الاستثماري، وإلغاء الإستثمارات الأجنبية والفلسطينية والعربية، ــوتوقف العمل في توسيع المناطق الصناعية الحرة والعديد من المشاريع الإستثمارية.

18- الإرتفاع الحاد في نسبة الفقر وتدني الأوضاع المعيشية في مناطق السلطة الفلسطينية، حيث إرتفعت نسبة الفقر عام 2007 الى 34.5% وذلك بواقع 23.6% في الضفة الغربية و55.7% في قطاع غزة، وترتفع نسبة الفقر بشكل منتظم كلما تحركنا من وسط الضفة الغربية إلى شمالها وجنوبها، إلا أن مخيمات اللاجئين كانت الأكثر فقراً.

2.6 التوصيات

في ضوء القراءة المركزة والعامة التي تم عرضها لمميـزات وخصـائص الإقتصـاد الفلسطيني وإشكالاته، والتشوهات التي أدت إلى إيجاد تبعية إقتصادية فلسطينية كاملة للإقتصـاد الإسرائيلي، وتحويل المجتمع الفلسطيني إلى مجتمع مستهلك للمنتجات الإسرائيلية، ومعتمد عليها بصورة كبيرة، تجد الباحثة أنه يتوجب العمل على تحقيق التحرر لمكونات الاقتصاد الفلسطيني، وتنمية قدرته على مواجهة الإشكالات التي تعيق عمله بشكل فعال ومتكامل، بما يدفعها لتسـهم في تحقيق التنمية المستدامة، لذلك لابد من تضافر الجهود الفلسطينية من جهة، والعربية من جهة أخرى، لإيجاد بديل عربي عن السوق والمنتجات الإسرائيلية والمستوردة من الخارج، خاصة أن الإقتصاد الفلسطيني ما زال لا يمتلك إستقلالية قراره، ويتبع الاقتصاد الإسرائيلي تبعيـة أشـبه بالكاملة، حيث تعد السوق الفلسطينية سوقاً غير منتجة وإستهلاكية لمنتجاته، وهذا يتطلب التكامل مع الإقتصاد الفلسطيني وتوفير حرية نسبية كافيـة لحركـة العمالـة ورأس المـال وحركـة التكنولوجيا، وتوفر جهد فلسطيني – عربي مشـترك لتطـوير العلاقـات الإقتصـادية الفلسطينية – العربية الرسمية والأهلية، للإسهام في فك حالة الإرتهان القائم، ولتحقيـق إدمـاج الإقتصاد الفلسطيني بالإقتصاد العربي بديلاً لإرتباطه بالإقتصاد الإسرائيلي. بالإضافة إلى تعزيز القدرة الذاتية التي تقوم على زيادة وتقوية قدرات الإنتاج المحلي، لتوفير الإحتياجات الأساسـية للشعب الفلسطيني وخاصة في مجال الزراعة والصناعة. وخلق مقومـات إقتصـاد المقاومـة والصمود، وذلك من خلال العمل الجاد على تطبيق سياسة إقتصاد التقشف، التي تلغي إمتلاك أي مواطن أو مسؤول لأي شكل من أشكال الثروة غير المشروعة، وإلغاء كافة مظاهر البذخ فـي الإنفاق بكل أشكاله.

إن هذه الرؤية، لا بد لها لكي تملك مقومات التغيير الإيجابي المطلوب، أن تتبنى منهجاً علمياً ذات مضمون وطني، وفي هذا السياق أقدم مجموعة من التوصيات:

1- العمل على تعديل بنود إتفاقية باريس المجحفة بحق الإقتصاد الفلسطيني، وتعديل القـوائم السلعية بما يخدم هذا الإقتصاد، بالإضافة إلى إعادة النظر في مبدأ الإتحاد الجمركي الذي

تم التوصل إليه بموجب إتفاقية باريس، والإستعاضة عنه بإتفاقية تسمح للفلسطينيين بإقامة علاقات تجارية مع الدول الأخرى.

2- إصلاح وتوسيع القطاعات الإنتاجية الزراعية والصناعية ودعمها، والعمل على تنوع الإنتاج لتوفير السلع التي يحتاجها السوق المحلي للحد من السلع المستوردة، من خلال إحلال السلع وخاصة الإستهلاكية وتصدير السلع ذات القدرة التنافسية للأسواق الخارجية، مما يؤدي على التقليل من البطالة من خلال توفير فرص عمل و التوسع في العديد من المشاريع.

3- تعزيز قدرة الإقتصاد الفلسطيني على الإندماج الداخلي بين الضفة والقطاع، من أجل التقدم والنمو والتنمية، وتقوية العلاقات التجارية والإقتصادية مع الدول العربية والصديقة من خلال صياغة سياسات تجارية إقتصادية فلسطينية ترتبط تكاملياً بالإقتصاد العربي لحماية الصناعات الوطنية.

4- إستقلال الإقتصاد الفلسطيني عن الإقتصاد الإسرائيلي من أجل فك حالة التبعية، وتقليص الإعتماد على المساعدات الخارجية في تمويل العجز الجاري للموازنة العامة، مما يشكل خطوة لتصويب السياسة الإقتصادية والمالية.

5- وضع القيود على الوكالات التجارية للسلع الإسرائيلية وعلى حرية الإستيراد المطلقة، بهدف ضبط العملية التجارية وتوجيهها، بما يخدم السياسات الوطنية ومصالح الجماهير الشعبية، وضبط سياسة الإغراق والتهريب للسلع ذات الجودة الرديئة، ومقاطعة المنتجات الإسرائيلية التي لها بديل وطني، لتشجيع المنتج المحلي.

6- تطوير البنية التحتية لتسهيل عملية التنمية والتحول الإقتصادي والإجتماعي، وجذب الإستثمار في المجالات الصناعية والزراعية والتجارية، ويشمل ذلك رفع مستوى قطاع المياه والكهرباء، وقطاع النقل والمواصلات بما في ذلك الموانئ والمطارات، وقطاع الإتصالات وتكنولوجيا المعلومات والخدمات البريدية، للنهوض بالاقتصاد الفلسطيني عامة

والتجارة الخارجية خاصة، وتلبية الإحتياجات الحضرية والرفاهية للمواطنين وخلق كيان إقتصادي فلسطيني حراً – مستقلاً قائماً بذاته.

7- تضافر كافة الجهود للحد من البطالة، وأن تحظى مشكلة البطالة بأولوية كبيرة من قبل السلطة الفلسطينية، من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة، بدلاً من تصدير العمالة إلى "إسرائيل". وكذلك الموائمة بين مخرجات التعليم ومتطلبات سوق العمل، حيث إن خلق فرص العمل له أثر في التنمية الإقتصادية والحد من تزايد الفقر.

8- وضع خطة شاملة لإقرار سياسات وإستراتيجيات مكافحة الفقر، بمشاركة المؤسسات والهيئات الأهلية و جميع الوزارات المعنية، وبمشاركة الفقراء أنفسهم لتحديد مشكلاتهم وإحتياجاتهم المختلفة، وذلك من خلال عدة برامج ومشاريع، لتوفير حياة كريمة للأسر الفقيرة والمحتاجة وتعزيز الأمن الأسري.

9- قيام وزارة الإقتصاد بتوفير الحماية للسوق المحلي، دون أن تغلق الباب في وجه الإستيراد من الخارج، من خلال تشجيع المنتجات المحلية بإعفاءات ضريبية ومنح تسهيلات للمنتجين.

10- إعادة توزيع الموارد المحدودة المتاحة بطريقة أكثر كفاءة، لتحسين جودة وكفاءة المنتجات الوطنية وخلق بيئة صالحة للنمو، بحيث تؤدي إلى زيادة الإنتاج ورفع المستوى المعيشي.

11- الحاجة إلى خلق عدد كبير من فرص العمل لمواجهة التحديات، التي يعاني منها سوق العمل الفلسطيني، ولمواجهة العرض الكبير من القوى العاملة الناجمة عن الزيادة السكانية والإجراءات الإسرائيلية، التي أدت إلى إرتفاع نسبة البطالة بصورة كبيرة.

12- الإستثمار وإنشاء المشاريع التنموية الزراعية والصناعية في المنطقة ج، الغنية بمواردها الطبيعية من خلال قيام السلطة الفلسطينية بالإجراءات اللازمة، لإلغاء القيود المفروضة على الوصول إلى المنطقة، لتمكين المستثمرين من إنشاء أنشطة اقتصادية وتطوير البنية التحتية الضرورية.

قائمة المصادر والمراجع

الكتب

أبو الشكر، عبد الفتاح، **الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية لعمال الضفة الغربية وقطاع غزة في إسرائيل**، مركز التوثيق والمخطوطات والنشر نابلس، 1987.

أبو الشكر، عبد الفتاح، **الهجرة الخارجية من الضفة الغربية وقطاع غزة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية**، 1990.

أبو عياش، عادل محمد، وآخرون، **مسح وتصنيف أشجار الغابات في فلسطين**، مقدم للمنظمة العربية للتنمية الزراعية، 2007.

أبو مغلي، محمود، **السياسة الإسرائيلية اتجاه الاقتصاد الفلسطيني منذ 1967**، الاتحاد العام لعمال فلسطين، 2007.

الآثار الاقتصادية للانتفاضة الفلسطينية على الاقتصاد الإسرائيلي، سلسلة دراسات دائرة شؤون الوطن المحتل، 1990.

إسحاق، جاد، **الموارد الطبيعية في منطقة الأغوار القيود والإمكانيات**،القدس، معهد الأبحاث التطبيقية–أريج، 2006.

إشتية، محمد، **الاقتصاد الفلسطيني في المرحلة الانتقالية**، ط1، المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والأعمار (بكدار)، 1999.

الأمم المتحدة، **الموارد المائية في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، نيويورك، 1993.

باقر، محمد حسين، **قياس الفقر في التطبيق**، 2007.

البستاني، محمد فريد، **التجارة الخارجية في الأراضي المحتلة بعد حرب حزيران**، 1967.

بسيسو، فؤاد حمدي، **تقويم لأداء نظام المقاطعة الاقتصادية العربية لإسرائيل في ضوء مستجدات الخطر الصهيوني**، ب ت.

جامعة القدس المفتوحة، **جغرافية فلسطين**، 1999.

الجعفري، محمود، **التجارة الخارجية الفلسطينية الإسرائيلية واقعها وآفاقها**، رام الله، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2000.

الجعفري، محمود، العارضة، ناصر، **السياسات التجارية والمالية الفلسطينية وتأثيرها على العجز في الميزان التجاري والعجز في الموازنة**، رام الله، معهد أبحاث الدراسات الاقتصادية (ماس) ،2002 .

الجعفري، محمود، **المهام المطلوبة من السلطة الوطنية الفلسطينية لتعظيم الاستفادة من الاتفاقيات التجارية الدولية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2005.

الجعفري، محمود، مسيف، جميل، **التجارة الخارجية الفلسطينية المصرية واقعها وآفاقها المستقبلية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطينية (ماس)، 2000.

الجعفري، محمود، وآخرون، **السياسات التجارية الفلسطينية: البدائل والخيارات المتاحة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2002.

الجوهري، منى، علي شعبان، رضوان، **الترتيبات الجمركية الفلسطينية الإسرائيلية، البحث عن العدالة في توزيع الإيرادات الجمركية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 1995.

الحساسنة، علي محمود، **الآثار السلبية للصناعات الإسرائيلية في المناطق الحدودية والمستوطنات على الاقتصاد الفلسطيني**، 2010.

الدباغ، مصطفى مراد، **بلادنا فلسطين**، الجزء الأول، دار الطليعة، بيروت.

الراعي، محمد ابراهيم سعدي، **دراسة حول الصناعات التحويلية في فلسطين (تحليل ورؤية نقدية)**، وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة الدراسات والسياسات الاقتصادية، 2003.

زعرب، عبد المعطي، **التجارة الخارجية الفلسطينية واقعها وآفاقها المستقبلية**، وزارة الاقتصاد الوطني، دائرة الإحصاء، 2005.

الساكت، بسام، وآخرون، **الاقتصاد الأسير آثار الاحتلال الإسرائيلي وإستراتيجية الدعم**، الجمعية العلمية الملكية، عمان ، ب ت.

سماره، عادل، **اقتصاديات الجوع في الضفة والقطاع**، ط1، 1979.

سماره، عادل، **الرأسمالية الفلسطينية من النشوء التابع إلى مأزق الاستقلال**، ط1، مركز الزهراء، القدس، 1991.

السهلي، نبيل محمود، **الاقتصاد السياسي للدولة الفلسطينية**، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، منظمة التحرير الفلسطينية، 2000

شبانة، لؤي، سفيان، الرغوثي، **البطالة في الأراضي الفلسطينية المشكلة وآفاق الحل**، منتدى أبحاث السياسات الاجتماعية والاقتصادية ، 1999

شعبان، رضوان علي، البطمة، سامية، **أبعاد الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 1995.

شعبان، عبد الحميد، **فاعلية السياسات الاقتصادية في تعزيز تنافسية المنتج الفلسطيني**، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، 2012.

الشعيبي، هالة، **بروتوكول باريس الاقتصادي، مراجعة الواقع التطبيقي**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2013.

شلبي، ياسر، لدادوة، حسن، **استهداف الفقراء في فلسطين، المعايير الحالية واقتراحات تحسينها**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2009.

صالح، حسن عبد القادر، **سكان فلسطين ديموغرافيا وجغرافيا**، ط1، الأردن، دار الشروق، 1985.

صالح، سمير، عبدا لله، **سياسة النظام الأردني الاقتصادية تجاه المناطق المحتلة**، ط1، الملتقى الفكري العربي، القدس، 1988.

صبري، سلوى، **سياسة إحلال الواردات الفلسطينية – مشاكل وصعوبات التطبيق وسبل التطوير**، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، فلسطين، 2012.

صبري، نضال رشيد، **القطاع العام ضمن الاقتصاد الفلسطيني**، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (مواطن)، رام الله ، فلسطين، 2003.

صبيح، ماجد حسني، **المسح الصناعي للأراضي الفلسطينية المحتلة**، ج2، مركز الدراسات العمالية، رام الله، 1993.

صبيح، ماجد حسني، **قدرة الاقتصاد الفلسطيني على التشغيل (العقبات ومداخل التنمية)**، ط1، رام الله، مركز الدراسات العمالية، 1992.

صلاح، عبيدة، **تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية 1997-2007.**

الصوراني، غازي، **الاقتصاد الفلسطيني تحليل ورؤية ومهمات مستقبلية**، غزة، فلسطين، 2004.

الصوراني، غازي، **الآثار الاقتصادية للحصار على قطاع غزة**، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، 2009.

الصوراني، غازي، **الاقتصاد الفلسطيني الواقع والآفاق**، 2006.

الصوراني، غازي، **المسألة الزراعية والمياه والثروة الحيوانية والصيد في الضفة الغربية وقطاع غزة**، 2006.

الصوراني، غازي، **واقع الصناعة والتجارة في الضفة الغربية وقطاع غزة**، 2006.

طشطوش، هايل عبد المولى، **البطالة المسببات والآثار، رؤية اقتصادية إسلامية للعلاج** ، ب ت.

الطيب، الوافي، لطيفة، بهلول، **البطالة في الوطن العربي أسباب وتحديات**، جامعة تبسه ، 2005.

عابد، عبد القادر، الوشاحي، صايل خضر، **جيولوجية فلسطين والضفة الغربية وقطاع غزة**، ط1، مجموعة الهيدرولوجيين الفلسطينيين، عمان. 1999،

العارضة، ناصر، **التجارة الخارجية الفلسطينية الأردنية واقعها وآفاقها المستقبلية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2000.

عبد الرازق، عمر، موسى، نائل، **تقييم خطط التنمية الفلسطينية وبرامج الوزارات المختلفة من زاوية مكافحة الفقر**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2001.

عبد الرازق، عمر، وآخرون، **السياسات الاقتصادية والتنمية البشرية في فلسطين (1994-1999)**، جامعة بيرزيت برنامج دراسات التنمية، 2010.

عبد الرازق، عمر، وآخرون، **تأثير الحصار الإسرائيلي على الاقتصاد الفلسطيني خلال الفترة 28|9|2000-30|6|2001**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2001.

عبد الكريم، نصر، صبيح، ماجد، **رؤية بديلة للاقتصاد الفلسطيني من منظور يساري**، مركز فؤاد نصار لدراسات التنمية، 2011.

عبد الكريم، نصر، **خلفية عامة عن الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية**، رام الله، 2004.

عبد الكريم، نصر، **قراءة في الوضع الراهن للاقتصاد الفلسطيني**، شبكة سديسان للبحوث، 2012

العبد، جورج، وآخرون، **الاقتصاد الفلسطيني تحديات التنمية في ظل احتلال مديد**، ط1، مركز دراسات الوحدة العربية ومؤسسة التعاون الفلسطينية، 1989.

عبدا لله، سمير، **إعادة ربط الاقتصاد الفلسطيني بمحيطه العربي**، رام الله ،2004.

العطاونة، محمد، **واقع سوق العمل في الأراضي الفلسطينية**، المكتب الوطني للدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان ، ب ت.

عطياني، نصر، موسى، نائل، **اقتصاد الضفة الغربية وقطاع غزة الواقع والآفاق (في ضوء خطة شارون)**، بيروت، باحث للدراسات ،2004.

عوض، رياض عبد الكريم، مكحول، باسم، **خدمات الإنشاءات في القطاع غير المنظم في الأراضي الفلسطينية الواقع والآفاق**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله ،2006 .

غانم، امجد، **الشراكات القطاعية القائمة في تقديم الخدمات العامة والبلدية على مستولى الهيئات المحلية**، رام الله، فلسطين، 2009.

غضيه، احمد رأفت، **الإجراءات الفلسطينية لتهويد القدس وتقرير مصيرها السياسي، دراسة في الجغرافية السياسية**، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2010.

فرسخ، ليلى، **العمل الفلسطيني في اسرائيل 1967-1997**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 1998.

الفلاح، بلال، **قطاع الخدمات الفلسطيني بنيته وأثره الاقتصادي**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2013.

الكتري، بحري أحمد، **جغرافية فلسطين، دراسة طبيعية جيومورفولوجية بشرية إ قتصادية سياسية**، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2014.

كنفاني، نعمان، غيث، زياد، **الهيكلية الاقتصادية للمستعمرات الإسرائيلية في الضفة الغربية**، مركز أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2012.

محمد فريد، البستاني، **التجارة الخارجية في الأراضي المحتلة بعد حرب حزيران 1967.**

محمود أبو عيده، عمر، **الدخول إلى الأسواق الخارجية العقبات والموانع**، جامعة القدس المفتوحة، رام الله، 2012.

مراد، محمد جلال، **البطالة والسياسات الاقتصادية**، جمعية العلوم الاقتصادية السورية ، 2004.

مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، **الثروة المائية في الضفة الغربية وقطاع غزة بين الحاجة الفلسطينية والانتهاكات الإسرائيلية**، ط1، بيروت، 2008.

المصري، ماهر، عسيلي، خالد، **مستقبل التجارة الخارجية الفلسطينية**، مركز البحوث والدراسات الفلسطينية الدائرة الاقتصادية ،1997 .

مظلوم، جمال، **الأوضاع الاقتصادية للفلسطينيين في الأراضي العربية المحتلة (الضفة الغربية وقطاع غزة)**، ب ت.

معهد ماس للأبحاث الاقتصادية، **البطالة في الأراضي الفلسطينية واقعها وخيارات مواجهتها**، 2006.

مكحول، باسم، **صناعة الدباغة والصناعات القائمة على استغلال الجلود الطبيعية في الضفة الغربية وقطاع غزة**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله ، فلسطين ، 1998.

مكحول، باسم، **تحليل العرض والطلب على العمالة الفلسطينية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2000.

مكحول، باسم، **محددات القدرة الاستيعابية للعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة**، معهد ابحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2001.

الموسوعة الفلسطينية، ط1، م 4/1، 1984.

نصر الله، عبد الفتاح، **التجارة الخارجية الفلسطينية تحليل ورؤية نقدية** ، ط7، رام الله، فلسطين، 2003.

نصر الله، عبد الفتاح، عواد، طاهر، **واقع القطاع الصناعي في فلسطين**، 2004.

نصر، محمد، **تعزيز القدرة الذاتية للاقتصاد الفلسطيني**، ط2، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2003.

النقيب، فضل مصطفى، **اقتصاد إسرائيل على مشارف القرن الحادي والعشرين**، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 2001.

النقيب، فضل مصطفى، **مدخل نظري نحو صياغة رؤية تنموية فلسطينية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2003.

النقيب، فضل، **الاقتصاد الفلسطيني في الضفة والقطاع**، ط1، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، 1997.

النقيب، فضل، عطياني، نصر، **واقع ومستقبل العلاقات الاقتصادية الفلسطينية-الإسرائيلية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، 2003.

هلال، جميل، **الضفة الغربية التركيب الاجتماعي والاقتصادي (1948- 1974)**، مركز الأبحاث، 1974.

هلال، جميل، **الفقر في الضفة الغربية وقطاع غزة، محاولة اولية لتقدير حجمه والتعرف على خصائصه ومحدداته**، سلسلة دراسات مكافحة الفقر، ع 7، 1997.

هنطش، إبراهيم، **سبل زيادة حصة المنتجات المحلية في الأسواق المحلية والخارجية**، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، رام الله، 2012.

يحيى، سعيدي، رابح، بوقره، وآخرون، **الآثار الاجتماعية والاقتصادية والسياسية للبطالة في الوطن العربي**، جامعة المسيلة، الجزائر، 2005.

الرسائل الجامعية

إبراهيم، بلال محمد صالح، **الاستيطان الاسرائيلي في الضفة الغربية وأثره على التنمية السياسية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

أبو الليل، محمد محمد زكريا، **التحليل الجغرافي لدرجات الحرارة في الضفة الغربية، دراسة تطبيقية باستخدام GIS**، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الاسلامية، غزة، فلسطين، 2012.

إشتية، ضرغام عبد اللطيف، **واقع مكبات النفايات في الضفة الغربية وتخطيطها باستخدام gis**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012.

أيهم، عماد، **اثر العوامل الاقتصادية في صنع السياسة الخارجية الإسرائيلية**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة تشرين، 2007.

حسن، عبدالله صادق امين، **الفقر في فلسطين وسياسات مكافحته (حالة عملية محافظة جنين)**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2005.

دخل الله، صبحية عبد القادر، **التباين المكاني لتوزع ظاهرة الفقر في مدينة نابلس وسبل مكافحته**، رساله ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012.

سرداح، خليل عطا محمد، **الاقتصاد الفلسطيني بين فك الارتباط مع الاقتصاد الإسرائيلي وآفاق التكامل الإقليمي**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة، 2012.

عناب، وائل رفعت، **الجغرافية الاقتصادية للضفة الغربية لنهر الأردن**، رسالة ماجستير غير منشورة، القاهرة، 1979.

الغنيمات، أسماء إسماعيل عبد الرحمن، **التحليل المكاني للتقسيمات الإدارية لأراضي الضفة الغربية منذ العهد العثماني وحتى عام 2009**، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين، 2012.

المجلات والتقارير

أبو الشكر، عبد الفتاح، **وقائع ندوة القوى العاملة في الأراضي الفلسطينية المحتلة**، القدس3-4 شباط، جامعة النجاح الوطنية، 1994.

أبو صالحه، ماهر، **محاضر في جامعة النجاح الوطنية**، 2016.

أبو صفط، محمد، **أثر التطور الجيومورفولوجي ونشاط الإنسان على التصحر في الغور، فلسطين**، ورقة مقدمة لمؤتمر مكافحة لتصحر المزمع عقده في جامعة قابوس، 2004.

أبو صفط، محمد، ***التصنيف الجيوكيميائي لترب شمال الضفة الغربية***، **مجلة النجاح**، 2003.

أبو عيده، عمر محمود، ***أداء الصادرات الفلسطينية وأثرها على النمو الاقتصادي***، **مجلة جامعة الأزهر**، المجلد 15، العدد 1، 2013.

أزمة مياه الشرب في مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية، سلسلة تقارير خاصة، 2004.

الآغا، وفيق حلمي، أبو جامع، نسيم حسن، ***إستراتيجية التنمية في فلسطين***، **مجلة جامعة الأزهر**، سلسلة العلوم الإنسانية، المجلد 12، العدد1، غزة، فلسطين، 2010.

الآغا، وفيق حلمي، أبو مدللة، سمير مصطفى، ***ظاهرة الفقر والبطالة في قطاع غزة ودور المؤسسات الحكومية والأهلية والدولية لمعالجتها***، **مجلة الأزهر**، المجلد 13، العدد1، غزة ، 2011.

البنك الدولي، **تقييم تقديري بعد سنتين من الانتفاضة والحصار والإغلاق والأزمة الإقتصادية الفلسطينية**، 2003

البنك الدولي، **سنتان من الإنتفاضة والحصار والإغلاق والأزمة الاقتصادية الفلسطينية**، 2003.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 1995.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2008.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2009.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2012.

التقرير الاقتصادي العربي الموحد، 2013

تقرير عن المساعدة المقدمة من الاونكتاد إلى الشعب الفلسطيني: **التطورات التي شهدها اقتصاد الأرض الفلسطينية**، ط60، جنيف، 2013.

الجرف، محمد سعدو ***الإقتصاد الفلسطيني بين الممارسات الإسرائيلية والقانون الدولي الإنساني***، **مجلة مركز صالح عبد الله للاقتصاد الإسلامي بجامعة الأزهر**، ط19، ب ت.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **الفقر في الأراضي الفلسطينية لعام 2005**، 2006.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة (السلع والخدمات 2009)**، 2011.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **إحصاءات التجارة الخارجية المرصودة، للسلع والخدمات**، 2014.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أداء الاقتصاد الفلسطيني 2010**، 2011.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أداء الاقتصاد الفلسطيني**، 2014.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية الرئيسية لسنوات مختلفة.**

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الحسابات القومية بالأسعار الجارية والثابتة (2000-2005).**

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **الفقر في الأراضي الفلسطينية لعام 2005**، 2006.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفقر في الأراضي الفلسطينية، 2006**، 2007.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **الفلسطينيون في نهاية عام 2014.**

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الاحصائي السنوي للاعوام (2009-2010-2011-2012-2013-2014).**

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الاحصائي السنوي**، 2014.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الاحصائي السنوي**، 2015.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية** ،2008.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية** ، التقرير السنوي، 2014.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة لسنوات مختلفة.**

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **اجمالي قيمة الواردات السلعية الفلسطينية المرصودة حسب اقسام التصنيف الدولي الموحد، خلال الفترة 1996-2014**، 2015.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **أداء الاقتصاد الفلسطيني** 2012، 2013.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **اطفال فلسطين –قضايا واحصاءات**، التقرير السنوي، 2009.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **اطفال فلسطين –قضايا واحصاءات**، التقرير السنوي، 2013.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الاحوال المناخية في الاراضي الفلسطينية**، التقرير السنوي، 2012.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الأحوال المناخية في الأراضي الفلسطينية**، التقرير السنوي، 2009.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الأحوال المناخية في الأراضي الفلسطينية**، التقرير السنوي، 2008.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الأحوال المناخية في الأراضي الفلسطينية**، التقرير السنوي، 2007.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **الفقر في الأراضي الفلسطينية**، تقرير 2009، 2010.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **أهم معالم الفقر في الاراضي الفلسطينية 2004-2009 وفقا للمنهجية الجديدة لتقدير معدلات الفقر**، 2010.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **تعداد المنشات 2012، النتائج النهائية**، 2013 .

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **كتاب فلسطين الاحصائي السنوي**، 2012.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية** ، التقرير السنوي، 2013.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، **مسح القوى العاملة الفلسطينية**، التقرير السنوي 2010، 2011.

الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، **مسح الهجرة في الاراضي الفلسطينية**، 2010.

خطة التنمية الوطنية 2014-2016.

سلطة المياه الفلسطينية ، رام الله.

سلطة النقد الفلسطينية، **التقرير السنوي**، 2011 دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2012.

سلطة النقد الفلسطينية، **التقرير السنوي**، **2010**، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2011.

سلطة النقد الفلسطينية، **التقرير السنوي**، 2012، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2013.

سلطة النقد الفلسطينية، **التقرير السنوي**، **2013**، دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2014.

سلطة النقد الفلسطينية، **فلسطين ومنظمة التجارة العالمية**" تقرير دائرة الأبحاث والسياسات النقدية، 2011.

سماره، عادل، ***أداء المؤسسات الاقتصادية في المناطق المحتلة قبل الانتفاضة وخلالها*** ، **مجلة الدراسات الفلسطينية**، المجلد1، 1990 .

سماره، عادل، **إسقاط حماس أم تصفية حق العودة بالاقتصاد**"، العدد 677، رام الله، فلسطين، 2006.

سمية، كبير، ***أداء التجارة الخارجية العربية والبينية للفترة 2000-2004***، **مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، العدد5 ،2004.

الشرقاوي، فواز حامد، ***السكان اليهود في فلسطين (دراسة في الصراع السكاني خلال النصف الثاني من ق.20***، **مجلة الجامعة الاسلامية**، م 15،ع2، غزة ، فلسطين، 2007.

صقر، محمد علي وآخرون، ***التجارة الخارجية العربية ومشكلة تركز الصادرات والواردات***، **مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية**، المجلد 30، 2008.

عبد السلام، طارق محمود، **الاقتصاد الفلسطيني في ظل الاحتلال الإسرائيلي**، المؤتمر السنوي السابع لكلية الحقوق، جامعة المنصورة، 2003.

عبد العزيز، عبدوس، ***سياسة الانفتاح التجاري وحماية البيئة*** ، **مجلة الباحث** ، ط8، الجزائر 2010.

عبد الكريم، نصر، **قراءة في معضلة البطالة في مناطق السلطة الفلسطينية**، *مقالة* مقدمة لمركز الأبحاث لمنظمة التحرير الفلسطينية، العدد 255,2013.

العجلة، مازن صلاح، ***المشاركة الاقتصادية للمرأة الفلسطينية، المؤشرات والمحددات***، **مجلة جامعة الأزهر**، المجلد 14، العدد1، مركز التخطيط الفلسطيني، غزة، سلسلة العلوم الإنسانية، 2012.

عناب، وائل رفعت، **محاضرات في جغرافية فلسطين**، نابلس، 2005.

اللوح، منصور نصر، ***تقييم الواقع المناخي في الضفة الغربية وقطاع غزة – فلسطين***، **مجلة الأزهر**، م 13، ع 2، 2011.

المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والاعمار "بكدار"، **تقرير بمناسبة اليوم العالمي للفقر**، 2010

مركز التجارة الفلسطيني (Pal Trad)، **تنظيم الاستيراد بما يحقق مصالح المنتج والمستهلك الفلسطيني**، مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي الثالث، 2008.

مركز المعلومات الفلسطيني لحقوق الإنسان، **تأثير نظام تصاريح العمل على العمال الفلسطينيين في إسرائيل**، 1992.

مشتهي، عبد العظيم قدوره، ***إرتكازية المراكز العمرانية والسكان بالنسبة لإرتكازية المكان في الضفة الغربية***، مجلة جامعة الأزهر، م9، ع 1، غزة، فلسطين، 2007.

مشروع تسهيل التجارة الفلسطينية من خلال الأردن ومصر، 2009.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، **الاقتصاد الفلسطيني بعد 20 عاما من إتفاقية أوسلو**، تقرير نهائي لجلسة طاولة مستديرة (9)، 2013.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2013.

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، **المراقب الاقتصادي والاجتماعي**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، سلطة النقد الفلسطينية، 2014.

مقداد، محمد ابراهيم، صافي، سمير خالد، واخرون، ***دور الجمعيات الاهلية الفلسطينية في تخفيض معدلات الفقر في قطاع غزة***، **مجلة الجامعة الاسلامية للدراسات الاقتصادية والادارية**، م22، ع2، غزة، فلسطين، 2014.

ملك، محمود، **الواقع التجاري للضفة الغربية وإمكانيات التطوير،المؤتمر الفلسطيني للتنمية وإعادة الاعمار**، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، دائرة إحصاءات التجارة الخارجية، 2005.

مؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية (الاونكتاد)، **تجارة السلع الفلسطينية في التسعينات الفرص والتحديات**، جنيف، سويسرا، 1998.

مؤتمر الحوار الوطني الاقتصادي الثالث، **المعيقات الإسرائيلية ومتطلبات القطاع الخاص في ظل استمرار الوضع السياسي الراهن**، 2008.

المياه والإصحاح في الضفة الغربية وقطاع غزة ، اللجنة المنظمة لليوم الدراسي الثاني، 1990.

نصر الله، عبد الفتاح، **التجارة الخارجية الفلسطينية- تحليل ورؤية نقدية**، إدارة الدراسات والتخطيط، العدد 7، 2003.

نصر، محمد، **بروتوكول باريس بين التعديل والإلغاء**، جريدة الحياة الاقتصادية، العدد 5755، 2011.

نقابة أصحاب المهن الهندسية، **المياه في الضفة الغربية**، وقائع أعمال اليوم الهندسي المستمر الأول، 1990.

وزارة التخطيط ، **خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية 2008-2010**، 2010.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **تقييم البيئة الطبيعية في محافظات الضفة الغربية**، رام الله، 1999.

وزارة التخطيط والتعاون الدولي، **خطة الطوارئ والاستثمار العام 2003-2004**، 2003.

يوسف، حسين أحمد، غضية، أحمد رافت، ***التوزيع الجغرافي في شمالي الضفة الغربية***، **مجلة جامعة النجاح للأبحاث**، م 16، ع1، 2002.

المراجع الالكترونية

اتفاقية باريس، www.palestineeconomy

اثار الفقر، http://www.qaradaghi.com

الاحصاء الاسرائيلي، Statistical Abstract of Israel.various Nos .

ارتفاعات المناطق الفلسطينيه عن سطح البحر، ramallah-weather.hpage.co

الاستراتيجية الزراعية ، وزارة الزراعه، http://moa.pna.ps/bssMulti.aspx.

اســـرائيل تفـــرض رســـوم علـــى الحديـــد المســـتورد لاهـــالي الضـــفة الغربيـــة، https://paltoday.ps/ar/post.

اسرائيل وسرقة المياه العربية، http://www.alquds.com.

الانتاج الزراعي الفلسطيني النباتي في الضفة الغربية، http://www.palestineland.net.

تاريخ الصناعه في فلسطين، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3087.

الجزيرة نت، http://www.aljazeera.net.

جغرافية فلسطين، http://www.palestinapedia.net

جهـــاز الاحصـــاء الفلســـطيني ، الظـــروف المعيشـــية فـــي الاراضـــي الفلســـطينيه، http://www.pcbs.gov.ps

خريطة فلسطين، http://www.ssamir.com

السكان، الموسوعة الفلسطينية، http://www.palestinapedia.net

صناعة الملابس المحلية في صراع من اجل البقاء، http://felesteen.ps.

صـــــــــناعه النســـــــــيج والملابـــــــــس فـــــــــي فلســـــــــطين، http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3093

العطاونه، محمد، واقع سوق العمل الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية،المكتب الوطني للـــدفاع عن الأرض ومقاومة الاستيطان، http://www.nbprs.ps/page.php

فلسطين الموقع الجغرافي واهميته، site.iugaza.edu.ps/fjadba/files

القطاع الصناعي، http://alhayat.com.

مركز المعلومات الوطني الفلسطيني، http://www.wafainfo.ps.

الملابس في فلسطين.. المستورد يقتل المحلي http://www.palestineeconomy.ps

ملامح سوق العمل الفلسطيني، http://tvet-pal.org/ar/content.

واقع قطاع التجارة في فلسطين، http://www.wafainfo.ps

واقع قطاع المياه في فلسطين، http://www.wafainfo.ps

ا

الملاحق

طبيعة القوائم السلعية "A1.A2.B" والفرق فيما بينها.

هي جدول تحتوي على سلعا محددة وردت في بروتوكول باريس الاقتصادي، مع وجود فروقات بين القوائم تتمثل في طبيعة السلعة وحجم الكوتا وبلد المنشأ والشروط الخاصة بالاستيراد والمواصفات والمقاييس، ويمكن حصر الفروقات فيما بينها بما يلي: (انظر الجدول أدناه)

- **القائمة A1:** تضم هذه القائمة 29 سلعة على مستوى تصنيف أربع خانات (حسب التصنيف السلعي الدولي الموحد)، والاستيراد من هذه القائمة مشروط بكميات وسلع مصنعة في الأردن ومصر أو دول عربية أخرى. وبعض السلع في القائمة تحمل الرمز JE على أنها مشروطة فقط من الأردن أو مصر مثل الاسمنت والحديد والأجهزة الكهربائية، والغاز ومشتقات البترول. وبعض هذه السلع يحمل رمز B، أي أن يكون استيرادها وتحديد كمياتها من خلال اللجنة الاقتصادية المشتركة، بينما رمز C، استيرادها لغاية 50% من حاجة السوق الفلسطيني مثل أصناف محددة من الحديد والاسمنت، أما السلع التي تأخذ الرمز A، يكون استيرادها بناءا على حاجة السوق الفلسطيني وتحدد هذه الحاجة من قبل السلطة الفلسطينية مباشرة مثل حبوب القهوة والشوكولاته، وللسلطة الفلسطينية الحق في الإعفاء من الجمارك أو وضع نسب جمركية، وضع مواصفات ومقاييس، وضع معايير الترخيص وتنظيم إجراءات الاستيراد.

---

[2] اتفاق باريس ينص على انزاح الحد الأدنى للتعريفة الإسرائيلية، وهذا يعطي للسلطة الفلسطينية الحق في رفع نسبة الجمارك على أية سلعة في جدول التعريفة الجمركية الإسرائيلي المطبق على التجارة الفلسطينية.

- **القائمة A2** : تضم هذه القائمة 19 سلعة على مستوى تصنيف أربع خانات (حسب التصنيف السلعي الدولي الموحد)، والاستيراد من هذه القائمة يكون من الدول العربية والإسلامية ودول العالم الأخرى، وهذه القائمة أيضا مشروطة بكميات وتأخذ نفس الرموز الخاصة بشروط الاستيراد المبينة أعلاه، ما عدا أن الرمز C خاص بالسلع المستوردة من الولايات المتحدة الأمريكية على أن يتم المصادقة عليه من قبل اللجنة الاقتصادية المشتركة. مع ملاحظة وجود بعض السلع المكررة بين القائمتين أعلاه مثل المكيفات والطحين والأرز والسكر والحمص والعدس والزيوت. وهذه أيضا تكون ضمن سياسات وإجراءات الاستيراد الفلسطينية.

- **القائمة B**: تضم هذه القائمة 36 سلعة على مستوى تصنيف أربع خانات وتشمل على عدداً كبيراً نسبياً من العدد والأدوات، وتختلف معاملة سلع هذه القائمة عن القائمتين A1 و A2 بأمرين: أولا، لا يوجد هناك قيود على كميات الاستيراد من سلع القائمة B في حين هناك قيود كمية على المستوردات من القوائم A1 و A2، ثانياً، يتوجب أن تلتزم المستوردات من بضائع القائمة B بالمواصفات والمقاييس الإسرائيلية، وهذا أيضا على عكس الأمر بالنسبة للاستيراد من سلع القوائم A1 و A2 حيث يمكن للسلطة الفلسطينية أن تفرض المواصفات والمقاييس الخاصة بها.

جدول يبين الاختلافات ما بين القوائم السلعية الموجودة في اتفاق باريس الاقتصادي

موضوع الاختلاف	قائمة A1	قائمة A2	قائمة B
السياسة التجارية	فلسطينية بالكامل	فلسطينية بالكامل	فلسطينية ما عدا المواصفات والمقاييس
المواصفات والمقاييس	فلسطينية بالكامل	فلسطينية بالكامل	إسرائيلية بالكامل
الشروط الخاصة	محددة بكميات	محددة بكميات	غير محددة بكميات
منشأ الاستيراد	الأردن ومصر	الدول العربية والإسلامية	جميع دول العالم
عدد السلع على مستوى أربع خانات (HS)	29	19	36
عدد السلع على مستوى تسع خانات (HS)	543	37	138

An-Najah National University
Faculty Of Graduate Studies

The Palestinian Foreign Trade and its Impact on the Spread of Unemployment and Poverty in the West Bank

By
Ghada Abdel Fatah Hasan Melhem

Supervised by
Dr. Wa'el Ennab

This Thesis is Submitted in the purpose of Partial Fulfillment the Requirements for the Degree of Master of Geography, Faculty of Graduate Studies, An-Najah National University, Nablus, Palestine.
2016

The Palestinian Foreign Trade and its Impact on the Spread of Unemployment and Poverty in the West Bank

By
Ghada Abdel Fatah Hasan Melhem
Supervised by
Dr. Wa'el Ennab

Abstract

The high rates of unemployment, poverty and low standards of living is considered as a result of the declining in economic performance, and the control of "Israel" on the crossings and the movement of people and goods and to link the Palestinian economy to the Israeli economy, and isolated from the outside world as well as restrictions on Palestinian trade movement, are of the most important problems facing the Palestinian economy, and thus formed have the motivation to do the study and make some suggestions and recommendations.

This study dealt with the reality of the Palestinian foreign trade, and its role in the spread of unemployment and poverty in the West Bank, especially if the Palestinian foreign trade have undergone the procedure and the Israeli policies where "Israel" after the June 1967 war, tightly control over foreign trade imports and exports, and the seizure of the local economic resources, which in turn, led to a weakening of investment in the Palestinian economy.

The study also reviewed the geographical distribution and installation of commodity imports and Palestinian exports, which shows that Palestinian exports rely on the Israeli market primarily, also became

"Israel," the main source of imports of the West Bank, where more than 95% of its imports come from "Israel" and through, and about 94% of the total Palestinian exports headed to the Israeli market.

The study aimed to shed light on the reality of the Palestinian economy, and the face of internal and external challenges that limit the competitiveness of Palestinian products, and make proposals and recommendations that would help in overcoming the obstacles and problems facing the Palestinian foreign trade.

In this study, the literal approach that deals with the aspects of economic activity for the region was used, in order to know the overall performance of the Palestinian foreign trade mode, in addition to the curriculum fundamentalist to clarify the foundations of the basic factors that affect the Palestinian foreign trade and the volume of production, was also used multiple regression line equation (Linear regression Multiple), and the equation of simple regression line (Linear regression simple) to discuss the impact on unemployment in the West Bank, and through the choice of a total of imported goods, a (plant products, footwear, wood, fabric and its products, iron and steel), depending on the Palestinian Central Bureau of Statistics data.

The study showed that there was a remarkable increase in the proportion of the deficit in the trade balance to GDP, which was still covered in aid and remittances, grants and loans.

The study also showed that the unjust Paris economic agreement, helped grab the occupation on the Palestinian indigenous rights and facilitated the looting of goods and resources of the Palestinian people operations.

The study also showed that the increase of imported goods in the Palestinian market, has led to a deterioration in the local industries and causing the closure of many shops.

The study recommended the need to reform and expand the agricultural and industrial production sectors and support, and work on the diversity of production to provide the goods needed by the local market to limit imported goods.